



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



قسم اللغة والأدب العربي

كلية الآداب واللغات

مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده
(رمز المخبر: E0781200)

فاعليّة التأويل في التواصل اللغوي بين الموروث اللغوي العربي والدراسات الحديثة

– مقارنة تداولية في كتابي: "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني –

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في اللغة والأدب العربي
تخصّص: لسانيات عامة

إشراف الأستاذ الدكتور:

العزوزي حرزولي

إعداد الطالبة:

زييدة قابوسة

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | المؤسسة الأصلية | الصفة |
|--------------------|----------------------|-----------------|------------------|
| عبد الناصر مشري | أستاذ التعليم العالي | جامعة ورقلة | رئيسًا |
| العزّوزي حرزولي | أستاذ التعليم العالي | جامعة الوادي | مشرّفًا ومقرّرًا |
| أحمد الشايب عرباوي | أستاذ التعليم العالي | جامعة الوادي | رئيسًا |
| دلال وشن | أستاذ التعليم العالي | جامعة الوادي | مناقشًا |
| عبد القادر بقادر | أستاذ التعليم العالي | جامعة ورقلة | مناقشًا |
| عمار ربيع | أستاذ التعليم العالي | جامعة بسكرة | مناقشًا |

السنة الجامعية

1443-1442 هـ / 2021-2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ

وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

[الآية: 19 سورة النمل]

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أبي و أمي حفظهما الله و رعاهما، فلهما مني كل الوفاء و أرجو

من كل من قرأ عملي أن يذكرها بخالص دعائه.

إلى من يُجلُّ لغة القرآن و علومها.

شكر وعرfan

الحمد والشكر لله على تمام النعم وواسع الفضل

أقدم بخالص شكري واحترامي وكل امتناني إلى:

أستاذي الفاضل المشرف على هذه الدراسة الأستاذ الدكتور "العزوي حرزوي" على كل

نصائحه وتوجيهاته ورعايته الدقيقة لهذا العمل، فهو نعم الموجه والبناء، دام ذخرا لنا .

والأستاذة الأفاضل: الدكتورة سلاف بعزيز، والاستاذة أمال جوادبي، وأ. الدكتور المحترم

كمال بن عمر، والدكتور صالح وقاد، والدكتور العربي الطربلي والمعلمي المحترم بالمرحلة الابتدائية

محمد جديد .

وإلى كل أفراد أسرتي على روح الدعم والتشجيع والتحفيز ولو بكلمة طيبة خاصة

سندي أخي محمد على سعة صدره وصبره كلما دعت الحاجة .

إلى رفيقات الدروب الوعرة: امباركة وزينة وسارة ومروة ومنى وشري وشيماء وخاصة مريم

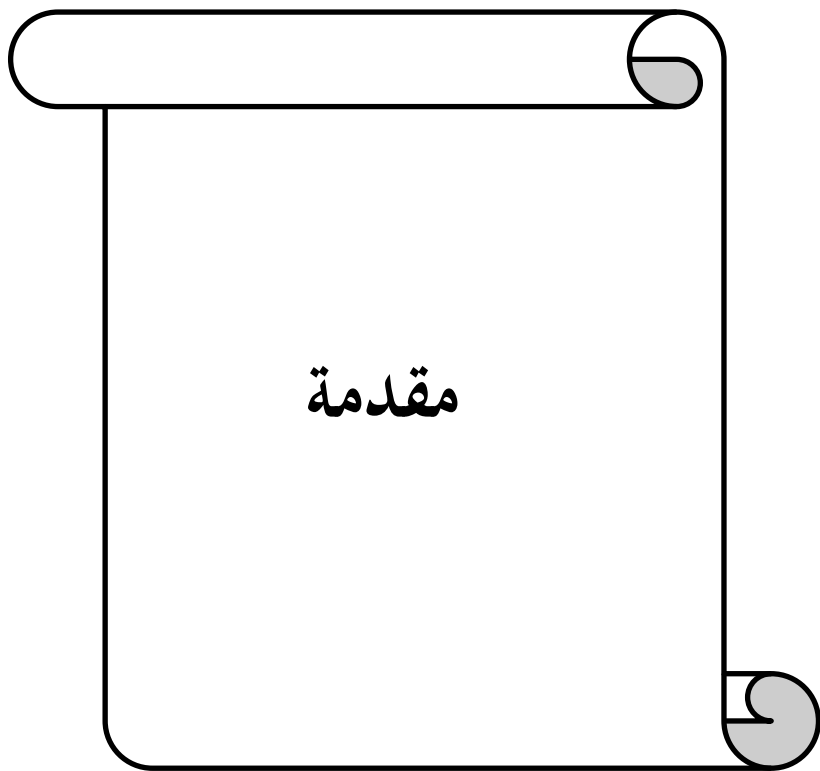
غرايسة وإيمان بن عمر، فهما رمز التضحية والعطاء، والقنديل الذي أضأء لي طريق العلم والمعرفة

بعد فضل الله، فكل التقدير والاحترام لهما، وإلى كل من أسهم في نجاحي ولم يسعهم الذكر .

إلى الأباة الطاهرة أساتذتي الذين بنوا في شخصيتي الباحث .

إلى كل من رفع يديه داعيا لنا بالتوفيق والسداد .

إلى لجنة المناقشة التي بفضلها يستقيم ما في عملي من اعوجاج



يعدّ اهتمام الدّارسين باللّغة وخصوصياتها بالضرورة اهتماما بالتّواصل، الذي يُعدُّ الجسر الرابط بين المتكلّم والمتلقّي في تبادل الرّؤى والأفكار والتعبير عن المقاصد، ونظرا لأهمّية هذا النشاط بصفة عامّة وفي جانبه اللّغوي بصفة خاصّة، انشغل العلماء بدراسته قديما وحديثا، مفهوما وممارسة؛ سواء أتعلّق ذلك بالكلام المنطوق أم المكتوب، ليصبح علّما له أسسه وآلياته، وشروطه بهدف نجاحه، التي من أبرزها "السياق المقامي" الذي يحتضن القصد وخصوصية التركيب والتأويل "Hèrmeneutique" وغيرها من الشروط المحقّقة لنجاحا تواصليا، ولعلّ من أهم العلوم التي ركّزت على فاعليّة هذا المعطى غير اللّغوي ما يعرف "بالتّداوليّة" "Pragmatique"، وهو كما عرّفه البعض: ب «علم استعمال اللّغة».

والتّداوليّة بموضوعاتها المتنوّعة وهدفها الأسمى المتمثّل في ربط اللّغة بمقام الورد بُغية الوصول إلى المقاصد تعدّ علّما للتّأويل؛ حيث تسعى إلى إيجاد علاقة بين النّص والظّروف المحيطة عن طريق الاستدلال، وهو ما هدفت إليه نظريّات أخرى مثلها مجموعة من الباحثين أمثال: "شلاير مخر" Friedrich Ernest Daniel Schleirmacher (1768-1834)، و"دلتي" Wilhem dilthy (1833-1911)، و"هيرش" Eric Donald Hirsch (مواليد 1928)...، هؤلاء وغيرهم وضعوا آليات لتأويل النّصوص وإن لم تكن صريحة في بعض الأحيان.

وانطلاقا من أنّ التّواصل مطلب حتمي في حياة كل إنسان، فإنّ التّأويل متعلّق بوجوده؛ أي قديم في الدّرسين الغربي والعربي؛ هذا الأخير شهد اهتماما كبيرا بقضيّة فهم النّصوص بدءا بالنّص الدّيني وصولا إلى فهم بقيّة الأنواع، ومن بين من خاض في ذلك إمام البلاغة -رحمه الله- "عبد القاهر الجرجاني" من خلال ما جاء في نظريّته "النّظم"، التي تناولها تطبيقا على علوم اللّغة كعلم المعاني، وعلم البيان، و...، بدليل مصطلحه "وجوه" المُكرّر في أكثر من موضع، الذي يوحي بالتّعّدّد الدّلالي على مستوى التّأليف، والتّعّدّد التّأويلي على مستوى الفهم، وهو ما تمثّله قضايا التّقديم والتّأخير، والحذف والذّكر، والفصل والوصل، وغيرها من القضايا النّحويّة البلاغيّة المتعلّقة بعلم المعاني، والتي تجلّت في مؤلّفه "دلائل الإعجاز"، وهذا لا يعني أنّه خصّ هذا الكتاب فقط بهذه

مقدمة

النّظريّة، وإتّما هي مبسّطة أيضا في كتابه المشهور "أسرار البلاغة"، الّمتصّن علم "البيان"، بما فيه من استعارة وتشبيه وكناية و...، ومع ذلك ركّزنا على دلائل الإعجاز وتحديد علم المعاني؛ نظرا لقلّة الدّراسات حوله؛ حيث إنّ أغلب الدّراسات تخصّصت في أسرار البلاغة مقارنة بمؤلّف الدّلائل، وإنّ وجدنا بعضا منها في علم المعاني فإنّنا لا نجد لها بطريقة تأسيسيّة لأهمّ الآليّات التي اعتمدها الجرجاني في تأويله إلّا إشارات مبثوثة، أو متعلّقة بالقصد تارة ليكون التّأويل في ذلك تحصيل حاصل دون بلوّرة طرائقه في شكل آليّات بارزة للقارئ، وهذا أهمّ سبب موضوعي، أمّا عن السّبب الدّاتي فهو الشّغف الكبير وحبّ الاطّلاع على تراثنا العربي، ومحاولة الكشف عن أسرار لغتنا وفكرنا اللّغوي أيضا.

ونظرا لهذه الدّوافع اخترنا الجرجاني دون غيره من البلاغيّين؛ ويعود ذلك إلى شهرته القائمة على أنّ بلاغته بلاغة إنتاج أكثر منها بلاغة تأويل. ونتيجة هذه الدّوافع والمعطيات كان عنوان بحثنا:

فاعليّة التّأويل في التّواصل اللّغوي بين الموروث اللّغوي العربي والدراسات الحديثة

- مقارنة تداولية في كتابي: "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني -

ومن خلاله سنحاول الإجابة عن الإشكال الآتي:

- أين تجلّى البعد التّأويلي عند عبد القاهر الجرجاني في كتابيه: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"؟ وما هي الآليّات التي اعتمدها في ذلك؟ وهل لهذه الآليّات وجود في الدّرس التّأويلي الحديث؟

ومن هذا الإشكال تفرّعت أسئلة جزئيّة، من بينها:

- انطلاقا من أن نظريّة النّظم عند الجرجاني جاءت نتيجة قضيّة "الإعجاز القرآني، فهل التّأويل عنده ذو بعدٍ دينيٍّ فقط؟ أم تجاوز ذلك ليُمارس على النّصوص الأخرى؟ وهل يشترك منطلق الممارسة التّأويليّة في الدّرسين (العربي والغربي) أم الحال على غير ذلك؟

- وهل يمكن أن تكون هذه الممارسة التّأويليّة في الموروث العربي، وتحديدًا عند عبد القاهر الجرجاني نظرية عربية تأويلية؟

ولإجابة عن هذه التّساؤلات انتهجنا الخطّة الآتيّة:

مقدمة: وهي عبارة عن واجهة شاملة للموضوع.

مدخل مفاهيمي: تضمّن أهم مفاهيم مصطلحات العنوان؛ بدءًا بالتداولية، ثمّ التّأويل، ثمّ التعريف بالجرجاني ومؤلفيه.

الفصل الأوّل: تحت عنوان: الآلية التّأويلية النحوية بين عبد القاهر الجرجاني والدّرس الحديث، وتطرّقنا فيه إلى فاعليّة النّحو ومعانيه (وهو أحد أسس نظريّة النّظم) في العمل التّأويلي عند الجرجاني مع مقارنته بما جاء في الدّرس الحديث.

الفصل الثاني: عنوانه ب: الآلية التّأويلية البلاغية بين عبد القاهر الجرجاني والدّرس الحديث، وفيه عرضنا معطيات غير لغوية، مبيّنين دورها في فهم المقاصد؛ كالحال ومؤهلات المؤوّل من تذوّق وربط معارفه السابقة بالرسالة وغيرها من المعطيات البلاغية التي لها شأنها في هذا النشاط الاستدلالي، وبعد ذلك قاربنا هذه المعطيات البلاغية بما وجد في الدّرس الحديث.

الفصل الثالث: الآلية التّأويلية المنطقية بين عبد القاهر الجرجاني والدّرس الحديث؛ حيث وقفنا في هذا الفصل على الجانب المنطقي الذي اعتدّ به الجرجاني في تأويله النصوص، ونقصد بالمنطق هنا "الاستدلال" المتعلّق بقابليّة العقل تارة، وبغيره تارة أخرى. مع استحضار ما أقرّه الدّرس الحديث في هذا السياق.

وفي هذا الفصل لم نطرق باب المنطق عند الجرجاني من البداية، وإتّما أخذنا صورة عامّة عنه؛ ويعود ذلك إلى أنّ المنطق يختلف عن النّحو وعن البلاغة؛ نظرًا لعدم حاجتهما إلى تمهيد مثل ما هو الحال مع المنطق. وباختلاف الرّؤى أيضًا حول تأثر بلاغيّة العربيّة بالمنطق الأرسطي، وعُدّ الجرجاني واحدًا منهم، حاولنا تقديم لمحة عامّة عن ذلك؛ لنمهّد لما نصّبوا إليه وهو الكشف عن الآلية المنطقية، ومدى حاجة التّأويل في ممارسة الجرجاني. وما وصلنا إليه من نتائج في هذا الباب، حاولنا مقارنته مع بعض الأفكار التي ركّزت عليها الدّراسات التّأويلية الحديثة والتي تصبّ في هذا المضمار.

وفصلنا بين هذه الآليات هو فصل منهجي من أجل الدراسة فقط؛ لأنّ موضوع التّواصل يقترن بمصطلح التداول الذي لا يقتصر على جانب واحد في محاولة فهم المقاصد، وإتّما يحتاج إلى ظفر العديد من المعطيات في ممارسة ذلك؛ ولهذا جاءت الدراسة على هذا النّهج.

مقدمة

خاتمة: وفيها ذكرُ لما توصلنا إليه من نتائج.

هذا، وقد استندنا في سيرنا وفق هذه الخطة على المنهج التقابلي؛ وهو المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة.

وما سعينا إلى تحقيقه من خلال بحثنا هذا يتلخص في:

- الكشف عن آليات الممارسة التأويلية في كتابي الجرجاني (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة) ومقاربتها بالدّرس التأويلي الحديث، مع معرفة طبيعة التأويل فيهما أخصّة بالنص المقدّس أم عامّة لتشمل النصوص بأنواعها.

- إثبات أنّ "النّظم" يشير إلى أمرين؛ إلى التّأليف من جهة وإلى التأويل من جهة أخرى؛ وأنّ النّظم هو نتيجة عمليّة فهم، وليس هو مُنطلقَ دراسته، وإلى جانب ذلك محاولة معرفة ما جاء في الدّرس التأويلي الحديث فيما يخص منطلقهم (من النظم أم غيره)

- إرساء معالم نظريّة عربيّة تأويليّة.

وكأي بحث لا ينطلق صاحبه من فراغ وإمّا يعود إلى دراسات سابقة له تناولت الموضوع أو جزءاً منه، ليضيف عليه أو يغيّره في الرّؤية أو... وهو الحال في بحثنا؛ فعلى الرّغم من قلّة الدّراسات المتخصّصة في موضوع التأويل وأخصّ بالذكر "الآليات" عند الجرجاني من خلال تأويله وجوه النّظم (علم المعاني بصفة خاصّة) "إلا أنّه لا يمنع ذلك من وجود بعض الدّراسات التي تناولت الموضوع ولو بصورة مختلفة عمّا قصدنا في بحثنا هذا. ومن بين هذه الدّراسات:

- القصد والتفسير في نظرية النّظم (معاني النّحو) عند عبد القاهر الجرجاني، لسعيد حسن بحيري، الانجلو المصرية، جامعة عين شمس، 1995. فهذا الكتاب على الرّغم من تناوله موضوع التّفسير إلاّ أنّه لم يميّز آلياته بوضوح، وإمّا أشار إليها أثناء تناوله القصد دون أن يبرزها كآليات بصورة نظريّة، ولذلك حاولنا أن تكون بارزة في شكل فصول في هذه الدّراسة.

- التأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، للرفاعي حافظ عبد الحافظ (كتاب الكتروني)، وفيه تعمّق صاحبه في دراسة علم البيان أكثر على خلاف ما نصبو إليه في هذا العمل؛ إذ همنا الأكبر فيه

مقدمة

يتعلق ببعض مباحث علم المعاني، وعلى الرغم من ذلك فإنّ ما قدّمه الرفاعي في هذا السياق كان معينا لنا في هذه الدراسة؛ نظرا للتوافق المعرفي بين ما بدا لنا وبين معارفه التي قدّمها.

- قواعد التّأويل عند عبد القاهر الجرجاني، للطالبة لويّزة شقرون، أطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة مولود معمري (تيزي وزو)، نوقشت: 2012-2013. صاحبة البحث انطلقت في الفصل الثاني من فكرة أن الجرجاني لم يؤلّف كتابي الدلائل والأسرار للبحث في موضوع التّأويل بشكل خاص وإمّا أشار إليه إشارة في مواضع عدّة، وهذا موضع اختلاف بين الدّراستين؛ إذ انطلق الجرجاني في طرح نظريّته من فكرة منبعها التّأويل؛ حيث أراد أن يردّ مكمّن الإعجاز القرآني إلى النّظم، والإعجاز هو نتيجة محاولة، وهذه المحاولة عمادها التّأويل، وعليه فالتّأويل إن لم يكن هو سبب التّأليف فإنّه هو المسلك الذي أثبت من خلاله الجرجاني فكرته، وهذا يعني أنّ التّأويل والإعجاز حاضران من بداية تأليف الكتابين.

إضافة إلى ذلك بما أنّ الجرجاني أشعريّ المذهب، والأشعريّة تقوم على التّأويل (العقل)، فإنّ مجيئه بنظريّة "النّظم" بهدف الكشف عن أسرار اللّغة النّاتجة عن التّأليف عن طريق التّأويل؛ ليضعها المؤوّل في الحسبان حين ممارسته التّأويل، وبعبارة أخرى كل ما ركز عليه في البناء هو تنبيهه وأساس يُجبر به المتلقي ليعتدّ به في فهمه ذلك النّص.

وفي الفصل الثالث أشارت الباحثة إلى مجموعة من المعايير وأغلبها تخصّ علم البيان، ومن بينها "النّظم"، إلا أنّها لم توضّح فيه بعض النّمادج، وإمّا أخذت المعيار بتحليل عامّ، وهذا ما قمنا بتفصيله في دراستنا.

وجدير بالذكر، إنّ البحث قد استقى مادّته من مجموعة مصادر أبرزها: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للجرجاني، القصد والتفسير لسعيد حسن بحيري، إشكاليات القراءة وآليات التّأويل لنصر حامد أبي زيد، استراتيجية التواصل ذهبية حمو الحاج، التداولية أصولها وأبجهاها لختام جواد. وفي أي طريق بحثي تستوقف الباحث صعوبات تختلف باختلاف مجموعة معطيات.

وفي دراستنا هذه واجهتني بعض منها، وهي:

مقدمة

- طريقة الجرجاني في تقديمه تحتاج إلى دقة نظر ووقت طويل في فهم لغته.

- شساعة الموضوع ومنطلقه الأيديولوجي.

- الفوضى المصطلحية في الدرس التداولي المعاصر.

ولكن بفضل من الله تجاوزت هذه الصّعاب وشدّت الرّحال حتى وقّفتني لإتمامه، فالحمد والشكر له أوّلاً وأخيراً. وله الفضل أيضاً أن أمدّني بصاحب علم وعطاء، مشرفي المحترم أ. الدكتور العزوزي حرزولي؛ إذ هوّن ودلّل لي هذه الصّعوبات؛ فكان عوناً لي كلّما طرقت الباب بتوجيهاته ونصائحه الثّمينة وتصويباته القيّمة، فكلماتي لا تسعني لأردّد له الجميل، فله مّي كلّ التّقدير وأسمى عبارات الاحترام.

وكلّ الشّكر والتّقدير موصول إلى أعضاء اللّجنة المناقشة، على تحمّلهم عبء القراءة والتّصويب؛ لإخراج البحث في صورة علميّة أحسن.

زيدة قابوسة

الوادي في 2022/05/11

مدخل تمهيدي

أولاً - التداولية

ثانياً - التّأويل

ثالثاً - عبد القاهر الجرجاني وكتابه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"

لا شك أنّ كلّ دراسة لها مصطلحاتها الخاصّة، ومجالها الذي تنتمي إليه، الذي انبثق هو أيضا من مجموعة إسهامات (جذور) كانت سببا في الوصول إلى ما وصلت إليه التّطوّرات الحديثة، كما هو الحال فيما عليه بحثنا هذا.

وانطلاقا من هذه المُسَلِّمة حريٌّ بنا أن نقدّم لمحة عامّة عن المصطلحات الأساسيّة المتعلّقة بموضوع دراستنا، والتي تُعدّ مفاتيحا لفهمها. وهي:

أوّلا: التداوليّة:

عرّف مصطلحُ التداوليّة فوضى مصطلحيّة كبيرة؛ حيث أُطلق عليه اسم: الدّرائعيّة، التداوليّة، الوظيفيّة، الاستعماليّة، التخاطبيّة...¹. ونظرا لتعدد المصطلحات وعدم استقرارها يصعب علينا تحديد مفهوم واحد يشمل مقولات ومجالات هذا الدرس². وعلى الرغم من ذلك سنحاول عرض بعض منها لغة واصطلاحا، ثم نوجز نشأتها، كالآتي:

1- مفهومه

في اللغة: ورد مصطلح "التداوليّة" في معاجم عدّة، منها القديم والحديث، نذكر من بينها:

عند الزّمخشري (467هـ - 538هـ): حيث ورد جذر المصطلح (دَوَل) بمعنى تضمّنته العبارات الآتية: «دالت له الدولة. ودالت الأيّام بكذا... وعن الحجاج: ((إنّ الأرض ستُدال منّا كما أدلنا منها))... والله يُداول الأيّام بين الناس مرّة لهم ومرّة عليهم. والدّهز دَوَلٌ وعَقَبٌ ونُوبٌ. وتداولوا الشّيءَ بينهم. والمأشي يُداولُ بين قدميه: يُزّاح بينهما»³، فيمكن إيجاز هذا المفهوم في معنى: الحركة والتّنقل.

¹ ينظر: جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، الألوكة، ط1، 2015، ص: 5. لكن أفضل مصطلح حسب رأي "جميل حمداوي" هو "التداوليّة"، ومن بين أسباب أفضليّة ذلك هو أنه يجيل على التفاعل والحوار والتخاطب والتواصل والتداول بين الأطراف المتخاطبة. ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها. ومن بين من استخدم المصطلح نفسه أيضا "أحمد المتوكّل" و"الجيلالي دلاش"؛ ومدحه هذا الأخير بالخفة والسلاسة. ينظر:

خليفة بوجادي، في اللسانيات التداوليّة - محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009، ص: 65.
² ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: الزّمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998، ص: 303، ج 1. (مادة دول)

عند ابن منظور " (630هـ - 711هـ): «الجوهري: الدّولة، بالفتح، في الحرب أن تُدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم الدّولة، والجمع الدّول؛ والدّولة، بالضم، في المال؛ يقال: صار الفيء دّولة بينهم يتداولونه مرّة لهذا ومرّة لهذا، والجمع دّولات ودّول... وفي حديث وفد ثقيف: نُدال عليهم ويُدالون علينا؛ الإدالة: الغلبة، يقال: أُدبل لنا على أعدائنا أي نُصِرنا عليهم، وكانت الدّولة لنا، والدّولة: الانتقال من حال الشدّة إلى الرّخاء... ودالت الأيام أي دارت والله يُدولها بين الناس. وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرّة وهذه مرّة»¹؛ أي بمعنى التّقلب والاختلاف من حال إلى آخر.

فالملاحظ لهذا السياق يستنتج أنّ الفعل "دول" يدور في معنى: التغيّر، والتحوّل، وعدم الاستقرار.

تعود التّداوليّة في أصلها الأجنبي "Pragmatique" إلى الكلمة اللاتينية Pragmaticus، فجزؤها (Pragma) ومعناه الفعل (Action) لتصير الكلمة بفعل اللاحقة تطلق على كل ما له نسبة إلى الفعل أو التحقق العملي. أما في الفرنسية استعملت أول مرة في المجال القانوني في عبارة: (Pragmatique sanction)، وتعني المرسوم أو المنشور أو نحوه، الذي يهدف إلى تسوية قضية هامة باقتراح حلول عملية، وشيئا فشيئا ويقال ابتداء من القرن السابع عشر (17) تسلّت إلى اللغة المستعملة في عبارات مثل: هذا تفكير عملي، هذا شخص عملي؛ أي ميّال إلى الحلول العمليّة والواقعيّة².

ومما سبق نخلص إلى أنّ المعنى اللغوي لمصطلح التداولية يتمثّل في المعاني الآتية: التحوّل، والتغيّر، والحركة، والانتقال مقابل الاستقرار.

¹ ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط 3، 1414، ص: 252، ج 11. (مادة د.و.ل)

² ينظر: نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي - المبادئ والإجراءات-، بيت الحكمة، الجزائر، ط 1، 2009، ص: 18.

في الاصطلاح:

أما اصطلاحاً، فقد تعددت مفاهيم مصطلح "التداولية" واختلفت، إذ عُرفت سابقاً بأنها «درس جديد وغزير، إلا أنه لا يمتلك حدوداً واضحة»¹؛ أي لا يُعدّ علماً لغوياً بحتاً²، ولكن شيئاً فشيئاً أصبح خاصّاً بذلك.

وجاء في كتاب **لمسعود صحراوي** أنه «علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال»³ يشير هذا المفهوم إلى أنّ الظواهر اللغوية في التداولية تحمل مقاصد معينة تتعلق بمقام استعمالها؛ ويظلّ بذلك السياق المقامي ركيزة هذا العلم.

من خلال هذين المفهومين الاصطلاحيين نخلص إلى أن المفهوم الأول يعتره الغموض والضبابية للتداولية، أما المفهوم الثاني على العكس من ذلك؛ إذ اتّسم بالوضوح مفهومها وهدفها.

و"جون دييوا" هو الآخر قدّم مفهوماً اصطلاحياً للتداولية، تمثّل في عدّه أنّها في الأصل تعني خصائص الاستعمال اللغوي (الدوافع النفسية للمتحدثين أو المتخاطبين، وردود أفعال المخاطبين، موضوع الخطاب... إلخ) في مقابل المظهر التركيبي والدلالي. ثمّ بعد دراسة الأفعال الكلامية Les actes langage لدى أوستين John Langshaw Austin (1911-1960) امتدّت التداولية إلى صيغ التأكيد، ومقام التلقّظ، والخطاب من أجل استيعاب شروط الحقيقة والتحليل الكلامي⁴، فانطلاقاً من هذه الرؤية فإنّ دييوا يربط التداولية بالعمل التواصلي بما فيه من خطاب ومقام...، فهو بذلك يتقاسم فكرة تجاوز السياق اللغوي في التخاطب.

وعموماً، فلو أمعنا النظر في المفهومين اللغوي والاصطلاحيين لوجدنا أنّ ما ورد في الاصطلاح يوافق ما هو وارد في اللغة.

¹ ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الانماء القومي، بيروت، 1985، ص: 7.

² مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م، ص: 16.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ Larousse, Paris, édition: 01,1994, P: 375. Dictionnaire linguistique, autres, Jean Dubois et

2- نبذة عن التداولية:

الملاحظ لبوادر الفكر التداولي يجده متناثرا في الدراسات اللغوية القديمة وإن لم تكن لها المصطلحات نفسها المتداولة في وقتنا هذا؛ إذ جسدتها عديد الأفكار اللغوية تارة وغير اللغوية تارة أخرى، وهو عينه تبين لنا من خلال النظر إلى دراسات موروثنا العربي*، وجددير بالذكر في هذا الموضوع أن نشير إلى أن الدرس العربي القديم -حسب وجهة نظرنا- إجرائي مقارنة بالتنظير الذي شهدته الدراسات الحديثة؛ إذ نجد فيه العديد من القضايا التداولية الممارسة تجلت بوضوح في نصوصهم، ومن بينها تعريفاتهم للغة¹؛ حيث عرفها "ابن جني" (322هـ - 392هـ) بقوله: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»²، فابن جني بهذا يشير إلى القصد، الذي يُعدّ الهدف الأسمى للدرس التداولي. وفكرة "الأفعال الكلامية" في الدرس الحديث أيضا فصل فيها علماء البلاغة من خلال دراستهم لأنواع الكلام، والمتمثلة في "الخبر والإنشاء" المندرجة ضمن مباحث علم المعاني³. ومن بين القضايا ذات الأهمية في الدرس التداولي الحديث "مبدأ مطابقة الكلام لمقتضى الحال"^{**} ومفاده أن المقاصد والتأويلات تختلف وفقا لاختلاف المقامات.

هذا بصفة عامة بالنسبة للممارسات التداولية في الدرس العربي القديم، وفي هذا المقام نشير إلى أن هذه الممارسات لا تتعلق بالدرس اللغوي/اللساني فقط، وإنما هي منثورة أيضا في دروس أخرى، كما هو الحال عند الأصوليين والفلاسفة.

* قد لقي موضوع تحليلات البعد التداولي في الدرس العربي اهتماما كبيرا؛ مما جعلنا نختصر القول في هذا الموضوع. أمّا عن الدراسات التي تطرقت إلى ذلك من بينها: واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي (من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، وهران، كلية الآداب، اللغات والفنون، 2011-2012، ص: 152-231. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية "لظاهرة الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي)، ص: 47-226.

¹ ينظر: دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي (دراسة في عينات تراثية)، مجلة مقاليد، ورقلة، ع: 07، مج: 04، ديسمبر 2014، ص: 13.

² ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 4، د ت، ص: 34، مج: 01.

³ ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي)، ص: 49.

** من أوائل البلاغيين العرب تحدث عن فكرة المقام "ابن المقفع" (145هـ). ينظر: واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي (من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري)، ص: 156.

أما فيما يخصّ الدرس الغربيّ قد تعددت فيه بوادر/مصادر نشأة هذا العلم؛ فمنها ما هو لساني ومنها ما هو فلسفي، وفي هذا المقام سنحاول الوقوف على هذين المصدرين بإيجاز:

الأصل الفلسفي:

إن حديثنا عن أصول التداولية هو حديثنا دون شك عن الفلسفة التحليلية^{*} التي نشأت فجر القرن العشرين (20)؛ حيث أسهمت بشكل كبير في رسم معالم الدرس التداولي، وذلك بفضل جهود العديد من الفلاسفة والمناطق^{**} أمثال: "فريجه" G.Frege (1848-1925م)، "بيرتراند رسل" Russell Bertrand (1872-1970م)، مور G.E.Moore (1958-1873) وفتغنشتاين "Ludwig wittgenstein (1889-1951م)، رودولف كارناب^{***} (1873-1970م) ورودولف كارناب (1890-1970م) وعلى الرغم من أن هؤلاء الفلاسفة التحليليين قد اتفقوا على أنّ التحليل الفلسفي جوهر دراسة اللغة، إلا أنّهم لم يتفقوا على طبيعة هذه اللغة، فانقسموا بذلك إلى فريقين؛ الأول: ذهب إلى القول بتأليف لغة اصطناعية جديدة، والثاني: ذهب إلى عكس

* توجد بعض الدراسات أشارت إلى أنّ تاريخ هذه الحركة الفلسفية يعود إلى "السفوسطائيين" وسقراط وأفلاطون وأرسطو وصولاً إلى ديكرات وفرنسيسيكون وباركلي وديفيد هيوم وكانط. ينظر: محمد مهران رشوان- محمد محمد مدين، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، دار المسيرة، عمان، ط1، 1012، ص: 154، 155. وينظر: أحمد عبد الحليم عطية، الفلسفة التحليلية أصولها وأعلامها، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط1، -2019م، ص: 46-56.

وهذا دليل على وجود مسبق مُمارس للمنهج التحليلي. ولكن ما يجب قوله أن هذه الأخيرة قد أدخلت معنى جديداً في مفهوم الفلسفة؛ حيث إنّ الموضوع الاعتيادي للفلسفة هو البحث في الكون بمظهره الطبيعي والروحي، في حين أن موضوعها لدى الفلاسفة التحليليين هو "ما يقال" عن الكون، والمقصود هنا "اللغة". ينظر: بمصطفى بلولة، "برتراند رسل" واللغة الكاملة منطقياً، مجلة أبعاد، وهران 2، عدد خاص، جانفي 2014، ص: 58. لأنها ترى «أن فهم الإنسان ذاته وعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة فهي التي تعبر عن هذا الفهم ومادة التعبير الذي يجسد رؤية صاحبه». محمود عكاشة، المدرسة البراغماتية اللسانية (التداولية) "دراسة في المفاهيم والنشأة والمبادئ"، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013، ص: 43. ولذلك فقد عُدد الاتجاه الرئيس في فلسفة اللغة المعاصرة الذي ركز على موضوع اللغة، وحاول تغيير مهمة وموضوع الفلسفة؛ فقد نظروا إلى اللغة على أنّها هدف من أهداف الفلسفة إضافة إلى اعتبارها وسيلة، ويعد هذا الأمر عنصراً جديداً يميّز الفلسفة التحليلية. ينظر: الزواوي بغوره، الفلسفة واللغة (نقد المنعطف اللغوي) في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص: 202.

وعليه فإنّ هذه الفلسفة تميّزت بمجموعة من الخصائص وهي: - اعترافها بدور اللغة الفعال في الفلسفة؛ أي ما يمكن أن نسميه اتجاهها الشعوري المتزايد نحو اللغة، و اتجاهها إلى تفتيت المشكلات الفلسفية إلى أجزاء صغيرة لمعالجتها جزءاً جزءاً، إضافة إلى المعالجة البيّن ذاتية لعملية التحليل. ينظر: صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند فلاسفة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، ط1، 1993، ص: 6.

** لمن أراد الاطلاع أكثر بالتفصيل وخاصة فريجة (22-28)، ورسل (30-38)، ينظر: رشيد الحاج صالح، المنطق واللغة والمعنى في فلسفة اللغة، دار كيوان، دمشق، ط1، 2005،

*** أقر أنّ "التداولية قاعدة اللسانيات"؛ ولعلّه يقصد بذلك أنّ اللسانيات استمدّت قواعدها من الكلام. ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2004، ص: 25. وينظر: باديس لهوميل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع: 01، مج: 07، 2011، ص: 159.

ذلك ليهتم بدراسة اللغة الطبيعية أو العادية نظرا لإسهامها أكثر في حلّ المشكلات الفلسفية¹. ومَن أسهم في إرساء معالم الدرس التداولي:

جورج أدوارد مور* George Edward Moore :

يعدّ مور أحد الأعلام المثاليين الذين نادوا باللغة الصناعية، إلا أنه لم يبق متمسكا بهذا الرأي طيلة رحلته العلمية، بل غيرّه ومثّله في مقاله "دحض المثالية" the refutation of idealism سنة 1903، التي سعى فيها لتقويض أسس الاتجاه المثالي، مؤكداً أنّ كثرة الإشكالات الفلسفية ترجع إلى طبيعة الأسئلة المطروحة؛ نظرا لغموضها وما يعتريها من لبس وضبابية؛ ولذلك أقرّ بتوضيح الأسئلة المراد الإجابة عنها، ورفع اللبس عن القضايا المطروحة من خلال الوقوف عند أدق التفاصيل والجزئيات². وفي مضمار ذلك ركّز على فكرة "الحس المشترك"؛ ويقصد بها الإدراك الفطري والتّمثّل العفوي الذي يعبر عنه الإنسان البسيط بخصوص جملة من القضايا التي تستأثر باهتمامه، لأن الحس المشترك يكشف عن معتقدات صادقة وواضحة، يؤمن بها الناس ويقبلونها لأنها نتاج تفكير إنسان بسيط (فطري)، ولذلك فاللغة التي يعمد إليها الحس المشترك هي لغة شفافة صادقة³، وعليه أقرّ مور أن المشكلات الفلسفية لا سبيل إلى حلها إلا عن طريق توجيه عناية مركزة للحس المشترك ولغته أي اللغة العادية ordinary language⁴.

الأصل اللساني (السيمائي):

إن مصطلح السيميائيات يميلنا إلى عَلمين بارزين تركا بصمة واضحة في التاريخ الفكري الحديث هما: العالم "تشارلز موريس" Charles Morris (1757م-1913م)، والفيلسوف "شارل

¹ ينظر: أحمد عبد الحليم عطية، الفلسفة التحليلية أصولها وأعلامها، ص: 39.

* بالإضافة إلى مور هناك أعلام آخرون أمثال: "فريجة"، و"فتغنشتاين"، سيتمّ التفصيل في إسهاماتهما التداولية في موضعهما لاحقا.

² ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2016، ص: 30.

³ ينظر: المرجع السابق، ص: 31.

⁴ ينظر: محمد مهران رشوان-عصام زكريا جميل، فلسفة اللغة، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2012، ص: 45.

سندر بيرس " Charles Sanders Peirc (1839م-1914م)¹. وفي هذا المقام سنعرض بعض

المنطلقات السيميائية لكل منهما والتي مهدت لإقامة علم جديد وهو "التداولية":

شارل بيرس Charles Sanders Peirc:

ارتبط بيرس بمصطلح "السيميوطيقا*" في دراسته، والذي يشير إلى كل شيء يرمز إلى شيء آخر (الكلمة والصور والإيماءات...); ولذلك فقد قصد بالعلامة ثلاثة عناصر²: ممثل *représentamen* (ما تنتقل من خلاله إلى شيء آخر)، و الموضوع *objet* (ما يحيل عليه الممثل)، المؤول *interpétant* (التوسط الإلزامي الذي يمنح للعلامة وجودها وصحتها).

وهذا النشاط السيميائي بين العلاقات الثلاث سماه بيرس "السيميوزيس" ويقصد به النشاط الترميزي الذي يقود إلى إنتاج الدلالة وتداولها³، وهو أننا لا نتقل بطريقة مباشرة من الممثل إلى الموضوع وإنما يجب أن نمر أولاً بالمؤول؛ أي عبّره، وعليه فالسيميوزيس هو المسؤول عن إقامة العلاقة السيميائية الرابطة بين الممثل والموضوع عبر ذلك التوسط الإلزامي، الذي تتفاعل داخله ثلاثة أبعاد وهي⁴: البعد التركيبي، والبعد الدلالي، والبعد التداولي، هذا الأخير مكن الدرس التداولي فيما بعد. إذن مادام السيميوزيس يرتبط بمقام الوجود فإنه عمل في جوهر البحث التداولي.

¹ ينظر: المرجع السابق، ص: 44.

* لم يتكرر بيرس هذا المصطلح من عنده، بل استمده من "جون لوك" على العلم الخاص بالعلامات والدلالات والمعاني المتفرعة من المنطق، والذي اعتبره لوك علم اللغة. ينظر: نبيل راغب، موسوعة النظريات الأدبية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونغمان، مصر، ط 1، 2003، ص: 366. ويقتن حديثنا عن هذا المصطلح بمصطلح "السيميولوجيا"، الذي ارتبط بالعالم السويسري "فرديناند دي سوسير"، فهو من بشر بميلاد هذا العلم (السيميولوجيا) بناء على قوله: «ونستطيع إذن أن نتصور علما يدرس حياة الرموز والدلالات المتداولة في الوسط المجتمعي. وهذا العلم يشكل جزءا من علم النفس المجتمعي (...). ومادام هذا العلم لم يوجد بعد فلا نستطيع أن نتنبأ بمصيره، غير أننا نصرح بأن له الحق في الوجود وقد تحدد موضوعه بصفة قبيلة. وليس علم اللسان إلا جزءا من هذا العلم في الوجود». جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 44. وما جعله يضع "السيميولوجيا" هذا الموضوع من علم النفس وعلم اجتماع هو ولعله لما توصلت إليها أبحاث هذين العلمين على يد معاصريه (فرويد) و(دوركايم) فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2010، ص: 42.

² ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 46. وينظر: بول كوبلي وليتساجانز، تر: جمال الجزيري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005، ص: 27.

³ ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 46.

⁴ حولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة، الجزائر، ط 1، 2006، ص: 159.

شارل موريس Charles Morris:

تعد بعض مباحث موريس السيميائية إرهاباً لنشأة علم "التداولية؛ حيث نجده حين أراد أن يضع حداً لعلم العلامات جعل التداولية جزءاً من هذا العلم¹؛ وذلك من خلال تمييزه بين: علم التراكيب، وعلم الدلالة، وعلم التداوليات، هذا الأخير استخدمه سنة 1938، ويهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسيها²؛ وقد أكد في سياق ذلك مقولة بيرس التي فحواها أن سريان واشتغال العلامات هو ترجمة للسيميوزيس، وتعيين لها؛ بعد شيء ما محددًا لشيء آخر عن طريق شيء ثالث³ ("حامل العلامة"، "المعّين" وهو ما يحدده حامل العلامة داخل العملية التفسيرية، و"المؤؤل" وهو الأثر الذي تحدثه العلامة في الشخص المفسر)⁴، فأصبح بذلك المؤسس الحقيقي للتداولية بل إنه يُعدّ الواضع الأوّل تعريفًا لهذا العلم - في السنة التي أشرنا إليها سابقاً - وهو أنّها "جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"⁵.

فبالنظر إلى ما تقدّم، فإنّه قد أولى أهميّة للعناصر غير لغوية في عملية التحليل السيميوطيقي، على عكس ديسوسير الذي استبعد ذلك من الدراسة؛ بدعوى أنّها عناصر مشوشة على الدراسة المحايدة والتمييزية، والحقيقة أنّه لم يُفصّلها إلا لتأمين الدراسة السيميولوجية من الآثار السلبية لعلم الاجتماع، علم النفس والتاريخ التي كانت آنذاك تدهم كل المجالات بطريقة غير مشروعة⁶ ومن بين دلائل إرهابات التداولية في الدرس السيميائي - عند موريس - تفرّقه بين نوعين من التداولية وهما: "الوصفيّة" و"المحضّة"؛ أمّا الأولى فهي العلم الذي يدرس العلاقة القائمة بين العلامات

¹ ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية - محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم -، ص: 56.

² ينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2002، ص: 9. ينظر: عيد بليغ، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، فصول، الهيئة المصرية، ع 66، ربيع 2005، ص: 45.

وينظر: فيليب بلانشيه، التداولية (من أوستن إلى غوفمان)، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط 1، 2007، ص: 45.

³ ينظر: مختار درقاوي، من العلامة إلى المعنى (دراسة لسانية ودلالية لدى علماء الأصول) أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، كلية الآداب واللغات والفنون، 2010 - 2011، ص: 44. وينظر: حنون مبارك، دروس في السيميائيات، دار توبقال، المغرب، ط 1، 1987، ص: 93. وينظر: عامر خليل الجراح، الإجراءات التداولية التأثيرية في التراث البلاغي العربي بين التأويل والحجاج والإنجاز، دار سنابل، تركيا، ط 1، 2019، ص: 20.

⁴ ينظر: مختار درقاوي، من العلامة إلى المعنى (دراسة لسانية ودلالية لدى علماء الأصول)، ص: 44. وينظر: حنون مبارك، دروس في السيميائيات، ص: 93.

⁵ وينظر: عامر خليل الجراح، الإجراءات التداولية التأثيرية في التراث البلاغي العربي بين التأويل والحجاج والإنجاز، ص: 19.

⁶ ينظر: عيد بليغ، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص: 45.

ومستعملها. أمّا الثّانيّة فُتَعْنى بإبْجَاز اللّغة أو الكلام على البعد التداولي للسيميويزيس، مجسّدا في مقولات الفعل والإبْجَاز والسيّاق بوصفها علامات للفهم، ومادام للسياق الدور الفعّال في فهم العلامات - اللسانية-، ومادامت اللّغة نظاما اجتماعيا للعلامات فإنّها تتحدّد بحكم استعمالها بتنسيق مع علامات أخرى من قِبَل جماعة معيّنة¹.

وعليه فإنّ للدرس السيميائي دوره في نشأة التداولية، وذلك من خلال إعطاء الأهميّة البالغة "لمقام" الورد في الأداء التّواصلِي.

أما فيما يخص تطوّرات (مباحث) هذا العلم، والتي برزت من خلال دراسات مجموعة من الفلاسفة وأبرزهم: جون لانكشو أوستين John Langshaw Austin، وسيرل John Searle (مواليد 1932)، وبول غرايس Herbert Paul Grice (1913-1988)، فلم نذكرها في هذا الموضوع؛ لأنّها ستَرَدُّ في مقامات لاحقة في مواضعها المناسبة.

¹ ينظر: هواري بلقندوز، مدخل إلى السيميائيات التداولية -إسهامات بيرس وشارل موريس-، كلية الآداب والفنون، جامعة مستغانم، الملتقى الثالث: "السيميائية والنص الأدبي"، ص:7. وينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الانماء القومي، بيروت، 1985، ص:30.

ثانياً: التّأويل:

يعد التّأويل من بين موضوعات التواصل في الدّرسين: العربي (التراث) والغربي. وللتوضيح نورد بعض معانيه اللغوية والاصطلاحية، ونقف على بعض جذوره ولو بإيجاز، مع إعطاء لمحة عامة عن بوادرها كما هو ممثّل.

1- مفهومه:

لغة: ورد الفعل "أول" في معناه اللغوي في العديد من المؤلّفات اللّغوية؛ حيث عزّفه:

"ابن فارس" (ت395هـ) في مقاييسه بقوله: «وَأَلَّ يُوُولُ، أَي: رَجَعَ. قَالَ يَعْقُوبُ: يُقَالُ: "أَوَّلَ الْحُكْمِ إِلَى أَهْلِهِ"، أَي: أَرْجَعُهُ وَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ»¹؛ أي بمعنى الرجوع والرد.

و"ابن منظور" الذي نصّ على معناه بقوله: «أول: الأول: الرجوع. آل الشيء يُوُولُ أوْلاً ومآلاً: رَجَعَ. وأوّل إليه الشيء: رَجَعَهُ. وألّت عن الشيء: ارتدّدت. وفي الحديث: "من صام الدهر فلا صام ولا آل؛ أي لا رجع إلى خير، والأوّل الرجوع»²، فلم يتعد ابن منظور عمّا جاء به ابن فارس في تحديده مفهوم التّأول؛ حيث دار مضمونه في معنى الرجوع.

بناء على هذين التعريفين اللّغويين يمكننا القول: إنّ معنى التّأويل يدور في معنى الرجوع إلى الأصل والارتداد (الرد).

اصطلاحاً: تعدّدت المفاهيم الاصطلاحية لمصطلح التّأويل، ولكن لا يهمنّا هذا التعدّد بقدر ما يهمنّا المعنى العام الذي تقاربت فيه هذه المفاهيم وإن اختلف المصطلح (التّأويل والتفسير). وهذه بعضها:

يقول "الأمدي" (551هـ - 631هـ): «هُوَ حَمَلُ اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ مَدْلُولِهِ الظَّاهِرِ مِنْهُ، مَعَ احْتِمَالِهِ لَهُ»³. فهو يشترط في التّأويل دليلاً يمكن للمعنى الثاني أن يشترك فيه المعنى الأوّل الظاهر.

ومن المحدثين يقول "محمد عيد: «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيّة تحتاج لتقدير وتدبر»⁴؛ بمعنى عدم الأخذ بالمعنى السّطحي للكلام متى استدعى الأمر إلى ذلك.

¹ أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، د ط، 1989، ص: 159، ج: 01.

² ابن منظور، لسان العرب، ص: 32، ج: 11. (مادة أ.و.ل.)

³ الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1402، ص: 53، ج: 03.

⁴ محمد عيد، أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 1989، ص: 157. ولمن أراد الاستزادة فيما يخص التّأويل النحوي ينظر: فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التّأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2006. وينظر: عبد الفتاح أحمد حموز، التّأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، د ط، 1981.

وعرّف أيضا على أنه: علم تفسير الكتب المقدّسة وبوجه عام كل النصوص القديمة. وهذا المفهوم يشير إلى أنّ التّأويل يتعلّق بالجانبين: الديني، وغير الديني، لكن شريطة أن تكون قديمة، وهذا يدلّ على البعد الزّمني الدّاعي إلى البحث؛ لأنّ الشّيء إذا تعمّق في الزّمن، يكون في حاجة إلى التّأويل أكثر؛ وذلك لما يعترّبه من غموض قصديّة¹.

وبالجمع بين الدّلاتين؛ اللّغوية والاصطلاحية يمكننا القول أنّهما لم يختلفا في الموضوع، وهو الرجوع والتفتيش عن الأصل بصفة عامة وعن المعنى أو القصد بصفة خاصّة.

أمّا من رادف بين المصطلحين "التّأويل والتّفسير" الطبري (224هـ - 310هـ)؛ حيث قال: «وأما معنى "التّأويل" في كلام العرب، فإنه التفسير والمرجع والمصير»²، فالتّأويل عنده هو نفسه التفسير؛ فكلا المصطلحين يدلّان على بيان معنى اللفظ (التركيب) والكشف عنه

على أنقاض الطّبري نجد "أبا هلال العسكري" (395هـ)؛ إذ مايز بين المصطلحين فجعل التفسير الإخبار عن أفراد آحاد الجملة، والتّأويل الإخبار بمعنى الكلام، فهو بذلك خصّ التفسير بالمفردة وهي بعيدة عن سياقها التّظمي، وخصّ التّأويل بالمعنى العام للكلام؛ فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص³.

على الرّغم من اختلاف الرّؤى في تحديد مفهومي: التّأويل والتّفسير إلّا أنّ الغاية واحدة، سواء تعلّق الأمر بهذا أو ذاك، وهو البحث عن المعنى. وعليه فإنّ المصطلحين سيبلان لفهم المعاني. والجرجاني هو الآخر قد ورد عنده مفهوم التّأويل في عدة أشكال؛ منها التصريح بعبارة اللفظ، ومنها الممارسة الفعلية، وهذا التّنوع والتّعدّد دليل على أهميّة الموضوع عنده. أمّا بالنّسبة للمفهوم التّنظيري له تبيّن من خلال قوله: «تأولتُ الشيء»، أنّك تطلّبت ما يؤوّل إليه من الحقيقة، أو الموضع الذي يؤوّل إليه من العقل، لأنّ "أولتُ وتأولتُ" فعلّتُ وتفعّلتُ من "آل الأمر إلى كذا يؤوّل"، إذا انتهى إليه، و"المأل"، المرجع وليس قول من جعل "أولتُ وتأولتُ" من "أول" بشيء، لأنّ ما فاؤّه وعينه من وضع

¹ Bénédicte Gaillard, HACHETTE Dictionnaire, le français Au Quotidien, paris, 2011, p: 761

² محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000، ص: 204، ج6.

³ ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د ط، 1997، ص: 58.

واحد "ككوكب" و"دَدَن" لا يُصَرَّف منه فعلٌ، و"أَوَّل" "أفعلٌ" بدلالة قولنا: "أَوَّلُ مِنْهُ"، كقولنا: "أسبق منه وأقدم". فالواو الأولى فاءٌ والثانية عينٌ. وليس هذا موضع الكلام في ذلك فيستقصى¹. فالشيخ هنا قدّم مفهوماً جامعاً للاستعمالين اللغوي والاصطلاحي للفظ "التأويل"^{*}؛ حيث انطلق من معنى الفعل "أَوَّل" بمعنى "الرجوع إلى الحقيقة أو الأصل"²؛ وصولاً إلى تعيينه بأنه "عملية البحث عن المعنى الذي أنتجه النّظم - بإرادة المتكلم - ومن ثمّ الوصول إلى القصد"، وتبيّن ذلك تحديداً من خلال قوله: "الموضع الذي يؤول إليه من العقل"؛ فما اختياره للفظي "الحقيقة، والعقل" إلا دليل على أنّ الشيخ الجرجاني يرمي إلى العملية الذهنية التي يقوم بها العقل من أجل الوصول إلى جوهر الأشياء والتي يدخل ضمنها الكلام.

أمّا الحضور الفعلي لمفهوم التأويل عنده؛ فقد تجلّى في تقسيمه الكلام، حيث يقول: «الكلام على ضربين: ضربٌ أنت تصلُّ منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصّدت أن تُخبر عن "زيد" مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت: "خرج زيد"، وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت: "عمرو منطلقٌ"، وعلى هذا القياس. وضربٌ آخرٌ أنت لا تصلُّ منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثمّ تجدُّ لذلك المعنى دلالةً ثانية تصلُّ بها إلى الغرض. ومدارُ هذا الأمر على "الكناية" و"الاستعارة" و"التّمثيل"، وقد مضت الأمثلة فيها مشروحةً مُستقصاةً. أو لا ترى أنّك إذا قلت: "هو كثيرٌ رمادٍ القدر"، أو قلت: "طويلٌ النّجاد"، أو قلت في المرأة: "نؤوم الضحى"، فإنّك في جميع ذلك لا تُفيدُ غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدلُّ اللفظ على معناه الذي يُوجبُهُ ظاهرُهُ، ثمّ يَعْقِلُ السّامعُ من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنًى ثانياً هو غرضك، كمعرفتِكَ مِنْ "كثيرٍ رمادٍ القدر" أنه مضيافٌ³، فتقسيمُهُ

¹ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د ط، د س، ص ص: 98، 99.

^{*} نظراً لهذا السبب (دمجه بين المفهومين) الذي ميّز الجرجاني عن بقية المفاهيم التي قدّمناها، ونظراً إلى محوريتة الجرجاني في دراستنا هذه من جهة أولى، اخترنا هذا الموضع الذي رأيناه مناسباً لتوضيح ما يجب توضيحه، والذي له علاقة بمصطلح التأويل.

² عبد الهادي العدل، دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر في التشبيه والتّمثيل "التقلّم والتأخير"، دار الفكر الحديث، بيروت، د ط، د س، ص: 14. (كتاب مصور)

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط 3، 1992، ص: 262.

الكلام على أساس المعنى، ومدى قربه من ظاهر اللفظ يدلّ على تغلغل مفهوم التأويل في تفكير الجرجاني، بل وفيه أيضا إبراز تقسيم التأويل إلى درجات حسب حاجة كل كلام (النظم).

وتبعاً لهذا التقسيم يقول الجرجاني: «فهنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنى"، و "معنى المعنى"، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصلُّ إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تتعقل من اللفظ معنىً، ثم يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، كالذي فسرتُ لك»¹، فمن خلال عرضه لقسمي المعنى الناتجين عن التأويل وإن كان قد ركّز في سياق كلامه على البيان في ذلك، إلى درجةٍ ربما يظنّ الدارس أنّ الجرجاني خصّ التأويل بعلم البيان فقط، وهذا غير صحيح؛ حيث دلّت استعمالاته على ذلك؛ إذ أكّد في كثير من المواضع بأنّه لا يمكن فهم أي غرض إلا بربطه بالسياقين اللغوي والمقامي، حتّى وإن كان المعنى يبدو للوهلة الأولى واضحاً وصريحاً. وربما يعود سبب تمثيله لمباحث هذا العلم دون غيره، هو تحقّي المعنى فيه واحتياجه لسعة الخيال والتأمّل؛ مما تتضح العملية التأويلية حينها ومنه تكون النماذج أقرب للفهم.

وفي سياق حديثنا عن التأويل فإننا نتحدّث عن العقل بصورة ضمنيّة، وهو أمر في غاية الأهميّة عند جمهور الأشاعرة، الذي يُعدّ عبد القاهر الجرجاني واحداً منهم؛ حيث مجّدوه وكرّسوا الاستناد إليه في الفهم، إلى درجة الشهرة، وعدّوه مصدر التلقّي؛ حيث أقرّ "أبو الحسن الآمدي" الاعتماد على الكتاب والسنة في كبار مسائل الاعتقاد دون الرجوع إلى البراهين العقليّة في غاية البطالان²، وأيضاً هناك من رأى أنّ من أصول الكفر هو الأخذ بظواهر النصوص؛ كآيات الصّفات: كاليد والاستواء، وما هو شبيه بذلك؛ وعليه يجب أن تُحوّل عن معانيها³، على خلاف أهل السنة؛ حيث حدّدوا مصدر تلقّي الاعتقاد والأحكام بالوحي المتمثّل في الكتاب والسنة⁴.

¹ المصدر نفسه، ص: 263.

² ينظر: أبو عمر حاي بن سالم الحاي، التّمين في مذهب الأشاعرة ليس على مذهب السلف العزيز، دار غراس، الكويت، ط 1، 2007، ص: 82.

³ ينظر: سفر بن عبد الرّحمان الحوالي، شرح العقيدة الطحاوية، ص: 943. (المكتبة الشاملة)

⁴ ينظر: أبو عثمان فيصل بن قرار الجاسم، الأشاعرة في ميزان أهل السنة، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة، الكويت، ط 1، 2007، ص: 65.

وبهذا أصبح التّأويل عندهم أصلاً كبيراً من أصول مذهبهم، ليس في الصّفات فقط، وإنّما في نصوص الإيمان، والوعد والوعيد، وعصمة الأنبياء، والقدر، وفي كلّ نصّ ما قرّره من عقائدهم، ليكون بذلك (التّأويل) مهرباً عقلياً من الالتزام بالنّصوص¹.

هذا بالنّسبة لمصطلح التّأويل، وحضوره عند الجرجاني. أمّا فيما يخصّ مصطلح التّفسير عنده أشار إليه في موضع التّفريق بينه وبين مصطلح "المفسّر"؛ حيث قال: «فقد حصل لنا منها أنّ المفسّر يكون له دالتان: دلالة اللفظ على المعنى، ودلالة المعنى الذي دلّ اللفظ عليه على معنى لفظ آخر ولا يكون للتّفسير إلاّ دلالة واحدة، وهي دلالة اللفظ»² فهو بقوله هذا قد جعل التّفسير ملفوظاً/ نصّاً يتميز عن النصّ الأول (المفسّر) بعدم حاجته إلى الجهد التّأويلي، وذلك أنّ «الدّلالة في المفسّر دلالة معنى على معنى، وفي التّفسير دلالة لفظ على معنى»³ وهذا يشير إلى أنّ التّفسير مرحلة أولى في العمليّة تأويليّة

ومّا تقدّم، إنّ التّأويل لقي اهتماماً من قبل الشّيخ تنظيراً وتطبيقاً، وإنّ كان تطبيقه أكثر، وهذه ميزة للدّرس التّراثي العربي، وما سنقدّمه —بمشيئة الله— في الفصول اللاحقة دلائل على ذلك. ومّا هو ملاحظٌ عليه أيضاً من خلال ما قدّم هو أنّه قد ربطه بفحوى نظريّة النّظم، التي بنى عليها كتابه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز".

2- نبذة عن التّأويل:

التّأويل كمصطلح لم يكن حديثاً من حيث النّشأة، وإنّما كان موجوداً في القرآن الكريم، بعدد سبع عشرة مرّة⁴، وموجوداً أيضاً في كلام الرّسول صلى الله عليه وسلم من خلال دعائه لابن عبّاس بقوله: «اللّهم فكّه في الدّين وعلمه التّأويل»⁵، هذا السّياق وغيره دليل على أنّ المصطلح متأصل في

¹ ينظر: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، منهج الأشاعرة في العقيدة — الكبير، دار منابر الفكر، دم، دط، دس، ص: 84. (المكتبة الشاملة)

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 445.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: هلال درويش، إشكالية تأويل النص ومفهومه بين الانضباط والانفلات، دار الكتب العلميّة، بيروت، دط، 2018، ص: 16

⁵ المرجع نفسه، ص: 29، 30.

استعمالات العرب، وهو ما تبين لنا في استخدام العلماء على اختلاف توجهاتهم العلميّة هذه الآليّة (التأويل).

والتأويل كظاهرة صاحب النصّ الديني، منذ أن نزلت كلماته على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحاول المسلمون تفهّم القرآن واستنباط الأحكام منه¹، وعلى الرّغم من اجتهاد العلماء حول ذلك، إلاّ أنّهم لم يتفقوا في تحديد بداية الظاهرة، فهناك من أرجعها إلى زمن بعيد وهو حدث فهم إبليس أمر ربّه السّجود لآدم، ثم مخالفة آدم ربه في الاقتراب من تلك الشجرة².

لم يكن التأويل حبيس القرآن الكريم فقط وإنما اتّسع ليعدّ آليّة كشف المعاني أو المقاصد مع أي نصّ كان وفي أي مجال؛ فقد مارسه الأصوليون^{*}، وأيضا النّحاة الذين تجلّت عندهم علاقة النّحو بالتأويل أو "التّوجيه" كما يسمّونه³ نظيرا وتطبيقا من خلال ما جاء في مؤلّفاتهم، ومن بين هؤلاء: "سيبويه"، "المبرد" (210هـ-285هـ)، "أبو حيان الأندلسي" (604هـ-745هـ) ومن المحدثين: "شوقي ضيف" (1910م-2005م)، و"مهدي المخزومي" (1917م-1994م) ...⁴

أمّا عن الموضوعات التي مارسها النّحاة تأويلا فهي متعدّدة، من بينها: "العامل" الذي يتلخّص مفاده في أنّ لكل معلول علّة، سواء أكانت هذه العلّة ظاهرة أم مخدوفة تفترض افتراضا؛ أي عن طريق التّأويل⁵. وأيضا "القياس"؛ فقد اعتمد الدّارسون -النّحاة- القياس، ومن بين أمثله: "قياس

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص: 36.

² ينظر: عزت السيد أحمد، حدود التأويل، مجلة جامعة دمشق، ع: 01، مج: 28، 2012، ص: 514.

^{*} تناولوا الموضوع بالدراسة فوضعوا حدّا (مفهوما) له، وشروطا من شأنها أن تسهم في عدم الوقوع في تأويل فاسد. ينظر: فاطمة وكال- محمد قويدر رحمان، التأويل في القرآن الكريم، مجلة الحكمة للدراسات الإسلاميّة، الجزائر، ع: 02، مج: 06، 2019، ص: 90.

ومن بين من خاضوا في ذلك: "أبو حامد الغزالي" (ت 505هـ). للتعلم في الموضوع ينظر: أبو حامد الغزالي، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشّاطي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1993. وينظر: عبد الجليل بن عبد الكريم سالم، التأويل عند الغزالي (نظريّة وتطبيقا)، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط 01، 2004.

و"الشاطبي" (ت 790هـ) الذي تناول الموضوع مقسما إياه إلى: تأويل صحيح، وتأويل فاسد. للاستزادة أكثر ينظر: محمد مفتاح، التلقي والتأويل (مقاربة نسقيّة)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1994، ص: 138، 139.

وأیضا "الراغب الأصفهاني" (ت 502هـ)؛ حيث وضع له مفهوما في كتابه "المفردات في غريب القرآن". ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق- الدار الشامية، بيروت، ط 1، 1412، ص: 99.

وغير ذلك كثير ممن خاض في موضوع التأويل وملتقّاته من أسباب وشروط و...

³ ينظر: كاظم فاخر حاجم، التأويل عند النحويين والبلاغيين والمفسرين القدماء والمحدثين، مجلة دراسات البصرة، العراق، ع: 22، مج: 2016، ص: 218.

⁴ ينظر: فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، ص: 07، 08.

⁵ ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 7، 2005، ص: 195.

اسم الفاعل على الفاعل"، و"نائب الفاعل على الفاعل" أيضا...¹. وغير هذه القضايا التأويلية التي تُسهم في فهم المقاصد، وفي تععيد اللغة قبل ذلك عديدة ومختلفة²، إلا أننا لم نُطَلِّ في ذلك؛ لأن المقام لا يسعنا للتفصيل أكثر.

والبلاغيون، شأنهم شأن النحاة في معرفتهم سبيل البحث عن مقاصد المتكلمين، وقد تبين ذلك من خلال اعتدادهم بفكرة: "لكل مقام مقال"؛ فخطاب التهئة يغير خطاب التعزية، وخطاب المدح يغير خطاب الذم...³ وهي تحيل بذلك إلى أنّ المعنى معنيان: معنى حرّفي، ومعنى ضمني متعلّق بالسياق الوارد فيه الكلام، واستناد الكلام لمقام الورد يفضي بنا إلى الحديث عن آلية الكشف عن هذا المعنى التداولي، وهي آلية "التأويل". ومن بين من أشار إلى ذلك "السكاكي" (555هـ-626هـ) الذي قسّم المعنى بحسب استعماله إلى قسمين: مباشر، وغير مباشر، هذا الأخير يتحدّد من خلال ربط البنية بالاستعمال⁴. فاعتباره المقام إذا، هو اعتباره لتلك العملية الذهنية (الاستدلالية) وهي العملية التأويلية. وغير السكاكي كُثِرَ قد تناولوا الرّبط بين اللّغة والاستعمال في تأويل النّصوص. وعليه، فمن خلال ما تقدّم نخلص إلى أنّ التأويل لم يقتصر على الكتاب المقدس فقط وإنما يحتاج إليه أي مؤول كان، هذا من ناحية الاستعمال، أمّا حديثنا عنه زمنياً فإنّه قديم، جذوره عريقة في الزمن.

ولو أردنا أن نقف عند نشأة هذه الآلية في الدّرس الغربي لأزجّعنا أصولها إلى زمن "أرسطو" القائل بأنّ في كل كلام تأويلاً؛ مُرجعاً ذلك إلى أنّ اللّغة تمثّل تحريفاً للأشياء⁵.

والتأويل (Hèrmeneutique) في الدّرس نفسه تعود جذوره إلى كلمة هرمس = hermès وهو الوسيط بين الآلهة والبشر⁶ «الذي يتقن لغة الآلهة ويفهم ما يجول بخاطر هذه الكائنات، ثم يترجم

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص: 203.

² لمن أراد الاطلاع أكثر ينظر: عبد الفتاح أحمد حموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، د ط، 1984.

³ ينظر: باديس لهومل، قضايا التداولية في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، مجلة رفوف، جامعة أدرار، ع: 01، مج: 04، مارس 2016، ص: 139.

⁴ ينظر: خالد ميلاد، المعنى عند البلاغيين- السكاكي نموذجاً-، (ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص)، منشورات كلية الآداب، تونس،

مج: 8، 1992، ص: 162.

⁵ عبد السلام إسماعيلي علوي، تداوليات التأويل، (ضمن كتاب لحافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة) عالم الكتب الحديث للنشر

والتوزيع، الأردن، ط2، 2014، ص: 202.

⁶ ينظر: عمارة الناصر، اللغة والتأويل (مقاربات في الهرمنيوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي)، منشورات الاختلاف - الجزائر، دار الفريابي -

بيروت، الدار العربية للعلوم - ناشرون - بيروت، ط1، 2007، ص: 68.

مقاصدهم وينقلها إلى أهل الفناء من بني البشر»¹، وبعد تخصّصها هذا اتّسعت دائرة استعماله ليشمل النصوص الأخرى على اختلافها، وذلك على يد الفيلسوف "شلاير مخر" * Friedrich Ernest Daniel Schleirmacher (1768 - 1834)؛ حيث أصبح التأويل نظريّة تسعى إلى إزالة اللثام عن النصوص للوصول إلى حقيقتها².

ولم تتعد نظرة "دلثاي" ** عن شلاير مخر؛ حيث ركز على مصطلح "التجربة المعاشة"، وجعلها الأساس في الفهم؛ لأنّه رأى أنّ الفهم قائم على نوع من الحوار بين تجربة المتلقي الذاتية والتجربة الموضوعيّة المتضمّنة في النص من خلال اللّغة³. وفي سياق ذلك فرّق بين الفهم والتفسير؛ فعّد الفهم منهجا للعلوم الإنسانيّة؛ كونه ذاتيا، أمّا التفسير فهو منهج للعلوم الطبيعيّة؛ نظرا لموضوعيّة مادة دراسته⁴.

¹ عادل مصطفى، فهم الفهم "مدخل إلى الهرمنيوطيقا" (نظرية التأويل من أفلاطون إلى حادامر)، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص: 24.

* فيلسوف لاهوتي ألماني، ولد بفروكلاف (سيليزيا) من عائلة برونستانتية، مؤسس الهرمنيوطيقا، ألف الكثير في هذا المجال مثل: «الأخلاق الفلسفية» و«دروس في علم الحمل» و«خطب دينية». توفي بربلن.

² ينظر: ميحان الرويلي، سعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3، 2002، ص: 89.

** فيلسوف وطبيب ألماني يعتبر من الفلاسفة الأكثر نفوذا في فلسفة الحياة، وقد ارتبط ارتباطا وثيقا بالحركة التاريخية أو بفلسفة التاريخ التي اعتبرها فلسفة للفهم، وتأثر في دراساته بإيمانويل كانط إضافة إلى شلاير مخر. ومن بين مؤلفاته: مقدمة علوم الروح سنة 1883.

³ ينظر: فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص: 184.

⁴ ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص: 23، 24.

ومن بين التّأويليين أيضا "إدموند هوسرل"^{*} صاحب "الفلسفة الظاهرية" (الفيينومينولوجيا/ القصدية)¹، وأيضا الفيلسوف "مارتن هيدغر"^{**} Martin Heidegger (1889م-1970م)² و... لكن أشرنا إشارة فقط نظرا للمقام الذي فرض علينا هذا المسلك. وعليه فإنّ التّأويل في الدرسين العربي والغربي كان منطلقه دينيّا متعلّقًا بالكتاب المقدّس، وبمرور الزمن لم يبق في خدمته دون غيره من النّصوص، وإتّما اتّسع وأصبح آلية فهم النصوص بأنواعها.

^{*} فيلسوف ألماني ومؤسس الظاهريات/ الفيينومينولوجيا في القرن العشرين (20) عالم رياضيات، ولد في مواوينا في تشيكوسلوفاكيا في 08 أبريل 1859، من أبرز مؤلفاته "فلسفة علم الحساب" (Phylosophy of Arithmetic) عام 1891 وبحوث منطقية (Logical investigations) في مجلدين (1900-1901) توفي 27 أبريل 1938 بفرايبورغ بألمانيا.

¹ ينظر: رياض حماط العتاي، المفهوم الجمالي للفلسفة الظاهرية في العرض الصوري، مجلة كلية التربية الأساسية، بغداد، ع: 60، مج: 13، 2009، ص: 515.

^{**} فيلسوف ألماني ولد بألمانيا، درس في جامعة فرايبورغ تحت إشراف إدموند هوسرل مؤسس الظاهرية، ثم أصبح أستاذا فيها 1928، وجه اهتمامه الفلسفي إلى مشكلات الوجود - الحقيقة والحرية وغيرها من المسائل - ومن بين مؤلفاته في ذلك: "الوجود والزمان" (1927)، "المفاهيم الأساسية في الهرمنيوطيقا" (1954). توفي سنة 1976.

² ينظر: حيدر جاسم جابر الدينناوي، القصدية وأثرها في توجيه الأحكام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية التربية، 2010، ص: 53.

ثالثاً: عبد القاهر الجرجاني وكتابه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"

أ/ نبذة عن حياة عبد القاهر الجرجاني (471هـ):

عبد القاهر أبو بكر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني¹، الإمام النحوي اللغوي المشهور الشافعي المذهب، الأشعري الأصول، مع دينٍ وسكونٍ². ولد في جرجان من أسرة رقيقة الحال، بينما لم يرد عن أغلب المؤرخين ذكر سنة مولده³، وفي حين حاول الدكتور "عبد العاطي غريب" تقديم سنة تقريبية لولادته قدرها ب400هـ؛ معللاً ذلك بتلمذه على يد "أبي الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث" الذي توفي سنة 421هـ⁴.

تتلمذ في النحو على يد "أبي الحسين محمد بن الحسن الفارسي" ابن أخت الشيخ "أبي علي الفارسي"⁵. ومما أثرى رصيده العلمي والثقافي انكبابه على ما كُتب قبله في مختلف المجالات كالإعجاز والنحو والنقد والبلاغة؛ حيث قرأ الكثير من دواوين الشعر وعكف على التراث السابق له عكوفاً انعكس واضحاً على مؤلفاته؛ وممن قرأ لهم في مجال النحو واللغة: "الخليل بن أحمد" و"سيبويه"، و"ابن جني"، و"أبو علي الفارسي" وغيرهم. وأمّا ممن قرأ لهم في الأدب والنقد والبلاغة: "الجاحظ"، و"ابن قتيبة"، و"القاضي الجرجاني"، وغيرهم...⁶؛ ولذلك عُدَّ أحد أكبر بلاغيي العربية، كما عُدَّ أيضاً أحد أبرز النقاد في تاريخ الأدب العربي⁷.

ومن أبرز تلاميذه "أحمد بن عبد الله المهابازي" صاحب "شرح اللمع لابن جني"⁸.

¹ أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، مكتبة مصر، القاهرة، د ط، 1962، ص: 5.

² ينظر: صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي، كتاب الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000، ص: 34، ج: 19. ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دُرُجُ الدُّرَرِ في تفسير القرآن العظيم، تح: طلعت صلاح الفرحان - محمد أديب شكور، دار الفكر، عمان، ط 1، 2009، ص ص: 7، 8، ج: 02.

³ عبد الله خضر حمد، التفكيكة في الفكر العربي القديم جهود عبد القاهر الجرجاني أنموذجاً، دار القلم، لبنان، دط، 2017، ص: 13.

⁴ ينظر: عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقد الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، ص: 28.

⁵ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص: 336.

⁶ ينظر: المرجع السابق، ص ص: 30، 31.

⁷ ينظر: منير البعلبكي. معجم أعلام المورد. دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1992، ص: 157.

⁸ ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغويين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، دط، ص: 44. ج: 1.

ونتيجة بحثه العلمي ألف العديد من الكتب تصب في مختلف المجالات كالنحو واللغة والبلاغة، ومن بينها: "إعجاز القرآن الكبير"، و"إعجاز القرآن الصغير"، و"العوامل المائة"، و"المفتاح" و"شرح الفاتحة"، وله "العمدة في التصريف"، وكتاب "تتمة العروض"، و"المغني في شرح الإيضاح" و"المقتصد في شرح الإيضاح"¹، إلا أنه نال شهرته من مؤلفتي: "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"²، وهما موضوع دراستنا في هذا البحث.

أما عن وفاته فقد توفي عام 471 هـ الموافق ل: 1078 م³.

2/ التعريف بالمدونتين*:

- أسرار البلاغة:

كتاب "الأسرار" كتاب بلاغيّ، مطبوع ومحقّق ومتداول، ومن أبرز محقّقيه: "محمود محمد شاکر"، "أحمد مصطفى المراغني"، و"محمد عبد المنعم خفاجي"، و"محمد رشيد رضا"، كتاب ألفه صاحبه لغاية بلاغية؛ حيث سعى إلى وضع أصول وقوانين المعاني والبيان، محاولاً إظهار سلطانها على الألفاظ بخلاف ما هو متداول في عصره، فحق له أن يُقال عنه المؤسس الحقيقي لعلم البلاغة، وصرّح بذلك في مقدمة كتابه بقوله: «واعلم أنّ غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته، والأساس الذي وضعته، أن أتوصّل إلى بيان أمر المعاني كيف تختلف وتتفق، ومن أين تجتمع وتفترق، وأفضل أجناسها وأنواعها، وأتبع خاصّها ومُشاعها، وأبين أحوالها في كرم منصبها من العقل،... وإنّ من الكلام ما هو كما هو شريف في جوهره كالذهب الإبريز الذي تختلف عليه الصور وتتعاقد عليه الصناعات، ووجلّ المعوّل في شرفه على ذاته، وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته ويرفع من قدره، ومنه ما هو

¹ ينظر: صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي، كتاب الوافي بالوفيات، ص: 34، ج: 19.

² ينظر: كامل سليمان الجكوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 2003، ص: 12، ج: 4.

³ ينظر: عبد الباقي عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللّغويين، تح: عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 1، 1986، ص: 189.

* لم يشر الجرجاني إلى زمن التأليف لهذين المؤلّفين، وعلى الرّغم من ذلك هناك اجتهادات من قِبَل الباحثين في محاولة إيجاد دلائل تثبت أسبقية هذا عن ذلك، ومن بين ما توصّل إليه البعض منهم وتحديد ما جاء به "البخيتاوي" في كتاب له أنّ كتاب "الأسرار" أسبق زمنياً من "الدلائل"؛ وذلك بالنظر إلى نضج أفكار الشيخ وطروحاته، فهو بالنسبة له دليل على رأيه هذا. ينظر: عماد محمد محمود البخيتاوي، مناهج البحث البلاغي عند العرب (دراسة في الأسس المعرفية)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، ص: 241.

كالمصنوعات العجيبة من مواد غير شريفة، ما دامت الصورة محفوظةً عليها لم تنتفض، وأثر الصنعة باقيا معها لم يبطل قيمةً تغلو، ومنزلة تعلقو، وللرغبة إليها انصباب، وللنفوس بها إعجاب، حتى إذا خانت الأيام فيها أصحابها، وضامت الحادثات أربابها، وفجئتهم فيها بما يسلب حُسنها المكتسب بالصنعة، وجمالها المستفاد من طريق العرض، فلم يبق إلا المادة العارية من التصوير¹، وقد علّق "عماد محمد البخيتاوي" على هدف الشيخ من تأليفه الكتاب فيقول: «لكتاب أسرار البلاغة هدف يختلف عن هدف دلائل الإعجاز؛ إذ أفرد عبد القاهر الكتاب للفنون الداخلة في تشكيل بلاغة القول وهي: المجاز، التشبيه، الاستعارة، والكناية فكانت دراسته لهذه الفنون دراسة عميقة استنفذ فيها كل جهده في تبين قدرة تلك الفنون على خلق كلام مؤثر يترك انطباعيًا ونفسيًا وشعوريًا². وتلك الفنون هي مفردات علم البيان.

وفيما يخص مضمون الكتاب، تناول الجرجاني فيه أبواب علم البيان على اختلافها بالإضافة إلى بعض ألوان علم البديع، ويمكن إجمال الموضوعات التي تناولها في ثلاث ميادين بلاغية هي:

- أولًا: موضوع اللفظ والمعنى مع التأكيد على أهمية المعنى في الكلام، وجودته تعود إليه دون اللفظ؛ أي إنّ ألوان البديع والبيان يعود الحسن فيها للمعنى دون اللفظ، وفي مقام حديثه عن الجناس والسجع و... لم يجد الجرجاني عن منهجه في كتاب "الأسرار" القائم على التنظير لإثبات تأصيل المصطلحات أولًا، وعلى التطبيق العملي القائم على سرد الشواهد وتحليلها بأسلوب عميق³

¹ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 26.

² عماد محمد البخيتاوي، مناهج البحث البلاغي عند العرب، ص: 243.

³ ينظر: مساعد بن مطلق المعيلي الحرابي، منهج عبد القاهر الجرجاني لتناوله فيّ الجناس والسجع في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" (دراسة تحليلية)، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، ع: 23، أبريل 2020، ص: 9.

- ثانيا: تناول موضوع التشبيه والتمثيل والاستعارة مُميّزًا بين حدّ كل منها والفروق التي تميز بين معاني هذه الألوان، فاختلف بذلك عمّا أوجده في "الدلائل"؛ حيث عمّق دراستها في "الأسرار" وتناول أجزاءها بالتفصيل مع التمثيل لها، منطلقا من التنظير إلى التطبيق ومن العموم إلى الخصوص¹.

- ثالثا: موضوع الحقيقة والمجاز بنوعيه: اللغوي والعقلي، ومحاولته التمييز بين مفهوم كل منهما، مع حديث مختصر عن السرقات الشعرية، وقد عرض الجرجاني هذه القضية (الحقيقة والمجاز) في كتابيه "الدلائل" و"الأسرار" عرضا دقيقا، إلا أنّ طريقة تناوله في "أسرار البلاغة" مختلفة عن "الدلائل"، إذ سلك به في "الأسرار" مسلك أهل الكلام والنظر، معرّفا بالمجاز، مقدّمًا أدلّة تثبت وجوده، دافعا عنها كل الشبهات حتى تحقق له بما إثبات المجاز العقلي، بخلاف "دلائل الإعجاز" الذي قام فيه بعرض المجاز بشكل حقيقة مثبتة لا تحتاج لدلائل وبراهين تثبت وجوده، مع تفسير وإيضاح لبعض جوانبه وتقديم شواهد تبرز مزاياه².

وقد اتبع الجرجاني في كتابه "أسرار البلاغة" في موضوعاته المختلفة منهج أهل الكلام الذي يستلزم مراعاة العناصر الآتية³:

1- التعريف بمفهوم القضية التي يريد إثباتها، وبيان ما يتصل بها من أحكام.

2- تدعيمها بالأدلة القوية التي تثبت صحتها وتؤيّدّها.

3- إزالة كل شبهة تعرض لأدلتها؛ بحيث تسلم قضيتها التي تصدّى لها من النزاع فيها، والشك في

مسلماتها.

والدارس لهذا الكتاب يلحظ اهتمام الجرجاني بالتنظير للبلاغة ووضع أسس لها، من خلال التّمثيل والشّرح، معتمدا في ذلك طريقة تعليميّة وهي انتقاله من الإجمال إلى التفصيل في دراسته وتحليله الألوان البيانيّة على اختلافها.

¹ ينظر: فاتح حمبلي، ملامح التجديد في منهج البحث البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة الأثر، ع: 19، مج: 13، جانفي 2014، ص: 71، 72.

² ينظر: محمود موسى إبراهيم، مسلك الإمام عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن المجاز العقلي في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع: 10، 2009، ص: 223.

³ المرجع نفسه، ص: 224.

- دلائل الإعجاز:

يدلّ عنوان الكتاب "دلائل الإعجاز" على موضوعه ومحوره، ونقصد الوسائل المرشدة إلى الإعجاز، غير أنه لم يكثر من الشواهد القرآنية التي من أجلها ألف الكتاب، وإنما أكثر من الشواهد الشعرية؛ ولعلّ السبب في ذلك أنه ليتوسّل بما يعرفه العرب في لسانهم إلى معرفة ما يوجد في القرآن الكريم، وإن كان النّظير في القرآن معجزاً؛ لأنّ الشّعْر أرقى كلام البشر؛ ولهذا لم يكن عجيباً أن يتكئ الشيخ على الشّعْر كثيراً. وفي سياق ذلك، فقد تحدّد موضوع الكتاب أو مفتاح البحث في الإعجاز عند الشيخ الجرجاني في فكرة "النّظم"، الذي حصره في تعليق الكلم بعضه ببعض، وهو معيار التّباين والتّفاضل¹. ومن ذلك تمخّضت نظريّة "النّظم" عن هذه القضية المهمّة، وكانت السبب في تأليفه هذا؛ حيث وضع فيه الأسس النظريّة والعلميّة التي وقفت عليها نظريّته؛ مراعيًا احتدام الصّراع الفكري بين العلماء وتضارب وجهات نظرهم في مردّ الإعجاز، وقد تعدّدت هذه الوجهات وهي²:

الفريق الأوّل: رَبط الإعجاز بالبلاغة والفصاحة عموماً، وبجزالة المفردات وحسن معانيها وسلامة نظمها خصوصاً.

الفريق الثّاني: رَبطه بتجانس الأصوات وتشاكلها في الفواصل.

الفريق الثّالث: أرجعه إلى الصّرفة.

وعلى خلاف هذه الآراء، أقرّ الجرجاني أنّه معجز بنظمه، فلا هو معجز بلفظه ولا بمعناه، وقد أثبت ذلك بتكرار المصطلح ذكراً وتمثيلاً وشرحاً؛ ليقرب الفكرة ويقنع النّاس بها³، ولذلك يقول بعد ما قدّم العديد من الشواهد المختلفة؛ مبتدئاً فيها بما هو عامي ثم ما هو شعري ثم ترقّى بالقارى وقدّم الشاهد القرآني؛ ليأخذ بفكره للإيمان بذلك مع الرضا: «فإذا ثبت الآن أن لا شك ولا مرية في أن ليس "النّظم" شيئاً غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نَظْمِ القرآن، إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوه وفروقه، ولم

¹ ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، دار اليقين، مصر، ط2، 2013، ص: 10، 16.

² دلخوش جار الله حسين دزه بي، الثنائيات المتغيرة (في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني)، دار دجلة، عمان، ط1، 2008، ص: 15.

³ ينظر: أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1، 1973، ص: 34.

يَعْلَمُ أَنَّهَا مَعْدِنُهُ وَمَعَانُهُ، وموضعه ومكانه، وأنه لا مُسْتَنْبَطَ له سِوَاهَا، وَأَنْ لَا وَجْهَ لَطَلْبِهِ فِيمَا عَدَاهَا، غَارٌ نَفْسَهُ بِالكَاذِبِ مِنَ الطَّمَعِ، ومُسْلَمٌ لَهَا إِلَى الخُدْعِ، وَأَنَّهُ إِنَّ أَبِي أَنْ يَكُونَ فِيهَا، كَانَ قَدْ أَبِي أَنْ يَكُونَ الْقِرْآنُ مَعْجَزًا بِنِظْمِهِ، ولزمه أَنْ يُثَبِّتَ شَيْئًا آخَرَ يَكُونُ مَعْجَزًا بِهِ، وَأَنْ يَلْحَقَ بِأَصْحَابِ "الصَّرْفَةِ" فَيُدْفَعُ الإِعْجَازَ مِنْ أَصْلِهِ، وهذا تَقْرِيرٌ لَا يَدْفَعُهُ إِلَّا مُعَانِدٌ يُعَدُّ الرُّجُوعَ عَنْ بَاطِلٍ قَدْ اعْتَقَدَهُ عَجَزًا، وَالثَّبَاتَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ لُزُومِ الحِجَّةِ جَلْدًا، وَمَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ فِي هَذِهِ المَنْزِلَةِ، كَانَ قَدْ بَاعَدَهَا مِنَ الإِنْسَانِيَةِ»¹، وعليه رفض الجرجاني بشدة رأي أصحاب هذا القول (الصرفة) من المعتزلة وأتباعهم، وعدّ من تَمَسَّكَ بِهِ وَوَضَعَ نَفْسَهُ هَذِهِ المَنْزِلَةَ فَقَدْ بَاعَدَهَا مِنَ الإِنْسَانِيَةِ².

وفي سياق تحديده النظم على أنه مرجع الإعجاز قال: «أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه... بل وجدوا اتساقًا بَهْرَ العُقُولِ، وَأَعْجَزَ الجُمْهُورَ، وَنِظَامًا وَالثَّمَامًا، وَإِتْقَانًا وَإِحْكَامًا، لَمْ يَدْعُ فِي نَفْسِ بَلِيغٍ مِنْهُمْ، وَلَوْ حَكَّ بِيَا فَوْحِهِ السَّمَاءَ، مَوْضِعَ طَمَعٍ، حَتَّى خَرَسَتْ الأَلْسُنُ عَنْ أَنْ تَدْعِي وَتَقُولَ، وَخَذِيَّتِ القُرُومَ فَلَمْ تَمْلِكْ أَنْ تَصُولَ»³، فهو بذلك يربطه بالاتساق والاتّام فيما بين الكلم، ونظريته هذه قد نفت اعتبار الفضل والمزية للفظ دون المعنى، أو العكس⁴؛ ولذلك فلا «يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ اللَّفْظَتَيْنِ تَفَاضُلٌ فِي الدَّلَالَةِ»⁵ حتى تكون داخل التّأليف. وعليه فالتفاضل بينهما، والفصاحة، وحسن الملاءمة الواقعة بينهما وبين بقية المعاني المجاورة لها، وأيضا المؤانسة الناتجة عن ذلك، كلّها نتائج تعود إلى التّأليف أو النّظم⁶.

ونظرا لرؤية الجرجاني المتعلقة بالإعجاز القرآني أنّها تكمن في أمور تتبلور في النّظم، فإنّه من أجل ذلك كشف عن خباياه بتقديم عدد هائل من الشّواهد المختلفة، وهذا ما اتّضح من خلال مباحث كتابه "الدلائل"⁷، آخذا بتأويلها ليكشف مقاصد المتكلمين من وراءها، ولو أنّنا نجدّه يأتي

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 526.

² دلخوش جار الله حسين دزه بي، الثنائيات المتغايرة (في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني)، ص: 15.

³ المصدر السابق، ص: 39.

⁴ حميد قبايلي، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة في الأسس والمنطلقات)، مجلّة الأثر، ورقة، ع: 29، ديسمبر 2017، ص: 14.

⁵ المصدر السابق، ص: 44.

⁶ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁷ ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 25.

بكلامه موجّها مرة للمتكلّم ومرة للمؤوّل، فهو يبقى بمثابة المؤوّل في العمليّة التّخاطبيّة؛ أو بعبارة أخرى فإنه في الكثير من المواضع يتوجه بكلامه نحو طريقة البناء؛ فذلك ليدلّنا -حسب رأيي- إلى الطّريق الصّحيح في العمل التّأويلي، ودليلنا في هذا قوله: «فانظر لتعرف كما عرفت، وراجع نفسك، واسبّز ودُق، لتجد مثل الذي وجدْتُ»¹، فهو يقدّم صحّة النّظم ويردّفها بصحّة التّأويل، وهذا ما لاحظته الرّفاعي عبد الحافظ حافظ من خلال دراسة له؛ حيث يقول: «لعلّ حرص الإمام عبد القاهر على الرّبط بين التّأويل والنّظم يعكس وعيه بما ينبغي للتّأويل من ضوابط علميّة تضبط حركة عقل القارئ في تعامله مع النّص»²، وهذا يشير إلى أنّ نظريّة البناء غير المُحكّمة قد تؤدّي إلى قراءة رديئة، أو خاطئة³.

وفكرة النّظم لم تكن جديدة مع فكر الجرجاني، وإمّا كانت موجودة من قبل مع "الجاحظ" و"الخطابي" والباقلاني" و"القاضي عبد الجبّار" وغيرهم، واستشهاده بأقوالهم دليل على ذلك، إلا أنّ الشيخ قد عمّق البحث فيه⁴.

-أسس نظريّة النّظم:

في ما مضى قدّمنا خلاصة نظريّة الجرجاني وهي نظريّة "النّظم"، التي تعدّ نظريّة تأليف من جهة، وتلق من جهة أخرى⁵؛ فهي سبيل فكّ رموز الرّسالة والتّطلّع إلى العلاقة الرّابطة بين معانيها الجزئيّة المكوّنة للنّص. وفي هذا المقام يجب علينا استحضار الأسس التي بنيت عليها هذه النّظريّة، لتكون توضيحا لفحواها، وليس هذا فقط، وإمّا كشفا عمّا هو أساس في التّأليف ليُدركه المؤوّل فيما بعد في تأويله.

¹ المصدر السابق، ص: 42.

² ينظر: الرّفاعي عبد الحافظ حافظ، التّأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 247، ت ن: 2015/06/09، ت إ: 2021/12/01، 10:00 صباحاً، <https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8>

³ ينظر: المرجع نفسه، ص: 253.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص: 21، 25.

⁵ ينظر: زهير بختي دحمور، نظريّة النّظم (قراءة في مشروع عبد القاهر الجرجاني)، منشورات زخة الشهب للنشر الإلكتروني، ط1، 2019، ص: 64.

1/ توحي معاني النحو:

والقصد منه النظم على منوال العرب في تعلّقهم للكلام، ولذلك قد نعى الزّاهدين في النحو ودعاهم إلى معرفته¹، وكى لا يختلط الأمر بين النحو ومعانيه نورد الفرق بينهما للتّوضيح؛ أمّا الأوّل (النحو) فهو علم الإعراب رفعا ونصبا وجرّا وجزما، أو البناء، ويُرّمز لهذه الحالات بعلامات معينة². أمّا الثاني (معانيه) فهي المعاني الذّهنيّة التي تتولّد في فكر المتكلّم عند نظم الكلام؛ تلك المعاني التي تنشأ من تحديد العلاقات أو لنقل الواقعة بين الألفاظ المعبر بها بالكلام، فتربطها ببعضها كما يربط السّلك الشّفاف لحبّات العقد³. وعليه فإنّ النحو يسعى إلى بيان الأسلوب الصّحيح في الكتابة، وهذا ليس هو هدف النّظم؛ لأنّ هذا الأخير يقوم على اختيار أحد الأساليب الموضوعية في قوانين النحو للتعبير عن المقاصد⁴.

ولذلك عدّ الجرجاني "النظم" توحيًا لمعاني النحو، من خلال قوله: «اعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي هُجّت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رُسمت لك، فلا تُخلّ بشيءٍ منها. وذلك أنّنا لا نعلم شيئًا يبتغيه النّاطم بنظّمه غير أن ينظر في وجوه كلّ بابٍ وفروقه»⁵، فالشّيخ هنا قد أولى الأهميّة الكبيرة للنحو وأصوله مع مراعاة المقاصد في ذلك، ومن هذا المنطلق يكون التّوحي في البناء هو نفسه التّوحي في التّأويل؛ أي ما يُعمدُ في التّأليف يُعدّ مسلكًا تأويليًا بالنّسبة للمؤوّل، وما على المؤوّل إلا أن يقف على المعنى الجامع أو الجمل للقول⁶.

¹ صالح بالعيد، نظريّة النّظم، دار هومه، الجزائر، د ط، 2002، ص: 134.

² ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 26.

³ ينظر: صالح غريبي، معاني النحو على ضوء نظريّة النّظم لعبد القاهر الجرجاني (من خلال كتابه "دلائل الإعجاز")، مجلة العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة، تبسة، ع: 01، مج: 04، جوان 2011، ص: 67.

⁴ ينظر: ابتسام أحمد حمدان، أسس نحويّة ولغويّة في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات في اللغة العربيّة وآدابها، سوريا، ع: 03، د مج، 2010، ص: 28.

⁵ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 81.

⁶ ينظر: خليفة الميساوي، الوسائل في تحليل المحادّثة (دراسة في استراتيجيات الخطاب)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص: 21.

2/ النظم واللفظ والمعنى:

ناقش الجرجاني ثنائية اللفظ والمعنى رافضاً رأي الذين فصلوا بينهما¹ - وهذا ما أشرنا إليه سابقاً؛ حيث أكد أنه لا يمكن أن نردّ الفصاحة إلى اللفظ وحده أو المعنى وحده، وإنما يكون ذلك عندما يكون هناك نظم²، وهو ما نبّه إليه في نصّه: «واعلم أن الداء الدويّ، والذي أعى أمره في هذا الباب، غلطٌ من قدّم الشعرَ بمعناه، وأقلّ الاحتفالَ باللفظ، وجعلَ لا يُعطيهِ من المزيّة إن هو أعطى إلا ما فضّل عن المعنى يقول: "ما في اللفظ لولا المعنى؟ وهل الكلامُ إلا بمعناه؟". فأنت تراه لا يُقدّم شعراً حتى يكون قد أودعَ حكمةً وأدباً، واشتملَ على تشبيهٍ غريبٍ ومعنى نادرٍ»³، وعليه فالجرجاني يُرجع الحسن والبلاغة إلى موقع الكلمة، لا للفظ وحده أو المعنى لوحده؛ لأنّ النظم طريقة تتكوّن بها العلاقات بين المفردات لإقامة المعنى⁴.

3/ ترتيب الألفاظ بحسب ترتيب المعاني في النفس*:

وعلى هذا الأساس، فقد أسهب الجرجاني فيه، مبيناً أنه مرحلة من مراحل تأليف الكلام؛ كون ما يقوم به العقل من عمليّات وما يخضع له من أفكار، وما تستهواه الأنفس هو صورة القصد المراد تبليغه. وفكرة المعنى النفسي لم تكن مبتكرة عند الجرجاني، وإنما صورتها موجودة عند السابقين ومن بينهم "الباقلاني" غير أنّها لم تتضح إلا على يد الشيخ الجرجاني -رحمه الله-⁵، وفي مقام ذلك يقول: «أنّ ليس العَرَضُ بنظم الكَلِم، أنّ توالّت ألفاظها في النطق، بل أنّ تناسقت دلالّتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل. وكيف يُتصوّر أنّ يُقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت

¹ ينظر: صالح بالعيد، نظريّة النظم، ص: 138.

² ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تاريخ وتطور، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1965، ص: 161.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 251، 252.

⁴ إبراهيم الهدهد، شرح كتاب دلائل الإعجاز (الحلقة 13)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت ن: 2012/04/03، ت إ: 2021/01/01، 07:10 مساءً https://www.youtube.com/watch?v=eG_gHBC_Ew8.

* ومن بين التّأويلين المعاصرين الذين أقروا بأسبقيّة الجانب النفسي/السيكولوجي للكلام على الكتابة هو "بول ريكو". ينظر: الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة (نقد "المنعطف اللغوي" في الفلسفة المعاصرة)، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2005، ص: 126.

⁵ سعيد حسن مجيري، القصد والتفسير في نظريّة النظم (معاني النحو عند عبد القاهر الجرجاني، الأنجلو المصريّة، القاهرة، د ط، 1995، ص: 27.

أنّه نظّم يعتبرُ فيه حالُ المنظوم بعضُهُ مع بعضٍ، وأنّه نظيرُ الصِّيَاغَةِ والتَّحْيِيرِ والتَّفْوِيفِ والتَّقْشِ¹؛ أي إنّه قد أشار بهذا إلى أنّ بناء الكلام يكون على مرحلتين: الأولى ترتيب في النفس. والثانية: ترتيب في النطق، والثانية تابعة للأولى؛ فلا تتحقق هذه الأخيرة إلا بتحقق الأولى².

4/ التّأليف بطرق التّعلق:

إنّ معاني الكلمات تقتضي وجود عمليّة الإسناد؛ كالمبتدأ الذي يقتضي وجود الخبر، والعكس أيضا، وعلى ذلك أقام الجرجاني منهجه في توحي معاني النحو³؛ فالألفاظ لا يضم بعضها إلى بعض لا على أساس، وإنّما تكون فيما بينها علاقات نحوية بدونها لا يتمّ التّظم ولا يتمّ فهمه أيضا⁴، ولذلك «فبنا أنّ ننظر إلى التّعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبيتها، ما معناه وما تحصيله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أنّ لا محصول لها غير أنّ تعمّد إلى اسم فتجعل فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمّد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبّع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدا له، أو بدلا منه أو تحييا باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا أو تتوحي في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تُريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتحيي بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس»⁵. وفي السياق نفسه حدّد الجرجاني طرق التّعليق وهي⁶: "تعلق اسم باسم"، و"تعلق اسم بفعل"، و"تعلق حرف بهما".

ومجمل القول ممّا سبق: إنّ التّعلق طريق البناء وطريق التأويل في الآن نفسه.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 49، 50.

² ينظر: المصدر نفسه، ص: 51. وينظر: المرجع السابق، ص: 27.

³ ينظر: صالح بلعيد، نظرية النظم، ص: 140.

⁴ ينظر: فاطمة الزهراء نهمار، الأسس الجرجانية لنظرية النظم، مجلة اللّغة العربيّة وآدابها، البلدة، ع: 01، مج: 06، ماي 2018، ص: 388.

⁵ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 55.

⁶ المصدر نفسه، ص: 04.

الفصل الأول

الآلية التأويلية النحوية بين عبد القاهر الجرجاني

والدرس الحديث

توطئة

أولاً: الآلية التأويلية النحوية عند عبد القاهر الجرجاني

1- التقديم والتأخير

2- الحذف والذكر

3- الفروق في الخبر

4- الفصل والوصل

ثانياً: الآلية التأويلية النحوية في الدرس الحديث

1- التأويل النحوي عند فريدريك شلاير مخر

2- الأفعال الكلامية

أ- جون لانكشوا أوستين

ب- جون سيرل

3- الإشارات الخطابية

ملخص

لا شك في أنّ التّأويل يقوم على أساس لغويّ لا يمكن للمؤول أن يستغني عنه، بل من وسائل هذه العملية اعتمادُ ذلك، وخاصة المستوى النّحوي الذي أوّل له الجرجاني العناية المركّزة في تحليل "وجوه النظم"؛ كونه يحدّد الأغراض المرجّوة إن كانت مألوفة - لا عدول فيها-، أوحى التي حصل فيها ذلك وانزاحت عن الأصل القواعدي، فإنّ النّحو يبقى هو العامل المهمّ في تحديد الدّلالات والأغراض.

أولاً- الآلية التأويلية النّحوية عند عبد القاهر الجرجاني

يُعدّ التّأويلُ آليّة استدلالية في غاية الأهميّة لحصول توافقٍ داخل الدّائرة التّواصلية؛ حيث تُفصح عن المضمّر أو الخفي من وراء تعليق الكلم بعضه ببعض، وذلك عن طريق مجموعة من النّشاطات المستندعة من قبل الوسيط (النّظم) القائم بين طرفيّ الخطاب - المتكلم والسامع-، وما دام الأمر يتعلّق بذلك؛ أي باللّغة وصياغاتها، فإنّه على المؤول أن يحرص على الاستنباط الدّقيق في محاولة فهمه المعنى المقصود؛ بالنّظر المتفحّص إلى المستوى التّركيبي/ النّحوي؛ برصد المفردات من حيث إعرابها، ليتبيّن المقدّم من المؤخّر، والمحذوف من المذكور، و...، وكذلك رصد الجمل في علاقاتها المختلفة، وهذا النّشاط يُثبِت حاجة العمل التّأويلي إلى هذا المستوى اللّغوي، وهو ما كان بارزاً الحضور في الثّقافة العربية القديمة؛ إذ المؤولون يقفون عند إعراب الكلمات ليكتشفوا وظائف العناصر في تلك الجمل المؤدّية بدورها مقاصد المتكلّمين¹.

ونظراً لأهميّة هذه الآليّة في العمل التّواصلية شبّه الجرجاني من زهد في النّحو وقُلل من شأنه بأنّه «أشبهه بأن يكون صدّا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه»²؛ لأنّه بقدر المعرفة النحوية يكون التّأويل أقرب إلى الصّحّة، والعكس - وإن كانت هذه المعرفة في حاجة إلى معطيات أخرى سيأتي التّفصيل فيها-

¹ ينظر: محمد البازي، التّأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان- منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص: 200.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 28.

ولم يكتف الجرجاني بتنبية المؤول إلى حاجته الملحة من الإمام والتسلّح بما في علم النحو من قواعد عامة، بل وتبّه إلى التزوّد بدقائقه وأسراره حتى لا يزيغ عن الصّواب في تأويله، وهو ما جاء في قوله: «وانظروا في الذي اعترفتم بصحّته وبالحاجة إليه، هل حصلتموه على وجهه؟ وهل أحطتم بحقائقه؟ وهل وقّيتم كل باب منه حقّه، وأحكمتموه إحصاءاً في الخطأ فيه إذا أنتم خضتم في التفسير، وتعاطيتم علم التأويل، ووازنتم بين بعض الأقوال وبعض، وأردتم أن تعرفوا الصحيح من السقيم، وعُدتم في ذلك وبدأتم، وزدتم ونقصتم؟»¹، وكأنّ الجرجاني يحمل غيضا كبيرا ممن لم يضع القواعد النحوية من أصول، وفروع، وتفصيلات، على درجة الضرورة في فهم المقاصد؛ لأنّ وراء ذلك فائدة تكمن فيها خصائص الإعجاز- بالتسبة للقرآن الكريم- (وهو منطلق تأليفه)²، ولذلك فلا يُتمكّن من بلوغها إلّا بالإحاطة الشاملة بكافة ما له علاقة بالنحو، وهذا الدّفاع عن هذا العلم هو دليل على تعلق التأويل بالنّظم³.

وفي خضم تنبيهات الشيخ لضرورة الاعتداد بهذه التفصيلات النحوية، أخذ يُفصّل في بعض القواعد وما يتعلّق بها، مُؤكّدا مشروطيته وفاعليته في العمل التخاطبي، فيقول: «وهل رأيتم إذ قد عرفتم صورة المبتدأ والخبر، وأنّ إعرابهما الرّفْع، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره، فتعلموا أنّه يكون مفردا وجملة، وأنّ المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميرا له، وإلى ما لا يحتمل الضمير، وأنّ الجملة على أربعة أضرب، وأنّه لا بدّ لكلّ جملة وقعت خبرا لمبتدأ من أن يكون فيها ذكر يعود إلى المبتدأ، وأنّ هذا الذّكر ربّما حذف لفظا وأريد معنّى، وأنّ ذلك لا يكون حتى يكون في الحال دليل عليه، إلى سائر ما يتّصل بباب الابتداء من المسائل اللطيفة والفوائد الجليلة التي لا بدّ منها؟ وإذا نظرت في الصّفة مثلا، فعرفت أنّها تتبّع الموصوف، وأنّ مثلها قولك: "جاءني رجلٌ ظريفٌ" و"مررتُ بزيدٍ الظّريفِ"، هل ظننتم أنّ وراء ذلك علما، وأنّ ههنا صفة تُخصّص، وصفة توضّح وتبيّن، وأنّ

¹ المصدر السابق، ص: 30.

² ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 82.

³ ينظر: الرفاعي عبد الحافظ حافظ، التأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 247.

فائدة التّخصيص غير فائدة التّوضيح..¹ « وقد أطال الجرجاني كلامه في هذا بالتّفصيل، ووافقته في الاقتباس المطوّل للدّلالة على ضرورة التّأمّل الجيّد في محاولة الفهم، وذلك بالوقوف على ما هو جُمَل وتفصيلي في الجانب التّركيبي، فإنّ غفلا كلّ من المُخاطب والمخاطب عن هذه المضامين والدّقائِق الخادمة لعمليّتي النّسج والتّأويل، فإنّه قد أخطأ في تأليفه إذا كان صائعا، وفي تأويله إذا كان مخاطبا، وكلامه هذا يوحي لنا بصعوبة ذلك أيضا.

وما ذكرناه من الأهميّة وضرورة اكتساب المعرفة النّحوية في النّشاط التّأويلي لا يقتصر على علم دون غيره من علوم اللّغة، وإمّا هو عامل مشترك بين العلوم، وخاصّة التي تطرّق إليها الجرجاني في مؤلّفه: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"، وهما: "علم المعاني" المُمثّل في كتاب "الدّلائل"، الذي أوّلنا له أهميّة أكثر في هذه الدّراسة، و"علم البيان" المُمثّل بصورة أكثر في "الأسرار".

وإنّ كان علم المعاني هو العلم الذي يعتمد على الجانب النّحوي بجلاء؛ كونه العلم الذي يتضمّن مباحث هذا الأخير (النحو ومعانيه)، فإنّ الجرجاني لم يُهمل دور ذلك في الممارسة التّأويلية لتراكيب علم البيان أيضا؛ وهو ما جاء في قوله من خلال مصطلحه النّظم؛ مُقرّا أنّ كل ما يندرج ضمن هذا العلم (البيان) وقد حصلت فيه بلاغة وجمال إلى درجة الإعجاز - بالنسبة للقرآن الكريم -، فإنّ ذلك يحصل نتيجة النّظم، وعندما نتحدّث عن النّظم فإنّنا نشير بصورة أو بأخرى إلى تلك العلاقات النّحوية التي تنشأ نتيجة الضّم القصدي، هذا قوله في ذلك: «... بل ذلك يقتضي دُخول الاستعارة ونظائرها فيما هو به مُعجّز؛ وذلك لأنّ هذه المعاني التي هي "الاستعارة"، و"الكناية" و"التّمثيل"، وسائر ضروب "المجاز" من بَعْدِها من مُقتضيات "النّظم"، وعنه يحدث وبه يكون؛ لأنّه لا يُتصوّر أن يدخُل شيء منها في الكَلِم وهي أفراد لم يُتوخَّ فيما بينها حكْم من أحكام النّحو؛ فلا يُتصوّر أن يكون ههنا "فعل" أو "اسم" قد دخَلتُه الاستعارة، من دون أن يكون قد أُلّف مع غيره،... وهكذا السبيل في نظائر "الاستعارة"، فاعرف ذلك»²؛ فيمكن أن نوجز قوله هذا في أنّ التّأليف/ التّركيب يتحدّد نوع بلاغته ومستوى جماله بناء على مستوى نسج علاقاته القائمة بين مفرداته؛ كون

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 30، 31.

² المصدر نفسه، ص: 393.

البلاغة عنده "حسن دلالة الكلام على معناه، في صورة بارعة من التعبير"، وهذا المعنى بطبيعة الأمر يكون ذا علاقة بالمقام¹.

وتبعاً لما تقدّم يمكننا القول إنّ النّحو/ علم الإعراب هو وسيلة "بناء" و"فهم" المقاصد، وهذه المقاصد في نظّمها قد تتجاوز القواعد الأصليّة لهذا العلم، لتخرّج عنها وتبني على القواعد الأخرى المسماة ب"الانزياحات"، أو "الخروج عن الأصل"، وهذا التغيّر ينتج عمّا يريد المتكلم التعبير عنه، وذلك من خلال النّظر إلى العلاقات الحاصلة بين الكلمات، الدّالة على مواقع تلك العناصر مهما كانت، ولذلك فيعدّ النّحو ميزان الكلام ومعياره، ولا يستقيم المعنى في الكلام، ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلاّ بمراعاة أحكام النّحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص².

وعند الخروج عن الأصل؛ كأنّ يُقدّم ما حقه التّأخير والعكس، أو يُحذف ما أصله الذّكر... وغيرها من الأساليب التي سمّاها عبد القاهر الجرجاني ب"أوجه النّظم"، تتعرّز الآلية النّحويّة حينها؛ وتعبير آخر فإنّ علم النّحو تتضح فاعليته أكثر في العمل التأويلي كلّما عدلّ المخاطب في تأليفه؛ وفي الحقيقة هذا الاختيار النّظمي لم يكن وقوعه دون حاجة مكنونة قصدها المخاطب، وإتّما على العكس من ذلك، وهذا يشير لنا إلى أنّ المعنى هو المتحكّم في تغيير المبنى؛ أي إنّ تغيير الصّورة هو تغيير لمعناها، وهو ما أشار إليه "سعيد حسن بحيري" في سياق حديثه عن العلاقة بين الانتهاك الذي يحدث على مستوى التّركيب، والفساد الذي يحدث على مستوى المعنى؛ حيث أقرّ أنّ هذا يوحي بأنّ المعنى أصلٌ للأوّل -أي للبنية التّركيبية-³، وهذا ما سنوضّحه من خلال تقديم بعض النماذج التي اتّخذها الجرجاني شواهد لإبراز دور النّحو ومعانيه في فهم المقاصد، داعياً من خلالها إلى ضرورة الرّبط بين التّأويل والنّظم، سواء تعلّق الأمر بعلم المعاني، أو غيره⁴.

¹ ينظر: أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربيّة، ص: 95.

² ينظر: أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص: 58.

³ ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النّظم (معاني النّحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 53.

⁴ ينظر: الرفاعي عبد الحافظ حافظ، التّأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 247.

وفي مقام حديثنا عن النّحو أردنا الإشارة إلى أمر مُهم، وهو أنّ حديثنا عن هذا العلم ومعانيه ودوره في العمل التّأويلي، لا يعني أنّنا سنتحدّث عنه بعيدين عن قصد المتكلّم، وإمّا على العكس من ذلك؛ بدليل أنّ التّنهج على النّحو وقواعده (إجرائيًا) في العمل التّواصلية هو لا محالة مبنيّ على قصد، وما يُثبت ذلك "تنوع التّراكيب" و"الدّلالة العامّة واحدة".

ومن جانب آخر فإنّ الحديث عن المقاصد هو حديثنا عن المقام الوارد فيه الكلام؛ لأنّ التّواصل محكوم بالسياقين: "اللّغوي" و"غير اللّغوي"؛ وعليه فيجب النظر إلى السياقين في محاولة فهم المرامي. ولكن على الرّغم من مدى أهميّة ذلك، إلّا أنّه في الكثير من الأحيان تستدعي عمليّة الفهم هذه نشاطا ذهنيًا رابطًا بين ما وُجد وما له علاقة بالحلقة التّواصلية، (سنذكر كل معطى في مقامه المناسب)، وهذه العمليّة تحتاج إلى تأنّ أكثر وتأويل أدق.

وعليه فإنّ كلاً من النّحو، والبلاغة، والمنطق أو العمليّة الذهنيّة التي تعتمد على العقل والاستدلال، لا يمكن الفصل بينهم، وإن حصل ذلك فإنّه من باب الدّراسة فقط، وهو ما جيء به في هذا العمل، بدأً بالمستوى النّحوي، وهو كالآتي:

1. التّقديم والتّأخير:

يُعدّ التّقديم والتّأخير من الأوجه التركيبيّة التي يلجأ إليها المتكلّم في خطابه؛ فيقدّم ما حقّه التّأخير ويؤخّر ما حقّه التّقديم وهذا للعناية، والكلام لا يتوقّف عند هذا الحدّ في تحديد سبب التّقديم، وإمّا يتجاوز ذلك ليتبيّن أنّ لكلّ عناية في كلّ تركيب قصدا خفيًا، يكشف عنه المخاطب (المؤول) من خلال وقوفه على معاني النحو المُمثّلة في هذا التّركيب تحديداً.

وقبل أن نوضّح كلامنا هذا بالشّواهد، نقدّم وصفا لهذا الوجه كما جاء به الجرجاني؛ حيث يقول: «كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بدیعة، ويقضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروّك مسمّعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أنّ راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكانٍ إلى مكانٍ»¹، فالملاحظ لهذا القول

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 106.

يتبيّن له أنّ وصف الشّيخ لهذا الوجه عبارة عن نتائج شعوريّة يعيشها السّامع حين سماعه لتراكيب حسن نظمها من خلال التّقديم والتّأخير، وتعدّد الشّيخ لمميّزات هذا الباب ودقّته في ذلك دليل على عظيم محاسنه وتعدّد طرقه وأساليبه. وفي قوله: "يفترُّ لك عن بديعة" بمعنى أنّك كلما تأملتّه تلوح لك منه ميزةً طريفةً، وسببُ هذا اللّطف الحاصل لك حين تلقّيكَ هذا الصّنيع هو "التقديم والتأخير" الذي فاجأكَ¹.

ودليل تعدد أمطاطه وتعدد محاسنه ومدى فاعليته في التواصل هو كثرة الأمثلة التي جاء بها الجرجاني، التي تنمّ بدورها عن وجوب فطنة المتلقي في عمله التأويلي، والتّركيز على الوجوه النّظميّة بعدّها مسلك نظم الغاية المنشودة.

وفي السياق نفسه أقرّ بأنّ التقديم يكون على وجهين: "تقديم على نية التّأخير"، و"تقديم لا على نية التّأخير"؛ والمقصود بالأوّل: أنّك تقدّم مع نيّة احتفاظ المقدم بحكمه وجنسه الذي كان عليه كقولنا: "منطلقٌ زيد"؛ ف"منطلق"؛ خبر مقدّم، ولا يجوز عدّه مبتدأ؛ لأنه نكرة، ولا يجوز الابتداء بالنّكرة إلا إذا كانت موصوفة، وعليه فمن الضّروري أن يكون المؤول عالماً بالنّحو ومضامينه. والحال أيضاً مع جملة: "ضرب عمرا زيد"؛ ف"عمرا"؛ مفعول تقدّم على الفاعل؛ فعلى الرّغم من أنّه قد حصل فيه هذا التّقديم إلا أنّه لم يخرج عمّا كان عليه من كونه مفعولاً منصوباً، والحال نفسه إذا تأخّر بقِيَ على أصله.

أمّا المقصود بالثاني: أنّك تنقل الشّيء عن حكم إلى آخر؛ كأن يؤتى باسمين يحتمل كلُّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً، نتيجة تقديم أحدهما عن الآخر؛ كأن يكون مثلاً: "زيد المنطلق" و"المنطلقُ زيد"؛ فالتّقديم ل"المنطلق" لم يكن كما كان عليه من قبل -في حال التّأخير- كما صوّره التّركيب الأوّل؛ حيث أدّى وظيفة الخبر، على عكس ما كان عليه في التّركيب الثاني (تقديمه)؛ حيث أخذ وظيفة الابتداء بالنّظر إلى زيد، وهذا فيما يخصّ عنصر "المنطلق"، أمّا عن "زيد" فالحال نفسه ينطبق عليه، وهو ما تبيّن لنا حين حديثنا عن تقديم وتأخير "المنطلق"².

¹ ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 176، 177. (التهميش).

² ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 106، 107.

ونظرا لفاعليّة ما تقدّم وأهمّيته في العمليّة التّخاطبيّة ذمّ الجرجاني من صغر أمر التّقديم والتّأخير باكتفائه أنه قدّم للعناية، ولأن ذكره أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ ولم كان أهمّ، مما أفضى به هذا التّخيّل إلى تعميمه على كل الوجوه، ومرجعا سبب ذلك إلى التّكلّف؛ أي إنّ تتبّعهُ والنّظر فيه ضرب من التّكلّف¹، وهذا ما لا يرضاه الشيخ.

وقد استدللّ الجرجاني في حديثه عن الرّتبة وأهمّيتها في فهم المقاصد بقول عالم النّحو "سيبويه": «كأنهم يقدّمون الذي بيّنه أهمّ لهم، وهم بيّنه أعنى، وإن كانا جميعا يُهمّانهم ويغنيانهم»² وهذا الاستدلال وغيره يشير إلى اطلاع الشّيخ ومعرفته النّحوية التي بنى عليها نظريته النّظم، وتقديم الدليل كلّما وُجد فإنّه يُعدّ مُدعّمًا للفكرة المرادّة، وهذا وارد عند الشّيخ في أكثر من موضع.

ومن هذا المنطلق نخلص إلى أن التّقديم والتّأخير يعتمد بالأساس على قصد المتكلم الذي لا شكّ في أنّه يُركّب كلامة وفقا لحدود، وهذه الحدود يمثّلها النّظم الذي هو توخّي معاني النّحو، التي تُمثّل القاعدة التي سيّخذها المخاطب كميّارٍ في إثبات شكّه فيما شكّ أنّه قصد المتكلم، أو نفيّه له؛ فبالنّظر إلى العلاقات القائمة بين الكلمات يكشف المؤوّل عن مكنن هذا الاختيار التّألفي الذي تقدّم فيه هذا عن الآخر، ومن ثمّ وصولا إلى المراد. ولهذا الدور سنقف كما وعدنا سابقا على بعض النماذج المبرهنة على ذلك، للوقوف على الدلائل التي اعتمدها في تأويله لبعض التراكيب.

أ- تقديم الفعل وتقديم الاسم في الاستفهام بالهمزة والفعل ماض:

أ. 1 الشاهد الأول: «أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟»³.

انطلاقا من أنّ التّراكيب ليست ذات المعنى الواحد وإنّ تقاربت في معاني ألفاظها/ مفرداتها، فمن المستحسن أن ننظر إلى هذا البناء أولا «أبنيّت الدار التي كنت على أن تبنيها؟»⁴ قبل أن ننظر تأويلا إلى الشاهد الذي بين أيدينا، وذلك تبنيًا لحاجة التّأويل في التّواصل ومدى أهميّة الاستناد فيه

¹ ينظر: المصدر السابق، ص: 108.

² سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988ص: 34، ج: 01.

³ المصدر السابق، ص: 111.

⁴ المصدر نفسه، ص: 112.

إلى المستوى اللّغوي التّحوي في ذلك، فالملاحظ لهذه الجملة الأخيرة، يرى أنّ الفعل الماضي (بنيت) قد تقدّم على بقية العناصر المكوّنة للنص، والتّقديم هنا أدى معنى معيناً تمثل في السؤال عن الفعل أُنجز أم لا؛ والمتلقّي حين تلقّيه مثل هذا التركيب؛ أي حينما يلي أداة الاستفهام (الهمزة) الفعل، فستنبّهه ملكته النّحوية على أنّ التّقديم في هذا الحال موجّه لذلك الفعل لا غير، وأنّ هذا الصّنيع النّظمي أُلّف تلبيةً لشكّ المتكلّم في وجود الفعل من عدم وجوده، وهو بناء الدّار؛ فحين طرّح المخاطب سؤاله: أبنيت الدّار التي كنت على أن تبنيها؟ فإنّه أراد جواباً عن الفعل أحدث أم لم يحدث، ولم يشك في الفاعل من هو، أو في المفعول ليُعرف ما الذي بُني، وهذا الطّريق الذي أهتمّ فيه بالفعل هو عينُ القصد، ليكون في عمليّة الفهم بالنّسبة للمخاطب هو الطّريق الأوّل للوصول إلى ذلك القصد¹.

وعن هذا الدّليل النّحوي المتعلّق بأحد مسائل الاستفهام (تقديم الفعل) يقول الشيخ -رحمة الله عليه- : «ومن أبين شيء في ذلك "الاستفهام بالهمزة"، فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: "أفعلت؟"، فبدأت بالفعل، كان الشكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تَعلم وجوده»²، فيشير بهذا الكلام إلى وجوب معرفة الناظم متى يحتاج إلى تقديم الفعل الماضي على الاسم في الاستفهام بالهمزة، وهذا هو المغزى العام، أمّا المغزى الخاص -حسب رأينا- ليبيّن للمؤوّل وجوب اكتساب هذه المعارف والتّنبّه إليها في فهم المقاصد؛ وبعبارة أخرى كأنّه يقول للمؤوّل: إنّي أُعلّمك أنّك أمام صورة نظميّة، حصل فيها تقديم للفعل، فاحفظها في تأويلك؛ أي إنّه قام بالكشف عن نظم/ صياغة التّراكيب لتكون هذه العملية كشفاً عمّا يَعتدُّ به المؤوّل ويجعله من آليات التّأويل في فهم المراد.

وعليه فإنّ الذي وضّحناه مع هذا المثال هو الأصل في ترتيب الجملة الفعلية؛ وذلك من حيث تقديم الفعل فيها، أمّا مجيئها على غير ذلك فهو انزياح تركيب لغوي، سببه تغيير معنوي قصدي، وهو ما نُظمت عليه جملة: "أأنتَ بَنَيْتَ الدَّارَ التي كُنتَ على أن تَبْنِيها؟"؛ حيث تقدّم الاسم هنا عن

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الفعل يُنتج عن ذلك معنى معيّنًا، وهو الشكّ في مَنْ بنى الدّار؛ أهُو المخاطب الذي وُجّه له الكلام أم غيره؛ وبصفة عامّة هو يسأل عن الفاعل أهدا أم غيره، ولذلك فلا يصحّ أن نقول: إنّه يقصد بسؤاله "فعل البناء أهُو موجود أم لا، أو نقول إنه يقصد أبني "الدّار" أم شيئًا آخر، وإنّما الأمر مخالف لذلك؛ وقد وصلنا إلى هذه المعرفة من خلال ما هو حاصل في التّركيب من أوجه نظميّة، التي مثلها التّقديم والتّأخير في هذا الشّاهد؛ وتعيّينا "تقديم الفاعل"، وتقدم الفاعل يثبت وجود الفعل والمفعول معلوم، ومن هنا فإنّ النّحو يُثبت لك ما كنت قد شكّكت في معناه، أونقول "القصد" بالأحرى، وينفي لك معنى آخر كنت قد شكّكت في أنّه هو المقصود.

ولذلك يُعدّ التّظر إلى هذا الجانب في عمليّة الفهم هو حتميّة لغويّة، توجّه المخاطب إلى السّبيل الصّحيح للحصول على المعنى المقصود، وما قدّم من شواهد حول هذا أبين ما نريد تبليغه¹. وعن القضية النحوية المتعلّقة بالتّقديم والتّأخير، ودورها في فهم الأغراض يقول الجرجاني: «وما يُعلم به ضرورة أنّه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم»²، وهذا دليل ضرورة الاعتماد على المعارف النحوية في الوصول إلى المراد، ومدى بلاغتها تبعًا لذلك.

وما ذكرناه يتعلّق بالقاعدة العامّة فيما يخصّ الموقع الذي يحتلّه العنصر اللّغوي في نظم الكلام، والمعنى الناتج عن ذلك³؛ إذ إنّ كلّ تغيير في المبنى هو تغيير في المعنى، ونشير في هذا المقام إلى أنّ التّحاة في درسهم للحملة العربية أقاموا دراستهم على أساس الجانب اللفظي؛ إذ قسّموا أبواب النحو إلى: مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات، وقد دفعهم هذا المنهج إلى الانطلاق في درسهم من المبنى ليصلوا إلى المعنى؛ بمعنى أنّهم ساروا باتجاه معاكس لما تجري عليه عملية التواصل اللّغوي؛ مما ترتّب عن ذلك دراستهم لاسم "كان" وخبر "إنّ" ضمن المرفوعات، وخبر كان واسم إنّ من المنصوبات، ودرسوا أسلوب الاستثناء في باب المنصوبات، وأسلوب الشرط أيضا وجعلوه ضمن

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النّحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 53.

دراستهم للأدوات الجازمة...¹ وهذا على خلاف عبد القاهر الجرجاني، الذي انطلق في دراسته للجملة من المعنى إلى المبنى، فأمعن كثيرا في علم المعاني، وهو ما يؤكد أنّ انطلاقتَه تأويلية، سواء أكان ذلك عند المنتج أم المتلقي؛ أي يمكننا القول بأن التأويل ليس حكرا على المتلقي فقط، وإنما المنتج هو بالأساس مؤول أوّل لما أنتج.

وما دمنا نتحدّث عن ضمّ عنصر إلى آخر فإننا في واقع الأمر نشير إلى قضية مهمّة وهي قضية "الإسناد"، الذي عدّه أغلب علماء اللّغة أحد أبواب علم النحو، وإنّ ما أورده الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" وتأكيدَه على تسمية مباحثه هذه "معاني النحو" يسوقنا إلى حقيقة الأصل التّحوي لعلم المعاني، ومجمل ذلك أنّ الجانب التّظمي للجملة العربيّة، والبحث في وظائفها التّحوية مرّدُه إلى علاقة الإسناد المضمّرة بداخلها المعاني المقصودة²؛ وعن ذلك يقول الشّيخ: «واعلم أنّك إذا رجعتَ إلى نفسك علمتَ علما لا يعترضه الشّك، أنّ لا نظم في الكلّم ولا ترتيب، حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يفهمه عاقل ولا يخفى على أحد من الناس»³، فهو يقرّ بأنّه لا يمكن أن يكون هناك نظمٌ إلّا بوجود رابط أو علاقة بين الكلمات، وليتبيّن ذلك «فبنا أن ننظر إلى التّعليق فيها والبناء، وجعل الواحد منها بسبب من صاحبيتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، عَلِمْنَا أنّ لا محصول لها غير أنّ تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تُتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأوّل، أو تأكيدا له أو...»⁴ وهذا ما يثبت أنّه بالضرورة مادام أن الإسناد سبيلُ النّظم فإنّه في الوقت نفسه هو سبيلُ التّأويل. وهذا لا يعني أنّ التّأويل يتعلّق بالعملية الإسنادية

¹ ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية - لونغمان، مصر - مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط 1، 1997، ص: 25.

² ينظر: عبد الرّحيم البار، مباحث الإسناد في الجملة العربية بين الأصول النحوية والأبعاد البلاغية والآثار الفلسفية، مجلة كلية الآداب واللغات، بسكرة، العدد 23، مج: 12، جوان 2018، ص: 284.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 55.

⁴ المصدر نفسه، ص: 55، 56.

-وأقصد الجانب العلائقي التّحوي فقط-، وإمّا يتعلّق الأمر أيضا بمعطيات أخرى (البلاغة بما فيها المقام وظروفه)، سيحين وقتها للشرح -بمشيئة الله-.

وعليه يمكننا القول: إنّ توجّه الشّيخ في كلامه نحو الحديث عن البناء (القصد) هو سبيل العمل التّأويلي في نظريته؛ حيث خصّص كلامه في كفيّة البناء، وتمييزه تركيب عن غيره بتقديمه مثلا عنصر دون آخر، هو في الحقيقة راجع إلى أنّه في بيانه أنّ النّظم هو مكمّن الإعجاز في القرآن الكريم، راح يقدّم العديد من الشّواهد المتنوّعة، وخاصّة الشّعريّة منها، وأيضا المتداولة، موضّحا الغرض الذي يكمن وراء تأليفها، وذلك عن طريق سلك مسلك كفيّة التّأليف التي ركّز فيها على معاني النّحو؛ وعلى هذا الأساس فإنّ كفيّة البناء هي كفيّة تنمّ عن مواطن البحث في العمل التّأويلي.

أ. 2. الشاهد الثاني: «أأنت قلت هذا الشعر؟»¹.

إنّ القاعدة اللّغويّة التّواصلية عند الجرجاني تُؤكّد أنّ المقدّم في الكلام هو المقصود من قبل المتكلّم، وهي بدورها تُؤكّد مفادًا آخر وهو أنّ المتلقي أو المؤوّل بصفة أدق من مُوجبات قَبُول تأويله أنّ يتنبّه إلى مثل هذه المعرفة -وأقصد النحوية-؛ أي أنّ يكون على علم بأنّ الفعل -في الاستفهام على وجه الخصوص- إذا تقدم على فاعله فإنّ مدارّ القصدِ حَوْلَهُ، فيُبعَدُ بذلك عن ذهنه كلّ التّأويلات التي لم تَبَرَّ على هذا الأساس النحوي (أهمية المقدّم)، ومن ثمّ يُفَعَّلُ تواصله على ما هو مُقَعَّد؛ وهو أنّ لا يأخذ الأمر من جانب الدلالة العامّة للجملّة، وإمّا بالتّمعّن في دقائقها النّحويّة؛ لأنّ عدم الأخذ بذلك قد يُخرِجه عمّا هو مقصود؛ كأن يكون جواب استفهام جملة «أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟»²، التي جاءت بتقديم الفعل داخلها؛ مبنيّ على أساس أنّ المتكلّم أراد أن يعرف "أأنت الذي قلت أم غيرك"، وهو جوابٌ غيرُ مقصود، ومن منطلق هذا الخطأ المعرفي، الذي يعود سببه إلى غياب النحو الذي بدوره أدّى إلى غياب الصّحة والمقبولية في هذا العمل، فإنّنا بذلك نتهم التّص بما لم يقل.

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، ص: 111.

ولذلك فمن الضّروري الوقوف على هذا التّركيب بناء على اشتغال التّحو في ذلك؛ بتحديد طبيعة الجملة، وطبيعة المُقدّم فيها بالنّظر إلى نوع الجملة كالأستفهام بالهمزة مثلاً كما هو الحال في هذا المقام؛ أهو من جنس الأفعال أم الأسماء، وهكذا مع كل التّراكيب؛ إذ تسهم هذه المعطيات وغيرها في تقريب المخاطب نحو القصد درجة بدرجة حتى يصل إلى بيت القصيد وهو أنّ المتكلّم «متردّد في وجود الفعل وانتفائه، مجوّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن»¹، وبالتالي فإنّ السّؤال متعلّق بالفعل من حيث وجوده وعدمه. وهذا هو حديثنا عن الفعل الماضي إذا عقب الهمزة.

والتأويل بعده نشاطا استدلالياً يقوم على مجموعة معارف متنوّعة (نحوية، مقامية، عقلية)، فإنّه يتجلّى ويتعزّز أكثر كلّما وُجد انزياح على مستوى التّركيب؛ كما هو مُمثّل في هذا التّمودج المتداول: «أأنت قلت هذا الشّعْر؟»²؛ إذ يتبيّن للمخاطب من خلال النّظر إلى نظم هذا البناء، أنّ هناك وجهاً نظميّاً متعلّقاً بالتّقديم والتّأخير/ الرّتبة بين الفعل والاسم؛ إذ تقدّم فيه "الاسم" عن "الفعل"، ممّا يعني أنّ المرادّ ذو علاقة بوضع العناصر هذا الموضع؛ وهو أنّ تقديم الضمير "أنت" ومجاورته همزة الاستفهام دليل نحوي يسوق المؤوّل إلى أنّ المتكلّم أراد أن يحصل على معرفة "إن كان المخاطب هو الذي قال الشّعْر أم غيره"³.

وهذه الدلائل والدّقائق التي عرضها الشيخ مخضّها من جهود السابقين وسلسلها من الأصل المهم، وهو أنّ المسؤول عنه "ما يلي الهمزة"، وهذا الأصل خدشه كما قال "السبكي" نصّ سيويوه الذي أشار فيه إلى أنّ قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيدا لقيت أم بشرًا؟ تقديم الاسم فيه أحسن "ولو قلت: ألقيت زيدا أم عمرا؟ لكان جائزا حسنا، أو قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ كان كذلك وتقديم الاسمين جميعا مثله وإن كان ضعيفا"⁴، وهذا الانزياح الذي مسّ التّركيب هو تغيير تعمّده المتكلّم، وهذا التّعمد المقصود، الناتج عنه تنوع في الأبنية التّركيبية يُحيلنا إلى أمر آخر، وهو أنّه كلّما

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

⁴ ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، 1987، ص: 208.

كان تغييراً في المعنى يتبعه تغيير في عمليّة التّأويل؛ وذلك بالتركيز على عنصر ما دون غيره في نظم ما، والتركيز على عنصر آخر في تركيب آخر، وهكذا مع كل تركيب استفهامي بالهمزة.

وعن هذه الحقيقة - وهي وجه التّقديم - يقول الجرجاني: «... لا يُتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنك تتوخّى التّرتيب في المعاني وتُعمل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعته الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها ترتّب لك بحكم أنها خدمٌ للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علمٌ بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النطق»¹، وعليه فإن المتكلم لا يضع لفظاً إلا وله معنى في نفسه يظهر جلياً من خلال التّركيب، وهذا ما أردت تبليغه للقارئ؛ من أنّ التّأويل بالنحو له الفاعلية الكبيرة في فهم المقاصد، وما يُثبت هذه الفاعلية هو أنّ النّحو مادام أنّه معيار يتحكّم في صحة الكلام على مستوى النّظم، فإنّ المعيار نفسه يجب النّظر إليه في التّأويل.

ومّا هو ملاحظ فإنّ الجرجاني خصّص كلامه في الاستفهام عن "الهمزة" دون غيرها من الأدوات الاستفهامية الأخرى؛ وذلك راجع إلى أنّ الهمزة وحدها من بين أدوات الاستفهام صالحة لأنّ يُسأل بها عن كل شيء في الجملة، وعليه فعلى المؤوّل أن يلتزم بالرتبة في التركيب، ولولا ذلك لما التّبس مُراد المتكلمين أو قُولوا ما لم يقولوا.

وعموماً، فمن خلال التّمعّن في تعدّد النّماذج التي قدّمها الشّيخ وتنوعها، والتي بيّن في كلّ واحدة منها أنّ الدّلالات تختلف تبعاً لاختلاف العنصر المُقدّم؛ فيقول إنّ هذا البناء يحمل دلالة، وهذا البناء يحمل دلالة مختلفة، والآخر يحمل دلالة أخرى مخالفة للدّالتين السّابقتين، وهكذا الحال كلّما تعيّنّت المفردة المُقدّمة، وهذا التّنوع والتّعدّد في التّراكيب على الرّغم من حملها قضية/ محتوى واحداً، يشير إلى أنّ المتكلم - كما سبق الدّكر آنفاً - هو مؤوّل بالدّرجة الأولى؛ من حيث اختياره أحد هذه التّراكيب الدّلالية التي لها القدرة على حمل غرضه دون غيرها من التّراكيب الأخرى، وبعبارة

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 54.

أخرى إنّ المتكلم يقوم بعملية ذهنية بين قصده والتراكيب المحتملة تحمل قصداً أو نقول تحمل معنى عامّاً مشتركاً بينها؛ فهو حين إيصال قصد ما، فإنّه يقوم بعملية فرز لمجموع تلك التراكيب التي تشترك في المعنى العام؛ وكأنّه يقوم بعملية تأويلية في عملية البناء؛ أي إنّّه يجول بقصده، (أقصد قبل البناء؛ أي عبارة عن فكرة مجردة) وبمكتسباته النحوية لاختيار صياغة تضمن له هذا القصد ، وبعبارة أوجز: فإنّ عملية البناء تعتمد على العمل الذهني/ التأويلي، والدليل اختيار صياغة من بين مجموع العديد من الصياغات الأخرى، وقد تمثل هذا أيضاً من خلال استعماله: " وإذا قلت: كذا، كنت قصدت كذا"، وهذا الكلام يوحي لنا بأنّ ما يتلفظ به المتكلم في الأخير، هو نتاج عمل تأويلي.

ومادام الأمر كذلك؛ أي اعتماد النحو في العمل التأويلي الهادف إلى البناء، فهو معطى في غاية الأهمية أيضاً في الوصول إلى مراد المتكلم، وعليه فيمكننا القول: إنّ ما "بُنِيَ" عليه في التّأليف "يُعتمد" عليه في التّأويل.

ب- التقديم والتأخير في النفي:

ب.1 الشاهد الأول: «ما ضربت زيدا»¹

إنّ حال النفي كحال الاستفهام حين يتقدم فيه الفعل كما بيّن الشيخ من خلال نماذجه، مما يدلّ ذلك على أنّ طبيعة الجملة سواء كانت استفهامية أو منفية تقدّم فيها الفعل فإنّ دلالتها تتعلق به -أي بالفعل-، وبناء على ذلك فإنّ المخاطب بجملة: «ما ضربت زيدا» فإنّه يَنْضِبُ فهمه وفقاً لنوع الجملة والمُتقدّم فيها رتبة²؛ لأنّ هذه المعطيات النحوية مفاتيح فهم الكلام وسبله؛ ففي هذه الجملة نجد أنّها تضمّنت الأداة "ما" مؤدّية دلالة النفي، مما يعني أنّ الجملة منفية لا غير؛ لأنّ للأدوات النحوية شأنها في العمل التأويلي الصائب أو القريب من ذلك على الأقل؛ حيث توجّه المتلقّي إلى معنى معيّن من بين مجموع الدلالات التي هي أيضاً لها أدواتها الخاصة، وبعبارة أوضح إنّ الأدوات النحوية: كأدوات النفي وأدوات الاستفهام وأدوات التّداء وأدوات... كل واحدة منها تحدّد طبيعة الجملة من مجموع أنواع الجمل الأخرى؛ مما يُسهّم ذلك في تحديد معناها الذي حوّثه.

¹ المصدر السابق، ص: 124.

² ينظر: المصدر نفسه، ص: 128.

ومما سبق، فإنّه لا يعني أنّ الوقوف على طبيعة الجملة وحده الأمر الكافي لتحديد دلالة الجملة؛ لأنّ الأداة التي أسهمت في تحديد ذلك تحتاج بدورها إلى عنصر آخر يعضّدها في توضيح تلك الدلالة المخصّصة/ المقصودة، وأقصد هنا العنصر الذي عقب الأداة؛ إذ له فاعليته في تحديد دلالة الجملة، ومن ثمّ الوصول إلى مقاصد المتكلّمين، وفي هذا السياق تحديدا عرض الجرجاني من خلال حديثه عن النفي بتقديم صياغة تركيبية تمثّل ما ذكرناه، وتوضيحا لكل الأبنية التي جاءت على هذا المنوال، فيقول: «إذا قلت: "ما فعلتُ"، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنّه مفعول... تفسير ذلك: أنك إذا قلت: "ما قلتُ هذا"، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذلك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول... وكذلك إذا قلت: "ما ضربت زيدا" كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلا»¹، والمعنى أنّ نفي الفعل يؤوّل إلى نفي الجملة على العموم؛ مما يعني أن سبيل الوصول إلى الدلالات هو النحو؛ فيه تتبيّن الدلالة العامة، ومنه يتوصّل إلى الدلالة المنشودة.

وبالوقوف فهماً للنموذج السابق: "ما ضربت زيدا"، نلاحظ أنّ العنصر الذي جاور الأداة مباشرة هو الفعل، مما يدلّ على أنّ النفي هو نفيّ له، لا لزيد، ومن ثمّ فإنّ دلالة الجملة تتمثّل في: نفي فعل الضرب عن الفاعل على وجه الخصوص، بينما يبقى المفعول في محل الشكّ والتأويل؛ مما يعني -على الرغم من الوظيفة الفعّالة للنحو عند المخاطب- عدم كفاية الآلية النحوية، وحاجتها إلى ما يسهم معها في توجيه المؤوّل إلى الدلالة المقصودة، وذلك من خلال آليّة المقام وهو باب لاحق في الشرح.

ومّا يزيد وضوحا للعمل التأويلي، وبروزا لفاعليته التّواصلية؛ وذلك بالنظر إلى ما كانت عليه الجملة من حيث التّرتيب؛ ففي ما سبق تقدّم الفعل، ولكن في جُمْل أخرى قد يتغيّر هذا التّرتيب، ليتغيّر بالتّبع المعنى، وهذا الحدث اللّغوي التّركيبي بارز في نسج «ما أنا ضربت زيدا»²؛ إذ جاء فيه ضمير المتكلّم "أنا" مواليا لأداة النفي، ممّا أسهم في معرفة دلالة الجملة في عملية الفهم، وهذه

¹ المصدر السابق، ص: 124.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الدّلالة قد تمثّلت في نفي أن يكون المتكلم هو من قام بفعل الضرب على زيد، وإضافة إلى هذه الوظيفة التي أداها تقديم الاسم -الفاعل- هناك وظيفة أخرى تتحدّد في إثبات وجود الفعل ما دام أنّ الفاعل أخذ مرتبة سابقة على الفعل، وهو عينه ما جاء به الجرجاني في نصّ له: «...أنّ تقديم الاسم يقتضي وجودَ الفعل»¹، وعليه فإنّ المعطى النحوي وهو تقديم الفاعل لا يكتفي بدلالته الخاصة فقط -والقصد هنا أنه لم يدلّ على أنه المنفي فقط- وإنما تجاوز ذلك ليكشف عن دلالة أخرى تعلّقت بعناصر التركيب، وهو كما أشرنا إليه سابقا إثبات وجود الفعل. وعن هذا النمط الجملي وحال ترتيبها يقول الجرجاني: «وإذا قلت: "ما أنا فعلت"، كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنه مفعول»² وأضاف إلى ذلك توضيحا بقوله: «وإذا قلت: "ما أنا ضربت زيدا"، لم تقله إلا وزيدٌ مضروبٌ، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب»³، ومن هذا المنطلق فإنّ طبيعة الجملة هي الوعاء الأول للدّلالة؛ لأنها تجعلك تتعامل مع فحوى دلالي واحد، يمثّله النفي على سبيل المثال، أو الاستفهام كما لاحظنا سابقا، أو...، وبصورة أوجز؛ فإنّك كمؤوّل تعتمد على أن النفي مثلاً إذا حصل في الجملة فإنّ المعنى العام لهذا التركيب هو نفي شيء ما، وأن ما سيأتي من عناصر لغوية (المفردات الكوّن للّنص) سيكون له علاقة بهذه الدلالة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ المقدم من هذه العناصر سيكون هو المنفي في ذلك السياق اللغوي، وبالتالي تصبح محاولة الفهم عملية متدرجة من العام إلى الخاص.

وكل هذه الدلائل تثبت مدى حاجة المؤوّل للمعرفة النحويّة لاعتماده إيّاها في العمل التأويلي؛ فلا غنى عن هذه الآلية مادام أنّ قواعد اللّغة استنبطت من استعمالات العرب؛ كالتقديم والتأخير على سبيل المثال، والحذف والذكر، و... وهذا دليل على أنّ ما أسّس له في التّأليف (تقعيد اللّغة) هو نفسه تأسيسٌ لسبيل التّأويل في العمليّة التّواصلية أيضا.

¹ المصدر نفسه، ص: 125. وينظر: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط 1، 1423هـ، ص: 65، ج: 07.

² المصدر السابق، ص: 124.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ب. 2. الشاهد الثاني: «ما زيدا ضربت»¹.

يبقى حديثنا في هذا المقام عن تقديم الاسم مع النّفي، ولعلّ الجرجاني أراد من خلال تنويحه للتراكيب بتنويع ما قُدّم في الجملة، هو تأكّيده أنّ تقديم الفعل ليس كتقديم الاسم، وهذا يعني أنّ النحو من آليات العمل التأويلي، وعلى هذا الأساس نقف على هذه الجملة المنفية التي تقدّم فيها المفعول به: "ما زيدا ضربت"، نجد أن دلالة الجملة اختصّت بنفيها لهذا الأخير دون غيره، ليكون معنى الجملة المُتَحَصَّل عليه هو «أَنَّ ضربا وقع منك على إنسان، وظنَّ أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إيّاه»، وهذا القول يشير إلى أنّ الفعل والفاعل موجودان، أما المفعول به وهو "زيد" فمفنيٌّ عنه الضرب؛ وهذا التّخصيص في تقديم المفعول يحتاج من المخاطب أن يقف إعرابا على مفردة "زيد"؛ ليحدّد المراد من هذا التّركيب المُختار.

وما عرضناه في الفقرات السابقة فيما يخصّ "تقديم المفعول"، هو الحال نفسه حين تقدم الجار والمجرور في النّفي، وهذا مثال عن ذلك: "ما بهذا أمرتك"؛ فتقديم الجار والمجرور هنا (بهذا) له علاقة بقصد المتكلّم. وعليه مادام أنّ هناك اختلافات دقيقة تمسّ الجانب اللّغوي - النّحوي خاصّة - فإنّ هذا الأمر يحتاج مخاطبا على قدر هذه الدّقائق ليتمكّن من تحديد المعنى².

وكملخصّ عامّ من خلال ما ذُكر في الشّاهدين السّابقين، يمكن القول بأنّ تقدّم الاسم في الجملة المنفية يعبر عن اختصاصه بالنّفي دون غيره من عناصر الجملة الأخرى، وتبقى العناصر الممثلة في "الفعل" و"المفعول" حال تقديم "الفاعل"، و"الفعل" والفاعل حال تقديم المفعول، في وضع الإثبات، وهو أمر في غاية الأهميّة في فهم المقاصد.

وما يمكن قوله من خلال تقلّبات الجرجاني لأوجه النّظم هو دليل على أصالة الفكر، وعمق في البحث، أثبت به مجال كل كلمة بتعلّقها بالمستوى النّحوي الذي تُنظّم على أساسه المقاصد، وتُفهم بناء عليه أيضا، وبالتالي فإنّ ظاهرة التّقديم والتّأخير من منطلق أنّها وجه نحوي، فهي ميزان في غاية الأهميّة في العمل التّواصلّي التأويلي³.

¹ المصدر السابق، ص: 126.

² ينظر: المصدر نفسه، ص: 128.

³ ينظر: عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المرين، الرياض، د ط، 1980، ص: 148.

ج- التقديم والتأخير في الخبر المثبت:

ج.1 الشاهد: «أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه»¹.

ينظر الجرجاني بالمعرفة النحوية إلى التركيب النظمي الذي تقدّم فيه المسند إليه على خبره الفعلي، بهدف معرفة المقصد؛ مُقرّاً أنّ المسند إليه إذا تقدّم على مسنده، فإنّه مطلب مهم، بل ومؤشّر نحوي يجب النظر إليه؛ لأنّ اعتماد الترتيب كمعطى لغويّ من شأنه أن يوجّه المؤرّول في تحديد دلالة الجملة، وهذا مثيل ما مرّ بنا في الحالات السابقة؛ من استفهام ونفي، وذلك بدليل قول الشيخ: «واعلم أنّ الذي بان لك في (الاستفهام) و(النفي) من المعنى في التقديم، قائم في (الخبر المثبت)»²، وهذا القول يشير إلى أنّ التقديم والتأخير أين ما حصل فله دلالة خاصة، سواء كان في النفي أو الإثبات أو الاستفهام

فالمخاطب المُوجّه إليه هذا القول لزاماً عليه أن يستخدم ملكته النحوية في فهمه القصد، وينظر إلى الوجه الذي جاء عليه البناء، ويبحث عن سبب اعتماد ذلك، والنظر أيضاً إليه من جهتي: الأصل والخروج عنه إذا حصل ذلك، وغيرها من هذه الدلائل التي لها المزية في التصريح عن القصد من جهة المتكلم، ولها المزية أيضاً في فهم ما تضمّنه هذا البناء من جهة ثانية؛ وذلك بتقريب هذا الأخير (المخاطب) شيئاً فشيئاً إلى دلالة الجملة المقصودة، وهذا ما وقفنا عنده في المثال الذي بين أيدينا؛ حيث يتبيّن من خلال نظمه هذا؛ أي من خلال ما تقدّم وما تأخّر فيه إلى أنّ المقدّم هو المسند إليه الذي حدّده ضمير المتكلم المتّصل "أنا"، والمؤخر هو المسند والمتمثل في الخبر الفعلي "كتبت"، لتدلّه هذه المعرفة إلى أنّ تقديم هذا على ذلك تنحصر دلالاته في أنّ المتكلم هو المختص فقط بذلك العمل؛ أي هو الذي كتب في فلان، وهو الذي شفعت في بابه، وهذا ما أقرّه الجرجاني بقوله: «...تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وتردّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب فيه كما كتبت»³، وعليه فإن الاعتماد على الآلية النحوية

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص128.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

أمر لا غنى عنه في الوصول إلى المقاصد، ولو بدت العبارة أنّها لا تحتاج إلى جهد فكري؛ لأنّ أي تغيير في النصّ هو موطن التّأويل؛ ولذلك فإنّه لا يمكننا أن نقول: إنّ معنى هذه الجملة هو نفسه معنى الجملة الأخرى، وإنّ القصد واحد؛ لأنّ الاختلاف القائم في البناء هو اختلاف في الفهم.

ج.2 الشاهد الخامس: قول الفرزدق¹:

وما مثله في النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا
أَبُو أُمَّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

إنّ النّظم عند الشيخ الجرجاني -رحمه الله- يتعلّق بالمعنى لا اللفظ؛ أي مجاورة معنى لفظة لمعنى أخرى في سياق معيّن؛ بهدف تبليغ قصد ما، وهذا العماد يُعدّ الحجر الأساس للحكم على بلاغة التّركيب، أمّا إذا لم تؤدّ الكلمات هذا التّلاؤم الدّلالي، أو بصورة أبلغ هذا التّرابط الإبداعي فيما بينها، فإنّ القارئ حتما سيّحكم على هذا النصّ بعدم التّناسق الدّلالي أو الغموض إلى حدّ التّعقيد؛ هذا الأخير (التّعقيد) قد مثله بيت الفرزدق الذي يمدح فيه "إبراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي" خال "هشام بن عبد الملك"، هذا بصفة عامّة عن التّعقيد وعلاقته بالنّظم.

أمّا بصفة خاصّة وهو ما يتعلّق بالتّأويل، فإنّ الشيخ الجرجاني قد أشار إلى العمليات الذهنية التي يقوم بها المؤول والمستندعاة بسبب تغيير مواقع الكلمات داخل التّركيب؛ مبيّنا في ذلك أنّ المتكلّم قد خرج عن التّركيب القواعدي (التّحوي) ومن ثمّ البلاغي (المعنى وجماله)؛ وذلك نتيجة نظمه المعقّد والمتعلّق بالتّقديم والتّأخير تحديداً، وهو ما أقرّه في تعليقه لهذا الشّاهد: «فانظر أيّتصوّر أن يكون ذمّك للفظه من حيث أنّك أنكرت شيئاً من حروفه، أو صادفت وحشياً غريباً، أو سوقياً ضعيفاً؟ أم ليس إلّا لأنّه لم يُرتّب الألفاظ في الذّكر، على موجب ترتّب المعاني في الفكر، فكذّ وكذّر، ومنع السّامع أن يفهم الغرض إلّا بأنّ يُقدّم ويؤخّر، ثمّ أسرف في إبطال النّظام، وإبعاد المرّام»²

فالشيخ من خلال قوله هذا فإنّه على وعي تامّ بنشاطيّ التّواصل، وأقصد البناء والتّأويل؛ حيث نظر إلى البيت المنظوم تأويلاً له، مبيّنا الخلل وكاشفاً عن سبب ذلك والمتعلّق بطريقة النّظم طبعاً، وفي هذه

¹ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة: ص: 20.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

العملية -التأويلية- قد دلّ المؤول بأخذ زمام النحو ومعانيه في عمله التأويلي، فمهما غالى المتكلم في محاولة التعمية، إلا أنّ إمساك المؤول بناصية نظام اللغة سيعينه على بلوغ المقاصد، وفكّ هذا الغموض الحاصل.

هذا وقد أكّد الشيخ ذلك في تحليله للبيت نفسه في سياق آخر بقوله: «وما كان من الكلام معقّداً موضوعاً على التأويلات المتكلفة، فليس ذلك بكثرة وزيادة في الإعراب، بل هو بأن يكون نقصاً له ونقصاً أولى، لأنّ "الإعراب" هو أن يُعرب المتكلم عمّا في نفسه ويبيّنه ويوضّح الغرض ويكشف اللبس، والواضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير زائلٌ عن الإعراب، زائغٌ عن الصواب، متعرّضٌ للتلبيس والتعمية. فكيف يكون ذلك كثرةً في الإعراب؟ إنّما هو كثرة عناية على من رام أن يرده إلى الإعراب، لا كثرة الإعراب»¹، فالجرجاني من خلال ما نصّ عليه في هذا الموضوع، يريد أن يشير إلى أنّ فصاحة الكلام ورفيّه على مصاف الدرجات العلا من البلاغة هو نتيجة الالتزام بقواعد اللغة، وعدم التكلّف في النزوح إلى الجوازات المؤدية إلى تعقيد الكلام ومن ثمّ عسر أو عدم تمكن المؤول من الوصول إلى المقاصد المرجوة؛ وهذا يعني أنّ عدم التعقيد والتكلّف هو من تسهيلات الوصول إلى القصد، وإنّ كلامنا عن التعقيد هنا نحيل به إلى النحو ومعانيه؛ إذ إنّ تعقيد الكلام يتعلّق بنظمه، وهذا النظم يتعلّق بتوحي معاني النحو، والتعقيد من جانب آخر لربّما لا يتفطن له المؤلّ، وإنّما بالضرورة يتفطن له المؤول صاحب معرفة نحوية، وهذه الأخيرة لا تكشف فقط عن التكلّف الحاصل، وإنّما تكشف عن طرق الوقوف على هذا التعقيد عن قصد المتكلم أيضاً، وعليه فالنحو ومعانيه آية ضرورية في العملية التأويلية.

ومن هذا المنطلق نصل إلى أنّ أحد أهمّ مفاتيح عملية التأويل هو اشتراك المؤول والمنتج في النظام اللغوي العام، ومجازفة المنتج في تلك الاختيارات التي يسمح بها نظام اللغة، والتي قد يمتلكها المؤولون باختلافٍ في درجات قدراتهم النحوية الخاصة، هي أحد أهمّ أسباب تعدد التأويلات واختلافها، بل وصعوبة مهمة الوصول إلى المقصد الذي يريده المتكلم، الذي يعود إلى ما مثّل في هذا

¹ المصدر نفسه، ص: 73.

التّظّم الأصلي -الذي لا تكلف فيه- وهو: «وما مثله في التّاس حي يقاربه إلّا أبو أمّه أبوه»¹، وهو ما أشار إليه سيبويه في كتابه؛ إذ يقول: «فإن فيه ضرباً من العيوب من التّقديم والتّأخير. وحق الكلام على ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ؛ وما مثله في الناس حي يقاربه إلّا مملك أبو أمّه أبوه؛ وذلك أن الفرزدق مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، خال هشام بن عبد الملك، وأبو أم هشام بن عبد الملك أبو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، فقال: "وما مثله"، يعني إبراهيم الممدوح، "في الناس حي يقاربه"، أي أحد يشبهه، "إلّا مملك"، يعني خليفة، "أبو أمه"، يعني أبو أم الخليفة، "أبوه"، يعني أبو الممدوح؛ فالهاء في "أمه" تعود إلى الملك، وهو هشام بن عبد الله، والهاء في "أبوه" تعود إلى إبراهيم بن إسماعيل، ففرق بين المبتدأ والخبر بما ليس منه، وذلك أن قوله: "أبو أمه" مبتدأ في موضع نعت الملك، ففرق بينهما بقوله: "حيّ" و "حيّ" هو خبر "ما"، وفرق بين قوله: "حيّ" وبين قوله: "يقاربه" وهو نعت "حيّ" ب "أبوه" وهو خبر مبتدأ، وقدم الاستثناء، وترتيب الكلام مع تقديم الاستثناء أن يقال: "وما مثله في التّاس" إلّا مملكا أبو أمّه أبوه حيّ يقاربه"، كما تقول "ما مثل زيد إلّا عمراً أحد". فلو لم يكن في هذا البيت إلّا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيباً، والذي فيه عيبان، أحدهما: الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر "ما"، والآخر: الفصل بين خبر "ما" ونعته بخبر المبتدأ²، فهذا الأمر المتعلّق بالتّقديم والتّأخير شبيهه بجملة: "مالي إلّا أباك صديقٌ"، إذا أُريد بها "مالي صديقٌ إلّا أبوك"³

هذا النّمودج وغيره ممن وقع فيه تقديم وتأخير، يشير إلى أمرين من خلال تحليلات الشّيخ، المكلّلة بالتّوعيات بهدف الفطنة اللّغويّة النّحويّة في فهم المقاصد،⁴:

¹ محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 143. (التّهميش). وينظر: ابن السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، د س، ص: 467، ج: 03.

² سيبويه، الكتاب، ص: 244، ج: 01. وللتّفصيل أيضاً ينظر: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1988، ص: 267. وينظر أيضاً: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، ط 5، 1981، ص: 267، ج: 2.

³ ينظر: أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني، المشح في مآخذ العلماء على الشّعراء، ص: 128. (المكتبة الشاملة)

⁴ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دُرُج الدُّرر في تفسير القرآن العظيم، تح: طلعت صلاح الفرحان- محمد أديب شكور، ص: 34.

- التّنبيه على وجود تقديم وتأخير في الكلام، وبيان أسرارهِ.
- التّنبيه إلى أنّ وجود هذا المبحث اللّغويّ في النّص، هو وسيلة لفهم المعنى.
- وعليه فإنّ سبيل المقاصد هو الاعتداد بالجانب اللّغويّ النّحويّ ومعانيهِ.

2. الحذف والذكر:

لقد تميزت اللغة العربية بكثرة استعمالها للحذف في الكثير من تراكيبيها؛ ويعود ذلك إلى إسهامه في ضبط دلالة الجملة التي ستوجّه إلى مستمع ما. والحال أيضا مع الدّكر، فشأنه شأن الحذف في الفائدة؛ حيث إذا ذكرت فيتحكم ذلك في الدلالة، وإذا حذفت فيتحكم فيها هو أيضا، وعليه من كفاءات المؤول النّاجح أن يكون على دراية بالمعطيات اللّغوية النّحويّة، ليكشف عن طريقها المحذوف من المذكور، ومنه لحصوله على تلك الدّلالات الخاصّة، وإتمام عمليّة التّواصل، ليُمكننا القول من هذا المنطلق: إنّ الحذف هو أحد المواطن اللّغوية التي لها علاقة بارزة بالتأويل¹.

هذا عن الحذف والذكر بصفة عامة، أما عمّا جاء به الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" في وصفه لهذا الباب فهو قوله: «باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به تركّ الدّكر، أفصح من الدّكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد من الإفادة، وتحدّك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبّن»²، ومن خلال هذا التعريف الوصفي نخلص إلى أنّ الحذف هو معنى الجملة في حدّ ذاته؛ أي إنّ الإعراب عن القصد وتجسيده في ذلك النّظم، ولا يعنى الإعراب هنا الوضوح وعكس التّعقيد، وإنّما هو الوجه المناسب أو الذي له القدرة على تبليغ رسالة المخاطب، وهذا الخفاء اللّغوي لا يتمّ كشفه إلا عن طريق التأويل، انطلاقا من ظاهر النّص وصولا إلى داخله، بناء على المعطيات النّحويّة في ذلك؛ فيحدّد المحذوف وتحدّد طبيعته أيضا زُتته و... إلى أنّ يستطيع الرّبط بين علاقات التّركيب ويصل إلى الدّلالة المرجّوة من ذلك.

¹ ينظر: علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008، ص: 204.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 146.

وفي خضم ذلك أرجع الشيخ سبب الحذف إلى عاملين¹:

- لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم.

- لأمر يتعلّق بالكلام نفسه، لا بعرض المتكلم.

وكي تتضح فاعليّة النّحو وخصوصاً "الحذف" منه في العمل التأويلي، فالنظر إلى ما مثّل به

الجرجاني في بعض شروحاته:

أ- حذف المفعول به والفعل متعدّد:

أ.1 الشاهد: قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾ النّجم، 43، 44.

وقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ النّجم، 48.

من منطلق أنّ عمليّة التأويل تعتمد على المستوى النّحوي بامتياز قصد الوصول إلى فهم المرامي؛ وذلك بدليل أنّ الشّكل النّهائي للصياغة الكلاميّة تتحقّق سلامته اللّغويّة والدلاليّة إلا عن طريق النّظم المعتمد فيه على القواعد/ المعارف النّحويّة ومعانيها²، فإنّ الحذف أحد الأوجه المتعلّقة بهذا العلم، وهو مناط العمليّة التأويليّة ما دام أنّه متعلّق بالبنية اللّغويّة، المتعلّقة بطبيعة الحال بدلالة الجملة، وهذا ما تبين مع الشّاهد القرآني الذي بين أيدينا؛ حيث إنّ القارئ المؤول لهذه الآية سينطلق في عمله الاجتهادي التأويلي من المعطى النّحويّ، وهو أنّ هذه الآية قد تضمّنت أفعالا متعدّية وهي: "أضحك وأبكي وأمات وأحيا وأغنى وأقنى"؛ فكل فعل من هذه الأفعال لا يكتفي بفاعله فقط، وإنّما يحتاج إلى مفعول به لتتمّة المعنى، ولكن على الرّغم من ضرورة هذه القاعدة على المستوى النّحوي، إلا أنّ ما جاء به النّص القرآني لم يكن على هذا النّهج القواعدي وذلك لغاية، إذ إنّ هناك حذفاً وقع على أحد عنصري الجملة الفعليّة وهو "المفعول"، دون النّص عليه لفظاً، وكأنّها علاقة إسنادية بين الفعل والفاعل فقط، دون التعدية للمفعول، والأمر ليس كذلك؛ لأنّ فعل الإماتة،

¹ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 421، 422. وينظر: أحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، ص: 290. (المكتبة الشاملة).

² ينظر: محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجان، مصر، ط1، 1995، ص: 62.

والبكاء، والإحياء، و... كلها أفعال يعود وقوعها إلى الخالق سبحانه وتعالى على الإنسان؛ أي هو الذي أمات، وأبكى، وأحيا، و...؛ والإنسان مع كلّ هذه الأفعال لم يُذكر في هذين السّياقين القرآنيّين، وإنّما يُتوصّل إلى معرفته عن طريق عمليّة التّأويل؛ وذلك وقوفا على الجانب النّحوي الذي جاء عليه هذا البناء.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات والمعطيات النّحويّة سيكتشف المؤلّ دلالة النّص من هذا الحذف، والمتمثّلة في إثبات معنى الفعل لا غير؛ أي هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء و.... وبصفة عامة فإنّ حذف المفعول مؤشّر لغوي تأويلي لقضيّة دلاليّة معيّنة¹.

وقد اقتصر كلامنا في هذا الموضوع عن حذف "المفعول به" دون غيره من العناصر؛ يعود ذلك إلى أنّ حديثنا متعلّق بالفعل "المتعدي" لا "اللازم"؛ لأنّ اللازم لا يحتاج إلى مفعول يوضّح المعنى، على خلاف المتعدّي الذي لا يكفي بفاعله فقط وإنّما هو في حاجة المفعول أيضاً، ومادام أنّ الفرق بين الفعلين هو حاجة المفعول إليه وعدم الحاجة، سيكون تناولنا موضوع حذف المفعول قريباً من طبيعة الفعل الذي خصّصناه بالدّراسة وهو الفعل المتعدّي. أمّا وجه الشّبه بين نوعي الفعل: المتعدّي واللازم هو عدم وجود المفعول على الصّورة التّركيبية لا لفظاً ولا تقديراً². أمّا عن الفاعل الذي هو جزء لا يمكن الاستغناء عنه في تأليف الكلام من جهة، وفي التّأويل من جهة أخرى، نظراً لتعلّقه هو أيضاً بالفعل/العامل، كما هو واضح في قولنا: "ضرب زيدٌ عمراً"؛ حيث تُحدّد بواسطة العامل وظيفة الفاعل والمتمثّلة في أنّ من قام بالفعل هو زيد وليس عمراً من جهة، وأنّ المضروب هو عمر وليس زيداً من جهة أخرى، مما يعني ذلك أن الجملة قد جمعت علاقيتين:

الأولى الإسناد، وهو إسناد الفعل للفاعل، ليُثبِتَ بذلك عدم الالتباس بين الاسم أيّهما الضارب، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً.

أما العلاقة الثانية وهي علاقة التعديّة بين الفعل والمفعول؛ حيث لا يكفي الفعل المتعدي بالفاعل وحده وإنّما يحتاج إلى مفعول ليُثبِتَ على أساس ذلك أنه المعنيّ بوقوع الحدث عليه لا عن

¹ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 154، 155.

² ينظر: المصدر نفسه، ص: 153، 154.

غيره¹، وعليه فإنّ الفاصل بين تحديد وظيفة هذا عن الآخر هي العلامة الإعرابية، فهي بمثابة الرمز لجهة التباس الفعل بكل منهما - وأعني الفاعل والمفعول -².

ومحمل القول فيما يخصّ حذف المفعول والفعل متعدّد فإنّ التّأويل الحاصل بناءً على ذلك يكشف لنا أنّ نوع الفعل يلعب دوراً هاماً في بناء النص ودلالته؛ حيث ينتج عن ضمّه داخل التركيب وجوب وجود مفعول به وإن كان محذوفاً؛ أي إنّه لو خرج النّظم عن هذا النّهج القواعدي فإنّه عن طريق التّأويل يمكن اكتشافه والحصول عليه في فهم المقاصد؛ ولذلك على المؤول أن يعبّر في الحسبان في عمله التّأويلي، لأن الوقوف على التراكيب اللغوية هو الوقوف على النحو وقواعده ومن ثمّ الوقوف على المرامي المنشودة.

أ. 2. الشاهد : قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف، 82.

يمثّل هذا الشاهد أحد التّماذج البلاغيّة التي تجلّى فيها البعد النّحوي بوضوح، وفي هذا الموضع نشير إلى أنّ النّحو ليس حكراً على نماذج معيّنة دون غيرها، أو مع علم دون آخر، إلّا أنّنا حاولنا أن نورد البعض منها لإبراز فاعليّة النّحو ومعانيه في تأويل النّصوص، وهذا الشاهد القرآني من بين دلائل ذلك، وقف عليه الجرجاني تحليلاً وتوضيحاً؛ انطلق فيه من البعد النّحوي؛ إذ بيّن أنّ المقدرة النحوية التي يمتلكها المؤول تمكّنه من اكتشاف أنّ في التّركيب حذفاً "للمفعول الأصلي"، وتقديره "أهل"، ومن خلالها تمكّن من الحكم بأنّ معنى الجملة انتقل من الحقيقة إلى المجاز.

وهذا المعنى جاء في أحد سياقات الجرجاني: «واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز، لنقلك لها عن معناها، كما مضى، فقد توصف به لنقلها عن حكمٍ كان لها، إلى حكمٍ ليس هو بحقيقة فيها. ومثال ذلك: أن المضاف إليه يكتسي إعرابَ المضافِ في نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ سورة يوسف: 82، والأصل: "واسئَلِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ"، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ، والنصبُ فيها مجازٌ. وهكذا قولهم: "بنو فلانٍ تَطَوُّهُمُ الطَّرِيقُ"، يريدون أهلَ الطريق، الرّفْع في "الطَّرِيقُ" مجاز،

¹ سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النّحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 77.

² ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 232. (التهميش)

لأنّه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو "الأهل"، والذي يستحقّه في أصله هو الجرُّ¹ ينطلق الإمام من تمييزه بين نمطين من المجاز أحدهما يتعلق بالمستوى المعجمي للمؤول؛ إذ يتم فيه استعمال المفردة بغير معناها الذي وضعت له، والآخر يتعلق بالمستوى النحوي للمؤول؛ إذ يتم فيه منح المفردة رتبة وحكمًا غير المخصّصين لها في اللغة. وكلا النمطين يندرجان ضمن قسم المجاز عن اللغة في تصنيف الجرجاني، وذلك حين قال: «واعلم أن "المجاز" على ضربين: مجازٌ من طريق اللغة، ومجازٌ من طريق المعنى والمعقول. فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا: "اليد مجاز في النعمة" و"الأسد" مجازٌ في الإنسان وكلّ ما ليس بالسبع المعروف، كان حكمًا أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة، لأنّا أردنا أنّ المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداءً في اللغة، وأوقعها على غير ذلك، إمّا تشبيهاً، وإمّا لصلّةٍ وملاسةٍ بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه»²؛ فمن خلال تحديده نمطي المجاز يمكننا القول: إنّ الجانب اللغوي في المجاز ينطلق من نوعين من العلاقات اللغوية؛ فالعلاقة الأولى تتمثل في المشابهة، والمجاز فيها نتيجة عن تحول المفردة من دلالتها المعجمية التي كانت لها ابتداءً في اللغة (في الأصل أو العرف اللغوي)، ويندرج ضمنه الاستعارة، أمّا النوع الثاني فيتعلق بتحول المفردة من المواقع النحوية المفترضة، ويندرج ضمنه المجاز المرسل، وهو ما لاحظناه في هذا الشاهد القرآني {وَاسْتَلِ الْقَرْيَةَ} من خلال حذف المفعول به "أهل"، ونصب ما كان مضافاً -مجروراً-، ليصبح مفعولاً -منصوباً-

وفي خضم تقديمه هذه الفائدة المتعلقة باللّغة والوجه البياني وهو المجاز، أشار إلى نقطة مهمّة على أساسها يمكننا الحكم على مجازيّة الجملة من عدمها وهي أنّه «...لا ينبغي أن يقال: "إنّ وجه المجاز في هذا، الحذف" فإن الحذف إذا تجرّد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يُسمَّ مجازاً، ألا ترى أنّك تقول: "زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ"، فتحذف الخبر، ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجازٌ؟ وذلك لأنه لم يُؤدّ إلى تغيير حكم فيما بقي من الكلام، ويزيدُه تقريباً: أنّ المجاز إذا

¹ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 416. وينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، تع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص: 392.

² عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 408.

كان معناه: "أن تجوزَ بالشّيء موضعه وأصله، فالحذفُ بمجردُه لا يستحقّ الوصف به، لأنّ تركَ الذكر وإسقاطَ الكلمة من الكلام، لا يكون نقلاً لها عن أصلها، إنما يُتصوّر النّقلُ فيما دخل تحت النّطق"¹، فالحذف إذا لا يمكن أن يكون سببا في المجاز إلا إذا أدّى إلى تغيير حكم فيما تبقى من التّركيب، وهذا يعني أنّ المجاز لا يتعلّق بالمحذوف، وإمّا بالذي نتج عن هذا المحذوف، وبهذا تتبيّن العلاقة بين النّحو والمجاز وفاعليتهما معا في العمل التّأويلي.

ومادام الأمر كذلك؛ أي إنّ مسألة البيان لها علاقة وطيدة بالوجه النّظمي، فإنّ ذلك دليل على أنّ ما أنتجَه النّظم هو الأرضيّة الخصبّة للعمل التّأويلي؛ فهو ليس ضمّ الكلمات بعضها إلى بعض فقط، وإمّا هناك عديد المعطيات تُسهم في ذلك لانتاج مُنجز لغويّ يمثله النّص، وينبني عليه الفهم أيضا.

ب. الإضمار* على شريطة التفسير:

الشاهد: ما جاء في قول البحثري²:

لوشئت لم تُفسد سَمَاحَةَ حاتمٍ كرمًا، ولم تَهْدِم مآثرَ خالدٍ
 إنّ المؤوّل النّحوي حين تلقّيه هذا البيت سيّضح له أنّ هناك إخفاء لعنصرٍ كان من حقّه الذّكر، وذلك من خلال ردّه صياغة الجملة إلى أصلها، التي يمثّلها هذا الأداء النّظمي: «لو شئت أن لا تُفسد سَمَاحَةَ حاتمٍ لم تفسدها»³، وبالفرق بين البنيتين -الأصليّة وغير الأصليّة- يتّضح له أنّ ما ذُكر من عناصر في أصل البيت لم تكن حاضرة كلّها في الصّيغة الثّانيّة؛ إنّ هناك "إضمار" حاصل فيها، ولكن هذا الإضمار لم يحصل دون وجود ما يكشف عنه في السّياق؛ أي إنّ هناك ما يكشف

¹ ينظر: المصدر السابق، ص: 416، 417.

* الفرق بينه وبين الحذف هو أنّ الحذف إسقاط الشّيء لفظا ومعنى، أمّا الإضمار فهو إسقاط الشّيء لفظا لا معنى. ينظر: عائشة جمعي، الحذف النحوي عند سيوييه في ضوء النظرية الخليليّة الحديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2016، ص: 52.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص: 163.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

عنه في كلام لاحق¹، ولذلك فما هو حاضر هو طريق الاستدلال في العمل التأويلي بالنسبة للمخاطب.

وانطلاقاً مما أشرنا إليه، يمكننا تحديد معنى "الإضمار" عند الجرجاني من خلال قوله: «وهذا نوع منه آخر: اعلم أنّ ههنا بابا من الإضمار والحذف يسمّى (الإضمار على شريطة التفسير)، وذلك مثل قولهم: "أكرمني وأكرمك عبد الله"، أردت: "أكرمني عبد الله وأكرمك عبد الله"، ثمّ تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني»²؛ فهو بهذا يضع شرطاً لغويّاً عن طريقه يكشف عن نقول إنّ هذا العنصر قد حذف دلّ عليه هذا المذكور. وإضافة إلى ذلك، من خلال تسمية الشيخ هذا النوع من باب الحذف ب"الإضمار على شريطة التفسير" فهو يشير إلى فائدة ثانية متعلّقة بالعنصر المذكور، الدال على العنصر المضمّر، على أنّه يؤدّي وظيفتين داخل التركيب؛ الأولى: خاصّة به، وتمثّل في تقديمه معنى من مجموع المعاني. والوظيفة الثانية: أعمّ ممّا كانت عليه في الوظيفة الأولى، وهي حملها ذلك العنصر المضمّر، والكشف عنه من خلال العمل التأويلي، وهذه الوظيفة الأخيرة تقودنا إلى القول: بأنّ المضمّر "غائب حاضر" في الآن نفسه، كما هو الحال مع النموذج الشعري السابق على لسان البحثري.

¹ ينظر: ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، دط، 1375هـ، ص: 126. (المكتبة الشاملة)

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، الصفحة نفسها. وينظر: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق الجناحي، خصائص النظم في "خصائص العربية" لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط 1، 1987، ص: 91.

3. الفروق في الخبر:

ومن بين ما قدّمه الجرجاني بالتحليل والشرح في كتابه دلائل الإعجاز: الباب النحوي "الفروق في الخبر"؛ ويعود ذلك لما له من الأهمية في العملية التأويلية، والتواصلية بصفة عامة؛ حيث ميّز فيه بين نوعين من الخبر بناء على أصالته من عدمها في الجملة؛ أي أهو جزء منها أم ليس كذلك، وإضافة إلى ذلك قد تناول الفرق بين الخبر إذا كان اسماً وإذا كان فعلاً؛ وجعل لكل واحد منهما دلالته النحوية الخاصة. ولم يتوقف الشيخ عند هذا الحدّ وإنما تحدّث عن قضايا أخرى نحوية لها فاعليتها في فهم الدلالات، وهذه الفروق المتعلقة بالخبر تتعدد بحسب تعدد أنواع هذا الأخير (الخبر)¹، وهذا ما سنوضح البعض منه فيما يلي:

أ - الخبر إذا كان بالاسم، وإذا كان بالفعل:

الشّاهد: «زيدٌ منطلقٌ»²، «زيدٌ ها هو ذا ينطلقٌ»³

فالشّاهد في هذا المثال هو مجيء الخبر اسماً؛ وقد مثلته مفردة "منطلق"، واسميّة هذه لها الدور الفاعل في تحديد دلالة الجملة؛ فالخبر "منطلقٌ" ليس هو الخبر "ينطلق"؛ إذ يدلّ الاسم الذي هو جنس الخبر هنا على "الثبوت واللاحركية"، ووجوده في الجملة هو شبيهة بقولنا: "زيدٌ طويلٌ" و"عمرٌ قصيرٌ"؛ فالطول والقصر لا يتجددان، وإنما خبران يُقضى بوجودهما على الإطلاق⁴، وعليه فإنّ ضمّ "منطلق" لـ "زيد" علاقة إسناد أفاد خبرها الثبوت وعدم التجدد، وهذا الأمر أشار إليه الجرجاني بقوله: «وبيانه، أنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشّيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً فشيئاً»⁵، وبناء على أنّ للاسم دلالة خاصة تُميّزه فإنّ الدلالات صعب الوصول إليها دون أخذ ذلك في الحسبان، والوقوف عليه في فهم مراد المتكلم؛ وتعود هذه الأهميّة إلى تعلق هذه القضية (الحال) بالمستوى النحوي، الذي أولى له الجرجاني عناية كبيرة في كتابيه "الدلائل" والأسرار".

¹ ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 253. (التهميش)

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 174.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وعلى خلاف ما قلنا في هذا الشّاهد فيما يخصّ مجيء الخبر اسماً، فإنّ قولنا: "زيدٌ ها هو ذا ينطلق" ليس على ما هو الحال بالنسبة لجملة "زيدٌ منطلقٌ" وقع فيه الخبر فعلاً لا اسماً، وهو موضِعُ تأويليٍّ في التّواصل، فمخاطب هذا النّصّ باعتماده التّحوُّ في ذلك، يتبيّن له أنّ هناك علاقة إسناديّة؛ أُسند فيها الانطلاقُ إلى زيد، وزيدٌ هو "المسندُ إليه"، وفعل "الانطلاق" هو "المسند" الذي جاء بمثابة الخبر لزيد، وذلك بصيغة الفعل المضارع، وليس الاسم كما مضى معنا فيما سبق، و الاختلاف الواقع بين المثالين - "زيدٌ منطلقٌ" و "زيدٌ ها هو ذا ينطلقٌ" - هو اختلاف في الدلالة؛ حيث يختلف التّأليف وفقاً لاختلاف المعنى المقصود من طرف المتكلّم، ويختلف الفهم أيضاً باختلاف ما تُسجج في ذلك البناء، ولهذا يقول الجرجاني عن دلالة الفعل المضارع مادام أنّنا لاحظنا قبل هذا ما أقرّه عن دلالة الاسم، فيقول: «أمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تحدّد المعنى المبيّن به شيئاً فشيئاً»¹، ولعلّ المقصود من التحدّد الذي يحقّقه الفعل المضارع هو أنّ الفعل في حقيقته حدث متعلق بزمن، ولا شكّ أنّ الحدث يقع شيئاً فشيئاً، وأنّ الزمن له أجزاء متعاقبة، وكلّ زمن يقطع فيه شيء من الحدث، فحينئذٍ يحصل شيئاً فشيئاً مع إفادة التحدّد، الذي هو ميزة للزّمان، وهذا الأخير (الزّمان) إذاً هو جزء من الفعل، وتحدّد الجزء وحدثه - وهو الزمن - يقتضي تحدّد الكل وحدثه²، والفعل الذي عناه الشيخ هو الفعل المضارع³.

وعلى أساس هذه الفروق النحوية، فالنصوص تحمل دلالات مختلفة، وهذا ما يجب الاعتماد عليه في تحديد الدلالات في عملية التأويل؛ لأنّ تضارب التأويلات أحد أسبابها عدم الاعتداد بالمستوى النصي وهو النحو، وهو من المداخل القرائية التي تنتمي إلى الآليات التأويلية التّصية وتحديد الصّغرى كما أقرّ محمد البايزي⁴؛ وعن طريق الإعراب الذي هو عمل نحوي، ووقوفاً على المعاني التّابعة للحالات الإعرابيّة تتّضح وتُكشّف دلالات النصوص المتسرّرة وراء ذلك النظم⁵؛ فإذا كان فاعلاً

* في الواقع الإعرابي الفعل "ينطلق" مسند إلى الضمير "هو" العائد إلى زيد. والجملة الاسمية ذات الخبر الفعلي "هو ذا ينطلق" مسندة إلى زيد.

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: أبو عبد الله - أحمد بن عمر بن مسعود الحازمي، (الجزء الخامس)، المصدر: دروس صوتية، ت: 2022/3/4، islamport.com/l/adb/5923/127.htm//:

³ ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، موقع اتصاحد كتاب العرب، ص: 405. (المكتبة الشاملة)

⁴ ينظر: محمد البايزي، التأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)، ص: 192.

⁵ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 200.

فيكون مرفوعاً وهو من قام بالفعل، وإذا كان مفعولاً فيأخذ حركة التّصّب هو من قام عليه الفعل، وإذا كان مبتدأً فهو مسند إليه يحتاج إلى خبر يتمّ معناه، وإذا كان خبراً فهو المسند جاء ليخبر عن المسند إليه، وهكذا مع كل العناصر المشكّلة للنّص، وبذلك فإنّ النّحو معبّرٌ أساس في فهم مضامين النّصوص.

وعليه فإن كل ما تعلّق بالتّظّم على المستوى النّحوي فهو حريّ بطالب الفهم أن يغفل عن مثل هذه الدّقائِق؛ لأنّ العموم في مثل هذا العمل لا يوصله إلى الدّقّة في القصد، والنماذج المُقدّمة دليل على ذلك.

وإلى جانب حديث الجرجاني عن الفروق في الخبر تناول موضوع "الحال"، الذي تارة يكون جزءاً من الجملة، وتارة ليس جزءاً منها، وإثماً يتمّ للمعناها، وقد يكون أيضاً مفرداً، وقد يكون جملة، وهذه الجملة إمّا بالواو أو بغير الواو، وهذا النوع الثاني (جملة) كان مقصد الشيخ من الدراسة، من خلال قوله الصّريح: «اعلم أنّ أول فرق في الحال أنّها تحيي مفرداً وجملةً، والقصد ههنا إلى الجملة»¹، وما دام الأمر كذلك فسنورد بعض النّماذج التي جاء فيها الحال جملة، سواء كانت بالواو أو بدونها، مع توضيح تغير الدلالات وفقاً لوجود هذا الرّابط (ويسمّى بـ "الواو الحالّية")، بعدّه معطى نحويّاً في غاية الأهمّيّة في المسلك التّأويلي؛ لأنّ أيّ تغيير في الصّورة هو تغيير في داخلها، ويظهر ذلك من خلال محاولة الفهم لِمَا تَضَمَّنَتْ تلك الصّيّغات المُختارَةُ، وهو بيت القصيد من دراستنا هذه.

ب- مجيء الجملة الحالّية بالواو:

الشاهد: «جاءني زيد وهو راكبٌ»².

تضمّن هذا المثال جملة حالّية متكوّنة من مبتدأ وخبر (وهو راكب)، والمبتدأ جاء ضميراً منفصلاً يعود على صاحب الحال وهو زيد، والمُلاحَظ على هذه الجملة أنّها جاءت بالواو، والسبب الكامن وراء ذلك هو سبب نحوي بالأساس، تتمثّل في وجود الضمير "هو"؛ أي إنّ الجملة الحالّية إذا

¹ المصدر السابق، ص: 202.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كانت اسمية فالمبتدأ فيها ضمير يعود على صاحب الحال، وبالتالي فالواو حينها تكون نتيجة لوجود الضمير. وهذا ما يجب توخيّه في العملية التأويلية، لأنّ العناصر اللغوية داخل النّظم متشابكة متعاقبة فيما بينها؛ فهذا العنصر يؤدّي وظيفة ما يكون وقعها على عنصر آخر، وبناء على هذه العلاقات وتحديدًا ما تعلق بالواو الحالية يقول الشيخ -رحمه الله-: «... فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال، لم يصلح بغير (الواو) البتّة، وذلك كقولك: "جاءني زيد وهو راكب" ... فلو تركت (الواو) في شيء من ذلك لم يصلح. فلو قلت: "جاءني زيد هو راكب" ... لم يكن كلاماً»¹؛ فكأنّ الجملة من غير واو كأنّها مقولة من طرف متكلمين؛ الأوّل يقول: (جاءني زيد)، والثاني يقول: "هو راكب"؛ أي تصبح الجملة الثانية غير تابعة للأولى². أما وجود الواو في الجملة دالّ على علاقة الجملة الأولى بالثانية، وتمثّل هذه العلاقة في أنّ الضمير الذي هو مبتدأ في الجملة، يعود على صاحب الحال وهو زيد، وهذا هو سبب مجيء الواو في هذا النّظم. وانطلاقاً من هذا، فإنّ معرفة المخاطب هذه الفائدة النحويّة تبين له الكلام الصّحيح من عدمه، وتفتح له مغاليق النّص ويصل منها إلى المقصد المنشود.

ج- مجيء الجملة الحالية بغير "واو"

ج.1 مع الجملة الحالية الاسمية وتأويلها بالمفرد:

الشاهد: «كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيٍّ»³.

إنّ مؤوّل هذا التّركيب ومثيله يرى أنّ هناك استعمالاً نحويّاً غير متداول بصورة جليّة؛ حيث إنّ الأصل في الجملة المكوّنة من مبتدأ وخبر أن تكون ب"الواو"؛ أي الصّورة الأغلب تكون بالواو، ولكن هناك بعض الجمل تأتي دون واو كما هو الحال مع هذا المثال، حيث جاء الحال جملة اسمية من دون واو؛ وسبب ذلك يعود إلى أنّ الجملة الحالية يمكن أن تُقدّر تقدير المفرد، لتصبح الجملة

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² إبراهيم المهدهد، شرح كتاب دلائل الإعجاز الحلقة (24)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت.ن: 11 / 03 / 2013، ت.إ: 2021/10/06، الساعة 10:43 مساءً. <https://www.youtube.com/watch?v=8z8f1W6vYSI>

³. المصدر السابق، ص: 203.

"كَلَّمْتُهُ مَشَافِهًا لَهُ"¹؛ أي كَلَّمْتُهُ وأنا قريبٌ منه دون أن يكون بيننا أحدٌ²، و الحال المفرد في مثل هذا لا يحتاج إلى الواو، ولذلك تحسن صورة البنية التي أتى عليها هذا النَّسج النَّظمي.

وهذا النَّوع من التَّأويل قد أقرّه الجرجاني بالتَّمثيل والشَّرح من خلال قوله: «...أنّ القياس والأصل أن لا تجيء جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ حالًا إلاّ مع الواو، وأمّا الذي جاء من ذلك فسبيله سبيلُ الشّيء يخرج عن أصله وقياسه والظَّاهر فيه، بضربٍ من التَّأويل ونوع من التَّشبيه، فقولهم: "كَلَّمْتُهُ فوه إلى فيّ" إنّما حُسِّن بغير (واو) من أجل أنّ المعنى: كَلَّمْتُهُ مُشَافِهًا لَهُ"³، والحال أيضا مع البناء: "رجع عَوْدُهُ على بَدْئِهِ"؛ حيث جاءَ الرُّفْعُ فيه والابتداءُ من غيرِ واو؛ لأنّ المعنى "رجعَ ذاهبًا في طريقه الذي جاءَ فيه ومن هذا نخلص إلى أنّ الحال بكثرة أوجهه يحتاج إلى مؤوّل صاحب معرفة نحويّة، يكتشف من خلالها معنى النَّص.

ج.2 مع الفعل المضارع المثبت:

الشاهد: قول الشاعر علقمة بن عبده⁴:

وقد علوثُ قُتودَ الرِّجْلِ يسفَعُني يومٌ قُدَيْدِيمةَ الجوزاءِ مَسْمُومٌ

في الشطر الأوّل من هذا البيت ورد حال مثلته الجملة فعلية "يسفَعُني"، والمُلاحِظ لهذه الجملة يرى أنّها جاءت حاليّة عاربية من الواو⁵، فعلها بصيغة المضارع المثبت، ومن خلال تلاقي هذان الأمران - وهما الفعل المضارع المثبت وعدم وجود الواو - في تركيب واحد، يتبيّن لنا أنّ هناك علاقة بين

¹ ينظر: المصدر نفسه، ص: 218. ينظر: الرَّخْشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحّم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993، ص: 92.

² ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1991، ص: 19. وينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النَّحو، دار الفكر، الأردن، ط 1، 2000، ص: 302.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 218..

⁴ المصدر السابق، ص: 205. ويقصد بقُتود الرِّجْلِ: خشبه وأدواته. يسفَعُني: تلفح شمسُه وحَرّه وجهي، فتغيّر لونه إلى السّواد. قُدَيْدِيمة: تصغير قَدَام، بمعنى أمام. الجوزاء: برج من أبراج الشَّمس يشتدّ الحرّ بنزوله، ولا سيما اليوم الذي يسبقه ويقع قَدَامه. سموم: صفة لليوم؛ أي شديد السّموم وخو الرِّيح الحارّة الحارقة. ومجمل مضمون البيت هو صورة الرِّجْلِ الذي يعلو قُتود الرِّجْلِ والرِّيح السّموم تسقعه والشَّمس تلفح وجهه، وقد جاء في تصويره الحال بدون واو بمدف تصوير تلبّس السّف عبه وملازمته من حين اعتلاء الرِّجْلِ، وكأنّ الاعتلاء والسّفح خبر واحد، ثمّ إسناد الفعل "يسفَعُني" إلى اليوم مجازيًّا، يشير إلى استمرار تلك الرِّيح السّموم على مدار ذلك اليوم وفي كلّ لحظة من لحظاته. ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 287، 288. (التهميش)

⁵ ينظر: منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 2، د س، ص: 60.

الأميرين، وهي كما حدّدها الجرجاني في نصّه: «وإن كانت الجملة من فعلٍ وفاعلٍ والفعلُ مضارعٌ مثبتٌ غيرٌ منفي، لم يكذب مجيء بالواو، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من (الواو)»¹ إذا فسبب عدم وجود الواو الحاليّة في هذا التركيب، هو مجيء الفعل على هيئة المضارع المثبت غير المنفي.

وعلى خلاف ذلك قدّم الشيخ -رحمه الله- توجيهها مفاده أنّ هناك من يعترض على مجيء الواو في مثل هذه الجمل بدليل بيت ابن همّام السّلولي²:

فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظْفَارَهُ بَجَّوْتُ، وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكًا

جاءت الواو في الجملة الفعلية "أرهنهم"، التي تضمّنت فعلا مضارعا مثبتا على عكس ما أشرنا إليه في الشاهد السابق، من أنّ الفعل المضارع المثبت لا تأتي معه الواو، وهذا الاختلاف تكمن وراءه الحاجة الملحة إلى العمل التأويلي؛ سعيا للكشف عن سبب مجيء هذا النسخ على هذه الصياغة، ومن ثمّ تحقيق تواصل ناجح في العملية التخاطبية.

فالمقصود بالدّراسة في هذا البيت هو ورود الفعل بصيغة المضارع مصحوبا بالواو، وسبب ذلك يعود إلى أنّ المضارع في هذا الموضع قد جاء بمعنى الماضي؛ أي إنّ الفعل (أرهنهم) بمعنى (أرهن)³؛ أي إنّ الصيغة الزمنية ليست دائما حاملة لمعنى موافق لها، وإنّما قد يختلف الأمران كما هو الحال في هذا الشاهد، وهو ما أفّره الجرجاني بقوله: «في رواية من روى "أرهنهم"، وما شبهوه به من قولهم: "قمت وأصك وجهه" فليست الواو فيها للحال، وليس المعنى "نجوت راهنا مالكا" وقمت صاكا وجهه"، ولكن "أرهن" و"أصك" حكاية حال»⁴، وهذا يعني أنّ الواو ليست حالية وإنّما عاطفة⁵، والسياق اللغوي دليل على ذلك؛ إذ دلّ الفعل "خشيت" و"نجوت" على الصيغة الماضية، ممّا أعانت المؤوّل في الوصول إلى أنّ المقصود من صيغة الفعل "أرهنهم"، هي الماضي وليس المضارع، وإنّما عبّر

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 204.

² المصدر السابق، ص: 205. يتحدّث الشاعِر في هذا البيت عن رجل توعّده، فخشى بطشه وهرب إلى الشّام، ثمّ استجار "ببزيّد بن معاوية" فأقننه وعريفه "مالك"، والمعنى: لما خشيت بطشه وإنشأب أظافره استجرت بمن أمّني حتى نجوت، وخليت بين مالك وبينه. ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 289. (التهميش)

³ ينظر: المصدر السابق، ص: 205، 206.

⁴ المصدر نفسه، ص: 206.

⁵ ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 290. (التهميش)

بالمضارع حكاية واستحضارا للصورة الماضية¹، بمعنى أن الجرجاني ينبّه المؤولين إلى الاحتراز من بعض القضايا الشائكة، التي قد تأخذ بالمؤول منحى آخر، ويتلبس عليه القصد بذلك، أو يُقوّل النص ما لم يقل بسبب عدم النظر التأملي للمستوى النحوي.

د- الفروق النحوية بين الاستعارة والتشبيه:

الشاهد: "زيد أسد"، "الأسد مقبل"².

في حديث الجرجاني عن التشبيه والاستعارة؛ وخصوصا في تحديده معيار التفريق بينهما، قد أولى تركيزا واضحا للنحو*؛ مُعتمدا في ذلك الوظائف النحوية للعناصر اللغوية داخل السياق، بعدها الكاشفة عن المعنى المقصود من خلال موقعها الإعرابي؛ فميز بين النوعين -التشبيه* والاستعارة- بناء على ذلك بتحديد وظائف معينة تُعدّ قرائن دالة أو تعليلية يعتمد عليها المؤول في تأويله، وهي مبيّنة بالتمثيل في قوله الصريح: «وهو أن الحالة التي يُختلف في الاسم إذا وقع فيها، أيسمى استعارة أم لا يسمى؟ هي الحالة التي يكون الاسم فيها خبر مبتدأ أو منزلا منزلة، أعني أن يكون خبر "كان"، أو مفعولا ثانيا لباب "علمت"، لأنّ هذه الأبواب كلّها أصلها مبتدأ وخبر أو يكون "حالا"، لأنّ الحال عندهم زيادة في الخبر. فحكمها حكم الخبر فيما قصدته هاهنا خصوصا، والاسم إذا وقع في هذه المواضع، فأنت واضع كلامك لإثبات معناه، وإن أدخلت النفي على كلامك تعلق النفي بمعناه»³، ويواصل كلامه تفسيراً وتمثيلاً بقوله: «تفسير هذه الجملة: أنك إذا قلت: "زيد منطلق"، فقد وضعت كلامك لإثبات الانطلاق لزيد.

ولو نفيت فقلت: "ما زيد منطلقاً"، كنت نفيت الانطلاق عن زيد. وكذلك: "أكان زيد منطلقاً"، و"علمتُ زيدا منطلقاً"، و"رايت زيدا منطلقاً"، أنت في ذلك كلّ واضع كلامك ومُنزج له

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص: 289. (التهميش)

² ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 326.

* تناول الجرجاني التشبيه بصورة معمّقة، بالتمثيل والتوضيح، إلا أنّ المقام لا يسعنا لذكر كل ذلك، وإنما اكتفينا بما يوضح مقالنا فقط، وهو هدفنا في هذا الموضوع، أما ما جاء به من تفصيلات الأخرى لم نطرق إليها لأنه لا يهمننا ذلك بقدر ما يهمننا فاعلية المعرفة النحوية في العمل التأويلي. ولمن أراد أن يتعمّق في تحليلات الجرجاني بالنسبة للتشبيه فلينظر: أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، ص: 124 - 132.

³ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 326.

لُثِّبَ الانطلاق لزيد، ولو خُولفت فيه انصرف الخلافُ إلى ثبوته له. وإذا كان الأمر كذلك، فأنت إذا قلت: "زيد أسدٌ" و"رأيتُه أسدًا"، فقد جعلت اسم المشبّه به خبرًا عن المشبّه. والاسم إذا كان خبرًا عن الشّيء كان خبرًا عنه، إمّا لإثبات وصْفٍ هو مشتقٌّ منه لذلك الشّيء، كالانطلاق في قولك: "زيدٌ منطلقٌ"، أو إثبات جنسيّةٍ هو موضوعٌ لها كقولك: "هذا رجلٌ". فإذا امتنع في قولنا: "زيدٌ أسدٌ" أن تُثبتَ الجنسيّة لزيد على الحقيقة، كان الإثبات شَبَهًا من الجنس له. وإذا كنّا إمّا نُثبتَ شَبَهَ الجنس، فقد اجتلبنا الاسم لنُحدِثَ به التشبيه الآن، ونقرّره في حيزِ الحصول والثبوت. وإذا كان كذلك، كان خليقًا بأن تسميه تشبيها، إذ كان إمّا جاء لِيُفيدَه ويُوجِبَه¹ فبيّن أن الجرجاني اعتمد النحو في النظم البياني من خلال ما جاء في قوله.

وبيت القصيد ممّا سبق هو أنّ ما كان (وأقصد المشبه به) أصله خبرا لمبتدأ؛ كأن يكون مثلا: خبر كان، أو مفعولا ثانيًا ل"علمت"، أو حالا، فهو صورة تركيبية تشير إلى أنّ المتكلم يريد تشبيه شيء بشيء، وجملة "زيد أسد" واحدة من هذه التراكيب التي أشار إليها الجرجاني في قوله؛ حيث نجد لفظة "أسد" جاءت خبرا ل"زيد"، وهي من الجانب التركيبي/الإسنادي شبيهة بجملة "هو رجل"، هذه الأخيرة تفيد إثبات جنسيّة هو موضوع لها، ولكن جملة "زيد أسد" غير ذلك على الرّغم من نظمهما على تركيب نحوي واحد، وحكهما الإعرابي الواحد مع الجملة الحقيقيّة (هو رجل)؛ لأنّه لا يمكن أن يكون القصد هو الإثبات هنا؛ أي إثبات شبه الجنس وإمّا أسند هذا الجنس لهذا الرّجل من باب التشبيه فقط. والحال أيضا مع جملة: "كان زيد أسدا"، و"جاء الرجل أسدا" هذا فيما يخصّ "التشبيه".

أمّا فيما يخصّ "الاستعارة" يقول إمام البلاغة: «وأما الحالة الأخرى التي قلنا: "إنّ الاسم فيها يكون استعارةً من غير خلافٍ"، فهي حالةٌ إذا وقع الاسم فيها لم يكن الاسم مجتلبًا لإثبات معناه للشّيء، ولا الكلام موضوعًا لذلك، لأنّ هذا حكمٌ لا يكون إلا إذا كان الاسم في منزلة الخبر من

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها. فعلى الرّغم من طول الكلام هنا، إلّا أنّني تعمدت اقتباس ذلك؛ نظرا لترباط وتسلسل الكلام بعضه بعضا، وتفصيلا درجة بدرجة، وهذه طريقة الجرجاني في عرضه أفكاره، وهو أمرٌ بيّن يلاحظه القارئ حين قراءته نصوص الشيخ، ويشير ذلك إلى أنّ وراء ذلك طريقة تعليميّة مُستهدفة؛ وخصوصا عند بدئه بالعام ثم الخاص، وبالأبسط وصولا إلى الأرفع، وهكذا.

المبتدأ. فأما إذا لم يكن كذلك، وكان مبتدأً بنفسه، أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فأنت واضعٌ كلامك لإثبات أمر آخر غير ما هو معنى الاسم.

بيان ذلك: أنك إذا قلت: "جاءني أسدٌ" و"رأيتُ أسدًا" و"مررتُ بأسدٍ"، فقد وضعت الكلام لإثبات الجيء واقعاً من الأسد، والرؤية والمرور واقعين منك عليه. وكذلك إن قلت: "الأسدُ مُقبِلٌ"، فالكلام موضوعٌ لإثبات الإقبال للأسد، لا لإثبات معنى الأسد. وإذا كان الأمر كذلك، ثم قلت: "عنتُ لنا ظبيةً"، و"هزرت سيفاً صارماً على الأعداء" وأنت تعني بالظبية امرأةً، وبالسيف رجلاً لم يكن ذكراً للاسمين في كلامك هذا لإثبات الشبه المقصود الآن. وكيف يُتصوّر أن تقصد إلى إثبات الشبه منهنما بشيء، وأنت لم تذكر قبلهما شيئاً ينصرف إثبات الشبه إليه، وإنما تُثبت الشبه من طريق الرجوع إلى الحال، والبحث عن حَبِيٍّ في نفس المتكلم¹ فالاستعارة إذا لا تتعلق فقط بالخروج عما يجري في اللغة وإنما هناك من الجوانب اللغوية المتدخلة في ذلك، ونرمي إلى المستوى النحوي في هذا الموضوع.

فالاستعارة من خلال قول الشيخ مرتبطة بالمستوى النحوي ووظيفة العناصر المكونة للتركيب من جهة الإسناد؛ حيث بيّن أنّ ما كان في غير منزلة الخبر من المبتدأ؛ أي إذا كان المشبه به مبتدأً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، فهو يدلّ على أنّ المقصود من وراء ذلك النظم هو على سبيل الاستعارة، وهو عينه ما جاء في صياغة: "الأسد مقبلٌ"؛ حيث ورد فيها لفظ "الأسد" بوظيفة المبتدأ؛ وهذا يعني أنّ الغرض لا يتمثل في إثبات معنى الأسد، وإنما في إثبات الإقبال للأسد، لنخلص من ذلك إلى أنّ اكتشاف التركيب الاستعاري وتحديد مقصده الدقيق من طرف المؤول متوقّفان على المقدرة النحوية وسعتها في ضبط وظائف مكونات التراكيب.

وبصفة أعم، فإنّ المتأمل للشاهدين السابقين يتجلّى له أنّ النظم وتحديد عماده "النحو ومعانيه" له الفاعلية البالغة في فهم المقاصد²، ولذلك عدّه الشيخ معياراً للاختلاف بين الصورتين البلاغيتين: التشبيه والاستعارة، وهذا ينمّ على فكرة مفادها أنّ توحي معاني النحو أساس من أسس

¹ المصدر السابق، ص: 326، 327.

² ينظر: أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، ص: 132.

بناء الصّور التركيبيّة البلاغيّة بأنواعها، وأساس التّأويل في محاولة فهم المقاصد في الوقت نفسه؛ فالمتّهي (التّركيب وفقاً للعلاقات القائمة بين الكلمات) هو المنطلق في العمل التّواصلية بصفة عامّة.

والجرجاني بعدما قدّم ما يجب أن نعرفه من خبايا لغويّة -نحوية- في الدّائرة التّواصلية، قدّم حصيلة عامة حول ما أراد أن يبلّغنا إيّاه كمفارقة بين النّوعين من الصور البيانيّة وهي ممثّلة في نصّه القائِل: «وإذا كان كذلك، بأنّ أن الاسم في قولك: "زيدٌ أسدٌ"، مقصودٌ به إيقاع التّشبيه في الحال وإيجابه وأما في قولك: "عنّت لنا ظبيّةٌ" و"سللتُ سيفاً على العدو"، فوُضِعَ الاسم هكذا انتهازاً واقتضاباً على المقصود، وادّعاء أنّه من الجنس الذي وُضِعَ له الاسم في أصل اللّغة»¹. فبناء على ما سبق يمكننا القول أنّ الشيخ قد بيّن حاجة المؤوّل إلى النّظام النّحوي، وأقصد به "الوظائف النحوية" للألفاظ المشكّلة للنّص، ليتمكّن القارئ من ضبط وجه بيانها إن كانت تشبيهاً أو استعارة. من جهة وتحقيق الغرض المنشود من جهة أخرى

وبناء على هذا، فإنّ النّظم هو سبيل العمل التّأويلي، وعندما نقول النّظم فإنّنا نرمي إلى ما يبنّي عليه وهو النّحو ومعانيه كما لاحظنا مع ما قدّمنا من الشّواهد، سواء المتعلّقة بعلم المعاني أو بعلم البيان.

¹ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 327.

4. الفصل والوصل:

يُعدّ الفصل والوصل من بين الموضوعات التي لقيت اهتماماً كبيراً من قِبَل الباحثين، وعلى الرغم من ميل هذا الباب إلى الجانب البلاغي إلاّ أنّه لا يستغني عن الجانب النحوي؛ في عملية البناء أو التّأويل، وهو ما أقرّه محمّد خطّابي حين أراد أن يُحدّد المبادئ التي اعتمدها الجرجاني في تناوله الفصل والوصل، فيقول: «نقصد بالأساس النحوي انطلاق الجرجاني من مجموعة من القواعد القيود النحويّة التي بلورها النحاة من أجل ضبط العطف (كامتناع ذكر الواو بين الوصف والموصوف، أو التأكيد والمؤكّد، أو امتناع عطف جملة على أخرى لا محلّ لها من الإعراب، وتمييزهم بين عطف المفرد على المفرد وبين عطف الجملة على الجملة...»¹؛ حيث يعتمد المتكلم لنظم قصده في تركيب معيّن، ويعتمده المؤوّل في محاولته فهمه قصد مخاطبه؛ وذلك وقوفاً على الحكم الإعرابي الذي تطلّبه النظم. ولتوضيح هذا الأساس في صورة ملخّصة نورد هذا الجدول²:

| الواسطة | عطف جملة على جملة | الواسطة | عطف مفرد على مفرد | |
|---------|----------------------------|---------|----------------------------|-------|
| الواو | الاشتراك في الحكم الإعرابي | الواو | الاشتراك في الحكم الإعرابي | الوصل |
| معنوية | التأكيد البيان | معنوية | موصوف صفة، مؤكّد مؤكّد | الفصل |

واللّفت للانتباه انطلاقاً من تسمية هذا الباب بالفصل والوصل هو أنّ كلامنا لا يخصّ الجملة الواحدة كما مضى، وإتّما الأمر يتعلّق بما هو أكثر من ذلك والقصد هنا إلى العلاقة بين الجملتين وكذلك بين المفردتين، وهو عينه ما سنبينه في الفقرات الآتية -بمشيئة الله-، بهدف إبراز فاعليّة هذه القضيّة -النحويّة- في فهم مرامي المتكلمين، وهذه بعضها:

أ- الوصل:

أ.1 العطف مع المفرد:

الشاهد: «أكرمْتُ زيداً وعمراً».

¹ محمد خطّابي، لسانيات النّص (مدخل إلى انسجام النّص)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، 1991، ص: 100.

² المرجع السابق، ص: 102.

ومما هو مفيد من العطف في المفرد هو توحيد الحكم الإعرابي بين المفردات؛ فإذا كان المعطوف عليه منصوباً فيأخذ المعطوف علامة النّصب أيضاً، وإذا كان مرفوعاً فيأخذ علامة الرّفْع، وهكذا. وعمل العطف لا يتوقّف عند هذا الحدّ وإنما من خلال فائدة الإشراك الإعرابي يكون الإشراك أيضاً في الحكم¹.

وبالوقوف على المثال المذكور - أكرمتُ زيدا وعمرا- نرى أنّ عمرا وهو المعطوف جاء منصوباً تبعاً لزيد الذي جاء بالنّصب، والسّبب في ذلك هو وجود الواو* التي تفيد الجمع كما هو معلوم، وإضافة إلى هذا الدور الوظيفي التّحوي الذي يُستنتج من العطف ب"الواو"، نرى أنّ عمرا قد أخذ وظيفة المفعوليّة في هذا التّركيب، وذلك إشراكاً في حكم زيد الواقع عليه فعل الكرم. وهذه الإفادة النّحوية التي تُعدّ أحد مفاتيح فهم المعنى قد لخصّها الجرجاني في قوله: «ومعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشركَ الثّاني في إعراب الأوّل، وأنّه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أنّ المعطوف على المرفوع بأنّه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنّه مفعولٌ به أو فيه أو له شريك له في ذلك»²، فالعطف في المفرد إذاً من بين ما يدلّ أو يوجّه المخاطب في عمليّة الفهم، وعلى المخاطب أن يكون متحلّياً بالمعارف النّحويّة على قدر ما جاء في النّظم.

أ. 2 العطف مع الجملة:

وفي هذا المقام أشار الجرجاني إلى أنّ عطف الجمل على ضربين؛ منها ما يكون حاله حال المفرد، ومنه ما يكون غير ذلك، والقاعدة النّحوية تظهر جلياً في الضرب الأوّل من النوعين، وهو المقصود بالتمثيل والتّوضيح في سياقنا هذا.

الشاهد: «مررت برجلٍ خُلِّقهُ حَسَنٌ وَخُلِّقَهُ قَبِيحٌ»³.

¹ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط 1، 1957، ص: 102.

* إنّ الجرجاني في هذا الباب اهتمّ بحرف (الواو) مقارنة بالأدوات الأخرى العاطفة، ويعود سبب ذلك إلى أنّ هذه الأدوات تفيد مع الإشراك معانٍ أُخر وهي: (الفاء) تفيد التّرتيب مع غير تراخٍ، (ثمّ) تفيد التّرتيب مع التّراخي، (أو) تفيد تردّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه كقولنا: (يعطيك أو يكسوك) فقد دلّت (أو) على أنّه يفعل واحداً منهما لا بعينه. ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 224.

² المصدر السابق، ص: 222، 223.

³ المصدر نفسه، ص: 223.

قد حصل في هذا التّظّم عطف بين جمليّتي "مررت برجلٍ خُلّفه حَسَنٌ" و "وخلّفه قبيحٌ"؛ حيث عطفّت هذه الأخيرة على الأولى عن طريق حرف العطف "الواو". وفي هذا الموقف يجب أن أعيد الإشارة إلى ما ذكرناه سابقاً فيما يخصّ العطف مع المفرد، وهو أنّ العنصر الثّاني فيه يأخذ حكم الأوّل، وهذا التّقلّل للحكم عينه واقع في العطف مع الجملة، بشرط أن تكون الأولى لها محلّ من الإعراب، كما هو الحال في المثال السّابق؛ إذ جاءت الجملة الثّانية معطوفة على ما قبلها بواسطة أداة الإِشْرَاقِ "الواو"؛ حيث أخذت الجملة المعطوفة حكم سابقتها، وهو في محلّ جرّ صفة للنكرة¹.

ومن هذا العرض الذي قدّمه الجرجاني نخلص إلى أنّ العطف قضية نحوية مهمّة، بل بالغة الأهميّة في فهم النّصوص، وفكّ شفرات الأبنية للحصول على فهم أعمق.

وعن دور هذه الأداة العاطفة الإِشْرَاقِيَّةِ وفعاليتها داخل النّظم، أقرّ الجرجاني ذلك بقوله: «...»

فإنّ الجمل المعطوفَ بعضُها على بعض على ضربين:

أحدهما: أن يكون للمعطوف عليها موضعٌ من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكمَ المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعةً موقعَ المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعةً موقعَ المفرد، كان عطفُ الثّانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد على المفرد، وكان وجه الحاجة إلى (الواو) ظاهراً، والإِشْرَاقِ بها في الحكم موجوداً². وعليه فيمكننا القول: إنّ هذا النوع من عطف الجمل تتعلّق به ثلاث قواعد هي³:

- يكون حكمها حكم المفرد.
- ويكون للجملة الأولى محل من الإعراب.
- والواو فيها تنقل الحكم من الأولى إلى الثانية.

¹ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: نصر زيتوني، بعض ملامح النّص في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، القدس، العدد: 33، مج 6، حزيران 2014، ص: 218. وينظر: محمد خطايي، لسانيات النّص (مدخل إلى انسجام النّص)، ص: 101.

ب- الفصل:

ب.1 شبه كمال الاتصال:

الشاهد: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ لقمان، 7.

وفي هذا القسم أَوْضَحَ الجرجاني الحالات التي تكون فيها الجملة الثانية مُتَّحِدَةً مع الجملة الأولى، بقوله: «واعلم أنه كما كان من الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله ورباط يربطه وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكد كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبيّنة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصّفة غير الموصوف، والتأكيد غير المؤكد. فإذا قلت: "جاءني زيدُ الظّريفُ"، و "جاءني القومُ كلّهم"، لم يكن "الظّريف" و "كلّهم" غير زيد وغير القوم»¹ فالجملة الثانية هي «جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطفُ البتّة، لِشَبْهِ العطفِ فيها، لو عُطِفَتْ، بعطفِ الشّيء على نفسه»²، وهذه الفائدة غاية في الأهميّة لنجاح العمل التّواصلِي، وخصوصاً عمليّة الفهم فيها؛ حيث تُسهم في تقريب المعنى، أو على الأقل تأكيد ما شكّ في صحّته المخاطَب.

ومن أمثلة ما ذكرنا "الآية الكريمة" التي قال عنها الجرجاني: «ومن الواضح البين في هذا المعنى

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ لقمان: 7، لم

يأت معطوفا... لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر، هو بعينه المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر، وهو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع، إلّا أنّ الثّاني أبلغ وأكد في الذي أريد. وذلك أنّ المعنى في التشبيهِين جميعاً أن ينفي أن يكون لتلاوة ما تُلي عليه من الآيات فائدة معه، ويكون لها تأثير فيه، وأن يُجعل حاله إذا تُليّت عليه كحالهِ إذا لم تتل. ولا شبهة في أن التشبيه بمن في أذنيه وقر

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 227.

² المصدر نفسه، ص: 243.

أبلغ وأكد في جعله كذلك، من حيث كان من لا يصح منه السمع وإن أراد ذلك، أبعد من أن يكون لتلاوة ما يتلى عليه فائدة، من الذي يصح منه السمع إلا أنه لا يسمع، إما اتفاقاً وإما قصداً إلى أن لا يسمع. فاعرفه وأحسن تدبره»¹ قد بيّن الجرجاني حاجة المؤول إلى الإمساك بزمام الملكة النحوية الإعرابية، التي تُمكنه من التمييز بين أنواع الجمل التي تصب في وادي دلالة واحدة؛ لأنّ التّركيب في جانبه النّحوي في هذا النموذج تحديداً، هو دعّم له ليكشف عن اتحاد الجملتين وانصباهما في ذات الدلالة.

ب. 2. شبه كمال الانفصال:

الشاهد: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ البقرة: 15.

في تحليل هذا السياق القرآني يذهب الجرجاني إلى أنّ المتأمل لهذه الآية قد يوحي له ظاهرها بوجوب عطف {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} على قوله {إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ}، أولاً: لأنّه ليس أجنبيّاً عنه، ثانياً: لأن له في القرآن نظائر جاءت معطوفة على ما قبلها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يُحَادِثُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ * النساء: 04، وعليه فما هو سبب مجيء قوله تعالى {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} مفصّولاً عمّا قبله؟² والبحث عن الجواب هو مكمّن التّأويل في مثيل هذا النّظم.

والجواب قد جاء به الجرجاني من خلال قوله: «وجملة ليست في شيء من الحالين**، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إن ذُكر لم يُذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواءً في حاله،

¹ المصدر السابق، ص: 228، 229. وينظر: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ص: 72.

* ويُعدُّ مُسَوِّغَ العطف فيه هو أنّ صيغة الخطاب واحدة؛ أي إنّ الخطاب أُخرج في صيغة واحدة وهي الخبر عنهم، وليس صيغتين خبر وحكاية. ينظر: محمد خطابي، لسانيات النّص (مدخل إلى انسجام النّص)، ص: 108.

² ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

** ويقصد بالحالين: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكّد، فلا يكون فيها العطف البتّة، لشبهه العطف فيها، لو عَطِفَتْ، بعَطْفِ الشّيءِ على نَفْسِهِ.

وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلاّ أنّه يُشارِكُهُ في حُكْمٍ، ويدخلُ معه في معنَى، مثل أن يكون كلاً الاسْمَيْنِ فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حُفْها العطف. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 234.

لعدم التعلّق بينه وبينه رأساً. وحقُّ هذا تركُّ العطف التّبّة»¹، فكما لم يجز أن يعطف الشيء على نفسه، لم يجز عطف الشيء على ما لا وجه تناسب معه. ومن الحالات التي تمنع العطف التي نبتة إليها الجرجاني أن تختلف الجملتان في الأسلوب خبراً وإنشاءً، كما جاء في قوله: «لا يعطف الخبر على الاستفهام»²؛ أي إنّ في هذه الآية جواباً عن سؤال مُقدّر؛ لأنّه تعالى لما أخبر عنهم بأنّهم قالوا كيت كيت، شوّق السّامع إلى العلم بمصير أمرهم وما حكم به عليهم، فكأنّه قيل: وماذا يفعل الله بهم فقال: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ البقرة: 15³ فمادامت الجملتان مصبوبتين في قالبين مختلفين (المعنى)، فلا وجه لربطهما.

وفي هذا الشّاهد القرآني قد تُرك العطف -أي لم تأت الآية على هذه الصّيغة "و الله يستهزئ بهم ويمدّهم في طغيانهم يعمهون"- وذلك لأنّ الجملة الأولى وهي قوله تعالى: {إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ} قول المنافقين، والجملة الثانية خبر من الله تعالى؛ ولذلك فلا يصحّ العطف هنا لعدم المشاركة في الحكم، وإلا يُتوهّم أنّ الجملة الثانية من مقول المنافقين أيضاً⁴، وفي ذلك يقول الجرجاني: و«ذلك لأمر أوجب أن لا يُعطفَ، وهو أنّ قوله: {إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ}، حكاية عنهم أنّهم قالوا، وليس يخبر من الله تعالى وقوله تعالى: {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}، خبرٌ من الله تعالى أنه يجازيهم على كُفْرِهِم واستهزائِهِم. وإذا كان كذلك، كان العطف مُمتنعاً، لاستحالة أن يكونَ الذي هو خبَرٌ من الله تعالى، معطوفاً على ما هو حكاية عنهم، ولإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى، إلى كونه حكاية عنهم، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنّهم مؤاخدون، وأن الله تعالى معاقبهم

¹ المصدر السابق، ص: 243.

² المصدر نفسه، ص: 233. وللتوضيح أكثر مع بعض التّماذج ينظر: العزوي حرزولي، التواصل اللغوي في الخطاب القرآني (دراسة في الاستئناف البياني)، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الآداب واللغات، 2012-2013، ص: 106-110. وينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط 3، د ت، ص: 120-125.

³ ينظر: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، ط 1، 1990، ص: 133.

⁴ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 232. وينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 317. (التهميش)

عليه¹، فهو بذلك يربط بين جانبين مهمّين، العلاقة بينهما علاقة استلزاميّة وهما: العمل التأويلي، والنظم وتحديد المستوى النحوي وما يتعلّق به، في الدائرة التّواصلية.

وفي آخر التّقديم صاغ الشّيخ قاعدة تعين المتلقّين على العمل التأويلي قائلا: «فترك العطف يكون إمّا للاتّصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حالٌ بين حالين، فاعرفه²؛ أي أن يكون هناك مناسبة تجمع بين الجملتين بحيث لا تنفصلان، على أن لا تصل بهما إلى درجة الاتحاد.

ونظرا لحاجة هذه التّراكيب لإجهاد المؤوّل في تفعيل العمليّة العقلية، وخاصّة ما تعلّق منها بتراكيب "شبه الكمال" (الاتّصال والانفصال)، فإنّ ذلك يشير إلى أنّ وقوع الفصل والوصل من بين أهمّ المباحث اللّغويّة الغامضة/ بعيدة المآخذ في العمل التّواصلية؛ والدليل على ذلك ما كثرة الاختلافات النّاتجة عن التّأويل في مثل هذه الأبنية؛ وتحديدًا فيما له علاقة بتقدير بتوهّمات المؤوّل للأسئلة المضمّرة داخل النّص، من أبرز مظاهر التّأويل، وهو ما نصبو إليه في مقامنا هذا.

ومّا نخلص إليه أخيرا من خلال ما تمّ تقديمه من شواهد يُعتمَد فيها الجانب النحوي بصورة كبيرة في العمل التأويلي -دون إقصاء جوانب أخرى سيحين دورها للذكر والتفصيل لاحقاً- إلى أنّ السياق اللغوي بصفة عامة والمستوى النحوي (التركيبية) بصفة خاصة مُنطلقُ التّأويل؛ كونه القالب الذي يوضع فيه القصد، بل ولا يصحّ المعنى إلّا بتوخّي هذه القواعد النحوية، بما فيها ما يمكن جوازه في حالة الخروج عن الأصل.

وإنّ النّحو سواء تعلّق الأمر بالتقديم أو التأخير أو الحذف أو الذّكر أو الفصل... هو بمثابة الموجه للعمل التأويلي، والمخصّص لمعنى معيّن من بين المعاني العامّة التي يعتقدها المؤوّل من خلال تلقّيه لنظم معيّن؛ وبعبارة أخرى إنّ النّحو أحد ضوابط المعنى في العمل التأويلي، مما يتبيّن لنا أن الجرجاني لم يعبّر هذه الآلية ببساطة الأمر، وإنّما دقّق وفصّل الحديث عنها، ومثّل لها بشواهد عديدة، ومتنوّعة، ومختلفة الطّبيعة؛ فمنها القرآنيّة، ومنها الشّعريّة، ومنها المتداولة؛ ولم يكن تركيزه في ذلك على

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 231، 232.

² المصدر السابق، ص: 243.

المعنى العام للجملة، وإنما استند إلى طبيعة العناصر المتحرّكة فيها؛ سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا، بتبيين حركيّتها من خلال مجموعة القواعد النحوية: كالتّقديم والتّأخير مثلا، والحذف والذّكر، والفصل والوصل، والفروق في الخبر و...، وإضافة إلى هذه الدّقائق التي بنى عليها الجرجاني نظريته "النّظم"، فإنّه قد ربطها بما هو أوسع من ذلك؛ ليتعلّق الأمر بالجملة بأكملها؛ أي بمعناها الذي اختاره النّاطم في تواصله، لا بالعنصر المتحرّك فيها فقط، وذلك كأن يكون استفهاما أو نفيا أو إثباتا أو...، وهذا الانشغال النحوي الخاص والعام يؤكّد فكرة التّغيير الحاصل في المبنى هو تغيير حاصل في المعنى، وأنّ هذا المعنى يُفهم من خلال تساند وتعاون العام والخاص معا.

والآلية التّحويلية في الثقافة العربية القديمة تُعدّ من ثوابت وقواعد الوصول إلى المقاصد، نابعة من نسق ثقافي معرفي عام، وهي معيار تمييز بين المؤولين من جهة، وبين المتكلّمين من جهة أخرى؛ حيث يتبيّن على أساسها المؤؤل والنّاطم الكُفَى في العمل التّواصلية¹.

وعن هذه الآلية ودورها في العمل التأويلي أشار الرّفاعي إلى أنّ الجرجاني دعى الذين يكثرون الكلام في التفسير ويخوضون في التّأويل مدعوّون من عبد القاهر إلى بناء كلامهم على أصله وأخذه من مأخذه وهو مائل في النّظم المؤسس على التّفصيل لا الإجمال؛ والاهتمام لا الإهمال؛ لأنّ التّفصيل يحمي من التّحريف والخطأ في التّأويل-وأقصد النّحو وتفرّعاته-²، وهذا دليل على أنّ المتكلّم هو المؤؤل لقصده، ولكن انطلاقة تكون مما هو ذهني ليصل إلى ما هو لغوي-وهي الهيئة الكلامية النّظمية؛ لأنه في الواقع يجب أن يكون المنتج إذا أراد تبليغ قصد ما، يجب أن يكون صاحب معرفة لغوية وخاصة النحوية كي يبنّظم على أساسها ما أراد، ليكون بذلك موقّفا في هذا الجانب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ المؤؤل الثاني الذي يتعلّق تأويله بما هو منظوم من طرف المتكلّم (وحدّثنا عن النصّ هنا)، من المشروط أن يكتسبه في عمليّة فهمه هو "معرفة القواعد النحوية" ليتيسّر عليه الأمر في الحصول على تلك المعاني المرجّوة.

¹ ينظر: محمد البازي، التأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)، ص: 69.

² ينظر: الرّفاعي عبد الحافظ حافظ، التّأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 151.

وعليه، فالنحو مفعّل العملية التأويلية (أي نحو وظيفي)، ومن ثمّ فهو مفعّل العمليّة التواصلية بصفة عامة.

وعن هذه الآلية وغيرها من الآليات التي اعتدّ بها الجرجاني في النصوص على اختلافها أن الغاية منها هو ضبط حركة التأويل حتى لا تنتهي إلى فوضى غير محسوبة العواقب، وذلك لتعلقه بالقرآن الكريم، وأيضاً وضع آليات ضابطة للعمل التأليفي، وهذا ما تبين لنا من خلال صياغاته الموجهة إلى المتكلم، لتكون طريق المؤول فيما بعد في عمله، وهذه الآليات متّسقة مع خصائص لغة العرب وأعرافهم¹.

¹ ينظر: المرجع السابق، ص: 257.

ثانياً- الآلية التأويلية النحوية في الدّرس الحديث:

انطلاقاً مما وقفت عليه الدّراسة في الصّفحات السابقة تأويلاً لبعض النّماذج التي وردت في أبحاث الجرجاني، تبين لنا أنّ النّحو عامل مهمّ، بل وضروري الأخذ به في تأويل النّصوص؛ وتعود أهميّة ذلك إلى أنّ المقاصد طريقها ضمّ المفردات بعضها إلى بعض، فتبعاً لذلك فإنّ عمليّة الفهم لا يمكن لها أن تنزاح عن هذا الاستناد في هذه العمليّة - وإن كانت هناك آليات أخرى لها الدور هي أيضاً في الوصول إلى المقاصد، ولكن تبقى كل آليّة ولها شأنها في النشاط التأويلي -

وهذا الذي ركّز عليه تراثنا العربي لم يغفل عليه الدّرس التأويلي الحديث؛ "الهرمنيوطيقي الفلسفي كان، أو التّداولي" *، وهو ما نصّبوا إليه في مقامنا هذا، وذلك بعرض بعض الاجتهادات** التأويلية التي أوّلت للنّظام القواعدي الأهميّة في دائرة محاولة الفهم.

1- التّأويل النّحوي عند فريدريك شلاير مخر:

إنّ القضيّة الأساسيّة التي تناولتها الهرمنيوطيقا بالدّراسة هي معضلة تفسير النص بشكل عام - سواء كان نصّاً تاريخيّاً أو دينيّاً-، وهذا يعني أنّ المفسّر له علاقة بالنّص المفسّر، بل وهذه العلاقة هي نقطة البدء والقضيّة الملحّة عند فلاسفة الهرمنيوطيقا، وهذا الأمر حسب تقدير نصر حامد أبو زيد قد أهمل إلى حدّ كبير في الدّراسات الأدبيّة منذ أفلاطون حتى العصر الحديث¹.

* يتميّز التّأويل في التّداوليّة عن التّأويل الذي عرفته المدرسة التّأويليّة الفلسفيّة المسماة "هرمنيوطيقا" (Hèrmenèutique) بتركيزه على الجانب التّواصلّي التّعبي، أمّا المدرسة التّأويليّة تركز على الجانب الفنّي الجمالي، وعلى الرّغم من ذلك هناك رابط يجمعهما وهو اعتمادهما على روافد غير نصّيّة سنعرضها-ممشيفة الله- في حينها. ينظر: عامر خليل الجراح، الإجراءات التّداوليّة التّأثيريّة في التّراث البلاغي العربي بين التّأويل والحجاج والإنجاز، ص: 52.

** و بول ريكو هو الآخر أولى أهميّة للنّحو في الاطّلاع عن المعنى داخل القول؛ ومن بين ما تناوله بالدّراسة حديثه عن "الصّمائر الشّخصيّة"؛ حيث فرّق بين "أنا" و"نحن" فيقول: «أقول وأستخدم الصّمير "أنا" "je" عندما أضطلع بحجّة ما، وأستخدم الصّمير "نحن" "nous" عندما أرجو من ذلك جرّ قارئّي إلى حاشيتي»، وعليه فإنّ النّص يقدّم إمكانيات الفهم من خلال نسيجه النّحوي الذي يُفكّ بواسطة التّفسير؛ أي من خلال توضيح تلك الرّوابط الدّلاليّة بين الخصائص النّحوية للغة في النّص، وهذا الأمر تجلّى في مبدأه: "فسّر أكثر لتفهم أحسن" كشعار للهرمنيوطيقا، ومن ثمّ فإنّ كل خصوصية نحوية توضح جزءاً من المعنى الأساسيّ المبحوث عنه من خلال ما جاء تركيب المخاطب. ينظر: عمارة الناصر، الحجاج اللّغوي في الخطاب الفلسفي (هرمنيوطيقا ريكور)، ص: 46، 47، (ضمن كتاب: حافظ إسماعيلي علوي، الحجاج والاستدلال الحجاجي (دراسات في البلاغة الجديدة)، دار ورد الأردنيّة، الأردن، ط 1، 2011).

¹ ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التّأويل، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2005، ص: 13.

و مما أشرنا إليه سابقاً* أنّ مصطلح التّأويل من جهة الاستخدام انحصر في النّص الديني فقط، دون النّصوص الأخرى، ثمّ اتّسع فيما بعد وشمل النّصوص الأدبيّة بأنواعها ليُصبح "علماً" أو "فنّاً" لعملية الفهم، وبالتالي عملية التّفسير، وذلك على يد الفيلسوف الألماني "فريدريش شلاير مخر"¹، الذي يُعدّ عمله هذا نقطة تحوّل في المسار التأويلي.

هذا الأخير، حين حوِّضه هذا المجال بدأ بحثه عن مصدر فنّ التّأويل؛ مُرجعاً إيّاه إلى سوء الفهم²؛ ليُطرح من المنطلق السّؤال الآتي: "كيف يتمّ على وجه الدّقة فهم أي عبارة أو أي قول سواء أكان قولاً منطوقاً أم مكتوباً؟" وموقف الفهم، هو موقف علاقة حوارية بين المنتج والمؤوّل، هذا الأخير يتلقّى سلسلة مكوّنة من كلمات، وفجأة ومن خلال عملية باطنة يمكنه أن يستشفّ معانيها، فهي عكس التّأليف، ولذلك فإنّ الفهم عنده هو عملية إعادة معايشة للعمليات الذهنية لمؤلّف النّص، وهذه العملية هي المقصودة بعملية التّأويل³.

وبما أنّ المنتج يؤدّي عملية التّأليف، فإنّ المؤوّل ينفذُ إلى بناء الجملة وبناء الفكرة، وعلى هذا الأساس فإنّ التّأويل الذي أقرّه شلاير مخر يتمثّل في نوعين: لغوي، وسيكولوجي (نفسى)⁵، وسمّى المهمة الخاصّة بالنوع الأوّل "التّأويل التّحوي"، ويسعى إلى فهم الخطاب انطلاقاً من نمط التّفكير الخاص بلغة معيّنة، وهذا يحتاج إلى إلمام بهذه اللّغة من حيث بنيتها المعجميّة والنّحوية. وسمّى المهمة الخاصّة بالنوع الثاني بـ "التّأويل السيكولوجي"، وهو تأويل متعلّق بالجانب الدّاتي للمتكلّم. وبناء على تعلّق اللّغة بالفكر؛ أو بعبارة أخرى فإنّه عن طريق اللّغة نستعيد الفكر، فهذا يدلّ على أنّ شلاير مخر لم ينظر إلى اللّغة نظرة بساطة، وإنّما نظر إليها نظرة اهتمام وتشديد، على الرّغم من بدهة وقوف المؤوّل على النّص في جانبه اللّغوي، إضافة إلى ذلك أنّ في حديثه عن الفكر وعلاقته باللّغة،

* ينظر باب نشأة التّأويل ضمن المدخل.

¹ ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التّأويل، ص: 20، 13.

² ينظر: نبيهة قازة، الفلسفة والتّأويل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1998، ص: 44.

³ ينظر: عادل مصطفى، فهم الفهم (مدخل إلى نظرية الهرمنيوطيقا)، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص: 98، 99.

⁴ ينظر: نبيهة قازة، الفلسفة والتّأويل، ص: 47. وينظر: خيرة حمر العين، الشعريّة وانفتاح النّصوص (تعدديّة الدلالة ولا نهائيّة التّأويل)، الخطاب، تيزي

وزو، ع 6، مج: 05، جانفي 2010، ص: 15.

⁵ ينظر: محمد شوقي الزّين، تأويلات وتفكيكات (فصول في الفكر الغربي المعاصر)، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2015، ص: 36.

هو حديثه عن التّركيب الذي لا شكّ في أنّه يقوم على قواعد معيّنة تنتمي إلى جماعة لغويّة ما، وهذه القواعد عند تأويل التّراكيب التي نُظِمَت على أساسها تأويل ذلك نسبيّه بالتأويل النّحوي.

ومن اهتمامات شلاير مخر بالمستوى اللّغوي النّحوي تأكيده أنّ هذا الأخير مع أحد عوامل إعادة بناء قصد المؤلّف وفهم تجربته،¹ وفي سياق ذلك أصرّ على أنّ يفهم المُفسّر النّص كما يفهمه مؤلّفه، وبعد ذلك يفهمه أفضل من مؤلّفه، ولربما يتساءل القارئ حول هذا الفهم وما القصد منه؟ ولكنّ الجواب ماثّل في هذا المثال؛ حيث إذا قرأ مقالة كتبتها أنت، أقول لك: هل تدرك ماذا قلت أنت هنا؟ ثمّ بعد أن تقرأ مقالتك من جديد، تعترف لي بأنني كنت على حقّ، وأنك لم تُقدّر أو تُميّز بنحو كافٍ ما كنت تقوله، وبعبارة موجزة فإنّ للمؤوّل الحذر أنّ يعرف الأشياء التي لم يكن المؤلّف على وعي أو علم بها، لكونها قريبة جدّاً منه²، وهذه هي مهمّة التأويلية³

هذا الذي دُكِرَ جانب نظري ركّز عليه الفيلسوف شلاير مخر في الدّراسة، أمّا بالنّسبة للتطبيق؛ فقد أشار إلى أنّه ليس من الضّروري أنّ يبدأ المؤوّل بالجانب اللّغوي، وليس من الضّروري أيضاً أنّ يبدأ بالجانب التّفسي؛ أي أبقى له الحرّيّة في ذلك، مادام كل منهما يؤدّي به إلى فهم الآخر، وعلى الرّغم من ذلك (تسوية البدء بالجانبين) إلّا أنّه عاد ليشير إلى أنّ البدء بالمستوى اللّغوي (التحليل النّحوي) هو البداية الطبيعيّة⁴، وهذا ملّمح دال على أهميّة اللّغة التي يمثّلها التّركيب أو نقول قضايا التّحو في العمل التّواصلي.

ويتضح اهتمام شلاير مخر باللّغة المنظومة من خلال حديثه عن مبدأ الدائرة التّأويليّة، وهو مبدأ تقوم عليه إعادة المعايضة، هذا المبدأ الذي تقوم عليه إعادة البناء بشقيّها اللّغوي والسيكولوجي هو مبدأ "الدائرة التّأويليّة"؛ فالجملة على سبيل المثال هي وحدة كليّة، ونحن نفهم معنى هذه المفردة داخل الجملة بإحالتها إلى الجملة الكليّة، والجملة بدورها يعتمد معناها الكلي على معنى كلماتها المفردة،

¹ ينظر المرجع السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: دايفيد جاسبر، مقدمة في الهرمنيوطيقا، تر: وجيه قانصو، الدار العربيّة للعلوم- ناشرون، بيروت- منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 2007، ص: 121. وينظر: : نبيهة قازة، الفلسفة والتأويل، ص: 47.

³ ينظر: جان غروندان، التّأويليّة، تر: جورج كتوره، دار الكتاب الجديد المتحدة، د.ط، 2017، ص: 24.

⁴ ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص: 21.

وتمتد هذه العلاقة المتبادلة لتشمل المفاهيم الذهنية؛ فكل مفهوم مفرد يستمدّ معناه من السياق أو الأفق الذي ينسلك فيه، ومع ذلك فإنّ الأفق أو السياق إنّما يتكوّن في حقيقة الأمر من العناصر نفسها التي يضيف عليها معناها. وعليه فإنّ هذا التفاعل الجدلي بين علاقتي الجزء والكل يمنح كلّ منهما الآخر معناه ومغزاه، لتصبح عملية الفهم على هذا الأساس عملية دائريّة، والمعنى لا ينهض إلا داخل هذه الدائرة، فلذلك يُطلق عليها دائرة التأويل¹. وفي هذا المقام قد أتضح دور المستوى اللغوي في العملية التأويلية على أنّه آليّة موضوعية وأرضيّة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها بوجه من الوجوه، وذلك لما لها من دور في حمل القصد من جهة والكشف عنه عن طريقها -مع دور الجانب النفسي كما أشار شلاير مخر إلى ذلك-.

وعليه عدّ الفيلسوف القراءة فنّ، ليستلزم بذلك أن يكون القارئ فنّانا بنفس القدر الذي يكون عليه مؤلّف النصّ؛ أي إنّ القراءة فعل إبداعي كما هو الحال مع الكتابة (تأليف النصّ)².

وبصفة عامة، فمن خلال هذا الطّرح الهرمنيوطيقي وقواعده، وخاصة الجانب الموضوعي منه، نخلص إلى أنّ شلاير مخر قد أولى للغة أهمية كبيرة في ذلك؛ فلا يمكن أن يُنجز من دونها؛ كونها بصفتها الموضوعية يحقّ لكل متكلم أو مؤوّل أن يعرف مفرداتها ودلالاتها وتراكيبها لينبني التأويل على أساسها، وقبل ذلك تُكسب النصّ معنى معيّن.

وعلى قدر هذه الأهمية لهذا المستوى -الموضوعي- فإنّ شلاير مخر قد جعله حكمة أوصى بها الأجيال القادمة³.

وبعد طرحنا للفكر التأويلي اللغوي -النحوي- التابع من بوتقة الفلسفة، نتقل إلى التأويل المُنبثق من الفكر التداولي، والذي يمثّل هو الآخر مقابل لما جاء به شيخ البلاغة العربية عبد القاهر الجرجاني، وخصوصا فيما اشتهرت به هذه الدّراسة، وهو مبحث "الأفعال الكلاميّة"، و الذي لقي

¹ ينظر: عادل مصطفى، فهم الفهم (مدخل إلى نظرية الهرمنيوطيقا)، ص: 100. وينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص: 21.

² ينظر: وينظر: دايفيد جاسبر، مقدمة في الهرمنيوطيقا، تر: وجيه قانصو، ص: 119.

³ ينظر: جان غروندان، التأويلية، تر: جورج كتوره، ص: 21.

اهتماما كبيرا من قِبَل الفيلسوفين "أوستين"، و"سيرل"، وهو ما سنسوق منه ما يخدمنا في هذا السياق.

2- الأفعال الكلامية*:

تعود نشأة فكرة الأفعال الكلامية إلى التيار الفلسفي، وهو تيار "الفلسفة التحليلية"، وتحديدًا مع ما جاء به "فيتغنشتاين" حول مصطلح "الألعاب اللغوية"¹، ولم يكتسب هذا الفيلسوف مكانته الحقيقية من خلال فكره اللغوي التداولي، إلا بعد ما تبناه فلاسفة مدرسة أكسفورد ولاسيما: جون "لانكشوا أوستن"، و"جون سيرل"، ومفهوم هذا المصطلح كما حدّده مسعود صحراوي هو كل ملفوظ يقوم على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري²؛ أي إنّهُ يرتكز على مقوّمات متنوّعة؛ منها ما له علاقة باللّغة كالتركيب بما فيه من مستويات أخرى، ومنها ما له علاقة بغير اللغة وهو التّأثير، ومن أهمّ هذه المقوّمات في الدّرس التداولي هو "الإنجاز"، وعندما نقول الإنجاز فإنّه بالضرورة هناك سياق لغوي أُدرج فيه هذا الفعل، ومن ثمّ فإنّ الجانب التّركيبي في العمل التّواصلّي التّأويلي له الدور الفعّال في توفيق ذلك، ومن هنا سنسلط الضّوء على هذا الجانب بصورة أكثر في مقامنا هذا.

أ- جون لانكشو أوستين :

اعتمد أوستين على المستوى التّحوي ركيّزة انطلاق نظريّته الكلامية الهادفة إلى فهم المقاصد، كالتّخاذ هذا المعيار أساسا يمكّننا من التّفريق بين ما هو إنشائي وما هو تقريرّي من الجمل، من خلال تحديده مميزات ثلاث تتميز بها الإنشائيات عن الوصفيّات وهي³:

- أنّه من الضروري أنّ يكون الفعل المحوري للملفوظ إنجازيا (وعد، حذر، التمس...) مبنيا للمعلوم.
- من الضروري أنّ يسند الفعل المحوري لضمير المتكلم (أنا).

* تسمى نظرية الفعل الكلامي، ونظرية الحدث الكلامي وعلم اللسان البراغماتي. ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية (دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ)، ص: 96. (التهميش)

¹ ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب -دراسة تداولية لظاهرة "أفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص: 18. وينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص: 60.

² مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب -دراسة تداولية لظاهرة "أفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص: 40.

³ ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 87.

- من الضروري أن يرتبط الفعل المحوري بالزمن الحاضر.

فمن خلال عرضه لهذه المعايير يتبيّن لنا فاعليّة النَّحو في توجيه المؤوّل إلى مقاصد المتكلّمين؛ وذلك بناء على فحصه قواعد تراكيب الكلام؛ من إسناد، وزمن نحوي ... وعلى الرّغم من تحديده لهذه المميّزات إلّا أنّ هناك بعض الجمل إنشائية في أصلها ولم تتوفّر فيها هذه الشّروط أو المميّزات كعبارة: (رُفعت الجلسة)، فقادته هذه الملاحظة إلى تمييز جديد، يقر فيه أنّ كل جملة تامّة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، ويميّز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللّغوية¹:

العمل القولي (Acte locutoire): وهو العمل الذي يتحقّق ما إن نلفظ بشيء ما. ويشتمل على أفعال لغوية فرعية، وهي المستويات المعروفة: المستوى الصوتي (إنتاج الأصوات) والتركيبي (إخضاع الأصوات لنظام نحوي معين) والدلالي (ربط الأصوات بالدلالة)، فمثلا عبارة "الجو ممطر" هي أصوات كوّنت لنا كلمات، وأخضعت لنظام تركيبي معيّن، وحملت دلالة معينة بذلك.

العمل المتضمن في القول (Acte illocutoire): وهو العمل الذي يتحقّق بقولنا شيئا ما، وهذا العمل من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، ومن أمثلة ذلك: وعد، أمر، نهي، سؤال ...

عمل التأثير بالقول، أو الفعل الناتج عن القول (Acte perlocutoire): وهو العمل الذي يتحقّق نتيجة قولنا شيئا ما؛ أي الآثار الناتجة عن القول؛ كالإقناع أو التشييط أو القيام بما هو مطلوب أو ...

وفي القسم الأول من هذا التقسيم يظهر لنا أنّ المستوى اللغوي بارز الحضور في العمل التأويلي عند أوستين؛ من خلال تسليطه الضو على أنّ الجملة تحوي معنى لغويًا يطفو على سطح البناء القاعدي، هو الذي بدوره يأخذ المؤوّل شيئا فشيئا إلى مقصد المتكلم.

¹ ينظر: آن ربول - جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس - محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2003، ص ص: 31، 32. وينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة "أفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص: 41 - 43.

وعلى أساس القوة الإنجازية للفعل الكلامي، التي تتحدّد انطلاقاً من السّياق اللّغوي، وضع أوستين تصنيفات لهذه الأفعال وتمثلت فيما يلي¹:

- **الحكميات (Les verdictifs):** وهي الأفعال الدّالة على الحكم، مثل: حكم، برأ، قيم...
 - **المراسيات (Les Exercitifs):** وهي الأفعال الدّالة على الممارسة، مثل: نصّح، أعلن، سمى...
 - **الوعديات (Les Commissifs):** وهي الأفعال التي يتعهد فيها المتكلم بسلوك معين، كأن يتعهد أو يعد أو يلتزم بشيء...
 - **السلوكيات (Les Conductifs):** وهي الأفعال التي يعبر بها المتخاطبون عن مواقفهم من سلوك الآخرين، كأفعال الاعتذار والشكر والتهنئة والتعزية...
 - **العرضيات (Les Expositifs):** وتشمل الأفعال التي يستعملها المتخاطبون في عرض تصوراتهم وتقديم حججهم أثناء الحديث أو الحوار، مثل: أثبت، استنبط، أنكر...
- وما نخلص إليه من خلال هذا التقسيم هو أنّ أوستين انطلق من أساس لغوي له صلة وثيقة بالمستوى الدّلالي النّحوي.

وفي مقام حديثه عن العمل التّواصلّي أشار أوستين إلى دور النّحو وقضاياها في ذلك إلى جانب مجموعة من الرّوافد التي لها الفاعلية هي أيضاً في هذه العمليّة، ومن بين ما تعلّق بالنّحو حديثه عن "الظروف النّحويّة وما ترّكّب منها تركيباً إضافيّاً وغير إضافيّاً"؛ حيث أشار في هذا الباب إلى أنّنا نعتمد على استعمال الظروف وما ترّكّب منها من صيغ تركيباً إضافيّاً أو مرّجياً؛ وذلك تقوية للمعنى في العبارة (سأعمل) لفظاً دالّاً على الجهة مفيداً للاحتمال والإمكان، وأقول: "سأعمل جهد الإمكان"، وعكس ذلك أضيف إلى عبارتي صيغة مرّكبة، وهي حَتْمًا"، أو "سأعمل على وجه التّأكيد"، وعليه فإنّ تقوية الكلام لها علاقة وطيدة بالجانب اللّغوي النّحوي، وهو أمر في غاية الأهميّة

¹ ينظر: جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، المغرب، ط 2، 2008، ص: 186-188. وينظر: يحيى بعبطيش، الفعل اللّغوي بين الفلسفة والنّحو (عرض وتأسيس لمفهوم الفعل اللّغوي لدي فلاسفة اللّغة ونظرية النّحو الوظيفي)، ص: 100. (ضمن كتاب: حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللّغة).

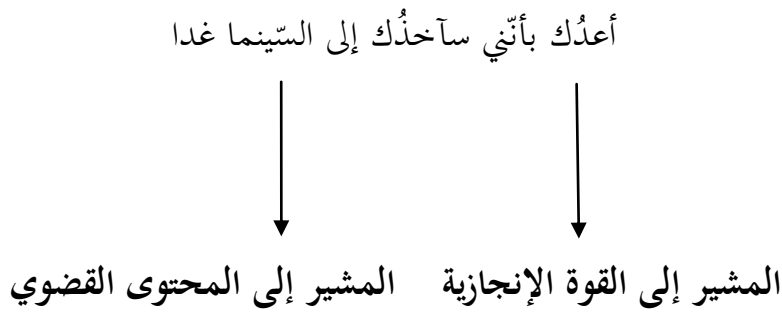
في تأويل المخاطب السياقات النصّية؛ كونها من بين الوسائط التي توجّه وتعين طرف الخطاب (المتلقي) على فهم المغزى المرجو¹.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي تحظى بها الملكة النحوية في توجيه المؤول ناحية المقاصد، إلا أنّها في بعض الأحيان تحتاج إلى ما يعضدها من آليات أخرى في ذلك العمل؛ كالمقام مثلا، الذي سيتمّ تفصيله في حينه.

ب- جون سيرل:

لقد تبنى سيرل أيضا نظرية أستاذه أوستين، مضيفا إليها بعض الاقتراحات والأفكار الجديدة التي أسهمت في تطويرها، وتعدّ شروط إنجاز الفعل اللغوي، وتحليله، وتصنيف أفعال اللغة، أهم ما طرأ عليه التغيير في بحثه². وسنحاول في هذا المقام الوقوف على أهم ما جاء به في ذلك وله صلة بموضوعنا هذا:

فَسِيرل حين اهتمامه بهذا المستوى -وهو التركيبي- من الفعل الكلام (أي فعل الإنجاز)، ميّز بين قسمين في الملفوظ: المشير إلى المحتوى القضوي (الجملي)، والمشير إلى القوة الإنجازية³؛ أي إنّهُ ميّز بين قرينتين توجّهان المتلقي -أو المؤول- صوبَ جوهر الفعل الكلامي كما هو مجسد في هذا المثال:



¹ ينظر: جون لانكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلام)، تر: عبد القادر قينيني، ص: 100، 102.

² وينظر: يحيى بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأسيس لمفهوم الفعل اللغوي لدي فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)، ص: 100. (ضمن كتاب: حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة).

³ ينظر: ذهبية حمو الحاج، التداولية واستراتيجية التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2015، ص: 188.

فالمتلطفُ بهذه الجملة يقصد في مقام أوّل الوعد بأنّه سيأخذ معه صديقاً إلى السينما غداً، وهذا القصد يتحقّق بطبيعة الأمر بفضل قواعد لسانية تواضعية تحدد دلالة جملة "أعدك بأنني سأخذك إلى السينما غداً"¹؛ أي "إنّ قصديّة اللغة تعتمد أصلاً على قصديّة العقل"² ومنه فإنّ للقائل مقصدين هما³:

أ) الوعد بأنّه سيأخذ صديقه معه إلى السينما.

ب) إبلاغ هذا المقصد من خلال إنتاج الجملة المتضمّنة لهذا الوعد، وهي: (أعدك بأنني سأخذك إلى السينما غداً) عن طريق القواعد المتواضع عليها بين المتحاورين، والمتحكّمة في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة.

ويسمى القصد (أ) "بقصد التمثّل"؛ أي إنّ المتكلم ينطق عبارة معيّنة تمثل واقعة معيّنة أو وصف حالة من حالات الأشياء، أما القصد (ب) فيُسمّى "قصد التوصيل"، وفيه يقصد المتكلم توصيل أو نقل هذا التمثّل إلى مستمعه⁴.

وبحديث سيرل عن قصديّة اللّغة، والمتمثّلة في فعل الوعد من جهة، والجملة التي تضمّنته، النّاتجان عن قصد باطني عقلي، يتبيّن لنا أنّه يشير إلى العمل التّأويلي، الذي بطبيعته يعتمد على عمليّة الإرجاع إلى قصيدة العقل، بدءاً من الظّاهر (الجملة) وما يدور حولها، وصولاً إلى الغرض، وهذا ما أثبته قوله القصدُ قصدان؛ قصد تمثّل وقصد توصيل / تبليغ.

ومن ذلك بدا لنا أنّ سيرل أوّلَى للتّأليف التّظيمي مكانة في عمليّة التّأويل؛ وهذا ما اتّضح من خلال تفكيكه مضمون الجملة تفكيكاً دلاليّاً نحوياً؛ حيث ميّز بهذا النّشاط بين "مشيرين"؛ مشيرٌ يرمز إلى القوّة الإنجازيّة، ومشير آخر يرمز إلى المحتوى القضوي، ليحصل التّركيب في الأخير على معنى

¹ ينظر: آن رويول - جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس - محمد الشيباني، ص: 33.

² جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الخارجي)، تر: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر - المركز الثقافي العربي، المغرب - الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2016، ص: 136.

³ ينظر: المرجع السابق، ص: 34.

⁴ ينظر: جون سيرل، القصدية بحث في فلسفة العقل، تر: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت - مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، د.ط، 2009، ص: 209.

"الوعد" "بأخذ صديق معه إلى السينما"، وهذا يعني أنّ المعنى الذي يجتهد المتلقّي في الوصول إليه هو البحث في طريقتين يجمعهما الجانب اللّغوي التركيبي، وهذان الطّريقتان هما: بحث عن الفعل الكلامي، وبحث عن القضية المسند إليها ذلك الفعل.

وما أردنا قوله عموماً هو أنّ القصد الذي أراده المتكلم، يتمّ الوصول إليه عن طريق الاستعانة بما قدمه المشيران من معانٍ إنجازية أو قضوية، التي شأنها مؤدّيةً من خلال ضمّ بعضها إلى بعض، إلى ذلك غرض المتكلم.

ونظراً للاهتمام البالغ بقصد المتكلم الذي حاول نظمه في عبارات لغوية ركز سيرل على عنصر الفعل الإنجازي؛ فعندما رغب في تعريف الفعل الكلامي، أشار إلى أنّ بحثه "ما الفعل الكلامي؟ What is a speech Act؟" ينبغي له أن يسمى "ما الفعل الإنجازي؟"¹، ورأى أنّ هذا الأخير - وأقصد الفعل الإنجازي - هو الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأن "القوة الإنجازية" دليلاً يسمى "دليل القوة الإنجازية"، الذي يبيّن نوع الفعل الإنجازي الذي قصده المتكلم، ويتمثل هذا الدليل في: نظام الجملة في اللغة الإنجليزية، وكذلك في النبر والتنغيم وعلامات الترقيم في اللغة المكتوبة...²، أي إنّه حدد مفهوم "القوة الإنجازية" في تأثر المؤول بدليل القوة الإنجازية.³

أمّا بالنسبة لعدّه أنّ الفعل الإنجازي أصغر وحدة في الاتصال اللغوي، فقد حدّده في سياق أنّنا إذا أردنا التلقّظ بكلام ما، فإنّنا ننجز أربعة أفعال وهي مُتّلة في⁴:

– **فعل القول Acte d'énonciation**: التلقّظ بكلمات وجمل.

– **فعل الإسناد Acte propositionne**: وهو ربط الصلة بين المتخاطبين بإحالتنا على الأنا والآخر، مثل قولنا: "أنصحكم بمغادرة القاعة"

¹ ينظر: محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية - دراسة في التحليل التداولي للخطاب -، ص: 311. (ضمن كتاب: حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات (علم استعمال اللغة).

² ينظر: آن روبول - جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس - محمد الشيباني، ص: 47.

³ ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية (دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ)، ص: 104.

⁴ ينظر: الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يجياتن، ص: 25، 26. وينظر: دلال وشن، القصديّة في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظرية والإجرائية للبلغة العربية)، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الآداب واللغات، 2015-2016، ص: 103.

- **فعل الإنشاء Acte performetif**: القصد المعبر عنه في القول: كالتحذير، والوعد، و..، وهذا الفعل الإنشائي ممكن أن يكون: نصيحة أو تحذيرا أو استفهاما أو.... وإن كان المحتوى القضوي نفسه، كفي قولنا:

- أنصحك بمغادرة القاعة.

- غادروا القاعة فورا.

- حبذا لو غادر القاعة.

فهذه الجمل تضمّنت محتوى قضويًا واحد، إلا أنّ كل جملة من هذه الجمل تُضمّنت لقصد معيّن؛ فالأولى حملت قصد النصيح أو الأمر أو التهديد، والثانية بقصد الأمر أو التحذير، والثالثة بقصد التمني أو الأمر غير المباشر، ويبقى المقام -إضافة إلى اللغة- وما يتعلّق به هو المساعد في ذلك*.

- **فعل التأثير Acte perlocutif**: وهو ما يحصل للمتلقّي من تغيير.

ومما أشار إليه أيضا في تحليله اللغوي أنّ الفعل الكلامي أوسع من أن تكون له علاقة بقصد المتكلم فقط، بل هو سلوك مرتبط بالعرف اللغوي والاجتماعي أيضا¹؛ أي إنّ اللغة تُنتظم على أساس قواعد وأسس لغوية منتمية إلى لغة معينة، ولها علاقة بالأعراف غير اللغوية كالمعتقدات والطقوس وكل ما له علاقة خارج اللغة.

فمن البديهي أنّ تكون اللغة سندا للمؤوّل في فهمه المقاصد، ولكن سيرل قد ركّز على هذا الجانب بصورة واضحة؛ وذلك من خلال تسليطه الضوء على العديد من القضايا اللغوية وخاصة التي ضمّنها في الأقسام الثلاثة الأولى من أقسام الفعل الكلامي -ولو أنّنا لا ننكر حاجة معطيات أخرى في بعض المواقف في عملية التّأويل-.

* وللتفصيل أكثر ينظر: جون سيرل، العقل اللغة المجتمع، تر: سعيد الغانمي ص: 205-210.

¹ ينظر: الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ص: 25.

- ومن مظاهر عناية سيرل بالجوانب اللغوية أيضا عرضه لعديد الاختلافات التي تعين المؤول على التمييز بين الأفعال الإنجازية، ولعلّ أكثرها تعلقًا بالنّظام اللّغوي¹:
- الاختلافات في القوة أو القدرة التي يتم بها تقديم الفعل: نلاحظ الجملة (أ): "أفترح أن نذهب إلى السينما". والجملة (ب): "إنني أصرّ أن نذهب إلى السينما" لهما هدف غرضي واحد، ولكن يختلفان في القوى؛ فكل واحدة منهما قُدّمت بقوى مختلفة عن الأخرى.
- الاختلافات فيما يتعلق ببقية الحديث: تصلح بعض التعبيرات الأدائية لربط المنطوق ببقية الحديث (وأيضا بالسياق المحيط)؛ كقولنا: (إنني أجيب، أستدل، أعترض، أستنتج...، فتصلح هذه التعبيرات لربط منطوقات أخرى وبالسياق المحيط.
- الاختلافات في المحتوى القضوي التي يتم تحديدها عن طريق وسائل إظهار القوة الغرضية: كالاختلاف الواقع بين النبوءة والتقرير؛ فالنبوءة تكون حول المستقبل والتقرير يمكن أن يكون عن الماضي أو المضارع.
- الاختلافات بين الأفعال التي تتطلب أعرافا لغوية لإنجازها، والأفعال التي لا تتطلب ذلك: كالزواج مثلا، فلا يجوز إلاّ في إطار عرف غير لغوي، وكذلك إعلان الحرب فلا يمكن للشخص أن يقوم به إلاّ في سياق غير لغوي، أمّا في مثل فعل الوعد أو الإخبار فلا يحتاج إلاّ إلى العرف اللغوي.
- الاختلاف في أن تكون الأفعال قابلة للأداء أو لا تكون: فمعظم الأفعال الإنجازية قابلة للأداء مثل: أقرر، أعد، أمر، استنتج...، لكن ثمة أفعال لا تؤدي بالقول فقط؛ فلا يمكننا أن نقنع شخصا ما بشيء بقولنا: أنا أقنعك، أو عندما نريد أن نتفاخر بشيء بقولنا: إنني بذلك أتفاخر، وكذلك مع التهديد فلا يمكنني أن أؤدي فعل التهديد بقولي: إنني بذلك أهدّد. وعليه فليس كل الأفعال الإنجازية أفعالا أدائية.

¹ ينظر: صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص: 223-229. وينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 75-78.

فهذه المعايير التي اعتمدها سيرل كأساس فاصل بين الأفعال الإنجازية، متوقّفة على الملكة اللغوية النحوية والمعجمية التي ينبغي أن تكون مخزّنةً في ذهن المؤلّ، حتى يستطيع إصابة هدف المتكلّم عن طريقها.

ونتيجة بحث هذا الفيلسوف اللغوي، قام بتقديم تصنيفا خماسيًا للأفعال الكلامية، تمثّل في¹:

- الإثباتيات: كالأحكام التقريرية.
- التوجيهيات: وتتجلى في الأوامر والتواهي والطلبات.
- الإلزاميات: كالمواعيد والنذور والعقود و... والتهديد إلزامي أيضا، ولكنه بخلاف بقية النماذج، ضد مصلحة المستمع ولا يعود عليه بالنعف.
- التعبريات: كالاعتذار والشكر والترحيب والتعزية .
- التصريحيات: كالإعلان.

وهذه التّقسيمات لم يختلف فيها عن أوستين من حيث منطلق التّقسيم؛ إذ اعتمد الجانب اللّغوي هو أيضا في تصنيفه، وهذا يدلّ على أنّ سيرل لم يتغافل هذا الجانب على الرّغم من إعطاء المقام الأهمّية في العمل التّداولي بصفة عامة لا على التّعيين

ومما تقدم من عرض بعض الأطروحات المتعلقة بالأفعال الكلامية نخلص إلى أن جوهر الفعل الكلامي هو الفعل الإنجازي، وجوهر الفعل الإنجازي هو القصد، والسياق هو القاسم المشترك بين نظم هذا الأخير (القصد) وتأويله. وإضافة إلى ذلك -حسب رأيي- أنّ سيرل كان أعمق في دراسته للقصد من طرح أوستين في العمل ذاته، مما أفضى به للتفصيل في الأفعال غير المباشرة ووضع فوارق بين النوع والآخر من خلال المقاصد.

¹ ينظر: جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، تر: سعيد الغانمي، ص: 217-220.

3- الإشارات الخطابية*:

الإشارات (Deixis) أو كما تُسمى "التعيين" مفهوم نحوي أجرته اللسانيات¹، وتُعدُّ علاماته من أجزاء النظام اللغوي، تحيل كل كلمة منها على معنى معين، إلا أن هذا المعنى في بعض الأحيان بل في أغلبها غير ثابت؛ أنه يوجد في المعجم الذهني دون ارتباطه بمدلول ثابت، مما يلزم على المتخاطبين اعتماد سياق الخطاب؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، ومثال ذلك من قبيل أسماء الإشارة وأسماء الزمان والمكان...².

ويُبدى "لفنسون" برأيه في هذا الاختصاص، إلى أن التعبيرات الإشارية وُضعت أساساً للتواصل المباشر بين الناس، وهذا ما يثبتته الغموض الذي يعتري الخطاب دون ربطه بسياقه اللغوي في بعض الأحيان، وبمقام وروده في أحيان أخرى؛ مما أشكل الأمر على أصحاب النظريات الدلالية وعجزوا عن معالجة ذلك، ليصل هذا البحث بعد ذلك وبعد محاولات جادة إلى الاستناد إلى الجانب السياقي في التفسير الدلالي، وكانت بذلك الإشارات مجالاً مشتركاً بين علمي: الدلالة والتداولية³.

وفي هذا المقام نخصّ حديثنا عن أحد أنواع الإشارات وهو الإشارات الخطائية؛ حيث تكون هذه الأخيرة وليدة الموقف الخطابي - أي داخل النص -، ولو أنها تشير إلى شيء آخر غير المتحدّث عنه؛ أي إنها لا تعتمد على إشارة إلى الموقف الحادث ذاته، كعبارة "لكن تلك قصة أخرى" يقولها قائل لما كان يروي قصة وتذكر قصة أخرى حينها، فهنا نقول هذه العبارة أشارت إلى القصة الثانية.

* وتسمى أيضاً: العناصر الإشارية أو الإحالية، أو الإحالات. ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ)، ص: 82. وهناك من يشير إلى أنّ هناك فرقا بينهما؛ أي بين هذا النوع من الإشارات والإحالة - إلى سابق أو لاحق -، ويكمن ذلك في أنّ الإحالة يتحد فيها المرجع بين ضمير الإحالة وما يحيل إليه، مثل: زريد كريم وهو ابن كرام أيضاً؛ فالمرجع الذي يعود إليه "زيد" و"هو" واحد. أما إشارات الخطاب فهي لا تحيل إلى ذات المرجع، بل تخلق المرجع؛ فإذا كنت تروي قصة وتمّ دكرتك بقصة أخرى فقد تشير إليها وتقول: "لكن تلك قصة أخرى"؛ فإشارة هنا إلى مرجع جديد. ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 24. وبالتسبة لعدد أنواع الإشارات فقد تعددت؛ فهناك من عدّها في خمسة أقسام: "شخصية، زمانية، مكانية، خطائية، اجتماعية"، وهناك من اكتفى بأربعة فقط: "شخصية، زمانية، مكانية، موصولية"، هذه الأخيرة أضافها "روبرت دي بوجراند" و"الأزهر الزناد". ينظر: مجدي حسين، التفسير التداولي للنص القرآني، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2018، ص: 391-393.

¹ ينظر: أحمد حيزم، النموذج التداولي، ص: 12، (ضمن ندوة ب تقديم وتنسيق: يلقاسم مداس، المقام في الخطاب، الندوة الدولية الرابعة، د س).

² ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 80.

³ ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 16، 17.

وفي هذا المقام نشير إلى أنه يمكننا أن نستعير إشارات الزمان والمكان كإشارات خطائية، وعلى سبيل المثال عبارة: "الأسبوع الماضي" يمكن أن تكون خطائية بعبارة: "الفصل الماضي من الكتاب"، وقد يقال: "هذا النص" للإشارة إلى نص قريب وهكذا¹.

وهناك إشارات خاصة تعُدُّ من خواص الخطاب، كالتي تذكر مُشيرة إلى موقف خاص بالمتكلم؛ كأن يتحدّر في ترجيح رأي عن رأي آخر مثلا فيطلق عبارة "ومهما يكن من أمر"، أو يستدرك على كلام مضى فيستخدم "لكن" أو "بل"، وغيرها من الإشارات الخطائية مثل: "فضلا عن ذلك" و "من ثم..."².

ومن خلال هذا الطرح التأويلي عموما؛ سواء تعلّق الأمر بالتأويلية الفلسفية أو التأويلية التداولية، نلخص إلى أنّ المستوى اللغوي له الدور البارز في تأويل النصوص، وبرز تصريحاً عند شلاير مخر، من خلال تسميته لأحد جانبي التأويل وهو "التأويل النحوي".

والحال أيضا مع الدّرس التداولي؛ حيث اهتم أعلامه -خاصة أوستين وسيرل بناء على ما تقدّم- بتقديرهم الرّافد اللغوي النحوي في عملية التأويل، وإن لم يكن صريحا كما جاء به شلاير مخر؛ وعلى الرغم من ذلك قد تبين لنا من خلال اهتمامهما بالأفعال الكلامية، وتقسيماها وتصنيفاتها، وحديثهما عن التأثير الناتج عن القوّة الكلامية المتمثلة في الأفعال الواردة داخل السياق اللغوي وأيضاً ما جاء به سيرل فيما يخصّ الاختلافات التي اعتمدها في تحديد الفرق بين الفعلين الإنجازيين، أنّ للجانب اللغوي فاعلية كبيرة في التواصل عموما وفي التأويل خصوصاً.

¹ ينظر: أنفال ناصر، علم اللغة الحديث (الإشارات)، ت. ن: 30 / 06 / 2020، ت. م: 30 / 07 / 2021، 12:00 مساءً، https://www.youtube.com/watch?v=e9d0VCklZ_E وينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 24، 25.

² ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، الصفحة نفسها.

ملخص:

وعموماً من خلال تطرقنا للدرسين العربي والغربي حول الاعتماد اللغوي -التحوي- في العمل التأويلي، نصل إلى أنّ النحو آليّة مهمّة في ذلك؛ لأنّ قصد المتكلم مبنيّ على تركيب نحويّ معيّن دون غيره؛ وبالتالي لا يمكن فهم هذا القصد إلاّ بالوقوف على اللّغة أوّلاً، وهو أمر اشترك فيه الدّرسان.

وعلى الرّغم من ذلك، إلاّ أنّ هناك ما يُفَرِّق بين الدّارسين وهو مدى إلحاح كل دارس في الأخذ بهذه الآلية، وتأكيد عليها؛ حيث تبين لنا أنّ الجرجاني وشلاير مخر قد بيّنا تركيزهما بصورة كبيرة على النحو ومدى فاعليته في فهم المقاصد، والجرجاني قد اعتمد ذلك بدقّة في فصول كتابه دلائل الإعجاز؛ أي نظريته "النّظم" من بين أسسها النّحو، وإضافة إلى ذلك لم يكن ذكره للنّحو كتنظير، وإنّما كإجراء لبيّن فاعليته ومدى الحاجة إليه في العمل التّواصل، وهذا يعود إلى طبيعة اللّغة العربية من جهة، وإلى دقّة الشّيخ من جهة أخرى.

أمّا إذا نظرنا إلى ما جاء به أوستين وسيرل فيمكننا القول: إنّ حديثهما عن الجانب التّحوي حاضر في نظريتهما، وإنّ لم يكن واضحاً على درجة وضوح الجرجاني في نظريته.

وعليه فإنّ الوقوف على قواعد اللّغة في التأويل هو منطلقٌ للوصول إلى الغرض المرجو؛ كون هذه القواعد تُضيق دائرة التأويلات المُعتقّدة في ذهن المؤوّل، وتحدّد له الوجهة المقصودة شيئاً فشيئاً حسب معرفته باللّغة.

وعلى الرّغم من هذه الأهميّة التي حظي بها النّحو في التّواصل، إلاّ أنّه يحتاج إلى ما يسانده في تحقيق نجاح العملية من خلال العمل التّأويلي وهو المقام ومعطياته، سنطرق بابه في الفصل القادم - بمشيئة الله-.

ومما تقدم من عرض بعض الأطروحات المتعلقة بالأفعال الكلامية نخلص إلى أن جوهر الفعل الكلامي هو الفعل الإنجازي، وهذا الأخير يُمثّلُ القصد، والسياق المقامي هو القاسم المشترك بين نظم القصد وتأويله. وإضافة إلى ذلك -حسب رأبي- إنّ سيرل أعمق في دراسته للقصد من طرح أوستين؛ ممّا أفضى به للتفصيل في الأفعال غير المباشرة ووضع فوارق بين النوع والآخر من خلال المقاصد.

الفصل الثاني

الآلية التأويلية البلاغية بين عبد القاهر الجرجاني والدرس

الحديث

أولاً: الآلية التأويلية البلاغية عبد القاهر الجرجاني

1- الذوق الأسلوبي

2- العرف/الطبع

3- الحال/المقام

ثانياً: الآلية التأويلية البلاغية في الدرس الحديث

1- التأويل النفسي

أ. فريدريك شلاير مخر

ب. إيرك دونالد هيرش

3- الألعاب اللغوية عند فيتغنشتاين

4- مبدأ التعاون عند بول غرايس

5- الأقوال المضمرة

6- الإشارات (الشخصية، الزمانية، المكانية، الاجتماعية)

ملخص

سننطلق في هذا المقام من حيث توقّفنا في الفصل السابق؛ والذي أشرنا فيه إلى أنّ اللغة كمرتكزٍ يجب الوقوف عليها وعلى ما يتعلّق بها من قواعد وقوانين وأصول من شأنها تُسهم في إيصال المخاطب إلى فهم المقاصد، إلّا أنّ هذا الارتكاز يحتاج إلى ما يعضّده في هذه العملية؛ حيث تساعد هي أيضا في تضيق دائرة الدلالات المحتملة للنص؛ وبعبارة أخرى إنّ هذه العناصر بمعية اللغة تبرّر للمؤوّل ما احتُمِل أنّه الغرض المرّجو من قبل المتكلّم؛ أهو صائب أم غير ذلك، وبالتالي فهي مُفَعّلات العملية التأويلية.

أولا- الآلية التأويلية البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني

يسعى المؤوّل في العمل التّواصلي إلى أن يطابق أو بتعبير أدق أن يُقارب الكلام المرسل إليه مقتضى الحال الوارد فيه، كما حاول ذلك المتكلّم من قبل؛ حيث نَظَم كلامه بعلاقته بالمقام؛ فاختر من المفردات ما يناسب قصده بالنظر إلى ما يحيط به من ظروف مقامية بدورها موجهة ومحدّدة بصورة أدق لقصده في الممارسة التأويلية، ليصبح مفهوم مطابقة الكلام لمقتضى الحال عملا مشتركا بين طرفي التّواصل؛ الأول (المتكلّم) يؤلّف كلامه بمطابقته الحال، والثاني (المؤوّل) يؤوّل الكلام بمطابقته للمعطى نفسه، وهو عينه تبخته البلاغة.

والجرجاني بعدّه بلاغيا بنى بلاغته على النّحو، فلا تكاد تجد صفحة من صفحات كتائيه ولم يذكّر فيها ولو مصطلحا بلاغيا واحدا؛ فهو خيطٌ رابط بين تلك الصفحات، وهو ما بيّنه في سياق حديثه عن ضرورة تفسير وجه العناية ومعرفة علة كل وجه من وجوه النظم فقال: « وكذلك صنعوا في سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون في "الحذف والتكرار" و "الإظهار والإضمار"، و "الفصل والوصل"، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلا نظّرك فيما غيره أهمّ لك، بل فيما إنّ لم تعلّمه لم يضرّك.

لا جرّم أنّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها، وصد بأوجههم عن الجهة التي هي فيها، والشقّ الذي يحويها. والمداخل التي تدخل منها الآفة على الناس في شأن

العلم، ويبلغ الشيطان مُراداً منهم في الصدّ عن طلبه وإحراز فضيلته كثيرةً، وهذه من أعجبها، وإن وجدت متعجباً¹؛ ومما نخلص إليه من خلال هذا القول أنّ البلاغة مفتاح في العمل التأويلي؛ فمن لم يدرك معالمها فقد غابت عنه أسرار الكلام، وبذلك نظر إليها على أنّها علم قد دارت عليه نظرية النظم، وعن هذا النظم تتفرّع موضوعات البلاغة الأساسية المتمثلة في المعاني المأخوذة من تتبّع النحو فيما بين الكلم، ومن هذه المعاني تتكون صور البيان كالتشبيه والكناية، والقيم الجمالية المتمثلة في ألوان البديع؛ كالجناس مثلاً أو الطباق، و...².

ومما يشير إلى اعتماده وتركيزه على الوجهة البلاغية في التّخاطب هو "دراسته للشعر العربي الجاهلي"، وعدّه مدخلاً لفقه إعجاز القرآن الكريم، ولذلك وصف من صرف الناس عن الشعر كأنّه صاّدٌ عن الله؛ ويعود ذلك إلى أنّ الشعر (الجاهلي) يمثّل البيئة التي أنزل فيها القرآن الكريم، فهو يمثّل بيئة التّحدّي؛ أي هؤلاء الذين تحدّاهم ربّنا عن أن يأتوا من مثل القرآن لا سبيل لمعرفة منزلتهم في اللّغة وفي البيان، إلّا بعد دراسة الشعر الجاهلي دراسة معمّقة، وهو ما أكّده "محمود محمّد شاكِر" في كتابه "مداخل إلى إعجاز القرآن الكريم"³، فالجرجاني بذلك مجّد الشعر ورفع من منزلته في معرفة أسرار النّظم وخباياه⁴، وتمجّده هذا دليل على أنّه يؤكّد على الجانب البلاغي في تحقيق المقاصد؛ لأنّ كلمة "الشعر" لا تشير إلى أنّه لغة عادية واضحة المعنى، وإنّما يشير إلى عكس ذلك؛ حيث يعتري الشعر "التّخفي الدّلالي" (القصد) والغموض الناتج عن الإضمار والإنزياحات بأنواعها...، ممّا يجعل للبناء معيّن: معنى ظاهراً، ومعنى خفياً مقصوداً، ودور المؤوّل في ذلك الرّبط بين هذا الظاهر والمقام كي يصل إلى الخفي وهو مراد المخاطب.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 109.

² ينظر: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق الجناحي، من قضايا البلاغة والتقد عند عبد القاهر الجرجاني، مركز النخب العلمية، جامعة الأزهر، د.ط، 1981، ص: 76.

³ إبراهيم الهدهد، شرح كتاب دلائل الإعجاز، (الحلقة 4) قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت ن: 2012/03/10، ت.م: 2022/01/25، 03:44 مساءً، <https://www.youtube.com/watch?v=Ga8uZuFtBQU>

⁴ ينظر: عبد العزيز جابا الله - محجوبة البفور، التلقي عند عبد القاهر الجرجاني: مفهومه، تجلياته وإشكالاته، مجلة الباحث، ورقلة، ع: 2، مج: 5، أوت 2003، ص: 163.

وإذا كان التعلّق يكون بين الألفاظ لحصول معنى ما، فإنّه من جهة أخرى يكون بين التّركيب والمقام لاكتشاف القصد، وبذلك ينتج لنا: "تعلّق بنائي" -متعلّق بالمؤلف- و"تعلّق تأويلي" -متعلّق بالمؤوّل-.

يشير حديثنا عن التعلّق البنائي إلى الأسلوب والصياغة التّركيبية؛ فالمخاطب عندما يريد تبليغ رسالة ما فإنّه سيبحث عن أسلوب له القدرة على تأدية ذلك، لأنّ الصياغات وإن كانت لها القدرة على تبليغ المعنى العام للجملة، فإنّها تختلف فيما بينها في تأدية الرّسالة ببلاغة؛ أي يختار المتكلّم الأسلوب الأكثر بلاغة (الأثر) من مجموع الأساليب المتاحة؛ لأنّ الأسلوب الفاعل في نفس المخاطب هو فاعل في التّواصل ومنه فهو فاعل في تحقيق قصد المتكلّم بصورة أفضل مقارنة بأسلوب آخر.

والنّظم الواقع في النّطق في حقيقة أمره هو نظم للمعاني التي بدورها لها علاقة بالجانب الباطني "النفسي"، وللوصول إلى هذا الأخير (القصد) يكون النّظم الثّاني (التّركيب كألفاظ) معبرا له، وهذا القول يثبت أن النّظم ليس وصفا للفظ منفصلا عن وصف المعنى؛ فالمرتبّة يتقاسمهما اللفظ والمعنى معا، لتكون العلاقة بينهما من منظور العمل التّأويلي هي أنّ الألفاظ بما أنّها تابعة للمعاني في التّفنّس، فهي غير مقصودة لذاتها (الدلالة المعجمية)، وإنّما هي كناية عن ترتيب تلك المعاني، ولذلك ينبغي أن يؤوّل هذا الظّاهر قصدا للوصول إلى الباطن¹، وذلك عن طريق ما يكتسبه المخاطب من كفاءات، بالإضافة إلى ما يتعلّق بالمقام من ظروف ومعطيات.

ومادام التّأويل تجاوز اللّغة ليربطها بعناصر أخرى مشاركة في التّواصل، فإنّ طبيعته تداولية بامتياز، تركّز على ما يُعين المخاطب في ملء الفجوات المفهومية ومنه إلى تحقيق الغرض المرجو. وهذا بعينه سلكه الجرجاني في تحليله الأقوال؛ حيث أبدع في ذلك بإعطاء المقولات النّحوية أبعادا تداولية ومعاني جديدة ووظائف تأثيرية غير تلك التي كرّرها النّحاة²، وهو ما سنفصّل فيه في مقامنا هذا من خلال مجموعة عناصر:

¹ ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 28، 29.

² ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر (مقاربة تداولية معرفية لآليات التّواصل والحجاج)، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2012، ص: 78.

1. الذوق الأسلوبي:

إنّ الوقوف على دراسة الأسلوب يوحي لنا بالوقوف على دراسة اللغة¹؛ إذ يُعدُّ هذا الأخير من مظاهر الجمال والحسن الناتج عن اختيار ألفاظ معيّنة مُجاوِزة الواحدة فيها الأخرى، تبعاً لما تُنشده النفس وفقاً لنظام اللغة وقواعدها، إلّا أنّ هذا التّركيب المخصوص يتجاوز الدلالة العامّة للجملة، ليؤثّر في المتلقّي قدرَ قصد المتكلم، ولذلك يمكننا تحديد الأسلوب -حسب وجهة نظرنا- على أنّه قصدٌ يصحُّبه أثرٌ.

ولعلّ الباحث في هذا السياق قد يتساءل عن ضمّ هذا المبحث إلى الدرس البلاغي، ولكن السبب وراءه أنّ الجرجاني في حديثه عن ذلك قد ربّطه بالجانب التّأثيري والأكثر وقعاً في نفس المتلقّي، ولهذا السبب كان الأسلوب في موضعه هذا.

والأسلوب في دراسة الجرجاني البلاغية هو «الضربُ من النّظم والطريقةُ فيه»² والملاحظ من خلال هذا التعريف هو أنّه قد ربط بين مصطلحي: "الأسلوب" و"النّظم"³، وهذا الرّابط الواصل بينهما هو طريقة متعلّقة بما يجري داخل ذهن المؤلّف من اختيار وتعليق لِنُظْمٍ فيما بعد في سياق لغوي ما؛ وبصورة أوضح -وحسب رأينا- إنّ الأسلوب نوع من النّظم؛ أي إنّ المتكلم حين إيرادهِ تبليغ شيء ما فإنّه يحاول أن يختار ما يناسب قصده ويعلّق ذلك وفقاً لقواعد النّحو بما يوافق قصده أيضاً، والتّركيب الذي يحصل عليه في نهاية الأمر ليس هو التّركيب الوحيد الذي لا يمكنه أن يرسل هذه الرّسالة إلّا عن طريقه، وإمّا هناك تراكيب أخرى قادرة على إيصال ذلك، ولكن أين يكمن الفرق؟ والجواب: إنّهُ يكمن في الخصوصيّة البلاغيّة؛ حيث قولنا بالذّكر ليس هو قولنا بالحذف، وقولنا بالتّقديم ليس هو قولنا بالتّأخير... بشريطة المقام في ذلك ليتّضح هذا الفرق، وعليه فإنّ النّظم

¹ ينظر: محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 22.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 269.

³ ينظر: عياد أم السّعد- رزايقيّة محمود، تأصيل الأسلوبية في فكر عبد القاهر الجرجاني، الممارسات اللّغويّة، تيزي وزو، ع: 1، مج: 12، مارس 2021، ص: 135.

صحيح تدخل فيه كل العمليّات والكفاءات التي تُسهم في التّأليف، ولكن الاختلافات الواقعة بين الأسلوبين هي عينها الأسلوب. وبذلك يتحقّق قوله بأنّ "الأسلوب ضرب من النّظم".

ليصبح الأسلوب عند الشيخ -حسب وجهة نظرنا- ليس هو ما اعتمده بعض الدّراسات الأسلوبية وهو «رصد عدد المرّات التي يتكرّر فيها وُردُ الخصائص اللغوية المتغيرة، وأنّ النتائج ينبغي أن تُمثّل بالطّرق الإحصائية أو على الأقل بالأعداد والأرقام»¹ وإمّا تعلقّ عنده بالمعنى النّاتج عن النّظم (الوجوه النّظمية) ومدى تأثيره على المتلقي، أو لنقل بعبارة أخرى قد اعتمد البلاغة النّاتجة -طبعا- عن توخّي معاني النّحو في التّفريق بين الأساليب وما تُحدّثه من مخلفات تأثيرية على المخاطب. وعلم المعاني كواحد من علوم البلاغة العربية، قد اتّضحت من خلاله طرائق التّأليف والتّغييرات التي يختلف فيه بناء عن آخر، ومدى مناسبة هذه الأبنية مقام وُرودها، وقد وردت مسائل هذا العلم متفرّقة في كتب عدّة، ولكن البحث النّاضج العميق فيها تمّ على يد عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"².

وإنّ حديثنا عن الأسلوب هو حديثنا عن ناظمه نظرا لصدور الرّسالة منه، فعلى أساسه يوصف بالبليغ إذا أحسنَ إيراد كلامه بأسلوب يوافق المقام، وبغير ذلك إذا لم يحصل التّوافق بين الاثنين، وهذا التّمييز القائم بين المؤلّفين على أساس الأسلوب قد كشف عنه التّأويل الموحّج إلى السياق اللغوي أو البنية الخطابية لما فيها من أسرار نظميّة،³ بتدخّل عامل التذوّق في ذلك (سيحين وقته للتّفصيل)، وبعبارة أخرى إنّ المؤلّف لا يكتفي بالكفاية النّحوية فقط، وإمّا يتجاوزها ليعتمد أيضا على الكفاية البلاغية ليقترّب من قصد المتكلّم كما أراد أن يحصل.

وعليه فإنّ النّص بلاغة بين بلاغتين؛ "بلاغة إنتاج" -من طرف المتكلّم- و"بلاغة تأويل" -من طرف المؤلّف-.

¹ محمد عبد الله جبر، الأسلوب والنّحو (دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ببعض الظواهر النّحوية)، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 1988، ص: 11.

² ينظر: أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 1998، ص: 85.

³ ينظر: محمد بلوحي، الأسلوب بين التراث البلاغي العربي والأسلوبية الحداثيّة، مجلة التراث العربي، دمشق، ع: 95، مج: 24، أيلول 2004، ص:

وعلى أساس أهمية الأسلوب ودوره في التواصل ميّز الجرجاني بين الأساليب في كثير من المواطن، وعدّ الاختلافات القائمة بينها مفارقات تتعلّق بمدى التأثير؛ لأنّ ما يُحدّثه الأسلوب في نفس المخاطب ليس نفسه ما يُحدّثه الأسلوب الآخر المعيار له، وهذا التأثير تُحرّكه المَلَكَة الدّوقية لدى المخاطب البليغ، وتتجلّى فاعليّة هذه الملكة من خلال تفعيل ديناميّة العملية التواصلية بصفة عامة والعملية التأويلية بصفة خاصّة.

وهذه الطريقة التي يمكن أن نسمّيها "بالبدائل" أو "المفارقات" بين الأساليب، اعتمدها عبد القاهر الجرجاني في العديد من المرات، بل إنّنا أَلْفَنَاهَا في قراءتنا فصول كتابيه، باعتماده معيار الذوق في الكشف عن الأغراض، ومما هو مُلاحظ في مضمّار ذلك هو أنّه يجمع بين الآية القرآنيّة والشّعر في دراسته للظاهرة البلاغيّة، ولعلّه يريد بذلك أن يبيّن لنا أنّ أسلوب القرآن الكريم جاء على طريقة العرب في خطاب بعضهم بعضاً¹، وأنّ تجاوزه معرفة قواعد اللغة ونحوها وأصولها، إلى الوقوف على أسرارها ولطائفها وجماليتها تراكيبيها، يثبت أن النحو عنده ليس مجرد البحث في ضبط أواخر الكلم لا مكان له في البلاغة أو الرّؤية الفنية للنص الأدبي، ونتيجة ذلك لام على من زهد في النحو واحتقره ليتجاوز بذلك النظرة السطحية إلى اللغة الفنية، ويبقى النحو هو الأساس ولكن هناك من الدّعائم غير اللّغوية تُعضّده في تحقيق فهم المرغوب².

وبناء على هذه الإشارات نحاول أن نقدم بعض التراكيب من جنس ما تكلمنا فيه (الأسلوب واتدوّقه):

الشاهد الأول: قول الشاعر³:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجِلِي

من بين حالات القطع والاستئناف في الكلام العربي إضمار تساؤل داخل البنية اللغوية للجملة التي استؤنفت منها جملة أخرى في النص المنظوم؛ حيث ترتبط الجملتان برابط متين مثلته العلاقة بين

¹ ينظر: الرفاعي عبد الحافظ حافظ، التأويل البياني عند الجرجاني، ص: 266

² ينظر: عيد بلع، السياق وتوجيه دلالة النص، بلنسية، الرياض، ط 1، 2008، ص: 157.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 235.

السؤال والجواب، وربما يتساءل الباحث هنا عن أي سؤال وعن أي جواب نتحدث؟ والجواب يتضح بوقوفنا تأويلاً على الأسلوب الذي جاء به الشاعر؛ حيث جاءت جملة "صدقوا" مقطوعة عما قبلها (زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ)، والسبب وراء ذلك هو ما يطرحه السامع على نفسه حين تلقىه الشطر الأول من البيت؛ حيث إذا تلقى هذا الشطر تُحَرِّكُهُ نفسه للبحث بطرح سؤال يتعلّق بجواب الشاعر الوارد في الشطر الثاني في الجملة المستأنفة "صدقوا"؛ أي إنّ الشاعر يجيب السامع "بأنهم صدقوا في زعمهم هذا" دون أن يكون السؤال ظاهراً؛ ولذلك لم تأت هذه الجملة معطوفة على ما قبلها، وهذا ما يسمّى بشبه كمال الاتصال في الدرس الحديث (الاستئناف البياني). وبالتالي فمعنى الاستئناف فيه هو استئناف جواب وليس ابتداء كلام منقطع عن سابقه كما هو مُسْتَوْحَى من كلمة استئناف؛ أي صدقوا" جواباً للسؤال المُقَدَّر "أصدقوا أم كذبوا؟"¹ وهذا هو السبب وراء القطع في هذا البيت².

وبتعبير آخر إنّ وجه جزالة هذه الرابطة وبلاغتها في النفس وقوتها في الكلام تتمثل في أنّ الجملة الأولى تثير في النفس خواطر وهواتف، فتأتي الثانية مُجِيبَةً عن هذه الخواج، وكأنّ بذرة الجملة الثانية مُضْمَرَةٌ في الأولى، وهكذا تتناسل الجمل وتتوالد³.

وهذه البلاغة الكامنة وراء هذا النظم لا يمكن أن تُدْرِكَ إلاّ ممن له معارف أسلوبية بلاغية، تفتح له مغاليق النصّ وتبحث بدورها عن خباياها (قصد المتكلم وليس قصد النص)، والتّخفي الذي أشرنا إليه هو أنّ قوله: «لمّا حكى عن العوازل أنّهم قالوا: "هو في غمرة"، وكان ذلك مما يحرك السامع لأن يسأله فيقول: "فما قولك في ذلك، وما جوابك عنه؟"، أخرج الكلام مُخْرَجَهُ إذا كان ذلك قد قيل له، وصار كأنه قال: "لأقول: صدقوا، أنا كما قالوا، ولكن لا مطمع لهم في فلاحه"، ولو قال: "زعم العوازل أنّني في غمرة وصدقوا"، لكان يكون لم يضع في نفسه أنّه مسؤول، وأنّ كلامه

¹ بماء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1، 2003، ص: 512، ج: 1. وينظر: عبد الرحيم بن عبد الرحمان بن أحمد أبو الفتح العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د ط، ط ت، ص: 281، ج: 1.

² ينظر: محمد أبو موسى، دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)، ص: 316.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص: 312.

كلامٌ مجيب»¹، وهذا يؤكد أنّ التَّنوعَ الأسلوبي يعود إلى مُحدِّدٍ "الاختيار" كما أشار نور الدين السَّد، وهو أحد محطّات العمل التألّيفي في مرحلته الأولى؛ إذ تختلف الأساليب تبعاً لاختلاف الاختيار الذي يعمدُ إليه المتكلم؛ فإنّ فَصَلَ فإنه لغاية مرجوة، وإنّ وَصَلَ فالأمر كذلك²، وعلى هذا الأساس يتبيّن لنا أنّ الفصل والوصل من أصعب المسالك اللغوية البلاغية، حتّى أنّ هناك من جعله حدّاً للبلاغة: "معرفة الفصل من الوصل"، وذلك لغموضه ودقّة مسلكه³، فهو بذلك يحتاج إلى مؤوّل على قدر الصعوبة التي يميّز بها، وعلى صائغ يدرك مضامينه جيداً، حتى يكون قد نظم كلامه كما أراد إيصاله لمخاطبه.

ومما سبق، نخلص إلى أنّ الأسلوب ديناميّ فاعلٌ في العمليّة التأويلية، بل يتجاوز ذلك ليكشف عن بلاغة المتكلم وقدرته النّظميّة؛ من خلال الاستخدام الصّحيح للغة من جهة، وتناسب هذا الاستخدام وغرضه من جهة ثانية، وربط ذلك الأسلوب بالمقام من جهة ثالثة.

والأسلوب اللغوي، بلاغة بالدّرجة الأولى، وإن قلنا بلاغة فإننا قلنا التأثير؛ لأنّ البناء البليغ هو بناء تأثير، وعندما يكون التأثير يكون التأويل أفضل وأقرب إلى القصد بشرط مراعاة المقام في ذلك، والشّيخ -رحمه الله- قد اتخذ طريقة البدائل والمقارنة في الكثير من المواقف، ليبيّن حسن التّأليف وبلاغته بالنسبة لنظمٍ مقارنةً بآخر في المضمّار نفسه. وهنا لا نربط الأسلوب بالشعر فقط، وإنّما أيضاً بالكلام المنشور ما دام هناك وقع يحصل من حسن نظم الكلام، وبالتالي فإنّ المؤوّل البليغ لا يقتصر فقط أو لا تستدعيه فقط مقامات الشعر، وإنّما تستدعيه أيضاً مقامات النثر.

وعلى هذا الأساس فإنّ الأسلوب يندرج في النّظم، والفروق البلاغية الحاصلة فيه تتبيّن من خلال التّدوّق الذي من خلاله تتمايز التّراكيب ويتميّز المنتجو وتتمايز أيضاً الكفاية البلاغية للمؤوّلين، وذلك من خلال العمل التّواصلية.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 236.

² نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب (دراسة في النقد العربي الحديث)، دار هومة، الجزائر، د ط، 2010، ص: 173، ج: 1.

³ ينظر: المصدر السابق، ص: 222.

وعليه كلما كان الكلام موافقا للمقام وبأسلوب جيد اشتد انتباه المؤول واستشعازه بالمعنى بصورة أدق، وهذا دليل على أنّ القاعدة ليست المعيار الوحيد الذي يُعوّل عليه في التأويل، وإنما للجانب النفسي الذي يمثله الذوق^{*}/أريحية النفس دورٌ في ذلك؛ وهو ما تجلّى في تعليق الجرجاني أثناء تحليله النصوص؛ حيث نجده يتركّن إلى هذا العامل النفسي في إدراكه البلاغة ووقوفه على أسرار الجمال، وعدّ مَنْ لا ذوق له لن يُدرك تلك الأسرار وذلك الجمال¹، وهو ما نصّ عليه في قوله: «واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع، ولا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدّثه نفسه بأنّ لما يؤمى إليه من الحسّن واللفظ أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجبته عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه»².

ويواصل الجرجاني كلامه واصفا الدائق ونقيضه، ليتبين لنا أنّه يولي هذا الجانب الدور الفاعل في الكشف عن البلاغة الواقعة بين الأوجه النظمية، فيقول: «فأما من كان الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يتفقد من أمر "النظم" إلا الصحة المطلقة، وإلا إعرابا ظاهرا، فما أقل ما يجدي الكلام معه. فليكن من هذه صفته عندك بمنزلة من عدم الإحساس بوزن الشعر، والذوق الذي يقيمه به، والطبع الذي يميز صحيحه من مكسوره، ومزاحفه من سالمه، وما خرج من البحر مما لم يخرج منه في أنك لا تصدّي له، ولا تتكلف تعريفه، لعلمك أنه قد عدم الأداة التي معها يعرف، والحاسة التي بها يجد. فليكن قدحك في زند وار، والحك في عود أنت تطمع منه في نار»³، وهو في ذلك يشير إلى منهجه "الاستقرائي" أو "التتبّعي"؛ حيث لا يكتفي بذكره أنّ هذا الكلام بليغ وحسن فقط، وإنما يسعى جاهدا إلى ذكر علّة هذا الجمال والقبول لدى المخاطب. وعدّه الذوق معيارا مهمّا في هذا العمل هو دليل على ذلك؛ وبناء على ذلك نظم عنوانا في مؤلّفه "الدلائل" ب: "الآفة العظمى في

* نظر لأهمية هذه الآلية أقيمت دراسات تطبيقية ومن بينها لمن أراد الاستزادة: أثر استخدام نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني في تنمية المنطق البلاغي (لدى طالبات اللغة العربية)، نجاح أحمد عبد الكريم الظهار، العبيكان، الرياض، ط 1، 2006.

¹ ينظر: محمد المبارك، استقبال النص عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، بيروت- دار الفارس، عمان، ط 1، 1999، ص: 205.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 291.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ترك البحث عن العلة التي توجب المزية في الكلام"، ينبه فيه إلى وجوب البحث عن العلة التي أرجعها في مقامات عدّة إلى الذوق*، وأنّ ترك التفتيش عنها بمثابة الآفة الكبيرة؛ ومنه جعل الذوق البلاغي السليم هو المعيار الصحيح لفهم البلاغة*؛ بالبحث في قضاياها، ودراسة مسائلها¹؛ ليبقى بذلك صاحب الذوق السليم هو صاحب القدرة على فرز التراكيب المستقلة من البلاغية الجيدة².

الشاهد الثاني: قول عمرة الخثعمية³:

هُمَا يَلْبَسَانِ الْمَجْدَ أَحْسَنَ لِبْسَةٍ شَحِيحَانَ مَا اسْطَاعَا عَلَيْهِ كِلَاهُمَا

إنّه من البيّن لدارس اللغة أنّ تقديم المحدّث عنه يفيد القصر والاختصاص، إلّا أنّه في هذا الموضوع لم يؤدّ هذا الغرض، وإمّا جاء ليكشف عن دلالة أخرى قصدها المنتج/الباني؛ لأنّ المقاصد هي المسؤول عن عملية الاختيار والنّظم وفقا لقواعد اللغة؛ فتُظهر ما تصوّبوا إليه وتُخفي الآخر، وتُقدّم ما يناسب الموقف التواصلية وتُؤخّر ما لا يناسبه و... أمّا عن المُشار إليه بالتأويل في هذا البيت هو الضمير المنفصل "هما"، الذي مثّل المتحدّث عنه، ليفيد بتقديمه التنبيه لا الاختصاص كما جاء في قول الجرجاني: «لا شبهة في أنه يرد أن يقصّر هذه الصّفة عليهما، ولكن نَبّه لهما قبل الحديث عنهما»⁴، ومدار هذه المقاصد بطبيعة الأمر تتعلّق بالمقامات الحاضرة للأبنية.

هذا بالنسبة لدلالة تقديم المحدّث عنه في الكلام، أمّا عن بلاغته الكامنة وراء هذا التّقديم فتبيّن من خلال وضع البدائل موضع الدّراسة؛ أي مقارنة ما قيل وما لم يُقَل، والمقصود: "هما يلبسان المجد" و"يلبسان المجد"، يوجد فرق تأثيري بين التّركيبين؛ حيث أكّد الأوّل تقديم المحدّث عنه مضمون الجملة، أمّا الأسلوب الثاني فلم يُفضِ بتركيبته إلى هذه البلاغة والجمال الحاصل في الأوّل، أو نقل فرق بلاغي، وهو درجة التأكيد الناتجة عن منع السامعين فيما يمدح به الشاعر، وإبعادهم عن الشبهة

* وتدريب الجرجاني المتلقّي على تذوق النّصوص، يعدّ هذا العمل/ الطّريقة تعليميّة، تسهم في تحسين عمليّة التأويل لديه. ينظر: فائزة بنت سالم صالح أحمد، تعميم نظرية عبد القاهر الجرجاني -النّظم والتذوق الأدبي-، ندوة، الدراسات البلاغية-الواقع والمأمول، 1432هـ، ص: 1753.

¹ ينظر: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق الجناحي، قضايا البلاغة والنقد عند عبد القادر الجرجاني، ص: 77.

² ينظر: حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د ط، دس، ص: 34، ج: 3، (مكتبة الشاملة)

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 131.

⁴ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

بينهما¹ وهو ما صرّح به الجرجاني من خلال طرحه السؤال الآتي: «فإن قلت: فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل، أكد لإثبات ذلك الفعل له، وأن يكون قوله: "هما يلبسان المجد"، أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال: "يلبسان المجد"؟»² ولم يترك الشيخ المتلقي في جهل عن الجواب، وإنما كشف عنه ذلك، مُثلاً له بقوله: «فإن ذلك من أجل أنه لا يُؤتى بالاسم معرّياً من العوامل إلاّ لحديثٍ قد نُوي إسناؤه إليه.

وإذا كان كذلك، فإذا قلت: "عبدُ الله" فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: "قام" أو قلت: "خرج"، أو قلت: "قدم" فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدّمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبّله قبُول المُهَيِّأ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوتِه، وأنقى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق»³، ولذلك أُختير هذا النّظم بهذه الطّريقة من قبل "عمرة الخنعمية" بهدف رثاء ابنها، وتعدد محاسنها في الحياة، وهذا المقام استدعى أن يكون بأسلوب تقديم المسند إليه تقوية للخبر وتأكيداً له⁴.

وبهذا القول نخلص إلى أنّ أسلوب هذا الشاهد الشعري أقوى وقمًا وأبلغ تواصلًا مقارنة بالأسلوب الذي لم يعتمد عليه الشاعر؛ وقد اتضح ذلك من خلال التأكيد الذي يجري مجرى تكرير الإعلام⁵. وهذه الفائدة الخفية أو السرّ البلاغي لا يمكن إدراكه إلا من كانت له معرفة بلاغية يحرك بها فكره للربط بين اللغة كأسلوب (تبعاً للقواعد) والمقام الوارد فيه؛ ليبلغ في النهاية قصد المتكلم.

ومن خلال هذا الشاهد وغيره يتضح جلياً أنّ الأسلوب يتعلّق بالنحو وعلاقاته القائمة بين عناصر التركيب؛ فالإمساك بزمام هذا العلم والقدرة على التّكليف مع عديد الأوضاع اللّغوية يُشكّل

¹ ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 58.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 132.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ ينظر: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق الجناحي، النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط 1، 1983، ص: 288.

⁵ ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ما يمكن أن نُسمِّيهِ بـ "زخارف اللغة"، تشبيها بزخارف الفنون الجميلة¹؛ كون الأسلوب عند عبد القاهر الجرجاني لا تكشف عنه الألفاظ أو المعاني، وإنما يكشف عنه النظم (وهي فكرته التي دافع عنها وألّف كتابه على أساسها) الذي يجمع بين المُعْطَيْن؛ توحي معاني النحو، ومطابقتها مقام التواصل²، والجرجاني بفكره الفاحص أدرك هذه الرابطة القويّة بين نحو العربيّة وطبائع أهلها الذين صقلوها بأذواقهم وساسوها بما هو مركز في طباعهم ومتجدّد في نفوسهم، حتى غدت وكأنّها قطعة قد قدّت منهم³. وعليه فإنّ اللّغة في نهاية التّرتيب قوالب توضع فيها المقاصد من جهة، وأساس يَعتدُّ به المؤلّ في محاولة فهمه ذلك، وقوفا على بلاغة الأسلوب الواردة في ذلك من جهة أخرى؛ لأنّ البلاغة هي أيضا أحد مرتكزات التأويل.

ولزيادة الدليل على أنّ الأسلوب يكمن في البلاغة، والبلاغة تكمن في توحي معاني النّحو المتعلّقة بالسياق المقامي، قد استدلّ الشّيخ بمقولة سيبويه كعادته، والتي تناول فيها الفائدة البلاغية لتقديم المحدّث عنه في الكلام؛ فقال: «وهذا الذي قد ذكرت من تقديم ذكر المحدّث عنه يفيد التنبيه له، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدّم فرُفِعَ بالابتداء، وُئِي الفعل الناصبُ كان له عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشُغِلَ به. كقولنا في "ضربتُ عبدَ الله": "عبدُ الله ضربته"، فقال: و"عبدُ الله"، فنَبّهته له، ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء"⁴، فالجرجاني في موضعه هذا على الرّغم من بلاغة الموضوع إلاّ أنّه استدلّ بمسألة نحوية، ليبيّن عليها رؤيته البلاغية بعد ذلك، وهذا الأمر يكشف وبدقّة على أنّ منطلق البلاغة ومرجعها يعود إلى "الجانب اللّغوي النّحوي".

وانطلاقاً من خدمة العِلْمَيْن بعضهما البعض لا يمكننا الفصل بينهما في العمل التّواصلية، الذي يتمّ التجاور فيه بمعنيّة السياق الحالي؛ إذ النّحو لا يفيد المتكلّم إذا لم يساعده في طرح قصده، وكذلك

¹ ينظر: أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث ص: 78.

² ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجان، مصر، ط1، 1994، ص: 107.

³ ينظر: عبد القادر حمزاني، الفكر الأسلوبي لدى عبد القاهر الجرجاني، جسر المعرفة، جامعة الشّلف، ع: 10، مج: 03، جون 2007، ص: 377.

⁴ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 131..

بالنسبة للمؤول؛ فلا يفيد التركيب الصحيح "نحو"، الفاسد "معنى"، اللهم إلا إذا أراد الحكم على ذلك التركيب بـ"الصحة" أو "الفساد" فقط، وكل ذلك يؤكد لنا أن فصل الآيتين بعضهما عن بعض هو فصل منهجي تعليمي، من أجل الدراسة فقط.

الشاهد الثالث: قول البحري¹:

إِذَا بَعُدَتْ أَبْلَتْ، وَإِنْ قُرِبَتْ شَفَّتْ، فَهَجْرَاهَا يُبْلِي، وَلُقْيَاهَا يَشْفِي

ولا يزال الجرجاني يقدم الشواهد الدالة على بلاغة الصياغة، ومدى تعلّقها بالوجوه النظمية المتعلقة هي أيضا بتوحي معاني النحو، ممّا يعني أنّ اللغة العربية تتميز باللين والطلاوة وأن صناعتها بلغاء - بالسليقة - كشفوا لنا عن أسرارها وجمالها الكامن وراء نظمها، ويُعدُّ ارتياح نفوس المتلقين لمثل هذه التآليف دليلا على هذه الرّوعة وهذا الجمال.

والحذف والذكر وجه من وجوه النظم يتعلّق "بالذوق البلاغي" والقريحة الانطباعية في تلقّيه، وهو ما حصل في هذا الشاهد؛ إذ عبّر البحري عن قصده بوجه "الحذف"، والحذف مسألة نحوية يجوز فيها الأمران؛ أي يجوز فيها هذا الوجه (الحذف) ويجوز فيها عكس ذلك؛ وهو الذكر في بعض التراكيب، والجواز أو الاتساع في الاختيار يوحي لنا بمكمن البلاغة؛ كون الشيء غير المُقَيّد يظهر فيه الإبداع الذي بدوره يعكس مستوى المؤلّف مقارنة بما أنتج؛ إذ البليغ وغيره تطفو بلاغتهما على مستوى النظم - دون أن ننسى تدخل المقام في ذلك - وهذا ما استقرّيناه من خلال تدرّج عبد القاهر في عرضه الشواهد؛ حيث يبدأ بالكلام العادي ثم يقدم شواهد من كلام العرب ثم يعلو بنا إلى أبلغ ما في الكلامين، وإذا كانت هذه الشواهد كلّها شعريّة - تقريبا - فإنّه يبدأ بالبليغ ثم الأبلغ فالأبلغ... وهذا ما اتّضح من خلال رصده لجموعة من الأبنية ذات الصلة بمظهر "الحذف والذكر"، أمّا العبارات الدالة على ذلك من بينها²:

- "ومثاله قول فلان"

¹ المصدر السابق، ص: 162.

² المصدر نفسه، ص: 156 - 161.

- "وهذا نوع آخر منه"

- "ومن بارع ذلك ونادره، ما تجده في هذه الأبيات"

- "وإن أردت أن تزداد تَبَيُّنًا لهذا الأصل... فانظر إلى قوله تعالى"

ومنه يمكننا القول: إنَّ هذه الدَّرجات هي درجات لمؤلِّفِها، ومادام الأمر يتعلَّق بالاختيار في البناء، فإن في ذلك إشارة إلى الإبداع، وعندما نقول الإبداع فإننا قلنا البلاغة، التي تتعدد بتعدد استقبال المخاطبين للتراكيب في العمل التواصلي.

وبتسليط الضوء تأويلاً على قول البحري، فإنَّ الأصل فيه "الذكر" لبعض عناصره ليكون على هذه الهيئة: «إذا بُعدت عني أبلتني، وإن قُرِبت مِنِّي شفنتني»¹، وقد تعمَّد البحري هذا النسج لغرض خفي بلاغي، يرضدُه المؤوِّل المتمكَّن بلاغيًا عن طريق التأمُّل الدَّقوي، الذي يرقى به إلى أعلى درجات البلاغة، ليكتشف هذا الغرض بصورة تفصيلية دقيقة؛ لأنَّ تذوِّق الفكرة يجعل غير المألوف مألوفًا، وغير الظَّاهر ظاهراً، وغير الحقيقي حقيقياً، و... ، والفائدة المرادة من هذه الصياغة الشعرية: «أنَّ يجعل البلي كأنَّه واجبٌ في بعادها أن يوجِّبه ويَجلبه، وكأنه كالطبيعة فيه، وكذلك حال الشفاء مع القرب، حتى كأنَّه قال: أتدري ما بعادها؟ هو الداء المضني وما قربها؟ هو الشفاء والبرء من كل داء. ولا سبيل لك إلى هذه اللطيفة وهذه النكتة، إلا بحذف المفعول البتَّة، فاعرفه»²، وعليه فإنَّ الغرض يتعلَّق بعنصري: "الفعل" و"الفاعل" لأنَّهما المذكوران في النَّص، أمَّا المفعول قد حُذف، لنخلُص من هذه المعطيات إلى أنَّ المؤلِّف أراد إثبات معنى الفعل للفاعل على الإطلاق³.

وهذا يعني أنَّ للغة طاقة بلاغية يحركها المتكلم ويكشف عنها المؤوِّل في الدائرة التواصليَّة، وهو ما يمثِّله النَّظم، وهذه الفائدة تشير إلى أمر آخر، وهو أنَّ ما يسلكه المتكلم في نظمه توافقاً مع قصده، هو عمل المؤوِّل فيما بعد؛ فحتى يعي المخاطب القصد بصورة أدق، يجب أن يستعين بملكته الذوقية السليمة؛ لأنَّ من لا ذوق له لا يمكنه أن يُدرك البلاغة وإن كانت نُصِبَ عينيه، وهذا ما

¹ المصدر السابق، ص: 162.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ ينظر: المصدر نفسه، ص: 154.

أوردَه إمام البلاغة في قوله: «اعلم أن البلاء والداء العياء، أن ليس علم الفصاحة وتمييز بعض الكلام من بعض بالذي تستطيع أن تفهمه من شئت ومتى شئت، وأن لست تملك من أمرك شيئاً حتى تظفر بمن له طبع إذا قدحته وري، وقلب إذا أريتُهُ رأى. فأماً وصاحبك من لا يرى ما تريه، ولا يهتدي للذي تهديه، فأنت معه كالنافخ في الفحم من غير نار، وكالمتمس الشم من أخشم، وكما لا تُقيم الشعر في نفس من لا ذوق له، كذلك لا يفهم هذا الباب من لم يؤت الآلة التي بها يفهم إلا أنه إنما يكون البلاء إذا ظنَّ العادم لها أنه قد أوتيتها، وأنه ممن يكمل للحكم ويصح منه القضاء، فجعل يخبط ويخلط، ويقول القول لو علم غبته لاستحج منه»¹؛ فالبلاغة على قدر غموض جوهرها، تكون نباهة المخاطب في فهمها، والبلاغة لا هي لفظ ولا هي معنى، بل هي ضم الكلمات بعضها إلى بعض؛ أي تتعلق بالنظم، الذي يُعدُّ الذوق جزءاً منها.

ولو افترضنا على سبيل المثال مجيء البيت بوجه الذكر؛ أي ذكر المفعول به، فإنه لا يُشعرنا هذا السياق أن هناك عملية مباشرة بين البعد والبلاء، والقرب والشفاء، وبالتالي لا يُشعرنا بالبلاغة التي تسبب فيها الحذف؛ وهو أن الحذف هنا وقع لبيان علاقة الوجوب والمباشرة بين السبب والنتيجة وكأنها علاقة طبيعية استلزامية²، على عكس ما يجيء مع الذكر؛ إذ يوحي بوجود مسافة بين الأمرين، وبناء على ذلك فإن الفعل القرائي التذوقي للأسلوب هو أحد أعمدة البلاغة في العمل التأويلي.

وعليه فإن التفرقة بين الأبنية ومعرفة أسرارها لا تعتمد على الجانب اللغوي فقط، وإنما وبالضرورة يجب اعتماد الذوق وما تحس به نفس المؤول في ذلك.

ولأهمية هذا المعيار فحين نسترجع ما جاء به الجرجاني في وصفه لباب "الحذف والذكر"، وخصوصاً عباراته: «عجيب الأمر، شبيه بالسحر»³، نتبين أن العجب والسحر كلمتان تدلان على البلاغة العالية التي يحققها هذا الوجه النظمي، بشريطة مناسبه للحال، إضافة إلى ذلك، فإن الصفتين تشيران إلى أصلهما الانطباعي الذاتي الذي يتفاعل بتفاعل قريحة المؤول وكفاياته التواصلية بتعدددها،

¹ المصدر السابق، ص: 626.

² وينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ص: 153.

³ المصدر السابق، ص: 146.

وهنا يكمن دور المؤول والفروقات الواقعة بين مؤول وآخر، الذي تتبَّعه فروقات في درجات فهمهم للأغراض.

الشاهد الرابع: قول الشاعر الحرَّمي¹:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًّا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّيْرِ أَوْسَعُ
وعلى نقيض الوجه السابق وهو الحذف، الذي أحدث بدوره تفاعلا تواصليا من خلال تفجيره طاقة لغوية بلاغية، وهي "إثبات الفعل للفاعل على الإطلاق"، اتخذ صاحب البيت الإظهار وجهها لغويا أفرغ من خلاله ما أراده من مقاصد، والمؤول الفدُ تستقطبه هذه الطريقة، بل ستشكّل له علامة استفهام، ليبيّن على أساسها احتمالات، ويظلُّ يضيّقها من خلال مجموع المعطيات غير اللغوية كما أشرنا إلى هذا حتّى يصل إلى الاحتمال الصائب.

وكما للحذف من فاعلية في العمل التأويلي، فإنّ للذكر فاعليته أيضا، ومادام مدار حديثنا عن حذف المفعول وحسن توظيفه في مواضع، فإن هذه الفائدة تسوقنا إلى أنّ ذكره حسن أيضا في مواضع أخرى، وهذا ما يتبيّن للمؤول حين تواصله باستخدام الآلية التأويلية مع هذا الأسلوب؛ حيث إنّ الإنسان من الطبيعي أن يبكي دما وليس دما، ولما خالف الشاعر ذلك المؤلف احتاج إلى أن يؤكّد المعنى، فكرر الفعل ليجعل السامع يألف هذا المعنى ويستسيغه ويؤثره على المؤلف لما له من حسن وغرابة²، وهو ما أقره الجرجاني في نصّ له؛ حيث يقول: «فقياس هذا لو كان على حدّ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ الأنعام 35 أن يقول: "لو شئت بكيت دما"، ولكنه كأنّه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه، لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصا. وسبب حسنه أنه كأنّه بدعٌ عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دما. فلما كان كذلك، كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السامع ويؤنسه به»³؛ لأنّ دلالة لفظ "البدع العجيب" يحيل إلى الغرابة بالإيجاب، وعندما نقول الإيجاب في

¹ المصدر السابق، ص: 164.

² ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني التحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 84، 85.

³ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الدرس البلاغي فإنّ القصد يرمي إلى الجمال والحسن والتأثير الفني؛ لأنّ كسر أو خرق القاعدة المألوفة هو روح البلاغة إذا لاءمت مقام التواصل¹.

وبناء على هذا فإنّ الأسلوب البليغ يعود في أصله إلى بلاغة المتكلم، وهذه الأخيرة لا تعود إلى الوجوه النظمية فقط، وإنما إلى دلالات الألفاظ المتعلقة بذلك النظم؛ والذي نقصده من هذا هو أنّ الدّم ليس هو الدّمع؛ فهذا الأخير في عمومته: سائل شبيه بالماء يخرج من العين عند لحظات الحزن والفرح، أمّا الدّم فهو شيء آخر مُغاير له، وعلى أساس هذا الاختلاف للدلالة المعجمية، جاء النظم بوجه الدّكر.

وفي هذا المقام تتدخل انطباعية المؤول ومدى تدوّقه لمثل هذه التراكيب؛ حيث إنّ البلاغة تعتمد على هذا الجانب النفسي مادام أنّ البناء قد نبعّ ممّا أرادته نفس المتكلم، والجرجاني قد اتّخذ من الدّوق مقياساً مهمّاً؛ فحينما يعلّق على النصوص ويؤوّلها يركّزُ إليه في إدراك البلاغة والوقوف على أسرار جمال التراكيب، بل إنّه يكرّر في الكثير من المرّات أنّ من لا ذوق له لن يدرك تلك الأسرار وذلك الجمال؛ وهذا يشير إلى أنّ المسألة لا تتصل بالصّحة والخطأ فقط، وإنما تتعلّق بما هو أبعد من ذلك، وهي أمور من جنس الإحساس والشّعور²، وهذا قوله فيها: «واعلم أنه لا يصادفُ القول في هذا الباب موقِعاً من السامع، ولا يجْدُ لديه قَبولاً، حتى يكونَ من أهلِ الدوقِ والمعرفة»³، إضافة إلى وضع مَشْرُوطِيّة كشف البلاغة وهي كفاءة الدّوق، هناك كفاءة أخرى تأتي عن طريق الممارسة وهي "المعرفة" كما سمّاها الجرجاني، ويقصد بها الخبرة المكتسبة من التّعلم والتّدريب والتّمرّس بالتّفرقة بين الأساليب، ومن مظاهر ممارسة هذين الشّرتين أنّه لا يكون موقفه من الكلام الذي يخلو من الحلاوة والبلاغة والذي لا يخلو منها واحداً، وإنما يكون موقفه على قدر ذلك من البلاغة؛ فينفع تارة، ولا ينفع تارة أخرى، وإذا عَقَلَ عن موضع المزيّة ثمّ نُبّه إليها انتبه، وإذا عجب منها تعجّب، أمّا الذي

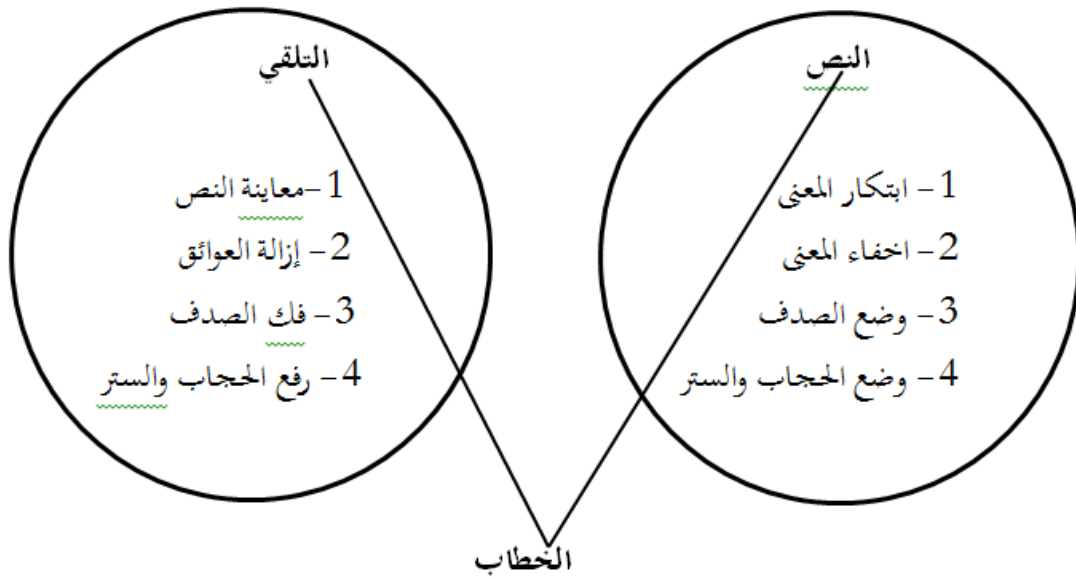
¹ ينظر: نواري بحري، الآليات الإجرائية للتحليل الأسلوبي في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مجلة الآداب واللغات، جامعة خنشلة، ع: 9، مج: 04، ديسمبر 2018، ص: 144.

² ينظر: أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص: 205.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 291.

لا يملك ذلك فإنه لا ينتبه ولا يتعجب مهما نبهته ومهما عجبته، لأنّ الدّوق والانغماس في أسرار النّظم الجماليّة هو زيادة في مقبوليّة النّص عموماً وفي فهمه فهما عميقاً خصوصاً¹.

وقول الجرجاني هذا زادنا يقيناً أنّ ما بُني عليه الكلام هو حجر أساس في التّأويل، حتى الجانب النّفسي في ذلك؛ ومنه نخلص إلى أنّ البناء مساوٍ للتّأويل في المعطيات المُعتمدة، وبالتالي فالتّأويل هو بناء من نوع آخر؛ بناء فكر من بنية، على عكس التكلّم؛ فهو بناء بنية على فكر. ويمكن تجسيد هذه الكلام في المخطط الآتي²:



ونظراً لدور الدّوق في التّأويل خصّ الجرجاني صفحات من كتابه وتحدّث فيها عن ذلك تحت عنوان: «إدراك البلاغة بالدّوق وإحساس النّفس»³ وهذا دليل على مدى فاعليّة هذا الانطباع، إذ يُعدّ دوره المتمثل في نشاط التّحاور داخل الدّائرة الكلاميّة أساساً يُفترّق به بين التّراكيب البليغة وغيرها، أو ممّا هو أقلّ منها بلاغة وذلك عن طريق الموازنة، وعندما يعمد المؤلّ على هذا المعيار ويصل عن طريقه إلى هذا الهدف؛ فإنّ ذلك يُسهم بشكل كبير في تفاعل العمليّة التّخاطبيّة، وتواصلها بنجاح. وعند قولنا الانطباع في تقبّل النّصوص واستحسان معانيها، فإنّنا نشير بذلك إلى

¹ ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 378.

² محمد المبارك، استقبال النص عند العرب، ص38.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 546.

أنّ "الذوق" لا يخضع للتّقييد ولا ينتظم بالتّعليل المنطقي؛ فشأنه في ذلك شأن النّعمة الموسيقية، أو اللّوحة الزّينية، تحبّها أو تكرهها ثمّ لا تستطيع أن تُرجع هذا الحبّ وذلك الكره لسبب غير الذّوق¹. وفي سياق ما أشرنا إليه تحدّث الجرجاني عن دلالة الفعل ودورها في التّركيب، رابطاً إيّاها بالمستوى البلاغي في العملية التواصلية فيقول: «متى كان مفعول "المشيئة" أمراً عظيماً، أو بديعاً غريباً، كان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمر. يقول الرّجل يخبر عن عزّة: "لوشئت أن أردّ على الأمير رددت"... فإذا لم يكن مما يُكبره السامع، فالحذف كقولك: "لو شئتُ خرجتُ" و"لو شئتُ قُمتُ"»² والغرابة والعظم الذي أرادته المتكلم يتبيّن للمؤوّل صاحب ذوق وتصوّر، وكأنّه يُعايش ما عناه المتكلم مرّة أخرى؛ ليتلذذ به ويكون عند قصده المراد.

وبهذه المعطيات نرى أنّ تأويل التّنوع الأسلوبي وبلاغته لا يتعلّق بالبنية العامة للنّص فقط، وإنّما تتدخّل فيه أيضاً البنية الجزئية (دلالة الملفوظات)، نظراً لِمَا لها من وظيفة انتقالية من المعنى الأصلي وهو بكاء الدّمع لا الدّم بالنّسبة لما جاء في بيت الخرمي، إلى معنى جديد مُنزاح عن الأوّل، وهو التّعبير البلاغي الذي أرادته المتكلم وهدف إليه -بناءً على ربطه بالمقام أيضاً-

فالتّصّ إذا يستمدّ حيويّةً وتفاعله أكثر حين خروجه عن المألوف أو المُخزّن لدى العامّة؛ لأنّه بالخروج عن ذلك يعني الإقدام والتّقرّب إلى البلاغة، شريطة أن يُلائم السياقان -اللغوي والمقامي- بعضهما بعضاً، فعند التواصل بهذه التراكيب تحطّم انطباعات المتلقّي السّابقة عن طريق العصف بالبنية المتشكّلة في حصيلة المعرفي، ومن ثمّ تغدو البنية بنيةً إبداعيةً جماليةً في ذلك الحال³.

الشاهد الخامس: قول البحري⁴:

دانٍ على أيدي العفاةٍ وشاسِعٌ
عن كل ندىٍّ في النّدى وَضَرِبِ

¹ ينظر: تمام حستان، الأصول (دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحويين - فقه اللغة - البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000، ص: 317.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 165.

³ ينظر: عبّاس رشيد الددة، الانزياح في الخطاب التّقدي والبلاغي عند العرب، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ط1، 2009، ص: 329.

وينظر: إبراهيم بن منصور التّركي، العُدول في البنية التّركيبية (قراءة في التراث البلاغي)، مجلّة أمّ القرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربيّة وأدائها، السعودية، ع: 40، مج: 19، ربيع الأوّل 1428هـ، ص: 549.

⁴ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 116.

كالبدر أفرط في العلوّ وضوءه
 للعضبة السارين جد قريب
 فالشيخ في تأويل هذا التركيب الشعري يستعين بالجانب النفسي من جهة تقبله وارتياح النفس له؛ حيث خاطب المتلقي حاثه على الأخذ بزمام ما تستشعره النفس في تلقيه التصوص، وهذا ما يدلّ على أنّ الجرجاني لم يهمل دور المخاطب في العملية التأويلية، بل قدر مكانته وجعله من بين أهم عناصر العملية التواصلية، وهذا ينم عن شيء آخر، وهو أنّ بلاغة النظم محكومة ببلاغة التأويل المتعلق ببلاغة المؤول السليمة؛ لأنّ النصّ البليغ لا يعيه أيّ قارئ/مؤول، وإنما يعيه فقط صاحب الذوق السليم الذي هو بموازاة مع البلاغة الانطبائية للمتكلم، وعليه فإنّ الجانب النفسي شريك في العملين: "البناء" و"التأويل"، وبالتالي شريك الطرفين: المخاطب والمخاطب.

وبالوقوف على هذين البيتين تأويلاً فإنّ المخاطب يجد أنّ هناك تشبيهاً تمثلياً واقعاً، يقدم فيه البحري معنى لا يستطيع القارئ فهمه بمجرد قراءة البيت الأول، بل لابدّ من قراءة البيتين ليدرك ما أراه الشاعر؛ ففي البيت الأول قد جمع بين معنيين متضادين هما: "دان، وشاسع (العلو)"¹، واصفاً بذلك ممدوحه "أبا الفضل إسماعيل بن إسحاق" بأنّه قريب بعيد، والقارئ في بداية الأمر يشعر أنّه إزاء معنى غريب بديع، وهو أمر ترفضه العقول لاستحالة الجمع بين متضادين، ولكن بالصنعة الشعرية للشاعر وبقدرته التخيلية لم يلبث القارئ فيجد هناك إلفين متآلفين /متناسبين؛ أي يجد أن هذا التناقض الظاهري قد زال؛ ويعود ذلك إلى روعة التأليف من قبل قائلها؛ من خلال وضعه المعنى في إطار بديع من التمثيل، جاعله بمثابة تعليق لصدق دعواه، فالمؤول لهذا الصنيع التمثيلي يحرك قريحته لاكتشاف ذلك المعنى، ويكون عن طريق تجسيد صورة البدر البعيد في مكانه، القريب بضوئه، وعندئذٍ فلا يسع العقل إلا أن يُقرّ، ولا النفس إلا أن تدعن بما حدث لها من الأنس، نتيجة كشف الحجاب عن الموصوف المخبر عنه.²

¹ ينظر: عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1982، ص: 127.

² ينظر: البيان والبديع، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، د ط، د س، ص: 87. وينظر: بسيوي عبد الفتاح فيتود، علم البيان (دراسة تحليلية لمسائل علم البيان)، مؤسسة المختار، القاهرة- دار المعالم الثقافية، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1998، ص: 114. وينظر: عيد محمد شبايك، التشبيه المستطرف (رؤية نقدية) ت ن: 2010/04/29، ت إ: 2022/02/5، 08:27 مساءً، https://www.alukah.net/literature_language/0/21159/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D

وهكذا مع كل تركيب - ولا سيما التمثيل - تسوق معانيه المؤول إلى تحريك النفس؛ سواء كان المعنى مدحا أو ذمًا أو افتخارا أو غير ذلك من المعاني المقصودة¹.

وبهذا التّفنّ الأسلوبي قد ميّز الجرجاني "البحثري" عن بقيّة الشعراء، وهذا قوله فيه: «وإنك لا تكاد تجد شاعرًا يعطيك في المعاني الدقيقة من التسهيل والتقريب، وردّ البعيد الغريب إلى المؤلف القريب، ما يُعطي البحتريّ، ويبلغ في هذا الباب مبلغه، فإنّه ليروض لك المُهَرّ الأرنّ رياضة الماهر، حتى يُعنيق من تحتك إعناق القارح المذلّ، وينزع من شتماس الصعب الجامح، حتى يلين لك لين المنقاد الطّيع، ثمّ لا يمكن ادّعاء أنّ جميع شعره في قلّة الحاجة إلى الفكر، والغنى عن فضل النظر»²، وبهذا فإنّ المؤول دوره في التواصل لا يقل عن دور مُتكلّمه؛ وذلك من خلال استناده إلى الجانب التّفسي (الدوق)؛ بتحويل البعيد إلى قريب، والمجرّد الغريب إلى حسّيّ مقبول، وكل هذه الفوائد تُحَيّ في فائدة جامعة وهي الفهم، بل الفهم الدّقيق.

وحديث الجرجاني عن الدّوق، لا ندعيه تناقضا مع العقل³، وإمّا -نراه- على العكس؛ حيث ما يقبله العقل هو الذي يجد قبولاً، وأريحية نفسية، وأنسا لذلك المعنى المتولّد عن إنشاء علاقات ناتجة عن النّظم. وفي سياق فاعلية الدوق في التأويل يوضح الجرجاني ذلك بتوجيهه للمخاطب فيقول: «وفكر في حالك وحال المعنى معك، وأنت في البيت الأول لم تنته إلى الثاني ولم تندبر نُصرتة إيّاه، وتمثيله له فيما يُملي على الإنسان عيناه، ويؤدّي إليه ناظراه، ثم قسهما على الحال وقد وقفت عليه، وتأمّلت طرفيّه، فإنك تعلم بُعد ما بين حالتينك، وشدّة تفاوتهما في تمكّن المعنى لديك، وتحيّبه إليك، ونبله في نفسك، وتوفيره لأنفسك، وتحكّم لي بالصدق فيما قلت، والحقّ فيما ادّعيته»⁴، فمادام أنّ البلاغة بُنيت على ذوق المتكلم واستحسانه أسلوباً دون آخر، فإنّ هذا الاستحسان وهذا الجمال يحتاج إلى التأمّل الدّوقي أيضاً في الكشف عن ذلك؛ ليصبح المؤول وكأنّه المتكلّم في تلك المحاور،

¹ ينظر: عبد المتعال الصعدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 17، 2005، ص: 385، ج: 3.

² عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 146.

³ ينظر: محمد المبارك، استقبال النص عند العرب، ص: 212.

⁴ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 116.

ودليل ذلك ما ينتج عن استجابة المؤول ف فهم قصد المتكلم؛ إما بالقبول مع التأثير البليغ، أو قبول أقل منه تأثيراً، أو...، أو رفضه أصلاً؛ بمعنى استكراه النفس واستنكارها له، وهذه الردود من قبل المؤول هي ردود تتعلق بالمعنى لا اللفظ المجرد؛ أي إنّ استحسان اللفظ تابع للمعنى المراد إيصاله¹.

وقد صرح الجرجاني في موضع آخر مُبيِّناً الفاعلية البلاغية لملكة الانطباع في التواصل فيقول: «فأما القول في العلة والسبب، لم كان للتمثيل هذا التأثير؟ وبيان جهته ومآتاه، وما الذي أوجبه واقتضاه، فغيرها. وإذا بحثنا عن ذلك، وجدنا له أسباباً وعللاً، كلٌّ منها يقتضي أن يفخّم المعنى بالتمثيل، وينبئ ويشرف ويكمل. فأول ذلك وأظهره، أنّ أنس النفوس موقوفٌ على أن تُخرجها من خفيٍّ إلى جليٍّ، وتأتيها بصريح بعد مكثيٍّ، وأن تردّها في الشيء تُعلّمها إياه إلى شيءٍ آخر هي بشأنه أعلم، وثقتها به في المعرفة أحكم نحو أن تنقلها عن العقل إلى الإحساس، وعمّا يُعلم بالفكر إلى ما يُعلم بالاضطرار والطبع، لأن العلم المستفاد من طرق الحواسّ أو المركز فيها من جهة الطبع وعلى حدّ الضرورة، يفضلُ المستفاد من جهة النظر والفكر في القوة والاستحكام، وبلوغ الثقة فيه غاية التمام، كما قالوا: "ليس الخبرُ كالمعينة"، و"لا الظنُّ كاليقين"²، فالتمثيل أخصّ من التشبيه حسب رأي الجرجاني؛ إذ يحتاج درجة أكثر من التأويل؛ وذلك عن طريق التأمل وإعمال العقل والفكر بصورة أكبر، ولو أنّنا نتحدّث في مقامنا هذا عن العقل والحاجة إليه في هذا العمل، إلّا أنّ العلامة لم يعقل الدور الذوقي في ذلك؛ بل عدّه معياراً مهمّاً في الوصول إلى ما هو خفي، وهذان الجانبان: العقلي والحسي (الذوقي) رديفان عملاً؛ حيث كلّما كانت حاجة نشاط العقل أكثر زادت حاجة المؤول إلى الإحساس والذوق أكثر، وهذا ما نسمّيه - حسب رأينا - بـ "بلاغة التأويل"؛ وانطلاقاً من ذلك ميّز الجرجاني بين درجات المؤولين تبعاً لدرجات حاجة الكلام إلى التأويل؛ حيث يقول: «ألا ترى أنه لا يفهمه حقّ فهمه إلا من له ذهن ونظر يرتفع به عن طبقة العامة؟»³؛ أي بلاغة النصوص درجات وعلى قدر كلّ درجة تستدعي مؤولاً في مستواها.

¹ ينظر: دلخوش جار الله حسين دزه بي، لثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص: 314.

² المصدر السابق، ص: 121.

³ المصدر السابق، ص: 94.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ تتابع كلّ من العقل والجانب النفسي يشيران إلى أمر آخر وهو أنّ التذوق يعتمد على التصوير والتّمثيل وتقدم الفكر للعين أوما يسمّى بالتّجسيم؛ ليتّضح بذلك الغامض وتقريبه للنّفوس والعقول¹؛ فيكون حينئذ أقوى تأثيراً وتقبلاً لدى المخاطب؛ حيث يسهم الجانب النفسي في العمل التأويلي بعمل التصوير هذا، ليكون المؤوّل أقرب إلى القصد الذي أراده المتكلّم وأبلغ تواملاً.

الشاهد السادس: يقول المتنبي²:

وَمَنْ يَلِكُ ذَا فَمِ مُرِيضٍ يَجِدُ مُرّاً بِهِ الْمَاءَ الزُّلَالَا
يعدّ الأسلوب أحد المعطيات المهمّة في فهم التّصوّر؛ حيث تتفاوت درجة التأثير بين كل نمط تعبير عن غيره، وبالتالي تتغير على أساسها درجات الفهم المبني على الانطباق وقدرة المؤول على تفعيل ملكته الذوقية، وهو ما أشار إليه الجرجاني في معرض حديثه عن فوائد وآثار التمثيل؛ حيث يقول في هذا السياق: «لو كان سلك بالمعنى الظاهر من العبارة كقولك: "إنّ الجاهل الفاسد الطبع يتصوّر المعنى بغير صورته، ويُحَيّل إليه في الصواب أنّه خطأ، هل كنت تجد هذه الرّوعة، وهل كان يبلغ من وقم الجاهل ووقده، وقمعه ورذعه والتهجين له والكشف عن نقصه، ما بلغ التمثيل في البيت، وينتهي إلى حيث انتهى؟، وإن أردت اعتبار ذلك في الفنّ الذي هو أكرم وأشرف، فقابل بين أن تقول: "إن الذي يعظ ولا يتعظ يضرب بنفسه من حيث ينفع غيره"، وتقتصر عليه وبين أن تذكر المثل فيه على ما جاء في الخبر من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مثل الذي يعلم الخير ولا يعمل به، مثل السراج الذي يضيء للناس ويحرق نفسه"³، وملخص هذه المشابهة أن الذي يعيب الشعر في ذوقه الشعري، حاله حال المريض الذي يجد الماء العذب الزلال مرّاً في فمه بجامع السقم في كلّ منهما، وهذا دليل على ضعفه الأدبي⁴.

¹ ينظر: صباح لخضاري، التلقي والأثر الجمالي عند عبد القاهر الجرجاني، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المكان، ع: 02، مج: 13، أبريل 2021، ص: 602.

² المصدر نفسه، ص: 119.

³ المصدر السابق، الصّفحة نفسها.

⁴ ينظر: عبد العزيز عتيق، علم البيان، ص: 193.

والشيخ في قوله يشير إلى أنّ البدائل النظمية وإن حملت المعنى العام الواحد إلا أنها تختلف في معانيها الدقيقة، بل وتأثيرها في المتلقي؛ مما يسهم ذلك في توجيهه إلى الإحساس بالقصد وتذوقه معنًى وجمالاً؛ فكلما ارتفعت العبارة بلاغة كان ذلك ديدن تذوقها ومن ثم إصابة الهدف منها، وعن شرطية المخاطب صاحب الذوق الرفيع، الذي لا يمكن للجمال أن يتبين إلا باستشعار ذلك من طرف مُتذوّقٍ نحوه يقول: «وهذا موضعٌ في غاية اللطف، لا يبين إلا إذا كان المتصفح للكلام حساساً، يعرف وحي طبع الشعر، وخفي حركته التي هي كالحلَس، وكَمَسرى النفس في النفس»¹، فهذه الدقائق التي يكشف عنها المؤول لا تكون متاحة للجميع؛ من حيث إنّ الوصول إلى الخفايا الجمالية أمر يتعلق بالمعنى، وما يتعلق بالمعنى يحتاج إلى من يستشعر ويتلذذ به تلذذاً سليماً، حتى يقال عنه من أهل الذوق والمعرفة، وعليه آمن الشيخ بقلّة هذا الانطباع في الناس، وعدّه بلاء وداء عياء².

ونتيجة ذلك فإن الأسلوب يشكل بوصفه أداة بلاغية جمالية "وسيلة تأويلية" من شأنها توجيه المتلقي إلى المعاني والتأثيرات المصاحبة لتلك الزخارف الفنية التي صبّت فيها المعاني المرجوة، وما أرادته الشيخ من التفريق بين التراكيب هو إبراز الفروق الدقيقة في المعاني بين صياغة وصياغة أخرى، مؤكّداً على معاني النحو ودقائق ما يترتب عليها من معان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عبّر عن رفضه للتأويلات المتكلفة للتسوية في الدلالة بين صور المعاني وصيغها المختلفة من جهة أخرى، والشيخ في تسويته فاعلية النظم بين النصوص القرآنية والشعرية خاصّة (كونها البارزة بكثرة في نظريته)، حاول عرض العديد من النماذج الشعرية في توضيح الظاهرة النظمية وبطبيعة الأمر مع مراعاة خصوصية هذا النوع من النصوص، وتوضيح الظاهرة نفسها في آي القرآن الكريم؛ ليبين للباحث أنّ التأويل يكون في حضم ما يجري في العرف اللغوي؛ أي لا يمكن للتأويل في أي نص كان أن يتحاشى خصوصية اللغة العربية وقوانينها³.

¹ المصدر السابق، ص: 306.

² ينظر: أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني، ص: 283.

³ ينظر: الرفاعي عبد الحافظ حافظ، التأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 260.

والجرجاني في تأويله الأبنية قد مثّل دور المؤوّل الدّاعي من خلال تأويله إلى كيفة النّظم الصحيح من جهة، وكيفة تلقّيه/تأويله من جهة أخرى، وفي تبين بلاغة الائتلاف والجمال الذي يلحق تلك التّراكيب، نجد أنه قد اتّخذ الجانب التّفسي معياراً في ذلك؛ حيث غاص في أعماق عبارات الألوان البلاغية وخاض في أسرارها التّفسيّة والوجدانيّة، فاستطاع أن يكشف عن جمالها، باستناده على ذوقه البلاغي المرفه في ذلك¹.

ومن أهم الفروق بين التّراكيب البيانيّة وتراكيب علم المعاني في العمل التّأويلي، هو أنّه في تراكيب علم البيان حاجتها للذّوق أكثر ممّا هي عليه تأليف علم المعاني، وقد جعل الشّيخ -رحمه الله- "النّقد" الذي تجلّى من خلال عملية "المقارنة" أو "الموازنة" بين الأساليب وتذوّقها، وسيلة من وسائل قراءة النّصوص بلاغياً، وبالنظر إلى كتابه -تبيّن لنا- أنّ هذه الوسيلة استند إليها وبكثرة في كتابه "الدّلائل" مقارنة بـ "الأسرار".

وعلى الرّغم من هذه المفارقة، إلّا أنّ النّظم يبقى هو المشترك بين التّراكيب بأنواعها؛ ذات العلاقة بهذا العلم أو ذاك.

¹ ينظر: عبد العزيز عبد المعطي عرفة، قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربيّة، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1985، ص: 500.

2. العرف/الطبع:

اعتمد الجرجاني في تأويل النصوص على مجموعة من المعطيات غير اللغوية، التي من شأنها أن تسهم في الوصول إلى المقاصد، ومن بينها "العرف"؛ حيث أشار في كثير من المواضع في تناوله أحد الوجوه النظامية على أن مجيئه ليس له قاعدة لغوية بيّنة، وإنما أمره يتعلّق بالعرف في العديد من الصياغات؛ إذ يتقدّم عنصر، أو يُحذف، أو يقع في الجملة مجاز، إلى غير ذلك من القضايا التركيبية، ولكن لا يُرجعها الجرجاني إلى مبرر قواعدي، وإنما أقر برجعها إلى كثرة تداول الجماعة اللغوية لذلك الاستعمال؛ ممكن أن تكون هذه الجماعة معيّنة/ محدّدة، أو عامّة؛ كأن يكون مثلاً تشبيه العلم بالنور، فالكل يعرف المعنى، أو نقول العلاقة بين العلم والنور. للبحث من عند الجرجاني

ومادام أنّ الشّيخ اعتمد العرف في العمل التّواصلي، فإنه يشير بذلك إلى رفضه الحاسم للتأويلات المتكلّفة، غير المتعلّقة/أو المجافية لخصائص العرب في عادات لسانها وأعرافها في سبيل بيان الاغراض؛ وبذلك وسّع دائرة مشارب أو آليات التّأويل، التي فيها من الفوائد الجليّة في فهم المقاصد، بل وأكثر من عمل المساندة في ذلك؛ كون العرف هو الحاضن للاستعمالات، وهو الكاشف عمّا لم تكشف عنه اللغة بنظّم ذلك التّركيب¹.

وبناء على استناد الجرجاني إلى المعنى "العُرْفِي" في العديد من المواضع في العمل التّأويلي؛ سواء تعلق الأمر بما تجلّى لنا من كتاب "الدلائل" أو "الأسرار"، سنحاول أن نُقدّم البعض من هذه الشواهد المتعلّقة بذلك؛ ونرى ما مدى فاعليتها في الرجوع إلى القصيدة العقلية.

الشاهد الأوّل: قول الشاعر²:

اعتاد قلبك من ليلى عوائدهُ وهاج أهواءك المكنونة الطلئ
رَبْعُ قِوَاءٍ أذاع المعصراثُ به* وكل حيران سارٍ ماؤه خضلٌ**

¹ ينظر: الرفاعي عبد الحافظ حافظ، التاويل البياني عند الجرجاني، ص: 247.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 146.

* ربع قواء: المكان القفر. وأذاع المعصراثُ به: الرياح العاصفات ذوات الغبار. ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها. (التهميش)

** وما زاد في طمس المعالم كل سحب ثقيل محمل بالمطر الغزير لا يكاد يتحرك من مكانه، فهو متردد كأنه حيران، حتى إذا صبّ السحاب المعبأ ماءه كان أقوى في تغيير المعالم. ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 223. (التهميش)

جاء تأليف هذا البيت في موضع ذكر الديار، فالمؤوّل لذلك يجد أن هناك حذفاً واقعاً، وهذا الحذف عنده بمثابة المؤشّر والدّاعي إلى عملية بحثية تأويلية؛ وذلك عن طريق الإعراب الذي يُعد شكلاً من أشكال النظم؛ ليصل نتيجة ذلك إلى أنّ صدر البيت الثاني جاء جملة اسمية، مبدوءة بخبر، والخبر دون شكّ يحتاج إلى مبتدأ، فهذه المعارف التي يرصدها في تلقّيه البيت، والتي تتبّعها تساؤلات عن طريقها يصل إلى قصد المتكلّم وأهمها: "لماذا وقع حذف ولم يقع ذكر في هذا السياق تحديداً؟ وما دام وجود الخبر هو دليل على أن المحذوف هو المبتدأ، فإن السؤال يتجاوز ما طرِح من قبل، ليتساءل المؤوّل: لماذا تعلق الحذف في هذا المقام بالمبتدأ دون غيره؟¹، وهذا النشاط التأويلي هو مكنن البلاغة".

وللإجابة عن هذه الأسئلة ننظر إلى ما أقرّه الجرجاني استشهاداً بنصّ سيبويه، إذ يقول: «أراد، ذاك رُبْع قِواءٍ أو هو رُبْع»² على الاستئناف³، ويحتجّ في ذلك على أنّها طريقة مستمرة في الطّباع العربية حين دكّرهم الديار والمنازل⁴، وبما أن أسماء الديار قد كثرت فيها أن تُحمّل فيها على عامل مُضمّر؛ كأن يُقال: "دار مية" و"ديار الأحباب" رفعا بإضمار "هي"، والحال نفسه مع "ربع قِواء": فتقدير ذلك "ذاك" أو "هو"، أما في حال في حال النصب فيُضمّر الفعل "أذكّر". ونظراً لتداول هذه الاستعمالات بين أفراد الجماعة، أصبحت معروفة بينهم؛ مما أسهمت في وجود الحذف في هذا المقام⁵.

ومما تقدم نخلص إلى أن ما قدمه الشيخ يتمحور في العلاقة بين بنية المحذوف وبنية المقدّر⁶؛ كون المقدّر لا يُحدّد لا على أساس، وإمّا وفقاً لطبيعة الجملة وطبيعة ما كان دليلاً عليه ممّا هو موجود، وكل ما يكون له صلة في تحديد ذلك مما يتعلق بالمستوى اللغوي، ولكن رغم إسهام هذه

¹ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 146.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها. وينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ص: 282، ج: 1.

³ ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 224. (التهميش)

⁴ ينظر: : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 147.

⁵ ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985، ص: 784.

⁶ ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني التحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 73.

التلميحات إلا أن هناك من المعطيات يستند إليها المؤول في فهم المقاصد، والدليل على ذلك معطى "العرف" كما بيّنه لنا الجرجاني؛ من حيث تقدير المحذوف بناء على ألفة الألسن ذلك الوجه؛ وعليه فإن العرف أحد أسس النشاط التأويلي، بل من ضروريات الاعتماد عليه في ذلك.

وفي موضع تأويلي آخر، اعتمد الجرجاني "العرف" دعامة أساسية في التأويل، وهو ما مثله هذا البيت الشعري لموسى بن جابر العنبري¹:

إذا ذُكِرَ ابْنَا العَنْبَرِيَّةِ لَمْ تَضِقْ ذِرَاعِي، وَأَلْقَى بِاسْتِيهِ مَنْ أَفَاخِرُ هَالَاآنِ، حَمَّالَانَ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ مِنْ الثَّقَلِ مَا لَا تَسْتَطِيعُ الأَبَاعِرُ

يحمل البيت معنى الفخر على لسان موسى بن جابر العنبري إلى خاليه، واصفا حُسنهما، وانتفاع الناس بهما²، سالكاً طريق الحذف في تبليغ ذلك، وما يستقطب المخاطب في محاولة فهمه الغرض، هو غياب أحد العناصر؛ إذ حُذِفَ من صدر البيت الثاني أحد عناصر الجملة الاسمية، ونظرا لطبيعة هذه الأخيرة فإن المحذوف تحدّد في "المبتدأ"، ودليل ذلك أنّ "حمّالان" خبر ثانٍ وليس صفة، ومثيل ذلك: رجلاَن حمّالان، وهذا الوجه التركيبي؛ أي القطع والاستئناف له علاقة بحال ورود وهو المدح والفخر؛ فلو أعاد ذكر الممدوحين عن طريق الضمير "هما"، لما كان عبثاً؛ لأن الحديث عنهما (ابنا عنبرية) والفخر بهما؛ ولذلك فمن الحُسن ألا يُعاد ذكرهما³، والجرجاني في سياق ذلك ربط بين هذا النظم والاستعمال المعهود في أوساط الجماعة اللغوية فيقول: «ومن المواضع التي يطردُ فيها حذفُ المبتدأ، "القطع والاستئناف"، يبدؤون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأوّل، ويستأنفون كلاماً آخر. وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ»⁴، وعليه فإن اللغة وحدها غير كافية لإصابة هدف المتكلم، مما يُثبت أن العرف أو الاستعمال أحد ركائز العمل

¹ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 148، 149.

² ينظر: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق الجناحي، قضايا البلاغة والنقد عند عبد القادر الجرجاني، ص: 183. وينظر: أبو القاسم زيد بن علي الفارسي، شرح كتاب الحماسة للفارسي، تح: محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط 1، د س، ص: 222.

³ ينظر: حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرزاق الجناحي، قضايا البلاغة والنقد عند عبد القادر الجرجاني، ص: 183.

⁴ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 147.

التأويلي، وعلى المؤول أن ينتبه إلى مثل هذه المعطيات حتى لا يتقيد بآلية دون غيرها؛ مما يتسبب له ذلك في اتهام النص بما لم يُقُلْ.

الشاهد الثاني: «غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ»¹.

فالمؤول لهذا البناء النظمي في مرحلته الأولى من عمله التأويلي يتبدى له معنى لغويًا عامًا (معنى لغويًا)، وهو الدرجة الأولى في سياق وصوله إلى المعنى الثاني -أو معنى المعنى باصطلاح الجرجاني-، وعن طريق هذه الدرجة يستدرج المؤول شيئًا فشيئًا إلى معنى ثان، وهو المرجو؛ ليصبح للجملة معنيان: معنى أوّل يتمثل في أنّ غير هذا المتكلم من الناس ينخدعون في الشيء المتكلم فيه. ومعنى ثانٍ مُستترٌ في الأوّل، وهو أنّ هذا المتكلم لا ينخدع بهذا مثل أولئك الناس²؛ وعليه فما هو موجود في النص قد دلّ على ما هو غير موجود؛ وتعبير آخر المعنى الأول انزاح عن معناه إلى معنى آخر مقصود؛ لأنّ المتكلم لم يرد أن يقدم للمخاطب هذا الخبر، وإنما جعله سبيلًا يُكِنُّ به خبرًا آخر وهو ما ذكرناه، لتكون البلاغة حاضرة باختيار هذا البناء.

وهو ما أشار إليه الجرجاني في سياق تأويله هذا القول؛ حيث بيّن أنّ المعنى الظاهر شيء غير الذي أراد المتكلم، رابطًا ذلك بقضية نحوية بلاغية تمثلت في تقديم "غير"، وهذا نص قوله في ذلك: «وذاك أنّه معلومٌ أنّه لم يُرد أن يُعرَضَ بواحدٍ كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنه مضعوفٌ يُعَرُّ وَيُخَدَعُ، بل لم يُرد إلا أن يقول: إني لستُ ممن يَنْخَدِعُ وَيَعْتَرُّ»³، وتقديم "غير" -وأيضًا "مثل" - لم يذكر لهما دليل قواعدي، وإنما أرجع ذلك إلى الاستعمال الذي طُبِعَ عليه العرب؛ لأنّ «واستعمال "مثل" و "غير" على هذا السبيل شيءٌ مركوزٌ في الطباع، وهو جارٍ في عادة كلِّ قوم. فأنت الآن إذا تصفّحت الكلامَ وجدتَ هذين الاسمين يُقدَّمان أبدًا على الفعل إذا نُحِيََ بهما هذا النحو الذي ذكرتُ لك، وترى هذا المعنى لا يَسْتَقِيمُ فيهما إذا لم يُقدَّما. أفلا ترى أنك لو قلت: ... "ينخدع غيري بأكثر هذا الناس"، ... رأيتَ كلامًا مقلوبًا عن جهته، ومُغَيَّرًا عن صورته، ورأيتَ اللَّفْظَ قد نَبَا عن معناه، ورأيتَ

¹ المصدر السابق، ص: 139.

² بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ص: 127، ج: 1.

³ المصدر السابق: الصفحة نفسها.

الطَّبَعُ يَأْبَى أَنْ يُرْضَاهُ»¹، وما أردنا قوله هنا هو أنّ تقديم لفظ "غير" له دوره في العمل التأويلي؛ وذلك من خلال إحالته إلى معنى غير مذكور، إلى معنى ثانٍ لم يُذكر.

وإضافة إلى ما قلنا فإنّه من الحسن أن يتقدّم لفظ "غير" بدل تأخيره؛ لأنّه إذا تأخّر فإنّه يخرج عن العرف الذي تراح له النفس العربيّة التي ألفتها.

وعليه فإنّ المعنى المقصود لا يُدرَك إدراكاً مباشراً في مثل هذه التراكيب، إلا عن طريق الاستعانة بما نصّ عليه البناء، باعتبار ما جرى في العرف، لا التّظنر إلى النصّ بعيداً عن ذلك (العرف)²، وهذه الفائدة خصّصَ الجرجاني -رحمه الله- فصلاً بعنوان: "بيان في استعمال اللفظ، والمراد به دلالة المعنى على المعنى"؛ حيث يقول في طيّات كلامه: «وإذا كان ذلك كذلك، عُلِمَ عِلْمَ الضَّرُورَةِ أَنَّ مُصْرَفَ ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني، وأنهم أرادوا أنّ من شَرَطَ البلاغة أن يكون المعنى الأوّل الذي تجعله دليلاً على المعنى الثاني ووسيطاً بينك وبينه، متمكناً في دلالاته، مستقلاً بوساطته، يَسْتَفْرُ بَيْنَكَ وبينه أَحْسَنَ سِفَارَةٍ، ويُشِيرُ لَكَ إِلَيْهِ أَبْيَنَ إِشَارَةٍ»³، فيُعَدّ المعنى الحاصل من ظاهر الكلام هو وسيط ودليل بين فكر المؤوّل والمعنى المكيّ؛ فحال ذلك حال المجاز مع لفظ "أسد" لاستعارة معناه للشّجاع، وهذا ما صاغه الشيخ: «ومّا الصفةُ فيه للمعنى، وإن جرى في ظاهر المعاملة على اللفظ»، إلا أنه يبيّن عند الناس كلّ البعد أن يكون الأمر فيه كذلك، وأن لا يكون من صفة اللفظ "بالصحة والحقيقة وصفنا اللفظ بأنه "بجّاز".

وذاك أنّ العادة قد جرت بأن يُقال في الفرق بين "الحقيقة" و"المجاز": إنّ "الحقيقة"، أن يُقرّر اللفظ على أصله في اللغة، و"المجاز"، أن يُزال عن موضعه، ويُستعمل في غير ما وُضع له، فيقال: "أسد" ويراد "شجاع"، و"بجر" ويراد "جواد" «⁴، ولذلك فإنه ما «وكان من المركز في الطباع، والراسخ في غرائز العقول، أنه متى أُريد الدلالة على معنى، فترك أن يُصرّح به ويُذكر باللفظ الذي هو له في اللغة، وعمد إلى معنى آخر فأشير به إليه، وجعل دليلاً عليه كان للكلام بذلك حُسنٌ ومزيّة لا يكونان إذا لم يُصنَع ذلك، وذكر بلفظه صريحاً»⁵ وعليه، فسواء تعلّق الأمر بالبيان (المجاز) -كما في

¹ المصدر السابق، ص: 140.

² عزّ الدّين إسماعيل، قراءة في معنى المعنى، ص: 39.

³ المصدر السابق، ص: 267.

⁴ المصدر نفسه، ص: 366.

⁵ المصدر نفسه، ص: 444.

الاستعارة مثلا- أو في الحقيقة (المعاني) - وذلك من خلال وجه نظمي، كالتقديم على سبيل المثال- فإنّ التأويل يبقى هو الآلية الاستدلالية المستدعاة في العمل التواصلي التأويلي خصوصا، ويبقى العرف في ذلك في غاية الضرورة في هذه العملية.

الشاهد الثالث: «مثلك يثني الحزن عن صوبه ... ويسرّدُ الدمعَ عن غزبه»¹.

وانطلاقا من أنّ تقديم مفردة "مثل" ليس لها قاعدة تُلزم مجيئها على هذه الصورة، فإنّ المؤول مُلزم أن يُرجع ذلك إلى سبب من الأسباب البلاغية، ما دام أنّه لم يكن لذلك مرجع لغوي، وهو كما حدّده الشيخ في مثل هذه التراكيب إلى الاستعمال والعادة العربية التواصلية؛ ليصير هذا التقديم كاللّازم لمزية بلاغية، بحسب ما ورد في الاستعمال².

وتأويلا لهذا البيت الشعري، الذي أُنتج في سياق عزاء صديق مات عمّه، وهو يصفه بالجد وقوة العزيمة في مواجهة الأحزان؛ على أنّه قادر على دفعها والتحكّم في آثارها باسترداد الدمع الذي كان في طريقه للمسيل، إنّّه لا يجرده من المشاعر، ولكنّه يسمو به عن الضعف. وفي صياغة ذلك قدّم المخاطب مفردة "مثلك"؛ ليفيد بها غرضا بلاغيا معينا، وبما أنّ البلاغة تتبيّن أكثر كلما اعتمد المتكلم أسلوب التأثير والتشويق و... فإنّ كناية المنتبّي في هذا البيت وعدم التصريح بما أراد، هو عينه بلاغة، وهذه البلاغة متعلّقة بالعرف العربي وجري العادة على استخدام ذلك، وعليه فإنّ قوله: " مثلك يثني الحزن عن صوبه و...." يشير إلى أنّ من كان من الناس عليه هذه الصفة التي يتمتّع بها هذا الصديق، فهو مثله، وهو بهذا الاختيار النّظمي يشير إلى أمر آخر مقصود، وهو مدح هذا الصديق؛ أي إنّ ما كان غيره يفعل مثله فإنّه بطريق اللّزوم والكناية يفهم المؤول أنّ هذا الصديق يتحلّى بهذه الصّفة. وعليه، فإذا كانت "مثل" من أجل هذا كان تقديمها كاللّازم لما في التقديم من تقوية وتأکید يتناسب مع الكناية التي يثبت المعنى فيها إثباتا مؤكّدا لمحيء المعنى مقرونا بالدليل، فالمعنى هو قدرته على التحكّم في حزنه ودمعه، والدليل عليه أنّ من كان مثله وعلى صفته يقدر

¹ المصدر السابق، ص: 138.

² ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 215. (التهميش)

التحكّم في ذلك، فيلزم من هذا المؤشر المعرفي أنّ الصديق يقدر هو أيضا، بل المقصود هو وليس من مثله¹.

وشبيهه بما ذكرنا أوضحه الجرجاني في قوله: «وقول الناس: "مِثْلُكَ رَعَى الْحَقَّ وَالْحُرْمَةَ"، وكقول الذي قال له الحجاج: "لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الْأَدْهِمِ"، يريد القيد، فقال على سبيل المغالطة: "ومِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدْهِمِ وَالْأَشْهَبِ"، وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه بـ "مثل" إلى إنسانٍ سِوَى الذي أُضِيفَ إليه، ولكنهم يَعْنُونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ فِي الْحَالِ وَالصَّفَةِ، كَانَ مِنْ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ وَمُوجِبِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ أَنْ يَفْعَلَ مَا ذَكَرَ، أَوْ أَنْ لَا يَفْعَلَ»². ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال³:

وَمَ أَقْلُ مِثْلُكَ، أَعْنِي بِهِ سِوَاكَ، يَا فَرْدًا بِلَا مُشْبِهِ

فبناءً على ذلك، فإنّ العرف وما تتداوله الألسن ضمن الجماعة اللغوية هو فاعل مهم وأحد وسائل التأويل؛ نظرا لما له من القدرة على كشف المعنى المقصود المكتى في السياق اللغوي الذي اتخذته المنتج وسيلة للتبّير البلاغي عن ذلك .

الشاهد الرابع: «أبديتُ نورًا»⁴.

وفي سياقات تأويلية كثيرة يعتدّ الشيخ بالعرف وما يجري فيه من استعمالات من شأنها تسهم في توجيه المخاطب في وصوله قصد المتكلم؛ وهذه الأهمية لهذا المعطى غير اللغوي راجعة إلى أنّ الإنسان لا يعيش منعزلا عن الآخرين، بل له جماعة لغوية ما ينتمي إليها، ومن نتائج الانتماء هو الاستناد إلى استعمالات تلك الجماعة في العملية التأويلية؛ لأنّ ما خرج عن ذلك يعدّ إبهاما للمخاطب؛ وعليه فيمكننا القول: إنّ الكثير من الإضمارات المقصودة موجودة فيما جرت العادة عليه.

ومن دلائل ما قلنا مثله الشاهد المتداول أعلاه، الذي قال عنه الشيخ حين تفريقه بين الاستعارة والتمثيل: «وهو أن الاستعارة وإن كانت تعتمد التشبيه والتمثيل وكان التشبيه يقتضي شيئين مشبّهًا ومشبّهًا به، وكذلك التمثيل، لأنّه كما عرفت تشبيهًا إلا أنه عقليّ فإن الاستعارة من

¹ ينظر: عبد الرحمان بن حسن حنيفة الميداني الدمشقي، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق - الدار الشامية، بيروت، ط 1، 1996، ص: 367، ج:

1. وينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 214.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ص: 138، 139.

³ المصدر نفسه، ص: 139

⁴ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 243.

شأنها أن تُسقط ذكر المشبّه من البين وتطرّحه، وتدعّي له الاسم الموضوع للمشبّه به، كما مضى من قولك: "رأيتُ أسداً"، تريد رجلاً شجاعاً و"وردتُ بحرًا زاحراً"، تريد رجلاً كثير الجود فائض الكفِّ و"أبديتُ نوراً"، تريد علماً وما شاكل ذلك. فاسم الذي هو المشبّه غير مذكور بوجه من الوجوه كما ترى، وقد نقلت الحديث إلى اسم المشبّه به، لقصدك أن تبالغ، فتضع اللفظ بحيث يُحِيلُ أن معك نفس الأسد والبحر والنور، كي تُقوّي أمر المشابهة وتشدّده¹؛ حيث بيّن الشيخ من خلال قوله هذا، أنّ الاستعارة من مقتضياتها أنّها تُسقط المشبه وتعوّضه بلفظ مستعار - كالأسد في مثال "رأيتُ أسداً" -؛ وذلك بهدف المبالغة في الشيء؛ ليتبين لنا أنّ الاستعارة التي هي: «أن تُريدَ تشبيهَ الشيءِ بالشيءِ، فتدعّ أن تُفصحَ بالتشبيهِ* وتُظهره، وتجيءَ إلى اسمِ المشبّه به فتعيّره المشبّه وتُجرّبه عليه»² في أصلها تشبيه مُحوّل³، وهو ما نصّ عليه حين أراد أن يصنّف المجاز المتأبّي عن طريق المتشابه إلى صنفِي "الاستعارة" و"التشبيه الذي يمكن الاستغناء عن ذكر وجه الشبه فيه"، فيقول: «اعلم أن الاسم إذا قُصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما، كان ذلك على ما مضى من الوجهين؛ أحدهما: أن تُسقط ذكر المشبّه من البين، حتى لا يُعلم من ظاهر الحال أنك أردته، وذلك أن تقول: "عنتُ لنا ظبية"، وأنت تريد امرأة،... فأنت في هذا النحو من الكلام إنّما تعرف أن المتكلم لم يُرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة، بدليل الحال، أو إفصاح المقال بعد السؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف... والوجه الثاني: "أن تذكر كلّ واحدٍ من المشبّه والمشبّه به فتقول: "زيدٌ أسدٌ"⁴، ومما هو مُفاد من هذين اللونين البيانيّين هو أنّ العلاقة المشروطة فيهما هي وجود وجه شبه بين طرفي التشبيه، سواء ذكر المشبّه أو لم يُذكر.

¹ المصدر السابق، ص: 242.

* قد اختلف الشيخ مع البعض في حديثه عن الاستعارة على أنّها مجرد نقل للفظ، ومن بينهم "الزّمانى"؛ حيث أقر الجرجاني أنّ الاستعارة مبنية على الادعاء، فيقول: «فقد تبين من غير وجه أنّ "الاستعارة" إنّما هي ادعاء معنى الاسم للشيء، لا نقل الاسم عن الشيء. وإذا ثبت أنّها ادعاء معنى الاسم للشيء، علمت أنّ الذي قالوه من "أنّها تعليقٌ للعبارة على غير ما وضعت له في اللغة، ونقل لها عمّا وضعت له" كلامٌ قد تسامحوا فيه، لأنّه إذا كانت "الاستعارة" ادعاء معنى الاسم، لم يكن الاسم مُزألاً عمّا وُضع له، بل مقرّاً عليه» ينظر: القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 473. أي ادعاء معنى ينسبنا التشبيه؛ لأنّ كونها نقلاً للفظ يذكّرنا بالتشبيه، ويجعله حاضراً أبداً، لكن اعتبارها ادعاء معنى ينسبنا التشبيه؛ لأننا ادعينا معنى المشبّه به بعد دخول المشبّه في جنسه؛ أي إنّّه لا يُعار اللفظ إلا بعد أن يُعار المعنى.. ينظر: محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، ص: 510-513.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 67.

³ ينظر: الرفاعي عبد الحافظ حافظ، التأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 233.

⁴ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 320، 321.

وفي إمكانية تسليط الاستعارة على المشبه به، وضع الجرجاني حدوداً تُجيز للناظم ذلك، وهي نفسها من موجّهات المخاطب في ممارسته التأويلية من جهة أخرى، ومن بين ما أكّد عليه معطى تأويلياً "العرف"؛ حيث يسّهم هذا الأخير في الكشف عمّا خُفي من معنى أرادته المتكلم، وقد ألفتُه الجماعة اللغوية بالتداول، حتى أصبح معلوماً بين أفرادها بأنه إذا قيل كذا فإنّ المعنى كذا، وإذا قيل كذا فالمعنى محصور في كذا، وهكذا، فنظراً لأهمية هذا المعطى يقول الشيخ -رحمه الله-: «فينبغي أن تعلم أنه ليس كل شيء يجيء مشبّهًا به بكافٍ أو بإضافة "مثل" إليه، يجوز أن تسلط عليه الاستعارة، وتنفذ حكمها فيه، حتى تنقله عن صاحبه وتدعيه للمشبّه على حدّ قولك: "أبديتُ نوراً" تريد علمًا، و"سللتُ سيفًا صارمًا"، تريد رأيًا نافذًا وإثماً يجوز ذلك إذا كان الشبه بين الشيئين مما يقرب مأخذه ويسهل متناوله، ويكون في الحال دليلٌ عليه، وفي العرف شاهدٌ له، حتى يمكن المخاطب إذا أطلقت له الاسم أن يعرف العرَضَ ويعلم ما أردت»¹، وهذا يعني أنّ التشبيه لا يمكن أن يتحوّل إلى استعارة إلا إذا توقّر وضوح أو إيلاف العلاقة بين طرفي التشبيه لدى الجماعة اللغوية، وقد نبّه الشيخ الصّانع/ المتكلم أن يضع في الحسبان المتلقي وعمله التأويلي؛ وذلك بأن ينظر إلى ما يدلّ المخاطب في سعيه الوصول إلى الأغراض، وهذا يشير إلى أمر مفاده أنّ ما كان بيّنًا من جهة الشبه الحاصل بين طرفي التشبيه، أو هناك ما يدلّ عليه من الحال، أو أن يكون له شاهد عرقيّ، يجوز للتشبيه أن يُحوّل إلى استعارة، ودور الطّبع في عملية تأويل أمثال هذه التراكييب هو إزاحة الغرابة عمّا نظمه المتكلم، كون ما جرى في العرف استعمالاً، وإن كان غير ما هو موضوع في اللّغة، فإنّه بالتداول والشّهرة التي تكتسبها بعض الصّياغات يصبح المعنى واضحاً بدل أن يكون مبهماً غريباً؛ وعلى سبيل المثال، فقولنا: "أبديتُ نوراً" فإنّنا أردنا علماً، "سللتُ سيفاً صارماً"، فالقصد منه رأيًا نافذاً، و "رأيتُ أسداً" القصد منه شجاعاً، وغير هذا كثير.

وفي هذا السياق يواصل شرحه قائلاً: «فكل شيء كان من الضرب الأول الذي ذكرتُ أنك تكتفي فيه بإطلاق الاسم داخلاً عليه حرف التشبيه نحو قولهم: "هو كالأسد"، فإنّك إذا أدخلت عليه حكم الاستعارة وجدت في دليل الحال، وفي العرف ما يُبيّن غرضك، إذ يُعلم إذا قلت: "رأيتُ أسداً"، وأنت تريد الممدوح، أنّك قصدت وصفه بالشجاعة وإذا قلت: "طلعتُ شمساً"، وأنت تريد امرأة، عُلم أنّك تريد وصفها بالحسن، وإن أردت الممدوح عُلم أنّك تقصد وصفه بالنباهة

¹ المصدر السابق، ص: 243.

والشرف»¹ يتبين لنا من قوله هذا أنّ ما أُراده فيما يخصّ إمكانيّة تحويل التشبيه إلى الاستعارة، أنّه لا يمكن جواز ذلك إلّا مع التشبيه الذي يمكن الاستغناء عن وجه الشبه فيه؛ لأنّ ما يمكن حذف ذلك منه يكون معروفًا ليس بغريب؛ أي إنّ ما كان معلومًا لدى الجميع، لا يستدعي التّوضيح. وقوله "كان من الضرب الأوّل"، إشارة إلى أنّ هناك ما لا يحتاج إلى التّصريح بوجه الشبه فيه، وهناك ما يكون ذكره واجبًا فيه، وهو ما جعله ضربًا ثانيًا في قوله: «فأمّا إذا كان من الضرب الثاني الذي لا سبيل إلى معرفة المقصود من الشبه فيه إلا بعد ذكر الجمل التي يعقد بها التمثيل، فإن الاستعارة لا تدخله، لأن وجه الشبه إذا كان غامضًا لم يُجزّ أن تقتسر الاسم وتغصّب عليه موضعه، وتنقله إلى غير ما هو أهله من غير أن يكون معك شاهد يُنبئ عن الشبه»²، فالشّيخ في كلامه يؤكّد على عنصر "وجه الشبه" مقارنة ببقية عناصر التشبيه، وفي هذا المقام تحديدًا بيّن أنّ ما كان وجه الشبه فيه غامضًا؛ أي غير مألوف، فلا يمكن الاستغناء عنه؛ كي يفهم المؤلّ ما أراد متكلّمه من ذلك في تأويله، وما جاء على هذا الضرب قول "النابغة"³:

فإنّك كالليل الذي هو مُدرّكي

قد أضاف إلى الليل صفة الإدراك، وهي ما تُعادل ذكر وجه الشبه في ذلك؛ لأنّ الليل لا يمكن أن يُعاملَ معاملة الأسد في قولنا: "رأيت أسدًا"؛ حيث لا يمكن للنّاطم أن يحذف هذه الصفة ويكتفي بذكر الليل مجرّدًا، فيقول: "إن فررتُ أظنني الليل"، وهذا محال؛ لأنّه ليس في الليل دليل على ما أراد وهو "أنه لا يفوته وإن أبعده في الهرب، وصار إلى أقصى الأرض، لسعة مُلكه وطول يده، وأنّ له في جميع الآفاق عاملاً وصاحبَ جيش ومُطيعًا لأوامره يرُدُّ الهارب عليه ويسوقه إليه وغايته ما يتأتّى في ذلك أن يريد أنه إن هرب عنه أظلمت عليه الدنيا، وتخيّر ولم يهتد، فصار كمن يحصّل في ظلّمة الليل، وهذا شيء خارج عن العرّض، وهذا لا يعني أن استعارة الاسم ليؤدّي به التشبيه المقصود في هذا البيت، ممكن أن يصلح في غرض آخر في سياق آخر. أمّا لو لم تُحذف الصّفّة، فيكون في طريق

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، ص: 243، 244.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

هذه الاستعارة تعسفاً، كأن تكون على هذه المشابهة: "إن فررتُ منك وحدثُ ليلاً يدركُني"؛ وذلك راجع إلى عدم تقبُّل الطَّبَاع مثل هذا؛ أي إنَّ العرف لم يُجْرَ بأن يُجْعَل الممدوخُ ليلاً هكذا، وإمَّا المعروف عن استخدام اللَّيْل يكون للسَّواد أو الظُّلْمَة، لا لوصف القدرة واللَّحاق¹، ولذلك فـ «كَلَّمَا كان مكان الشَّبَه بين الشَّيئين أخفى وأغمضَ وأبعدَ من العُرف، كان الإتيان بكلمة التشبيه أبيض وأحسنَ وأكثرَ في الاستعمال»² وهو موطن التفريق بين اللّونين البلاغيين.

وعليه، فإنَّ للعرف الاجتماعي فائدة كبيرة في التَّعويل عليه في تأويل الأبنية، وتركيز الجرجاني على فكرتي: "الوضوح" و"الغموض" التَّابحين عن التَّداول والتَّعارف على وجه الشَّبَه القائم في اللّون البياني الاستعاري، وباعتماده على هذا الجانب وغيره ممَّا يسهم في بناء الاستعارة وتأويلها، تُثَبَّت أهمية بل وضرورةً تساند الجانبين: اللغوي وغير اللغوي في الدائرة التَّواصلية.

ومما سبق فيما يخصّ الآليتين: "الدَّوقية" و"العرفية" إنَّهما ثنائيتان متناغمة ومتناسقة، فكل التَّأويلات العقلية التي لا تراعي الأغراض والعرف العربي، فهي ليست متناسقة ولا منسجمة مع قانون العرب وعاداتهم وخاصة فيما يخصّ التَّجَوُّز³. وما يمكن قوله في حديثنا عن هذين المعطيين هو أنَّهما يشيران إلى علاقة مفادها أنَّ ما يحرك ذائقة المؤول هو ما ألفته الطَّبَاع.

3. الحال /المقام:

ولا يزال حديثنا عن التَّواصل الذي من أجله اجتهد العلماء في ضبط قواعد اللغة والوقوف على ما يجب أن يُعْتَبَر في فهم المقاصد، سواء كانت لغوية أو غير لغوية في ذلك، وهذه الأخيرة قد شملت العديد من العناصر إضافة إلى ما تقدّم ومن بينها رافد "المقام".

فالمقام دون شكّ هو واحد من أهم المعطيات التي يجب، بل من الضّروري اعتماده والتّركيز عليه في العمل التَّواصلية التَّأويلية، ولا نشير به إلى مناسبة الورد فقط، وإمَّا مناسبة الورد والزّمان والمكان وحال المخاطبين و...؛ أي إنَّ المقام أوسع مما تتصوّر ليشمل الطّروف المتعلّقة به، وهذا يعني

¹ ينظر: المصدر السابق، ص ص: 244، 245.

² المصدر نفسه، ص: 333.

³ ينظر: الرفاعي عبد الحافظ حافظ، التَّأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 203.

أنّ العلاقة بينه وبين اللغة علاقة أساسية في التأويل وهذا راجع إلى أنّ التأويل يتطلّب أكثر من مجرد الدلالة اللغوية لعلامات التركيب، وإنما إلى السياق الحالي الذي تُظمّ في كنفه الكلام.

وهذا الاهتمام والدور الذي يقدّمه هذا المُعطى في فهم المقاصد هو من صميم الدرس التداولي، العربي كان أمّ الغربي؛ حيث عدّ التداوليون اعتماد السياق المقامي في التّواصل أنسب الطّرق وأكثرها دقّة في كشف المعنى وتوضيحه؛ نظراً لفاعلية عناصره في تحديد القوّة الإنجازية للسياق اللغوي¹.

والمقام في الموروث العربي لقي عناية مركّزة في الدّراسات اللّغوية والتّواصلية خاصّة، وذلك من خلال تأويلهم للصّيغ النّظميّة؛ سواء تعلق الأمر بالنحو أو البلاغة أو...، وهو عينه تجلّى في ممارسة عبد القاهر الجرجاني لـ"وجوه النّظم" في كتابه²:

الشاهد الأول: قول امرئ القيس³:

أَيْقُتْلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ
 إنّ بناء الكلام ينطلق من قصد، وهذا القصد لا ينفصل عن الطّروف المقاميّة المتعلّقة التي أنشأ فيها، وعند محاولة تأويلنا لهذا البيت الشعري يتّضح ذلك؛ حيث أنكر امرئ القيس على من يتوعّده ويهدّده بالقتل، من خلال تدخّله في اختيار هذا النمط من النّسخ؛ وذلك بتقديمه الفعل على الفاعل، لأنّه لم يُردّ الجواب عن سؤاله، وإنما يريد أن يُنكر على المخاطب فعله الذي يعتقد أنّه يكون. والنّاظر إلى هذا السّياق يرى أنّ الفعل جاء على صيغة المضارع (أيقتلني)، وهذه الصّيغة تدلّ على واحد من الحالين: الحال أو الاستقبال؛ أمّا الأول فيُقصد به أنّ "الفعل كائن"، أمّا الثّاني وهو الاستقبال فالقصد منه "أنّ الفعل لا يكون، أو أنّه لا ينبغي أن يكون"، وبالتالي مادّنا في مقام التّقديم والتّأخير فإنّ الفعل المضارع الكائن (أي في الحال) إذا تقدّم على الاسم، أو العكس فيتقدّم

¹ ينظر: عزيز كعواش - ياسمينة شنية، البعد التداولي للتعريف والتنكير في النحو العربي (مقاربة في الافتراض المسبق)، مجلّة اللغة العربية، الجزائر، ع: 3، مج: 22، 2020، ص: 595.

² ينظر: زبيدة قابوسة - العزّوزي حرزولي، التّأويل عند عبد القاهر الجرجاني (الحذف والدّكر نموذجاً)، مجلّة لغة - كلام، غليزان، ع: 3، مج: 6، 2020، ص: 32.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 117.

الاسم على الفعل فإنَّ الغرض هو "التقرير". أمَّا إذا أُريدَ بالفعل الاستقبال، فإنَّ الغرض هو الإنكار للمُقَدَّم؛ سواء كان الفعل أو الاسم¹.

وعلى أساس هذه المعطيات، وخاصّة فيما يخصّ دلالات الفعل (الحال والاستقبال) التي لا يمكن الفصل فيها إلّا من خلال مقام التّواصل المُتلفّظ فيه الكلام، يتبيّن لنا أنّ الفعل الواقع في البيت الشعري سابق الذّكر جاء بمعنى الاستقبال؛ أي إنّ المتكلّم ينكر على مخاطبه أن يقوم بإنجاز فعل مثل هذا، وهذا يثبتُ أنّه لم يقع بعد، وهذا ما جاء به الجرجاني في تأويله لذلك، حيث يقول: «فهذا تكذيبٌ منه لإنسان تهدّده بالقتل، وإنكارٌ أن يقدرَ على ذلك ويستطيعه. ومثله أن يطمع طامعٌ في أمرٍ لا يكونُ مثله، فتُجهّله في طمعه فتقول: "أرضى عنك فلانٌ وأنتَ مقيمٌ على ما يكره؟ أبجدُ عنده ما تُحبُّ وقد فعلتَ وصنعتَ؟"»²، وبإضافة قول الجرجاني يتحدّد للمؤوّل باعتماد المقام أنّ الإنكار هنا جاء بالتكذيب لمن تهدّده بالقتل.

وبناء على تأويل هذه البنية التّركيبية استدعى وبالضرورة السّياق المقامي الذي أنتجت فيه هذه البنية؛ لأنّ التّغيير في المبنى ناتج عن التّغيير في المعنى والتّغيير في المقام المتعلّق طبعا بالإنتاج؛ لأنّ علم المعاني هو علم لنظم المعاني التّحوية لا بناء كلمات في صورة جملة دون معنى؛ وهذا يشير إلى دور المتكلّم الذي يُعدّ جزءاً أساساً³ من الخطاب، ولذلك عدّ الجرجاني حضور المبدع يرتبط بعملية التّعليق - أي توخي النّظم-؛ من حيث التّعامل مع الإمكانيات التّحوية لتحقيق التّشكيل النّظمي بين المفردات، وهو أمر يعود إلى براعته وكفائاته في البناء⁴، هذا من جهة، ومسؤولية المؤوّل في ذلك هو الحُفْر والتفتيش عن تلك العلاقات بربطها بمقام ورودها، وفي هذا يقول الجرجاني: «وإذ قد عرفت أنّ مدار "النّظم" على معاني النّحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها ثمّ اعلم أنّ ليست المزيّة

¹ ينظر: المصدر السابق، ص: 116.

² المصدر السابق، ص: 117.

³ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 2006، ص: 187.

⁴ ينظر: محمد عبد المطلب، قضايا الحدائث عند عبد القاهر الجرجاني، ص ص: 220، 221.

بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تُعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع البعض¹ وهذا القول يشير إلى مدى التناسب الواقع بين الأغراض التي تُنتج في سياقات خاصّة، والعلاقة القائمة بين الألفاظ التي اختصّها النَّاسج في نسجه.

وانطلاقاً من هذا فإنّ المخاطب لا يقلّ أهميّة عن المتكلّم، بل وجوده متعلّق به مادام أنّه يعمد إلى التّأليف في وسطٍ مقاميّ معيّن، والسامع هو جزء من هذا المقام، فإنّه بذلك عنصر له علاقة بالتأليف أيضاً، ويُعدّ اعتباره في ذلك اعتباراً للنّجاح التّواصلي.

والسامع بدوره كمؤوّل في هذا العمل ينفذ بنشاطه إلى تناسب سياقيّ التّواصل: البنية التّأليفية مع السّياق المقامي²؛ فيقدّر ما كان محذوفاً، ويُرجع ما كان أصله التّقديم و... رابطاً ذلك بحال الورد وما يتّصل به من معطيات، ليكشف عن السّر المخفي وراء كل وجه من أوجه النّظم، ويكون تأويله بذلك أنجع وأدق من اعتماد البنى التّركيبية بعيداً عن ذلك، بل ليس بالبعيد أن يقع في قطع العلاقة التواصلية بسبب إهماله لهذا المعطى غير اللغوي.

وعليه فإنّ المقام أرضيّة كاشفة عن انزياحات التّركيب وما تُضمّره وراء بنيتها الظّاهرة، وبالتالي فلا يمكنه أن ينفصل في العمل التّأويلي عن الأنماط النّظميّة، ولا يمكن أن نتخيّل أن يتمّ تواصل دونه بما فيه من ظروف، كحال المخاطبين وما يربطهما...، فالعلاقة بينهما إذًا هي علاقة استلزام إلى حدّ ما.

الشاهد الثاني: يقول زهير بن أبي سلمى³:

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعَّ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

من بين ما أشار إليه الجرجاني في درسه البلاغي "أغراض تقديم المحدث عنه"؛ حيث أقرّ أنّه

يفيد الاختصاص والتّفرد، وهو ما جاء في قوله: «وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 87.

² ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتّفسير في نظريّة النّظم (معاني التّحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 58.

³ المصدر السابق، ص: 134.

على واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر»¹ وهو أمر بيّن لا يُشكل. والغرض الآخر يُمثله قوله: «أن لا يكون القصدُ إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقّق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك»²، والشيخ فيما يخص هذه الفائدة (التحقيق) لم يقتنع بمجرد أن هذا للتنبية والتحقيق بصفة عامة لكل التراكيب التي يقع فيها التقديم، وإنما ذهب إلى أنه ينبغي أن ترصد تلك الفروق الدلالية الدقيقة بين الأبنية لتحديد خصوصية كل صياغة في إطار القاعدة الدلالية العامة للتقديم، التي صدر بها معالجته، وهي: ذكر المحدث عنه قبل الحديث لا محالة أشدّ لثبوتها، وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق، وعلة ذلك تكمن في أنه³ «ليس إعلامك الشّيء بغتةً عُفلاً، مثل إعلامك له بعد تنبيه عليه والتقدمة له، لأنّ ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام»⁴، ولذلك فيجب عدم الإغفال عن مثل هذه النبهات في العمل التواصلي.

وهذا يشير إلى أنّ الجرجاني لا يبيّن بلاغة النصوص على ما هو عام، وإنما بنى ذلك على ما هو تفصيلي؛ لأنّ المعاني الدقيقة والأغراض الخفية تحتاج إلى من ينقب عنها ولا يأخذها بصفة العموم، وفي ذلك تظهر بلاغة الطرفين في العمل التواصلي، وهذا ما أشار إليه فيما يخص بلاغة الأسلوب المتأبّية من طرف المتكلّم بقوله: «... فإذا قلت: "عبد الله" فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: "قام" أو قلت: "خرج"، أو قلت: "قدم" فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبّله قبُول المهياً له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشدّ لثبوتها، وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق»⁵، فهذه الأنسنة والاطمئنان يعود وقوعهما إلى الصّانع وحداقته في التّأليف، وهو في ذلك لم يراع فقط ما يناسب غرضه، وإنما التفت إلى كيفية تلقّي هذا النّسج بقبول المهياً له، فهو قد راعى مخاطبته في العمل

¹ المصدر نفسه، ص: 128.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ ينظر: سعيد حسن مجري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النحو) عند عبد القاهر الجرجاني ص ص: 65، 66.

⁴ المصدر السابق، ص: 132.

⁵ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

التواصل من خلال ما حوته البنية من دلالات؛ أي ما يتوافق والسياق المقامي، ومن خلال العمل على استقطابه من جهة ثانية.

وبالرجوع إلى البيت الشعري، الذي عمد فيه الشاعر إلى تقديم "المحدث عنه"، مطابقة للوضع، وفي هذا الشاهد لم يكن تقديم المحدث عنه هنا للاختصاص، وإنما جاء بغرض التأكيد والتحقيق؛ وهذا التأكيد لا يتعلّق بمقام واحد، وإنما له مقامات عدّة يُستخَصَرُ فيها لأداء فائدة ما، كالإنكار والوعد والكذب والمدح...، هذا الأخير (المدح) هو المقام الذي أنشد فيه "زهير بن أبي سلمى" قوله؛ حيث أراد من تقديمه المحدث عنه أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به، ويباعدهم من الشبهة، ولكي يُبعد شكًا فالسبيل أن نأتي بالتقديم للمخصوص بالكلام ليتنبّه ويتعد عن الشك بذلك¹، وعلى هذا الأساس فإنّ تأويل التقديم هنا يتحدّد بالوقوف على الحال الذي ورد فيه؛ لأنّ التأكيد والتبنيّة دلالة عامة، والتكذيب والمدح والوعد... كلها دلالات خاصّة تندرج ضمن تلك الدلالة العامة، والفيصل في ذلك هو السياق المقامي وما يتعلّق به.

وعليه فإنّ المقام بمثابة الكاشف الذي لا بد من استصحابه عند الدخول على النص، وفي غيبته يُستبهم النص ويستغلق معناه، وتصبح أي محاولة لتأويله نوعا من الحدس والضرب على غير سبيل، فكما أنّ للجانب اللغوي ألفاظه وقوانينه، فإنّ للموضع أيضا عناصره ومقوماته²، يُستلزم اعتبارها في العمل التأويلي، ليصبح تحديد الأغراض يتعلّق بـ "النظم اللغوي" و"السياق الحالي".

الشاهد الثالث: قول البحري³:

شَجُو حُسَادِهِ وَغَيِظُ عِدَاهُ
أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ

إنّ المعنى الظاهر لهذا التركيب ليس هو المقصود من الكلام؛ حيث أشار هذا البيت إلى معنى لا نقول مخالفا لقصد المتكلم، وإنما هو الخطوة الأولى للتنفذ إلى هذا القصد⁴، أو بعبارة أخرى إنّ المعنى الأوّل الظاهر لا يمثّل مساحة ضبابيّة تعوق الرؤية، بل تكون بمثابة الدليل الذي يقود المبدع للكشف عن غرضه من جهة، ويقود المؤوّل إلى هذا الغرض من جهة أخرى، حتى يتبيّن للمؤوّل في الأخير أنّ

¹ ينظر: المصدر السابق، ص: 33-35.

² ينظر: حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي العربي (تأصيل وتحديد)، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 2004، ص: 15، 16.

³ المصدر السابق، ص: 156.

⁴ ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني التحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 80.

وصوله للمعنى الثاني كان من حافة النظم مباشرة؛ أي إنَّ القصد قد دلَّت عليه الطريقة التي صاغ بها الصائغ تركيبته اللغوية¹.

وفي الشاهد الشعري اختار ناظمه أن يحذف منه المفعول، وهو في الأصل يكون مادام الفعل متعدياً (يرى-يصر)، إلاَّ أنَّ المتكلم أبي أن يكون ذلك ظاهراً، وهذا لا يعني أنَّ حذف المفعول غيابٌ كليٌّ له، وإتّما بالضرورة هناك ما يدلُّ عليه في سياق الحال كما أقرَّ الجرجاني: «وقسم ثانٍ: وهو أن يكون له مفعول مقصودٌ قصدهُ معلوم، إلاَّ أنَّه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه»²، فالحال من خلال هذا القول هو جانب يدخل كأساس في التركيب قبل التأويل؛ أي إنَّ المتكلم في بناء قصده في نظم لغوي معيّن، يضع سياق الحال في الحسبان، خاصّة حين ينزّاح باتّخاذ أحد وجوه النظم في الكلام؛ وذلك لما يُؤدّيه من دور لإظهار المحذوف، ودلالة التّقديم ما حقه التأخير والعكس، و...ومن جانب آخر، فالأمر كذلك بالنسبة للمؤوّل؛ حيث يعْتَبِرُه كمعطى من معطيات العمل التأويلي؛ وذلك كما ذكرنا أنَّه يقوم بأدوار متعدّدة على حسب السّياق اللّغوي المنسوج.

ففي أصل الكلام أن يقول الشّاعر: «أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره وأوصافه، ولكنك تعلم على ذلك أنَّه كأنه يسرق علم ذلك من نفسه، ويدفع صورته عن وهمه، ليحصل له معنى شريف وغرضٌ خاصٌّ. وذاك أنَّه يمدح خليفته، وهو المعتزُّ، ويعرّض بخليفته وهو المستعين، فأراد أن يقول: إنَّ محاسن المعتز وفضائله، والمحاسن والفضائل يكفي فيها أن يقع عليها بصرٌ ويعيها سمعٌ حتى يُعلّم أنَّه المستحقُّ للخلافة، والفرد الوحيد الذي ليس لأحدٍ أن ينازعه مرّبتها، فأنت ترى حسّاده وليس شيء أشجى لهم وأغيظ، من علمهم بأن ههنا مبصر يرى وسامعا يعي، حتى ليتمنّون أن لا يكون في الدنيا من له عينٌ يُبصرُ بها وأذنٌ يعي معها، كي يخفى مكانٌ استحقاقه لشرف الإمامة، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إيّاها»³ وهذا الأصل وهو ذكر المفعول قد كشف عنه المقام

¹ ينظر: محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 217.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 156.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الذي نُظِمَ فيه، والمقام هنا مقام مدح، ومادام أنه يمدح فلا تنصب الرؤية إلا على شيء جيد، ولا ينصب السمع أيضا إلا على شيء جيد¹.

وسياق الحال في التواصل هو بمثابة المشترك بين المتخاطبين؛ حيث يحاول المتكلم جاهدا مطابقة كلامه المقام، وأيضا، فالمؤول يحاول أن يؤول النص بمقارنته بما يحدث من مجريات مقامية، وبالتالي فهو وسيط لا يمكن فصل التركيب عنه، وعلاقته بالأبنية في العمل التأويلي هي علاقة تلازمية تكاملية. وبهذا فإنّ المقام هو مرجعية مشتركة وإن لم يكن فوق هذا التقاطع الموضوعي (مناسبة التأليف) تقاطع ذاتي (معلومات معرفية) سابق دورة التواصل هذه، وما أردت قوله هو أنّ الحال وأقصد به مناسبة التأليف يُعدُّ من المعارف المشتركة في التواصل. ولكن إضافة إلى هذا الدور الوظيفي الفاعل لمناسبة الورد، إلا أنّ المخاطب كلّما كان عارفا بمعطيات مقامية أكثر، كلّما كان قريبا من المقصود أكثر.

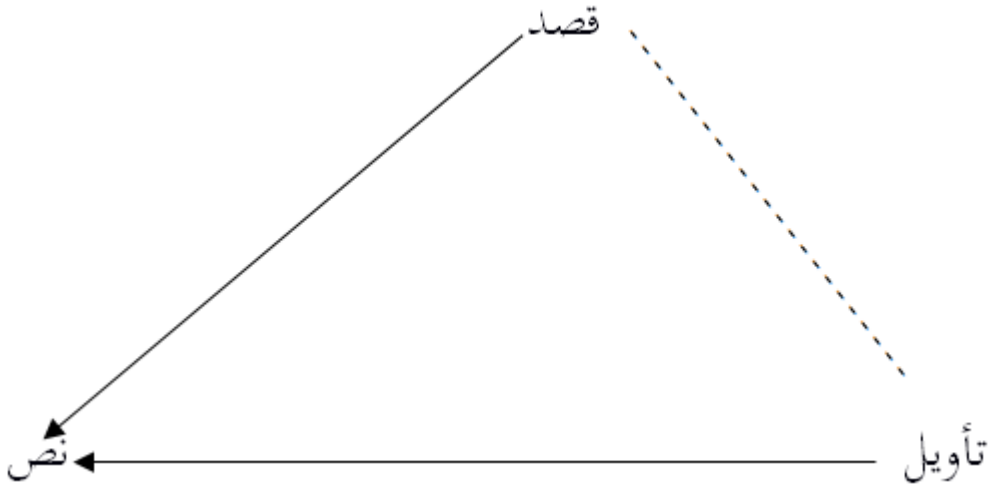
وعليه فإنّ النص شبكة علائقية معقدة من الدلالات الناتجة عن تلاحم شديد بين علاقات متنوّعة؛ دلالية ونحوية وحالية ..، وهذا ما يُفضي بنا إلى أنّ التأويل أيضا عملية معقدة تتشابك فيها كل ما اعتمده النص في اختياره وترتيبه وتركيبه وربطه بمعطيات أخرى خارجة عن اللغة، ولذلك يمكننا القول: إنّ الحال/المقام هو الدائرة الكبرى لدائرة صغرى مقصودة، ومن ثمّ فإنّه (الحال) لا ينفكّ بأيّ كان عن الصنيع اللغوي، وإن كان الأمر ظاهرا في تأويله، فهو يحتاج إلى ظفر الجانبين "اللغوي" و"غير اللغوي"، ليكشف لنا هذا التفاعل المتعدد عن مكنن البلاغة وسرّها، ولذلك فإن الوصول إلى المقاصد يحتاج إلى عملية مختلفة المشارب في الاستدلال بين ما وُجد وما لم يوجد².

ولتوضيح أنّ العلاقة بين القصد والتأويل علاقة غير مباشرة، تحتاج إلى من يسدّ الفراغات المصادفة في العمل التأويلي، وهنا تحديدا يتبيّن دور العناصر المقاليّة والمقامية في الوصول إلى هذه المقاصد، نورد المخطط الآتي³:

¹ إبراهيم الهدهد، شرح كتاب دلائل الإعجاز، (الحلقة 12)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت. إ: 2022/01/7، ت.م: 06:00 مساء
<https://www.youtube.com/watch?v=ZTQI9V5eI0I>

² ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني النحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 48.

³ ينظر: سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2005، ص: 219.



فالتفاعل التواصلي التداولي الحاصل بين أطراف التخاطب، يبقى هو الغاية من كل موقف، بحثاً عن القصد¹.

الشاهد الرابع: "زيدٌ منطلقٌ" "زيدٌ المنطلق"².

إنّ متلقّي السياقين "زيد المنطلق" و"المنطلق زيد" يتبيّن له من الوهلة الأولى أنّهما يصبّان في دلالة واحدة، والمتمثلة في نسبة الانطلاق إلى زيد، وفي الحقيقة ليس الأمر كذلك؛ «فكل واحدٍ من هذه الأحوال غرضٌ خاصٌّ وفائدةٌ لا تكونُ في الباقي»³، وهذا يدلّ على أنّ كل تغيير سطحي هو تغيير باطني، ممّا يُحتمّ ذلك على المؤوّل أنّ يركّز على الاختلاف الواقع بين التركيبين؛ يُعوّل عليه في العمل التأويلي؛ لأنّ النّظم الذي يختاره المتكلّم لا ينفصل البتّة عن مراده، وهذا ما جرى عليه الحال في هذين المثالين؛ إذ جاءت الصّيغة الأولى على هيئة لغوية معيّنة، والصّيغة الثانية بصياغة مخالفة للأولى، وهو الاختلاف موطن التأويل، ولكن على الرّغم من اعتبار الوجوه النّظمية في التأويل معطى أساس، إلّا أنّ المقام لا يقلّ أهميّة عن ذلك؛ فهو يبقى رافداً متماشياً مع الوجوه النّظمية التي تأتي عليها الجمل.

¹ نوري سعودي أبو زيد، في تداوليّة الخطاب الأدبي (المبادئ والإجراء)، ص: 35.

² ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 177.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ومن ثمَّ فإنَّ فالمقام واللغة وجهان لعملة واحدة؛ لا يمكن الفصل بينهما إلاَّ بهدف الدراسة، والفروق في الخبر من بين دلائل ذلك؛ فتأويل جملة "زيدٌ منطلقٌ" يفيد إخبار السامع بمعلومة جديدة، وهي انطلاق زيد؛ لأنَّ السامع هنا يجهل الأمر (خالي الذهن). أمَّا تأويل عبارة "زيدٌ المنطلقٌ" فهو مغاير لتأويل العبارة السابقة وإنَّ حملتا دلالة لغوية واحدة، وهو إسناد الانطلاق إلى زيد، والاختلاف الواقع بينهما هو محلَّ اختلاف في الغرض؛ حيث أفادت أداة التعريف "ال" التَّحديد والتَّعيين، وذلك يعود إلى أنَّ المخاطب يعرف أنَّ انطلاقاً كان ولكن دون معرفة المنطلق من هو تحديداً، وهذه الأغراض قد أوضَّحها الجرجاني بقوله: «اعلم أنَّك إذا قلتَ: "زيدٌ منطلقٌ"، كانَ كلامك مع مَنْ لم يعلمَ أنَّ انطلاقاً كان، لا مِنْ زَيْدٍ ولا مِنْ عَمْرٍو، فأنْتَ تُفيدُه ذلك ابتداءً. وإذا قلتَ: "زيدٌ المنطلقٌ" كانَ كلامك مع مَنْ عَرَفَ أنَّ انطلاقاً كان، إمَّا من زَيْدٍ وإمَّا من عَمْرٍو، فأنْتَ تُعلمُه أنَّه كان من زيدٍ دون غيره»¹، وبهذا أشار إلى درجات معرفة المخاطبين للمعرفة الخبرية، فمنها من عَلِمَ بالخبر، ويُصنَّف الخبر بذلك على أنَّه ابتدائيٌّ. ومنها من لم يعلم بالخبر، ويصنَّف الخبر فيه ضمن الخبر الطلبي²؛ أي إنَّ السامع لا يعلم يقيناً مَنْ المنطلق، فهو يتطلَّع ويطلب معرفة الفاعل، فالخبر أقرب بهذا إلى الطلب.

وعليه فإنَّ المخاطب هو جزء من النشاط البنائي؛ كون المتكلم ينظِّم كلامه باعتبار معرفة المخاطب للموضوع، وفيما بعد يستند إلى هذا المخاطب على تلك المعطيات المعرفية لتعيينه على إصابة الهدف المرجو؛ ومن هذا المنطلق فإنَّ التأويل شبكة معرفية، تتدخل فيه كل العناصر المتعلقة بأطراف التَّواصل على اختلافها، ومن بينها المعرفة الخلفية.

الشاهد الخامس: «مرت بزید الذي أبوه منطلقٌ»³.

في سياق حديث الجرجاني عن الفروق في الخبر أشار إلى أنَّ الخبر يُعرَّف "بالذي"؛ كونه يهدف إلى وصف المعارف بالجمل، وهو ما اتَّضح من خلال هذا الشاهد؛ حيث عُرف "زيد" عن طريق

¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² ينظر: عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ص: 53.

³ المصدر السابق، ص: 199.

"الذي"، على أنّ "أباه منطلق"؛ أي إنّه أبان زيدا عن غيره استنادا إلى جملة "أبوه منطلق"¹، واسم الموصول "الذي" في هذا السياق لم يتوقّف دوره على التعريف فقط، وإنما يتجاوز ذلك ليؤدي وظيفة الوصل بين المتكلم والمتلقّي قبل أن تكون وصلةً بين "المحدّث عنه" و"خبره"؛ لأنّه من المفترض أنّ الكلام يُنظّم على أساسٍ مُشتركٍ بين طرفيّ التّخاطب، ليكون التأويل بذلك أقلّ صعوبةً وأنجع دقّة. ودليل قولنا أنّ "الذي" تُخفي وجود علاقة بين المتكلمين هو ما جاء في نص الشيخ: «والقول البين في ذلك أنّ يُقال: إنّه إنّما اجْتَلِبَ حتى إذا كان قد عُرِفَ رجُلٌ بقصةٍ وأمرٍ جرى له، فتخصّص بتلك القصة وبذلك الأمر عند السّامع، ثم أريد القصْدُ إليه، ذُكِرَ "الذي". تفسيرُ هذا أنك لا تصلُ "الذي" إلّا بجملةٍ من الكلام قد سبق من السامع عِلْمٌ بها، وأمرٌ قد عرّفه له، نحو أنّ ترى عنده رجلاً يُنشدُه شعراً فتقولُ له مِنْ عَدٍ: "ما فعلَ الرجلُ الذي كانَ عندك بالأمسِ يُنشدُك الشُّعر؟"»²، ففائدة اسم الموصول "الذي" في مثل هذه التراكيب كفائدة المَرْكَبَة في البحر، حيث يعدّ معبرا لما يريد المتكلم تبليغه؛ أي إنّ بين المتكلم ومراده بحرا، وهذا البحر يحتاج إلى وصلة، و"الذي" بوصفه اسم موصول يؤدي هذه المهمة، وهو دليل تسميته³.

وعلى هذا الأساس، فإنّ "الذي" له مقاماته في الاستخدام تبعاً لعلاقة المتكلم بالمؤوّل، وهو بذلك يوضّح القصد المرجو مع من يتشارك معه في خلفيات من شأنها أن تسهم بشكل كبير في العمل التأويلي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ "الذي" محلّ تأويل (واقصد هنا الخبر المتعلّق "بالذي") بالنسبة لمن لا يتقاطع والمتكلم في هذه المعارف، وحتى لا نوقّع القارئ في خلط معرفي وخصوصاً في قولنا: إنّ "الذي" محلّ تأويل في بعض المواقف، فإنّ هذا لا يعني أنّ من له خلفية معرفية مشتركة بينه وبين متكلمه لا يستدعي التأويل في ذلك، وإنّما ما أردنا قوله هو أنّ التأويل حاضر مع المؤوّلين؛ -المؤوّل صاحب المعرفة، والمؤوّل من انعدمت عنده هذه المعرفة-، ولكن الفرق

¹ ينظر، المصدر السابق، الصفحة نفسها.

² المصدر نفسه، ص: 200.

³ إبراهيم الهدهد، شرح كتاب دلائل الإعجاز (الحلقة 23)، قناة أزهري تي في (AzharTv)، ت.ن: 2013/03/09، ت.م: 2022/01/26،

07:40 مساءً، <https://www.youtube.com/watch?v=rEyhjqAUvLo>

بينهما يكمن في أنّ الأول - وهو صاحب المعرفة - يكون تأويله أيسر وأدقّ نتيجةً، أمّا الثاني، فلا نقول يصعب الأمر عنده، ولكن نقول يستحيل إذا لم يجد ما يكشف له عن ذلك بمعطى آخر، وبالتالي تنقطع العملية التواصلية في مثل هذا الموقف.

وهذا هو «حُكْمُ الجُمْلَةِ بَعْدَ "الذي"، إذا أنتِ وصِفْتِ به شيئاً. فكانَ معنى قولهم: "إنه اجتلب ليتوصّل به إلى وصف المعارف بالجميل"، أنّه جيءَ به ليُفصّل بين أن يُراد ذِكْرُ الشيءِ بجملةٍ قد عرّفها السامعُ له، وبين أن لا يكون الأمر كذلك»¹، وما يجب الإشارة إليه من خلال ما جاء في هذا النص، هو أنّ اسم الموصول "الذي" يستخدم للتعريف بجملة معلومة عند السامع، ويستخدم أيضاً لإعلام السامع معلومة لم يعلمها من قبل، وهذا قول الشيخ في ذلك: «فإن قلت: قد يُؤتى بعد "الذي" بالجملة غير المعلومة للسامع، وذلك حيث يكون "الذي" خبراً"، كقولك: "هذا الذي كان عندك بالأمس" و"هذا الذي قدّم رسولاً من الحضرة"، أنت في هذا وشبهه تُعلم المخاطب أمراً لم يسبق له به علمٌ. وتفيده في المشار إليه شيئاً لم يكن عنده. ولو لم يكن كذلك، لم يكن "الذي" خبراً، إذ كان لا يكون الشيءُ خبراً حتى يُفادَ به»²، وحصيلة ذلك، أنّ "الذي" إذا كانت للوصف (أي حال الجملة التي بعدها جاءت للوصف) فتعني حضور معرفة خلفية تامة عند السامع، بينما إذا كانت للإخبار "يحتاج السامع إلى قدر من المعرفة حتى يتمكن من الوصول إلى القصد.

وعليه، فمن خلال فاعلية المعرفة الخلفية في التواصل، نخلص إلى أنّ التأويل ينفي الاعتماد على ما هو لغوي فقط، ليتجاوز ذلك ويهتم بما هو خارج عنها، ليتبين في الأخير أنّه عمل تداولي بامتياز.

الشاهد السادس: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ البقرة: 1، 2

ننطلق من فكرة أنّ كل انزياح واقع في البناء هو انزياح ناتج عن قصد؛ فالمؤول لهذا الشاهد القرآني يتحدّد له بمعرفته اللغوية أنّ {ذَلِكَ الْكِتَابُ} جملة، و{لَا رَيْبَ فِيهِ} جملة أخرى، والجملتان لم يوصل بينهما بواصل، وبدقة نظره وتأمله في معنى كليهما يتبين له أن هناك علاقة قائمة بينهما، وهي أنّ الجملة الثانية جاءت مؤكدة للأولى؛ أي إنّ التأكيد هنا لم يكن بمعنى لفظي، وإنما جاءت جملة

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 200.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ثانية ذات معنى جديد، لكن كما قلنا إذا وقف المؤول ملياً مع الجملتين وأدار في نفسه وجد أنّ معنى الثانية يلتقي مع معنى الجملة السابقة¹.

وقد جاءت كلمة "الكتاب" معرّفة بالألف واللام لتفيد معنى الكمال؛ بمعنى هو الكامل في الباب الذي من أجله كانت الكتب السماوية وهو باب الهداية، وقوله { لا ريب فيه } يعني نفي الريب، وهذا المعنى قد أفاد توكيد كماله في الهداية²

وهذا التأويل المشار إليه قد أقرّه الجرجاني بقوله: « قوله: { لا ريب فيه }، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: { ذَلِكَ الْكِتَابُ }، وزيادة تُثَبِّتُ له، وبمنزلة أن تقول: "هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب"، فتعيده مرة ثانية لتثبته، وليس يُثَبِّتَ الخبرَ غيرَ الخبر، ولا شيءَ يميّزُ به عنه فيحتاج إلى ضمٍّ يضمُّه إليه، وعاطفٍ يعطفه عليه»³، ومفاد ذلك أنه لا يمكن أن توجد "الواو العاطفة" بين شيء يؤكد شيئاً آخر، فلا تتصل بينهما معنوي قويّ جدّاً، وبذلك لا محلّ للواو في مثل هذا النظم مادامت تُحيل إلى أنّ السابِق شيءٍ واللاحق شيءٍ آخر⁴. وهذا الموضوع أحد مواضع الفصل* ويسمى في الدرس الحديث "كمال الاتصال".

والملاحظ لهذا الشاهد يرى أنّ الفصل تعلق بالجملة لا المفردات، وهذا لا يعني المفردات حالها حال الآخر، وإثما الحكم واحد إذا كان السياق المقامي واحد؛ فإذا كانت المفردة الثانية مؤكّدة للأولى أو صفة للموصوف فلا يمكن الوصل بينهما؛ كون العلاقة القائمة بينهما علاقة اتصال للغاية، وهذا ما تجلّى في قول الشيخ: « واعلم أنه كما كان من الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله وربطه يربطه وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكّد كذلك يكون في الجمل ما تتصل من

¹ ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)، ص: 295. وينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، ص: 109. وينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، تع: نعيم زرزور، ص: 267.

² ينظر: محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)، ص: 295.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلالات الإعجاز ص: 227.

⁴ إبراهيم الهدهد، شرح كتاب دلالات الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (الحلقة 34)، ت ن: 14/03/2013، ت 06/01/2013 https://www.youtube.com/watch?v=ZkT_EIjC9uA2021

* وهي عند الجرجاني تحدّدت في قوله: «فترك العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين حالين، فاعرفه». المصدر السابق، ص: 243.

ذاتِ نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حَرْفٍ عطْفٍ يربطها، وهي كلُّ جملةٍ كانت مؤكَّدةً للتي قبلها ومبيَّنةً لها، وكانت إذا حَصَلَتْ لم تكن شيئاً سِوَاهَا، كما لا تكونُ الصفةُ غيرَ الموصوفِ، والتأكيدُ غيرَ المؤكِّد. فإذا قلت: "جاءني زيد الظَّريف"، و"جاءني القوم كلَّهم"، لم يكن "الظَّريف" و"كلَّهم" غيرَ زيد وغيرَ القوم¹؛ فالجرجاني في هذا المقام قد ركَّز على النحو يربطه بغرض المتكلِّم، وبالتالي فهو قد ركَّز على مجريات الوضع (الحال) الذي جرى فيه التَّظْم.

وعلى أساس ما تقدّم من توضيحات تمثيلية قصد إبراز مدى فاعلية الحال في العمل التأويلي، نخلص إلى علاقة مفادها: أنّ المقام وعاء البناء، والبناء أو التَّسج هو حصيلة متعلقة بالمقام؛ وبالتالي فلا يمكن لهذا أن ينفك عن ذلك.

هذا بالنسبة لما يجب اعتماده في تأويل التَّصوُّص. ودون شكّ أنّ ما عرضناه تأويلاً لبعض الآيات القرآنية، أو الشواهد الشعرية، أو ما هو متداول من الأبنية تعود سياقاتها اللغوية إلى مقاصد معيَّنة، ولهذا أردنا أن نزيد بيانا ونحدّد تركيزاً لضرورة حضور القصد في العمل التأويلي، كونه القاعدة الابتدائية في العملية التواصلية، وغيابُه غيابٌ للتواصل؛ ونظراً لِلزُّوم هذا المعطى غير اللساني في فهم الأغراض، وجدنا كثير من عبارات الجرجاني الدالة على أن المتكلِّم يجب أن يكون قاصداً في نظمه، وعلى وعي بما يفكّر في نسجه، والدالة أيضاً على أنّ المخاطب يجب أن يكون على قصد حين مُباشَرته التَّأويل، ومن بينها:

«وجملة الأمر أنّه لا يكون ترتيبٌ في شيءٍ حتّى يكون هناك قصدٌ»²

«ومعلوم أنّك، أيها المتكلِّم، لست تقصد أن تُعلم السامع الكَلِم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: "خرج زيد"، لتُعلمه معنى "خرج" في اللغة، ومعنى "زيد". كيف؟ ومُحال أن تُكلمه بألفاظٍ لا يعرفُ هو معانيها كما تعرف. ولهذا لم يكن الفعلُ وحده من دون الاسم، ولا الاسمُ وحده من دون اسمٍ آخرٍ أو فعلٍ، كلاماً. وكنت لو قلت: "خرج"، ولم تأتِ باسمٍ، ولا قدّرت فيه ضميرَ الشيء، أو

¹ المصدر السابق، ص: 227.

² المصدر نفسه، ص: 364. وهذا ما جاء به طه عبد الرحمان أيضاً؛ حيث أقرّ أنّه لا كلام إلا مع وجود القصد؛ ليشير بذلك إلى أنّ الأصل في الكلام هو القصد. ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998، ص: 9.

قلت: "زيد"، ولم تأتِ بفعلٍ ولا اسمٍ آخرَ ولم تُضمِرْهُ في نفسك، كان ذلك وصوتًا تصوته سواء، فاعرفه»¹.

«لا يخفى على مَنْ له أدنى تمييزٍ أنّ الأغراضَ التي تكونُ للناسِ في ذلك لا تُعرَفُ من الألفاظِ، ولكنْ تكونُ المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلّةً على الأغراضِ والمقاصدِ»².

وغير هذا كثير، ممّا أكّد على أنّ التّأليف قصدٌ في أصله نُظم على هيئة معيّنة لإيصالها؛ لأنّ غياب الوعي القصدي في العمل التّواصلِي هو في الحقيقة انتفاء للتواصل في حدّ ذاته. وفي القول الأخير من عبارات الشّيخ هناك إشارة إلى معنى مصطلح "المواضعة" وإن لم يذكره صراحة؛ ففي حديثه عن النّظم على أنّه هو السّبيل في الإدلاء بالقصد، أقرّ أنّ الألفاظ وهي بعيدة عن سياقها التّألفِي لا يُمكن أن يتحدّد معناها إلا إذا جاورت لفظاً آخر؛ أي عن طريق التّعلُّق، والمفيد من ذلك هو أنّ الألفاظ المتواضعة عليها بين النّاس لا يمكنها أن تؤدّي القصد المرجو؛ لأنّها تحمل معنى معجميّاً لا يُمكنه أن يكون المقصود دائماً، ومنه فهي بمثابة الدّلائل لتلك المقاصد؛ وعلى الرّغم من ذلك فلوم تَكُن الشفرة مشتركة بين المتخاطبين، لما استمرّ التّواصل ونجح؛ وعليه فإن ما تواضع عليه المخاطبين من دلالات معجميّة للألفاظ، يجب أن يدخل في سياق مخصوص لينطلق منه المؤوّل فيما بعد في عمله التّأويلِي، وعندما نقول التّأويلِي فإنّنا قلنا البحث عن القصد، وهو ما يؤكّد أن هذا الأخير يكون في النّظم لا الألفاظ، والألفاظ في التّواصل لا تظهر قيمتها إلا عن طريق الائتلاف، وهو جوهر نظرية النّظم عند الجرجاني³.

ومجمل القول أن الجرجاني يشترط القصد في العملية النّظمية؛ التي تُعدّ عملية تأويلية بين المتكلم ونصّه؛ لأن توحي معاني النحو الذي قامت عليه نظرية النّظم، هو أساس مبنيّ على القصد، وبالتالي فالتأويل الذي يؤدّيه الناظم هو تأويل بقصد.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 412.

² المصدر نفسه، ص: 441.

³ دلال وشّن، القصديّة في الموروث اللّغوي العربي (دراسة في الأسس النّظريّة والإجرائيّة للبلاغة العربيّة)، ص: 183.

وفي مقامات أخرى بعد ما بيّنا دلائل مشروطية القصد بالنسبة للمتكلم، فإننا في هذا المقام نورد بعض الدلائل التي تلمح إلى مشروطية المعطى نفسه في العمل التأويلي بالنسبة للمؤول، كما جاءت في هذه النصوص:

«وليس إلا ما أشرتُ إليه من أنه يقول للمخاطب: "ضع في نفسك معنى قولك: رجل مشرّك في جُلِّ ماله، ثم تأمل فلاناً، فإنك تستملي هذه الصورة منه، وتجده يؤدّبها لك نصّاً، وبأتيك بها كَمَلاً»¹.

«قد فرغنا الآن من الكلام على جنس المزينة، وأنها من حيز المعاني دون الألفاظ، وأنها ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك، وتعمل رويتك، وتراجع عقلك، وتستنجد في الجملة فهّمك»².

«... ثم تنظر هل تجد ذلك الحسّن وتلك الفخامة؟ وهل ترى الروعة التي كنت تراها؟»³.

فمن خلال عباراته هذه وتحديدًا "ضع في نفسك" و"حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك... " و" ثم تنظر" يتبيّن لنا أنّ التأويل لا يكون إلا عن قصد؛ فمادام أنه "وضع في نفسه" فإنه حتماً عن قصد، وحينما سمع بأذنه فإنه قد قصد إلى ذلك وهكذا، فالجرجاني في هذه العبارت والتي قبلها قد أشار إلى أنّ القصد يقوم عليه بناء المتكلم وفهم القارئ

وعليه فإنّ نظرية "النظم" أفضل وسيلة للكشف عن مقاصد المتكلمين؛ حيث يسعى المتكلم في ذلك إلى إيصال أغراضه على حسب ما رتب في نفسه، والترتيب هنا للمعاني لا الألفاظ، وهذا الترتيب محرّكه يعود إلى "القصد"، ولذلك يرى أنّ معرفة الأغراض تكون من المعاني لا من الألفاظ⁴، وهذا ما دلّ عليه قوله سابق الذكر: «لا يخفى على من له أدنى تمييز أنّ الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تُعرف من الألفاظ، ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلّة على الأغراض

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 81.

² المصدر نفسه، ص: 64.

³ المصدر نفسه، ص: 101.

⁴ ينظر: حيدر جاسم جابر الدينناوي، القصدية وأثرها في توجيه الأحكام التحوّلية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص: 28.

والمقاصد»¹ وبذلك تكون الألفاظ دالة على المقاصد، وما على المؤول إلا أن ينظر إلى معانيها وهي في هيئتها التعالقية.

وعلى أساس ما تقدّم نلخص إلى أنّ هناك تفاعل واقع بين ثلاثية تواصلية تمثّلت في: المخاطب، والمخاطب، والخطاب من خلال العلاقات التالية:

- اختلاف براعة المخاطبين ينتج عنه اختلاف للبناء - من جهة الأسلوب (الأداء البليغ) -، ويستدعي مخاطباً في مستوى المخاطب بلاغة²

- اختلاف المخاطبين يدلّ على اختلاف الظرف الحالي، الناتج عنه اختلاف في البناء بالضرورة.

- اختلاف مضمون الخطاب هو اختلاف يعود سببه إلى قصد المخاطب، أو لأمر يتعلق بالمخاطب بعده جزءاً من السياق الحالي).

وبناء على هذا التداخل والتعلق الذي لا يمكن أن ينفكّ الواحد منهم عن الآخر داخل الدائرة التواصلية، والأكثر من ذلك أنّه كلّما حدث تغيير في أحدهم يتبعه تغيير في العنصرين المتبقيين، وكأنّ النظم الذي تحدّث عنه الجرجاني فيما يخصّ البناء، هو موجود أيضاً في دائرة أوسع ليشمل المتكلم والسّامع والبناء، وبعبارة أوضح؛ فإنّ كان النّظم عند الجرجاني يعود إلى توخّي معاني التّحو، فإنّ العلاقة بين أطراف التّخاطب هو نظم من نوع آخر، وهو نظمٌ لا يخصّ اللّغة؛ أي لا يخصّ الاختيار والترتيب والتعليق...، وإنّما يخصّ الأطراف المشاركة أو المحيطة بالأحرى بهذا البناء المرتّب والمتعلق.

ولعلّ القارئ يتساءل هنا عن نقطة الاشتراك بين النّظمين؛ "اللّغوي" - كما تحدّث عنه الجرجاني -، و"غير اللّغوي" - الذي وصلنا إليه استنتاجاً مما قدّمه في نظريته -، فنُجيبه على أنّها محدّدة في أنّ النّظم الأوّل: تتلخّص نتيجه في أنّ التّغيير الواقع في المبنى هو تغيير في المعنى، وكذلك النّظم الثّاني: فتغييرٌ في أحد العناصر - الثّلاثية - هو تغيير في الحلقة التواصلية.

وما نستخلصه عموماً هو أنّ الجرجاني تناول النّظم من جانبين؛ جانب يتعلّق باللّغة كنظام له مفرداته وقوانينه وأساسه المرجعية (ما جرى في العرف اللغوي من استعمالات كدلائل على هذه

¹ المصدر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 441.

² ينظر: مسعود بودوخة، السّياق والدّلالة، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2012، ص: 170.

القوانين)، وآخر يتعلّق بالأداء الذي هو نتاج القصد. وكنتيجة خاصّة لما تطرّقنا إليه سابقاً فإنّ لذائقة الأسلوب والمقام الأهميّة الكبيرة في تأويل النصوص. وعليه؛ فإنّ الأسلوب، والدّوق، والقصد بالنسبة لطرفيّ الخطاب، والخلفية المعرفية، و... كلها عوامل لها الدور في فهم المقاصد.

وما أشار إليه الجرجاني في هذا السياق يذكّرنا بما أقره عبد السلام إسماعيلي علوي¹ في تحديده "كفايات المؤول؛ حيث حصر التأويل في ثلاث (3) كفايات، ومن بينها "الكفاية التّداولية"، والتي قسمها إلى كفاية سياقية، وكفاية موسوعيّة¹؛ والسياقية عند الجرجاني تتعلق بالمقام، والموسوعية تتمثل في المعرفة المشتركة بين المتكلّمين.

¹ ينظر: عبد السلام إسماعيلي علوي، تداوليات التأويل (ضمن كتاب لحافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة)، ص ص: 217،

ثانيا: الآلية التأويلية البلاغية في الدرس الحديث

تعدّ ضرورة اعتماد المقام بما فيه من علاقة باللّغة (وأقصد الأسلوب) في الدرس التّواصلي العربي أمرا وقف عليه الدرس التّواصلي الحديث؛ حيث لم يغفل فلاسفة التّأويل والتّداوليّون عن اعتماده عنصرا مهما في العمل التّأويلي؛ وهذا يعود إلى أنّ المقام يحوي ما سقط من البناء أو انزاح عن أصله، ليُسهم بدوره في الكشف عنه، ومنه في الكشف عن غاية وجوده دون غيره من الوجوه الأخرى. وفي هذا السياق سنحاول أن نرصدَ بعضا من اهتمامات الدرس التّأويلي الحديث بالمقام ومدى فاعليته في التّواصل، وهذه من بينها:

1- التّأويل النفسي:

أ. شلاير مخر:

وشلاير مخر واحد من التّأويليين الذين تجاوزوا اللّغة في دراستهم للتّأويل*؛ حيث عدّ الخطاب كما أَلْمَحْنَا إلى ذلك في الفصل السابق** أنه فكر فردي ذاتي، والعلاقة بينه وبين الخطاب كلغة تكمن في أنّ هذه الأخيرة (اللغة) قد حدّدت للمؤلّف طرائق التّعبير التي يسلكها للتعبير عن فكره¹؛ ولذلك يقول: «إنّني أفهم المؤلّف بقدر توظيفه للغة»² فمن خلال قوله هذا ساوى بين النّص وصاحبه؛ إذ يُعدّ ما جاء في نص السياق هو نفسه المقصود لدى المخاطب؛ ومن هذا المنطلق تبدو لنا إشارة مفادها أن البناء عملية مهمة في التّواصل، وعلى الباني أن ينتبه إلى عملية ضم المعاني بعضها إلى بعض؛ لأنّها تُغيّرُ المسار الفهمي لدى المتلقي إذا لم تكن على قدر قصد صاحبها.

* ولم يتعد "فيلهم دلّائي" أيضا عن هذه الرّؤية. وللتفصيل أكثر ينظر: حيدر جاسم جابر الدّينناوي، القصديّة وأثرها في توجيه الأحكام التّحوّية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص: 51-53.

** وتجديدا ضمن عنوان التّأويل النحوي عند فريدريك شلاير مخر.

¹ ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التّأويل، ص: 21.

² ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وفي سياق ذلك سمى شلاير مخر عملية إدراك الخطاب كفكر ذاتي بـ "التأويل السيكلوجي" *؛ وهو تأويل يتعلّق بسيرة الكاتب الذاتية التي يُفهم النص من خلالها سواء أكان شفاهياً أم مكتوباً؛ لأنّ اللغة بقوّتها المؤثّرة تختفي ولا تظهر إلّا كنظام يضعه الإنسان في خدمة ذاتيته¹.

ومن خلال ما سبق إنّ الأسلوب أهمّ علامات البرهنة على مضمون العمل؛ فمن خلاله وبواسطته يجذب الأثر القراء، والمحاورين، وهذا ما جعل شلاير مخر يعتبر أن فهم الأسلوب هو الهدف الكامل لفن التأويل"، لكن الأسلوب عنده ليس زينة بلاغية، وإنما هو "روح"؛ فالخلق والأسلوب والفهم والتأويل عنده كلمات ينوب بعضها عن بعض².

وانطلاقاً من دور هذين المنهجين (الأسلوب كجانب لغوي يتعلّق بمستويات اللغة، والجانب الذاتي والمتمثل في الجوانب غير اللغوية لدى المتكلم) في العمل التأويلي نخلص إلى أنّ التأويل التّحوي -سابق الذكر في الفصل الماضي- والتأويل النفسي أو السيكلوجي يُسهمان في «رَدْم الهُوّة التّاريخيّة أو المسافة الزّمنيّة التي جعلت من النصّ عرضة لسوء الفهم»³؛ لأنّ اعتماد جانب دون آخر قد يُخرِج مقولة الكاتب عن مجرّاهما القصدي.

وعليه فإننا عندما نقول الأسلوب فإننا قلنا الجانب النفسي، وعندما نقول الجانب النفسي فإننا قلنا المؤلف ذاته، وهكذا يصعب أمر التأويل؛ فممارسته تحتاج إلى مجموعة من الاستدلالات من شأنها توجّه المؤول إلى السبيل المناسب لفهم مرامي مُتكلّمه. وتحديدًا من خلال تركيز شلاير مخر على الرّافد النفسي في العمليّة التأويليّة ومساواته المؤول بالمؤلّف في ذلك، نخلص إلى أنّه ركّز على قصديّة

* هناك من يقول إنّّه ليس بالضرورة أن يكون تحليلاً نفسيّاً للمؤلّف؛ بل هو مجرد تذكير بأنّ الفهم هو فن إعادة بناء التفكير الخاص بشخص آخر، وبعبارة أخرى أن الغاية من ذلك ليست تحديد دوافع المؤلّف السيكلوجيّة أو بواعث شعوره، بل إعادة تشييد الفكر نفسه الخاص بشخص آخر من خلال تأويل حديثه. ينظر: عادل مصطفى، فهم الفهم (مدخل إلى نظرية الهرميوطيقا)، ص: 105.

¹ ينظر: نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص: 27، 28.

² ينظر: محمد ولد سالم الأمين، حجاجية التأويل (في البلاغة المعاصرة)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 01، 2004، ص: 27.

³ مليكة دهمانية، فصول في القراءة والتأويل (من خلال نماذج غربية معاصرة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2010-1011، ص: 113.

صاحب النص لا على النص في حد ذاته، ولا على دور المؤول أيضا بحكم أنه الطرف المسؤول عن النشاط الاستدلالي أو نسيه الرابط المعنوي .

إبرك دونالد هيرش:

وفي سياق حديثنا عما جاء به شلاير مخر نجد "هيرش" ممن سار على نهجه في ذلك؛ حيث رأى أن النص يعني ما عناه المؤلف؛ أي إنجاز مساوٍ لما كان ينوي أن ينجزه، معتبرا في ذلك أنه (مؤلف النص الأدبي) هو تحديدا أفضل من القارئ، فلا يمكننا أن نتحدث عن تأويل محدد ما لم نفترض سلفا قصدا للمؤلف يوجه ذلك التأويل، وبناء على هذا فينبغي على المؤول أن يسترجع نية المؤلف وقصده¹.

وفي استرجاع المؤول نية المؤلف وقصده ينبغي له أن يستعين بأدلة ووسائل معينة للوصول إلى ذلك؛ إذ لا يكتب المؤلف إلا وهو يقصد معنى ما، ولا يتحدد قصده من الإحالة على أعراف اللغة العامة وتقاليدها أو المرجعيات اللغوية الداخلية فقط، وإنما يتعلق الأمر بأكثر من ذلك؛ فيتحدد أيضا من الإحالة على الأدلة والمرجعيات الخارجية التي تتعلق بمختلف الجوانب، وتتضمن بيئة المؤلف الثقافية وسماته الشخصية والمؤثرات السابقة والأعراف الأدبية².

وفي مضمار ذلك أشار هيرش إلى أننا لا نمتلك دوما مدخلا إلى مقاصد صاحب التأليف؛ فربما يكون قد تويي، أو يكون قد نسي ما كتب، ولكن هذا لا يقلقه كثيرا؛ حيث رأى أن المعنى الأدبي مطلق وثابت، ومقاوم تماما للتغيير التاريخي؛ أي إن قصد المؤلف واحداً وإن تغير الزمن³.

وعلى الرغم من طرحه القائل بأن النص الأدبي يجب أن يكون مطابقا للمعنى الذي أراده المؤلف لحظة الكتابة، وأن المعنى عنده واحد، ولا يقبل التعدد، إلا أنه لا ينكر أن تكون للعمل الأدبي معانٍ أخرى مختلفة لكنه يعدها دلالات للعمل؛ فالمعنى في تصوّره يبقى ثابتا، وهو ما يرغب فيه

¹ ينظر: روبرت شولز، السيمياء والتأويل، تر: سعيد الغانمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1994، ص ص: 30، 31.

² حيدر جاسم جابر الدينينايوي، القصديّة وأثرها في توجيه الأحكام التحوّية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص: 53.

³ تيري إغلنتون، تر: نائر ديب، نظرية الأدب، وزارة الثقافة، دمشق، د.ط، 1995، ص: 120. وينظر: المرجع السابق، ص ص: 53، 54.

المؤلف، أما الدلالات، وهي ما يوجده القراء فتختلف بحسب الأزمنة¹، وعن ذلك يقول: «المعنى هو ما يقدمه النص، هو ما يعنيه الكاتب باستعماله لعلامات خاصة أو متتالية، هو ما تقدمه العلامات. الدلالة من جهة أخرى تعني العلاقة بين المعنى وشخص، أو مفهوم، أو وضع، أو أي شيء يمكن تحيُّله»². وعليه يمكننا القول إن هيرش اعتدَّ بقصدية المؤلف دون غيرها من المقاصد الأخرى، فهو بالتالي لم يحصر التأويل في اللغة فقط، وإنما ربط ذلك بمجريات مقامية كما أوضحنا ذلك.

وهذه العناية المتعلقة بالمتكلم وقصده ركز عليه الدرس التداولي؛ حيث عُدت من مهامها و صيغ مفهومها في "دراسة المعنى كما يوصله المتكلم (أو الكاتب) ويفسره المستمع (أو القارئ)؛ فهي بذلك مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة»، وبذلك يبقى قصد المتكلم هو الغاية في المهام التداولي³.

نظرا لدور المقام -بما فيه من معطيات- في التواصل، ومدى فاعليته في فهم المقاصد، نجد بتطور الدراسات عُدة محورا لا يمكن أن نتغافله بشيء من الأشياء، ودليل ذلك ما شهدته الدراسات الهرمنيوطيقي الفلسفي -ومن بينهم ما تبيّن لنا مع ما جاء به شلاير مخر، وغيره ممن لا يسعنا المقام لذكرهم-، وأيضا حاله مع الدرس التداولي؛ إذ عُده فهم المقاصد يتعلّق بمقام الورد؛ و ذلك بحمل اللغة أكثر من دلالة وهو ما توضّحه اجتهادات كل من:

¹ ينظر: محمد البازي، التأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)، ص: 89.

² Hirsh.E.D. Validity in interpretation. نقلا عن المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ Gèarge Yule, Pragmatics, OxfordeUniversity Press, édition: 01, 1996, P: 03.

2- الألعاب اللغوية عند لودفيك فتغنشتاين:

و"لودفيك فتغنشتاين" هو الآخر ممن أنصبت اهتماماتهم على دراسة اللغة، ولكن ما يُميّز مساره العلمي أنه مرّ بمرحلتين مختلفتين فكرياً وجوهراً - أي مادة الدراسة في حد ذاتها¹؛ حيث تأثر في المرحلة الأولى بالفلسفة الإنجليزية المعاصرة، ثم أثر فيها تأثيراً كبيراً فيما بعد؛ أما الطور الأول تمثل في إقامة لغة مثالية كوسيلة أفضل من اللغة العادية للتفكير الفلسفي والعمل الفلسفي من خلال صياغته مع رسل "النظرية الذرية المنطقية"، التي سعت لتفسير العلاقة بين اللغة والواقع من خلال تحليل الموجودات التي يتبعها تحليل للقضايا المعبرة عنها. إلا أنّ هذا المشروع لم يتحقق على أرض الواقع وذلك لاستحالاته².

أما الطور الثاني، والذي كان في فترة ما بين 1930-1947 وهي فترة إقامته أستاذاً للفلسفة خلفاً لمور، وكان حينها "رسل" قد ابتعد عن كمبرج، فأخذ فتغنشتاين يسجل مواقفه المتطورة في محاضرات وكتب نشرت بعد وفاته، أهمها: الأبحاث الفلسفية، ولقد سميت هذه التطورات تحت عنوان "فلسفة اللغة العادية" philosophyOrdinaryLanguage³.

ومما اشتهر به في بحثه التداولي عدّه اللّغة "العبه"^{*} كسائر الألعاب، وفي حقيقة الأمر لم يعط معنى محددًا لهذه الكلمة، ولكن هناك تفسيرات وتوضيحات دلت على ذلك؛ حيث أقرّ في هذا السياق أنّه لو نظرنا إلى الألعاب بصفة عامّة لوجدناها متعددة: كلعبة كرة السلة وكرة القدم والتنس والشطرنج... ولكن لو أردنا أن نحدّد صفة واحدة مشتركة بينها جعلتنا نطلق عليها لعبة فلا نجد؛ فهل تتفق جميعها في التسلية؟ أم على أنّها تعتمد على المهارة؟ الحظ؟... فإننا لا نجد لهذا السؤال جواباً يتضمن إحدى هذه الأسئلة، وإنما نجد لوحة معقدة من التشابكات يتداخل بعضها في بعض، تسمى "بالتشابكات الأسريّة"، وهذا شبيه بما هو موجود بين أفراد العائلة الواحدة؛ فشان هذا الكلام شأنه مع اللغة؛ أي إن اللغة ومفرداتها تُشكّل لعبة بالمعنى السابق؛ فلا توجد وظيفة واحدة للكلمة أو

¹ ينظر: عزمي إسلام، لودفيج فتغنشتاين، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص: 137.

² ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1985، ص: 43.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص: 46.

^{*} هذه النقطة تتقارب مع ما جاء به دوسوسير، وللتفصيل أكثر ينظر: روي هاريس، سوسير وفتغنشتاين (فلسفة اللغة ولعبة الكلمات)، تر: فلاح رحيم، دار الزايفدين، بيروت، ط1، بيروت، 2019.

وفي تناوله فكرة أنّ اللّغة لعبة وغيرها؛ كتركيزه على اللّغة العاديّة في دراسته، التي تعتمد على الاستعمال، كلها منطلقات ودلائل على فكره التداولي. ينظر: عامر خليل الجراح، الإجراءات التداولية التآثيرية في التراث البلاغي العربي بين التأويل والحجاج والإنجاز، ص: 25.

للجملة تتمثل في تقرير الوقائع - كتقريرنا أن الكتاب موجود فوق المكتب، وأن الهواري بومدين حكم الجزائر- وإنما عدة وظائف، وليس بين هذه المعاني عنصر مشترك محدد، ولكن بينها تشابه أسري بالمعنى السابق¹.

ويعود شبّه مقارنة اللغة باللّغة عند فتغنشتاين إلى أنّ «اللّعبة تتضمّن القواعد تماما مثل اللّغة. واللّعبة فعل مثل اللّغة. واللّغة مكوّنة من الألفاظ مثلما تكوّن اللّعبة من قطع وأشكال. واللّغة نظام يأخذ فيه كلّ لفظ مكانه باعتبار محيطه، كذلك تكتسب كلّ قطعة أو شكل في اللعبة قيمتها من القطع الأخرى»² ومصطلح اللّعبة هنا يشير إلى الاختلاف، وهو موضوع اللّغة وعلاقته بمقاصد المتكلمين الذي طرّقه فتغنشتاين.

وفي السّياق نفسه أفتر فتغنشتاين أنّ وظائف اللّغة لا تتبيّن إلاّ عن طريق "الاستخدام"؛ أي لا يمكننا فهم مقصود المتكلم إلا بتوظيف الكلمة أو الجملة في سياق معين، ولذلك يقول فتغنشتاين: «لا تسل عن المعنى وإنما اسأل عن الاستخدام» ويقول أيضا: «لا تفكّر بل أنظر»؛ أنظر إلى الاستخدام أو السّياق لا تفكر في معنى الكلمة وهي بعيدة عن ذلك. فهو بذلك قد ساوى بين المعنى والاستعمال؛ لأنّ الأغراض من استخدام الكلمات تختلف من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، بل ومن زمن إلى آخر، فإنّ اللّغة لا يمكنها أن تبقى جامدة محتفظة بصورتها العامّة، وإنّما عليها أن تواكب هذا التّنوع في أغراضنا من استخدام تلك اللّغة³.

وعليه فإن مهمة الفيلسوف عند فتغنشتاين ليست توضيحا منطقيًا للأفكار، أو تحليلا منطقيًا للقضايا، وإنما الاهتمام بكلمات مألوفة والابتعاد عن المصطلحات التي اخترعها الفلاسفة؛ فكأنه هنا يقوم مقام المعالج النفسي؛ لأنه يرى بأن مرض الفلاسفة يعود سببه إلى القلق الذي كانوا هم سببا في وقوعهم فيه، ويعود أساسا إلى استخدامهم للغة بعيدة عن اللغة العادية، فحتى يعالجوا من هذا القلق يجب أن يعودوا إلى اللغة المستخدمة المألوفة⁴.

¹ ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص: 56.

² لودفيك فيتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، تر: عبد الرزاق بنور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص: 65، 66.

³ جمال حمود، فلسفة اللغة عند لودفيغ فيتغنشتاين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1، 2009، ص: 307.

⁴ ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة ص: 52، 53.

ومما تقدم يمكن أن نخلص إلى الآتي¹:

- أننا باللغة نعبر، نشكر، نأمر، نطلب، نكتب، نروي قصة، ترجمة نص.....
 - إن لعبة اللغة تنطوي على حياة؛ أي إننا لو ذهبنا على سبيل المثال إلى منطقة نائية يستعملون اللغة لوصف حوادث حصلت بالفعل أو للتعبير الصادق عما بداخلهم، فهؤلاء لن يفهموا وظائف اللغة كلها؛ لأنهم لو قصصنا عليهم قصة خيالية لما اندهشوا وأذهلوا لما يسمعون؛ لأنهم لم يعتادوا على هذا النوع من الوظائف بالرغم من وجود الكلمات عندهم فهم في الحقيقة لم تنقصهم الكلمات وإنما الاستجابة الناشئة عن لعبة اللغة.

- الاستخدام هو المعنى².

ومن خلال ما جاء به فيتغنشتاين فيما يخص الاستخدام وأهميته في التواصل، وأنه ضرورة استدعيها المؤول في فهم المراد، والأكثر من ذلك أنه يكشف لنا عن جانب اجتماعي ثقافي لمجموعة لغوية ما، يتقارب مع فكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني القائمة على التعلق - كأساس من أسسها-. ومصطلح "الاستخدام" مصطلح متعلق بالمقام؛ حيث تتنوع عن طريقه الدلالات، وهذه الدلالات بطبيعة الأمر تعود إلى قصد المتكلم في سياق مقامي معين، فهو بذلك أولى أهمية كبيرة لهذا المعطى غير اللغوي.

3- مبدأ التعاون عند بول غرايس:

ومن التداولين الذين طوّروا فكرة الألعاب اللغوية فيما بعد: "أوستين" و"سيرل" و"بول غرايس" قد ركّزوا بدورهم على المقام وما يدخل في مجراه من عناصر تُسهم بشكل كبير في الوصول إلى قصد المتكلم، وتحديدًا عند تناولهم الفعل الكلامي وما يُضمّنُه من قوة إنجازية، فالمقام معيار مهم للتمييز بين هذه القوى (التصنيفات)، وهذا ما جاء به كلٌّ من: "أوستين" و"سيرل".

¹ ينظر: المرجع نفسه، ص: 56.

² ينظر: المرجع السابق، ص: 307.

أما "بول غرايس" فقد اشتهر في دراسته بمبدأ تواصله يحكم العملية التواصلية تتمثل في "مبدأ التعاون"، ومادام أنه مبدأ يصب في صميم التخاطب، فإنه يتعلّق بمقام تلك العملية؛ لأنّه من الصّعب القول بالاكْتفاء بالجانب اللّغوي فقط في التّواصل، سواء تعلّق الأمر بالبناء أو التّأويل، فالقول بالاستقلال ينطوي على مقدار من التّعسف، وعلى الرّغم من إمكان دراسة كل جانب بل دراسة كل مستوى في اللّغة بعيدا عن النّاحية الإجرائية، إلّا أنّه يتعذر ذلك عند إرادة إجرائها على الخطاب؛ ومادام أنّه لا يمكننا استعمال التّراكيب مجرّدة من الدّلالات فإنّه لا يمكننا التّواصل مع الغير دون ربط ذلك بمعطيات مقامية مهما كان نوعها؛ خلفيات مشتركة أو عرف لغوي واحد، والمستوى أو الدّرجة أيضا... ولذلك يغدو معنى الملفوظات هو القيمة التي يكتسبها تركيب الخطاب في سياق التّلفظ؛ أي إنّ المعنى كقيمة للملفوظ لا تتحكّم فيه اللّغة بقدر ما يتحكّم فيه مستعملوه¹.

وهذا الذي أشرنا إليه دلّ عليه مبدأ غرايس؛ حيث أدرج فيه أربع قواعد مختلفة؛ مسّت اللّغة من جهة؛ كونها الوسيلة التي يُنظّم الغرض وفقا لقواعدها (وفي الحقيقة في حديثه عن الكلام فإنه أقر أنه ليس في حد ذاته تواصليا، ولكنه يوفر فقط أدلة على نوايا المتحدث)² الأفعال التواصلية المقصودة والمقام من جهة أخرى، وهذا الأخير قد تبين دوره بصورة جليّة فيما أقرّه في مبدئه التّعاوني، الذي يتمثّل في هذه الرّباعية القواعدية، وهي³:

1) قاعدة الصلّة والمناسبة Maxim of Relation:

- ليكن كلامك مناسبا أو ذا صلة بموضوع الحديث.

2) قاعدة النوعية (Maxim Quality):

- لا تقل ما تعتقد أنه غير صادق.

- لا تقل ما ليس عندك دليل كاف على صدقه.

¹ ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، ص ص: 22، 23.

² Laurence R. Horn and Gregory Ward ,The Handbook Of Pragmatics,Blackwell, U.S.A,2006, p 58.

³ ينظر: هشام عبد الله الخليفة، نظرية التلويح الحوارية، الشركة المصرية العالمية للنشر- لوجمان، مصر- مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ص ص: 30،

3) قاعدة الكمية (Maxim Quantity):

- اجعل إسهامك في المحاوره مفيدا بالمعلومات بالقدر المطلوب.
- لا تجعل إسهامك بالمعلومات أكثر مما هو مطلوب.

4) قاعدة الأسلوب (Maxim of Manner):

وفي هذه المقولة بما قاعدة عليا وهي "لتكن واضحا"، فضلا عن قواعد أخرى مثل:

- تجنب غموض العبارة، وتجنب اللبس، وتكلم بإيجاز، وكن منظماً¹.

فالملاحظ لهذا المبدأ وقواعده يتبين له أنّ التواصل مقيد تحكمه أسس متنوّعة؛ أي إنّ المتخاطبين يتواصلان بناء على أسس تُنظّم عمله التخاطبي، أو إنّ شئت قلت تحكّم التخاطب لتُنظّمه وتعلو به إلى الأفضلية والتّجاعة.

وتحديد غرايس قاعدة "الصّلة والمناسبة" أمر في صلب التواصل التداولي، وهو عينه ما أوضحه الجرجاني في درسه؛ فإنشاء كلام موافق للسياق المقامي من بين مبدّات العمل التأويلي؛ حيث لو افترضنا أنّ متكلّمنا أنشأ نظماً غير مناسب للمقام، لتأدّخ المؤوّل في حلقة من التساؤلات، ومن الممكن أنّ يقول صاحب النص ما لم يُقُل.

والحال كذلك مع قاعدة "الأسلوب"؛ ففي حال عدم الاعتداد بهذه القاعدة في التواصل يبرز دور المقام ومدى فاعليته في محاولة الفهم؛ لأنّ ضباية الاحتمالات أمر داعي للتأويل المُعمّق، ليتدخّل المقام بهدف محاولة فكّ التعقيدات اللغوية.

ويؤكّد صاحب المبدأ من خلال ما قدّم أنّ المتخاطبين لا يطبّقون هذه القواعد بحذافرها، وإنّما هم يضعونها نصب أعينهم ويسترشدون بها؛ بحيث حين يخالفها المتكلّمون فإنّ المتلقي يستمرّ بالافتراض بأن متكلّمه يلتزم بتلك القواعد على المستوى الأعمق في التواصل، الذي يحتاج إلى سياق مقامي يدعمه في حصوله الأغراض التي تبنّتها هذه التراكيب المقصودة.²

¹ ينظر: بول غرايس، المنطق والمحادثة، تر: محمد الشيباني - سيف الدين دغفوس، ص: 620. (ضمن كتاب: عز الدين مجدوب، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، تونس، دط، 2012، ج2).

² ينظر: هشام عبد الله الخليفة، نظرية التلويح الحواري، ص: 30، 31.

وعليه فإنّ الافتراض ذو أهمية قصوى في فهم أغراض المتكلمين، والخروج من احتمالات قد يؤدي بالمؤول إلى مفاهيم أخرى لم يُردّها المتكلم.

وكخلاصة لذلك، قد سار بول غرايس في درسه رابطاً بين السياقين؛ اللغوي وغير اللغوي، ليحلّ مشكلاً تواصلياً مضمونه "قولنا ما لا نقصد أو قولنا أكثر ممّا نقول أو عكسه" بإيجاد هذا المبدأ التعاوني، وبعبارة أخرى فإن مبدأ الاستلزام الحواري هو حلقة وصل بين نوعي الكلام ما يقال وما يُقصد.

ومن بين المعطيات التي لها الدور الكبير في فهم مقاصد المتكلم، والتي تتعلّق بالسياق المقامي ما يعرف بـ "متضمنات القول"*، فمن المؤكّد جداً أن التخاطب لا ينطلق من فراغ وإنما هناك أرضية معرفية تُسهم بشكل كبير في تفاعل هذا التخاطب ومن ثم نجاحه، وهذه الأرضية تسمى بـ "الخلفية المعرفية" وإن شئت قلت المعارف المشتركة بين المتخاطبين، وقد نكشف عن هذه المتضمنات من خلال:

4- الأقوال المضمرة:

تُعَدّ الأقوال المضمرة (Les Sous-entendus) النمط الثاني من متضمنات القول**، والمتعلقة بالسياق الذي ورد فيه الخطاب، وهذا ما أكّده "أركيوني" في مضمون قولها أن القول المضمّر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن لا تتحقّق إلا بتفعيلها في سياق الورد¹، كما هو مع المثال الآتي:

- "إن العلم مفيد"، فلا يمكن للمستمع أن يفهم قصد المتكلم إلا إذا أوّل الكلام وفقاً لسياق الورد؛ لأن المعاني مفتوحة يحددها فقط السياق، فلو تمعنا في عبارة "إن العلم مفيد" فمن الممكن أن يعتقد المخاطب أن ما أراده المتكلم هو الإخبار بأن العلم مفيد، أو يعتقد أنه يشجعه، أو أنه يوجّه

* أول من وضع هذا المصطلح الألماني غوتلوب فريجة. ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة «أفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص: 31. (التهميش).

والضمني يسميه سيرل مفهومًا. ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص: 146.

** والنوع الأول ما يعرف بـ "الافتراض المسبق"، وموضعه في الفصل اللاحق مُسمّى بعنوانه.

¹ ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة «أفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ص: 30، 32.

على تهاونه في طلب ذلك وغيرها من الاعتقادات المحتمل أن يؤديها هذا التركيب، ولكن حين يربطها بمعطيات السياق فإنه سيحدّد المقصود من ذلك.

وعليه «فالشيء الذي يتدخل في التأويل ليس السؤال ماذا يقول المتحدث، ولكن "لماذا" يقوله في سياق معيّن؟»¹ وما الذي يجعل كلامه ممكناً؟؛ ففي بعض الأحيان يتلفظ المتكلم بجمل من قبيل "لقد طلق زوجته لحسن الحظ" فيُتَّهم جرّاء ذلك بعدة اتّهامات وهو يسارع إلى الاختفاء وراء المعنى الجانبي لأقواله وهو: "لا أقصد ذلك..."، أو أن يزعم أكثر مما يقول، ويترك لمخاطبه مسؤولية التأويل، وتتضح هنا ميزة التجاهل التي يعتمدها المتكلم للهروب من مسؤولية مايقول، وعن ذلك يقول ديكر: «نحن بحاجة إلى قول بعض الأشياء، وفي الوقت ذاته نحن بحاجة إلى التظاهر بعدم قولها وبطريقة تمكّننا من رفض المسؤولية»²، وهذه الميزة من الصعب جدّاً أن تكون في الإنجازيات، كأن نتجاهل مثلاً أو ننفي قيامنا بالوعد من خلال قولنا: "أعد أني... " أو "أعلمكم اليوم..."³ وجمل القول إنّه إذا قيل: إنّ الألفاظ أوعية المعاني، ففي التداوليّة نقول: "إنّ السياقات أوعية المقاصد."

5- الإشارات (الشخصية، الزمانية، المكانية، الاجتماعية):

في بداية الحديث عن هذا العنصر التداولي وحتى لا يتحيّر القارئ من وجود هذا المبحث في الفصلين؛ الأوّل والثاني، بدراسة الإشارات الخطائية في الفصل الأوّل، وما تبقى من أنواع (الشخصية والزمانية والمكانية والاجتماعية) أُدرج في هذا الفصل، ذلك خدمةً لما يناسب كل موضع. وكذا ينطبق على بقية المباحث التداوليّة التي حصل معها هذا الانتقاء.

¹ ينظر: ذهبية همو الحاج، لسانيات التلقظ وتداولية الخطاب، الأمل، تيزي وزو، ط2، 2012، ص: 146.

² ذهبية همو الحاج، التداولية واستراتيجية التواصل، ص: 233.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص: 233، 234.

وعودةً إلى صميم الإشارات كعناصر توجب على المؤول أن يتقيد في فهم ما تصبو إليه بالمقام، فإنها محلّ تأويل يعود الإفصاح عن مرجعها لحظة التوصل في حدّ ذاتها؛ لأنّ التلفظ الحاصل من ذات المتكلم يكون بسمات معيّنة وفي حيّز زمكاني محدّد.¹

وبناء على ذلك تتميّز الكلمات الإشاريّة بأنّ نمطها المرجعي يستند إلى معنى مرجعي وليس إلى مدلول²، ومن هذه الحالات:

- **الإشارات الشخصية:** وهي الدالة على المتكلم (أنا، نحن)، أو على المخاطب (أنت، أنتم، أنتما، أنتن)، فهذه الضمائر ونحوها دالة لها دلالة في ذاتها على المتكلم والمخاطب، لكن لتحديد من هو المتكلم ومن هو المخاطب يجب اعتماد المقام كأداة لذلك. أما بالنسبة لضمير الغائب إذا كان حرّاً؛ أي لا يُعرف مرجعه من خلال السياق اللغوي فهو من الإشارات، أمّا إذا عُرف من خلال السياق اللغوي فهو خارج عن الإشارات. وإضافة إلى هذه التمفصلات الإشارية فإنّ النداء هو أيضاً واحد منهم؛ كونه يشير إلى مخاطب سواء لتنبهه أو توجيهه أو استدعائه³.

وفي هذا السياق أشار فلاسفة اللغة إلى شرط الصدق الذي يقتضي مطابقة الكلام الواقع؛ إذ أوضحوا أن جملة: "أنا أم نابليون" التي جاءت على لسان امرأة، إنّ لم يتحقق مضمونها على أرض الواقع فهي جملة كاذبة⁴، وبهذا تبيّن فاعلية الأطر المرجعية في التواصل.

- **الإشادات الزمانية:** وهي كلمات دالة على زمان معيّن، يحدده السياق بعلاقته بالمتلفّظ؛ لأنّ زمان التكلّم هو أساس فهم القصد للظروف من قبيل: الآن، بعد قليل، المساء...⁵ وهذا ما أقرّه "بنفنيست" بعمق في كتابه "مسائل في اللسانيات العامة"، وخاصة في مبحث "علاقات الزمان في

¹ ينظر: حمادي مصطفى، تداولية الإشارات في الخطاب القرآني (مقاربة تحليلية لكشف المقاصد والأبعاد)، مجلّة الأثر، ورقة، ع: 26، مج: 15، سبتمبر 2016، ص: 64.

² ينظر: جوليان لونيخي - جورج إيليا سرفاتي، قاموس التداولية، تر: لطفي السيد منصور، الزافدين، لبنان، ط1، 2020، ص: 78.

³ ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 17-19.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص: 18.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص: 20.

الفعل الفرنسي¹ Les relations de temps dans le verbe français، ولنفترضَ مثلا أن طبيبا ما كتب على باب عيادته: "سأعود بعد أسبوعين" فلا يمكن للقارئ أن يعرف موعد رجوع الطبيب إلا إذا عرف متى كُتبت هذه العبارة، وهكذا الأمر مع من قرأ مثلا رواية ما، من أمثال روايات "أجاثا كرسى"، فتذكر الحرب دون إحالة إلى زمان معيّن، فالقارئ هنا سيقع في اضطراب في فهمه القصد، وليحلّ المشكل فهو مضطرّ أن يتتبع السياق التاريخي وتاريخ نشر الكتاب وكل ما يعينه على الوصول إلى ذلك². وبصفة عامة إن الإشارة تعيّن الشيء في اللحظة التي تُنطق أو تُتلفظ فيها هيئة المصطلح³.

– **الإشارات المكانية:** وهي الإشارات التي تختص بتحديد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعية في الحدث الكلامي، كقولنا مثلا: "تقع الجامعة على يميني"، ولمعرفة هذا الموقع وغيره في أي خطاب لزم شيئان هما: معرفة مكان التلفظ، واتجاه المتكلم؛ لأنه لولا ذلك لأدّى إلى اللبس، والأكثر من ذلك أنّ المرسل في تحديده مرجع الإشارات المكانية لا يكتفي بالوقوف بناء على موقع المرسل إليه واتجاهه فحسب، بل نربطها أيضا بالدّوال اللغوية المؤلّفة للخطاب، ومثال ذلك: "الكرة وراء السيارة"؛ فمرجع اللفظ (وراء) يبقى غامضا إن استعمله المتكلم وحده، وإتّما يرتبط بمعرفة الشيء الدّال (السيارة)، وهكذا مع بقيّة الظروف⁴.

وهناك من الباحثين من يرى أنّ (ال) التعريف تدخل ضمن الإشارات؛ ويعود ذلك إلى أنّها تقوم بوظيفة أسماء الإشارة، والفارق بينهما هو أن اسم الإشارة يزيد على (ال) التعريف دلالة القرب والبعد، أما (ال) التعريف غير موسومة بذلك⁵.

– **الإشارات المكانية تدخل فيها الظروف المكانية كما سبق الذكر وأيضا أسماء الأماكن⁶.**

¹ ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 80.

² ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

³ ينظر: ذهبية حمو الحاج، التداولية واستراتيجية التواصل، ص: 163.

⁴ ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب ص: 85.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص: 102.

⁶ ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ)، ص: 94.

- الإشارات الاجتماعية: وهي عبارة عن ألفاظ وتراكيب تشير إلى علاقة اجتماعية بين المتخاطبين، وتتجلى من خلال نوعين من العلاقات وهما: علاقة رسمية، وعلاقة غير رسمية (مودة وألفة)؛ فالعلاقة الأولى -الرسمية- من صيغها "صيغ التبجيل" في مخاطبة كبار السن؛ فمراعاة للمسافة الاجتماعية أو حفظا للحوار في إطار رسمي نخاطب الكبير بصيغة الجمع (أنتم للمفرد المخاطب، ونحن للمفرد المعظم لنفسه)، لا الأفراد، ومن الممكن أيضا أن نستخدم الألقاب من قبيل: فخامة الرئيس، فضيلة الشيخ وغيرها¹.

أما عن العلاقة غير الرسمية فهي غير مقيدة بما ذكرنا؛ كأن يكون النداء باسم التذليل، وكذلك التحيات التي تتدرج من الرسمية إلى غير ذلك: كصباح الخير، صباح الفل...، وأيضا استخدام الألفاظ: كحرمه، وامراته، وزوجته...

فالإشارات ذات بعدين؛ لغوي كطبيعة اللفظ، وسياقي مقامي كاستخدام لها؛ أي كعنصر يتحدّد معناها المقصود من خلال الاستخدام كما أشار الجرجاني وفتغنشتاين على وجه الخصوص؛ لأنّ المعنى المعجمي معنى عام، مُمكنُ الخصوص، وهذا الخصوص يتعلّق بالمقام على حسب المشار إليه، وبذلك تتعدّد المراجع (الذي يعود عليه المشير) بتعدّد المقامات.

ومادام الأمر كذلك فإنّ الإشارات عامّة وخاصّة في الآن نفسه؛ "عامّة" لأنّ المشير -مثل: أنا، اليوم، فخامة الرئيس...- يحمل معنى ساريا في اللّغة بمعنى معيّن، و"خاصّة" لحملها المعنى الآتي، يتعيّن معناه بالنّظر إلى سياق الورد الذي سيقت فيه هذه الإشارة.

فالمقام إذا هو الفيصل في تحديد ما يعنيه المتكلّم من كلامه، ولذلك فلا يمكننا أن نتحدّث عن قصد إشاري دون تصوّرنا للمقام.

وأهمّية هذا المعطى التّواصلي لم يكن حكرا على الدّرس التّداولي فقط؛ أي إنّ المقام له أصول سبقت هذا التّيّار (التّداوليّة)، ومن بين من أقرّوا دورالسياق الحالي في فهم المقاصد التي أرادها مؤلّفها:

¹ ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 25.

أ) مالينوفسكي*

وهو من مثل البداية الحقيقية لنظرية السياق، وذلك عندما صادف صعوبات كثيرة أثناء ترجمته لبعض الكلمات والعبارات في اللغات البدائية - خاصة لغات الهنود الحمر - إلى اللغة الإنجليزية، مُتَوَصِّلاً بذلك إلى أن الكلمات مبهمة إذا لم نربطها بسياقها، ومُعَرِّفاً معنى الكلمة أو الوحدة اللغوية بأنها: الوظيفة التي تؤديها في سياق ما¹، وهو يتقاطع وفتغشتاين في هذه الرؤية.

ب) فيرث (John Rupert Firth 1890-1960):

قد أخذ هو أيضاً فكرة سياق الموقف وأثرها في تحليل النصوص من قبل مالينوفسكي، واضعاً إياها في إطار لغوي معين، كما أعطى لهذه الفكرة أبعاداً أعمق وحصرها في اللغة بعد أن كانت فكرة عامة تمس النواحي الثقافية في المجتمع².

في السياق نفسه حدد فيرث الظروف والملابسات التي من شأنها أن تساهم في الوصول إلى

المعنى وهي³:

1- السمات المشتركة بين المشاركين:

- العمل اللفظي للمشاركين.
- الأعمال غير اللفظية للمشاركين.

2- الدوافع المشتركة (الغايات).

3- أثر العمل اللفظي في المشاركين، كالإقناع أو الألم أو الإغراء أو... فتحدد عناصر سياق الموقف

هذه المعنى المقصود من بين عدد من المعاني التي يحملها النص.

* «لم يكن مالينوفسكي لغويًا في حقيقة الأمر. إنه لم يكن - في الأصل - معنياً بتفسير اللغة، ولكنه قدم بعض الأشياء المميزة جداً عن القول في اللغة. كان مالينوفسكي من علماء الإثنوجرافيا؛ أي أنه كان معنياً بشرح الثقافة ولكنه - في مجرى عمله - صار مهتماً اهتماماً عميقاً باللغة، من حيث إنها موضوع دراسة في حد ذاتها» ينظر: محمد العبد، العبارة والإشارة - دراسة في نظرية الاتصال، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2007، ص: 33.

¹ ينظر: عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث - دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية التركيبية في ضوء نظرية السياق، دار الكتب، ط ، 1991، ص: 48.

² عرفات فيصل المتاع، السياق والمعنى - دراسة في أساليب النحو العربي، مؤسسة السياب، لندن - منشورات الاختلاف، الجزائر - منشورات الضفاف، لبنان، ط1، 2013، ص: 26.

³ ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وإلى جانب اهتمامه البالغ بسياق الحال كما يسميه، «فقد ذهب إلى ضرورة مراعاة نوع آخر من السياق أطلق عليه مصطلح ((السياق اللغوي)) Linguistic context ويعني به مجموعة الوحدة اللغوية أي الجملة»¹ معبراً عن ذلك بقوله: The whole complex of functions which a linguistic form may have².

ومن هذا المنطلق فإن فيرث قد ميز بين نوعين من العلاقات التي ترتبط بهما الألفاظ وهما: العلاقات الداخلية أو الشكلية وتشمل العلاقات التي تربط وحدة لغوية معينة بالوحدات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالصوت أو الكلمة أو الجملة (التركيب)، والعلاقات الموقفية ويشمل العلاقات بين الوحدات اللغوية ومكونات الموقف غير اللغوية³، مؤكداً أن المعنى يفسر باعتباره وظيفة في سياق⁴. ولئن استطعنا تحديد السياق اللغوي الذي يخضع نسبياً إلى المعيارية والمنطق العقلي فإن السياق الخارجي على خلاف ذلك؛ فهو لا يخضع لمعيار أو قانون محدد يحكمه، فكل ما يتعلق بالكلام أثناء التواصل هو جزء منه يساهم بدوره في فك شفرة الرسالة. وعلى الرغم من ذلك إلا أنهما (السياقين) متوازنان خطياً وفقاً للمادة المعرفية بالنسبة للسياقين؛ فكلما اكتشفنا معرفة لغوية في سياق لغوي ما فإننا طبعاً سنعلقها بسياقها الحالي الذي وردت فيه، وذلك اجتهاداً لثجّب النص ما لم يقله صاحبه. وعليه يمكن القول إنّه لا يمكن الفصل بين السياق اللغوي وسياق الحال في عملية التأويل⁵.

(ج) ديل هاتاواي هايمز (Dell Hathaway Hymes) (1927 – 2009):

يعد هايمز ممن له باع في تناول موضوع التواصل عموماً والسياق الخارجي خصوصاً؛ حيث أقر أنّ لهذا الأخير دوراً مزدوجاً: يحدّد مجال التأويلات الممكنة من جهة، ويدعم التأويل المقصود من

¹ عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث - دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، ص: 49.

² ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها

³ أحمد إحميدات، نظرية (فيرث) السياقية بين الأصالة والتجديد، الضاد، جامعة كوالا لومبور، 2015، د ع، د م ج، ص: 263.

⁴ ينظر: المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى - دراسة أسلوبية - أكاديمية الفكر الجماهيري ليبيا، 2011، ص: 14.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص: 16، 17.

جهة أخرى¹. ويبيّن أيضا أنّ لكل موقف خطابي مكونات مهمة تتمثل في: الخلفية، والمشاركين في الحوار، والغرض، ومفتاح الرموز، والمسار أو وسيلة الاتصال، والموضوع، ونوع الرسالة²، ووضع لكل مكون من هذه المكونات رمزا مختصرا جمعها في كلمة (speaking) وهذه المكونات بمختصراتها هي:

S-(setting) الخلفية: وتضمن الزمان والمكان.

P-(participants) المشاركون في الحوار وأدوارهم.

E-(End) الغرض والغاية.

A-(Act se quence) ويشير إلى تسلسل الحدث ويشمل شكل الرسالة والمحيط والوسط والمضمون.

K - (Key) مفتاح الرموز ويشير إلى طريقة التواصل أو أسلوبه.

I-(Instrumentalities) المسارات أو الوسائل اللغوية وغير اللغوية.

N-(Normsof Interaction) وتشير إلى قواعد التواصل بين المتحاورين.

G-(Genre) النوع الأدبي: حكاية، قصة.

ولقد أشار هايمز إلى أنه ليس من الضروري توفر كل هذه الخصائص في جميع الأحداث التواصلية³، إلا أن المؤول كلما زادت معرفته لها زادت قدرته على التنبؤ بما يمكن قوله⁴.

وخلاصة القول، إنّ التأويليين قد أولوا التركيز البالغ على المقام وحيثياته؛ فاهتموا بقصد المتكلم وأسلوبه، وبالخلفيات المعرفية والزمان والمكان و... ، وهذا يتقارب مع ما جاء به عبد القاهر الجرجاني

¹ ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ص: 52.

² عرفات فيصل المتاع، السياق والمعنى -دراسة في أساليب النحو العربي، ص: 31، 32. وينظر: ج ب براون- ج يول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطف الزليطني - منير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 197، ص: 48.

³ ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ص: 53.

⁴ ينظر: ج ب براون- ج يول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطف الزليطني - منير التريكي، ص: 50.

كما اتضح في الصفحات السابقة، ولكن الملاحظ من خلال أنّ حديث الجرجاني عن الأسلوب - حسب رأيي - متعلّق بالجانب البلاغيّ التأثيري؛ صحيح أنّه تحصيل حاصل ناتج عن قصد المتكلّم، ولكن هذا القصد في الكثير من الأحيان يكون له تأثير على النفس بصورة أكثر من نظمه في تركيب آخر غير الأوّل؛ ودليل ذلك استخدامه عمليّة "المفارقة" بين الأسلوبين. أمّا الأسلوب عند التأويليين - وأخصّ بالذكر عند شلاير مخر - أنّه عدّه طريقة في التّركيب يختارها المتكلّم وسيلة لإيصال قصده، فهو لم ينظر إلى التأثير والإمتاع في التّلقي.

ملخص:

ومجمل القول، إنّ البلاغة عند الجرجاني مثّلت أحد مسالك العمل التأويلي، من خلال تركيزه على المقام بصفة عامّة، والدّوق بصفة خاصّة؛ حيث أدخل المؤوّل في عمليّة فهم الأغراض، وذلك لا ممّا هو حاصلٌ عليه من معارف مشتركة بينه وبين مخاطبه فقط، أو ممّا حصل عليه لحظة التّواصل كظروف آتية، وإنّما أدخله عن طريق كفاية التّدوق، وهي كفاية انطباعية بالأساس، لا تُحدّدها قواعد وقوانين معينة، وإنّما ناجحة عن إيجاء النّفس وتقبّلها للتّركيب، فهي موهبة كموهبة كتابة الشعر، وهذا ما يثبت تّكريبه لدور هذا الطرف (المؤوّل) ومكانته في التّأويل.

والظّاهرة الأسلوبية في اللّغة العربيّة قد اتّضحت عند الجرجاني من خلال عرضه عناوين مباحثه؛ فلم يقل مثلاً "مبحث الحذف" بصفة عامة، وإنّما يعطف على الأول بمعاكسه، وهذه العنونة الثنائية وإن كانت على حقيقتها، فإنّها تُوحى بالتنوع الأسلوبي المُشير إلى تعدّد المقاصد البلاغية.

أما ما جاء في الدّرس التّأويلي الحديث بصفة عامّة؛ كالمتمضمّنات، والمعرفة الخلفية، والجانب النفسي للمتكلّم و... تتقارب مع ما جاء به الجرجاني من قبل، من خلال اهتمامه بالمقام وفاعليته في العمل التّأويلي، بما فيه الاستناد إلى العرف وما ألقته الطّباع العربيّة، مع وجود بعض الفروقات بينهما، ولعلّ سببها يعود إلى طبيعة اللّغة وطبيعة مُتكلّمِيها، وعلى الرغم من ذلك فإنّ أهمّ وَصلةٍ بين الدّرسين هو تجاوزهما الدلالات اللّغوية الظّاهرة على مستوى التّركيب إلى البحث عن الدلالات الخفيّة المتعلّقة بحال الاستعمال، وهو صلب الممارسة التأويلية.

وبصفة شاملة فإنّ الجرجاني لم يتجاهل المتكلّم المُنتج للأسلوب، ولا النّص بعدّه وسيطا بينهما، ولا المؤوّل باعتباره مشاركا في تأويله الجانب النّفسي (الانطباعي)، وهذا الأخير (البعد النفسي) لا يتدخّل في فهم المقاصد بصورة أدق، وإنّما يكشف من جهة ثانية عن الطّبع العربي وأصالته. وبذلك فإنّ تفاعل هذه العناصر وانصهار متعلّقاتها من صميم الدّرس البلاغي العربي والدّرس التّداولي الحديث، ويبدو لنا- في هذه النقطة تحديدا (نقصد عدم إهمال أي طرف من أطراف التّواصل) أن الدرس

الهرمنيوطيقي الفلسفي يُوجّه الأهمية لعنصر دون آخر، كما شهدنا ذلك مع شلاير مخر ؛ إذ اعتد بقصدية المؤلف مقارنة بفاعلية المؤول في ذلك. أما بالنسبة للدرس التداولي فهو أقرب إلى فكر الجرجاني في اعتبار قصد المتكلم، ونشاط المؤول أيضا، إضافة إلى المستوى اللغوي في الحلقة التّواصلية.

الفصل الثالث

الآلية التّأويلية المنطقية بين عبد القاهر الجرجاني

والدرس الحديث

أولاً: المنحى المنطقي في الفكر اللّغوي

ثانياً: الآلية التّأويلية المنطقية عند عبد القاهر الجرجاني

1- الاستدلال

2- المحال

3- الترتيب والترتّب

4- علاقة التناقض

ثالثاً: الآلية التّأويلية المنطقية في الدرس الحديث

1- التحليل اللغوي عند فريجه

2- الافتراض المسبق

3- الأفعال الكلامية غير المباشرة عند سيرل

4- الاستلزام الحوارية عند بول غرايس

ملخص

توطئة:

إنّ التّأويل بصفة عامة يعود إلى اللّغة وما يتعلّق بها من ظروف تواصلية (مقامية)؛ إذ نبدأ منها لنربطها بما يحيط بها من معطيات لإدراك القصد الذي أراد المتكلّم تبليغه، والتناظر للآليتين: "اللغوية" و"البلاغية" يجد أنّ الجرجاني قد اعتمدهما في العمل التواصلية كما عرضنا ذلك في الفصلين السابقين، لكن السؤال يطرح نفسه في هذا المقام: أين تتجلى أشعرية* الشيخ التي تتلخّص في عدّها "العقل" ركيزة في فهم المقاصد؟، وعندما نقول العقل فإنّه يحيلنا إلى مصطلح "المنطق"، الذي لا يمكن تجاهل قضاياها في العمل التأويلي.

ومادام أنّ التّأويل عملية ذهنية، هدفها الوصول إلى القصد، فإنّها حتما فيها احتكام إلى المنطق؛ فلا تأويل دون منطق، والمنطق الذي نقصده ليس شرطا أن يكون عقلياً بحتاً؛ أي ليس نشاطاً ذهنياً يستند إلى ما يُقرّهُ العقل فقط، وإنّما نسمي المنطق منطقاً وإنّ استند إلى معطيات أخرى محيطية بالحلقة التواصلية؛ لأنّنا لو رجعنا إلى الوراء، وجدنا أنّ الإنسان في علاقته بلغته يشعر فيها بالاعتزاز والانتماء حين ممارستها؛ لأنّ اكتسابه لها يتعلّق بكثير من الاعتبارات؛ النفسية منها، والاجتماعية، وهذا الأمر يجعلنا نُقرّ بذلك.

وعلى الرغم ممّا قلناه فإنّ قضايا المنطق لها شأنها في التّأويل، بل حضورها لا يُعدّ مطلباً في هذا العمل (التّأويل) فقط، وإنّما في العلوم بصفة عامة، وهذا يعني أن حاجة الحكم العقلي يبقى دعامة أساسية في النشاط التأويلي، وإن كانت هذه الدعامة تحتكم هي أيضاً إلى مجريات خارج اللغة في عملية الفهم، وعليه فإنّ الاستناد إلى قضايا المنطق كالصدق والتناقض... تُعدّ من مرتكزات التّأويل، ويبقى المنطق منطقاً وإن كانت هناك معطيات أخرى، وهذا جوهر العمل الاستدلالي¹.

وقبل أن نطرق باب المنطق عند الجرجاني نتوقّف عند المنطق بصفة عامّة؛ وذلك بعرض بعض قضاياها حتّى تتضح هذه الوجهة أولاً، ويعود ذلك إلى أنّ المنطق يعتريه نوع من الصعوبة مقارنة

* أشرنا إلى هذه القضية في المدخل العام لهذه الدراسة.

¹ ينظر: الطاهر هاشمي، جدل الدرس النحوي العربي القديم بين منطق القياس ومنطق النّظم، الإشعاع، سعيدة، ع: 04، مج: جوان 2015، ص:

بالمستويات اللغوية المعروفة، كما أنه اشتهر بمضمون غير عربي أكثر؛ مما فرض علينا أن نوجز منه بعض الشيء حتى يتسنى للقارئ فهم المنطقيين؛ العربي وغيره.

أولاً- المنحى المنطقي في الفكر اللغوي:

لقد شهدت عديد الدراسات جانباً من الطابع المنطقي، إذ أولى فيها أصحابها السّلطة والفضل إلى العقل في الكشف عن الحقائق؛ لأنّ هذا الأخير (العقل) إقناعاً واقتناعاً في الآن نفسه؛ ولذلك فهو آية لها فاعليتها في الجانبين: بناء الفكر، وتأويله. والمنطقيون كرّسوا هذا المنحى على عكس السفسطائيين الذين يُثبتون حُججهم دون الرجوع إلى سلطة العقل، أو ما يسمّى في المنطق "بالمبادئ العقلية"؛ ممّا يؤدي إلى الجدل وعدم القبول، وهذا ما يسمّى بـ "المغالطة" أو "السفسطة"¹؛ والقصد منها غياب الدليل العقلي المقنع.

وما دام الأمر يتعلّق بالمنطق في مقامنا هذا، فإننا سنحاول التطرّق إلى مفهومه والوقوف على بعض مباحثه:

1- المنطق الصوري:

سمّي بهذا الاسم لأنّ موضوعه صورة العلم لا مادّته؛ فهو علم قوانين الفكر بصرف النظر عن موضوع الفكر؛ ولذلك عدّه أرسطو "مدخلاً" للعلوم²، وما دام أنّه علم القواعد الذي يجنب الإنسان الوقوع في الخطأ في عملية التفكير، ويرشده إلى الصواب³، فمن المستحسن أن نقف على هذه الأفعال العقلية و البعض مما يتعلّق بقضايا هذا العلم⁴:

أ- التّصوّر: وهو معرفة حقيقة الشيء من غير حكم عليه بنفي أو إثبات، وتندرج تحته دراسة الألفاظ من حيث ماهيتها وتعريفها.

¹ ينظر: بركاوي عمر- بوكالدة زواوي، منطق الجدل وأسس الخطاب اللغوي عند فلاسفة اليونان السفسطائيون وأرسطو نموذجاً، مجلة لغة كلام، غليزان، ع: 01، مج: 07، مارس 2021، ص: 376.

² ألوسي حسام محي الدين، مدخل إلى الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- دار الفارس، عمان، ط 1، 2005، ص: 89.

³ ينظر: غادة الحلابقة المنطق الصوري، ت ن: 03/مارس/2016، ت إ: 12/02/2022، 08:58 مساءً،

https://mawdoo3.io/article/72173_

⁴ ينظر: المرجع السابق، ص ص: 89، 90.

ب- التصديق أو الحكم: وهو تطابق الفكر مع الواقع، والحكم عليه صدقا أو كذبا، وتدرج فيه القضايا بأنواعها.

2- الاستدلال: وهو انتقال عقلي من قضايا فرضت إلى أخرى تلزم عنها؛ أي استنتاج مجهول من معلوم، وهو إما أن يكون مباشرا أو غير مباشر، وغير المباشر هو القياس.

3- طبيعة المنطق:

وتبعاً لما سبق، نسوق كلامنا إلى الحديث عن طبيعة المنطق؛ فطبيعة المنطق في شكلها الإجمالي تفيد حرص الإنسان على ألا يقع في "التناقض" كيفما كانت طبيعته، ذلك أن التناقض إما أن يتخذ صورة تناقض الفكر مع ذاته ويسمى "بالتناقض الصوري"، ويرتفع هذا التناقض برجوع الفكر إلى الاتفاق مع ذاته، وحينها تسمى الحقيقة التي نحصل عليها ب "الحقيقة الصورية". وإما أن يتخذ التناقض صورة اختلاف الفكر مع الواقع ويسمى ب "التناقض المادي أو العلمي"، ويرتفع هذا التناقض عندما يطابق الفكر ما يحصل في الواقع، وتسمى الحقيقة التي نحصل عليها من هذه المطابقة "حقيقة علمية"¹.

وهذا مثال توضيحي لذلك²:

فعلى سبيل المثال يدعي شخص أنه قادر على رسم دائرة مربعة، ويزعم آخر أن الماء جسم بسيط، فنحن نرفض هذا بسبب التناقض الواقع فيهما، ولذلك نردّ الشخص الأول إلى عقله؛ كي يبطل دعواه بأن الدائرة مربعة؛ أي إبطال هذا التناقض الواقع في وقت واحد، وكأنه يسلم بأن الشيء هو وليس هو في الوقت نفسه. أما الشخص الثاني فلكي يدحض دعواه فنحيله إلى الواقع، ليتقصى حقائقه.

والمنطق في الحضارة العربية كما جات به بعض الدراسات، لا ينفصل عن المنطق السرياني³ (ونقصد هنا الجانب اللغوي النحوي)، لكن هذا التأثير المنطقي الأرسطي لم يُقدّم عنه التاريخ شيئا

¹ المرجع السابق، ص: 91.

² ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

³ محمّد مرسلّي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2004، ص: 11.

يثبت تأثيره المباشر المؤكّد اتصال النّحاة الأوائل به، إلّا أنّ هناك بعض الأبحاث ذكرت أن العرب اتّصلوا بالمنطق الأرسطي من طريقين¹ : الأوّل؛ ما قدّمه النّحاة السّريان. والثّاني؛ ما تمّت ترجمته من هذا المنطق إلى العربيّة².

وقد أشار "إبراهيم بيومي مذكور" إلى أنّ تأثر النّحو بالمنطق الأرسطي* كان من جانبيين:

الجانب الأوّل: موضوعي، ويتمثّل في تقسيم أرسطو الكلمة إلى "اسم وفعل"، وأشار في كتاب آخر إلى قسم ثالث وهو "الأداة".

الجانب الثّاني: منهجي، وهو ما رآه في اهتمام العرب "بالقياس النّحوي"، ومحاولة فلسفته والبحث عن أركانه وتحديد شرائطه. كما رآه في نظريّة العامل النّحويّة التي هي وليدة مبدأ العليّة* الفلسفي³.

4- القياس:

ومصطلح "القياس" يعدو أن يكون في المقابل العربي لـ "القياس الجامع"، وهو صورة استدلالية حملهيّة تمّ ضبط قواعد سلامتها التّركيبية وصحتها الدلالية بشكل صارم منذ أرسطو⁴، وهو قول مؤلّف من قضايا، إذا سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر بالضرّورة، ولذلك فهو يضمن صحّة الانتقال من المقدمات إلى النتائج، ولكنّه لا يضمن الصّحة الموضوعيّة للنتائج؛ فينتج نتائج صحيحة، كما ينتج

¹ للتّفصيل أكثر في هذين النّقطين ينظر: محمود محمّد علي، النّحو العربي وعلاقته بالمنطق، دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر، الإسكندرية، ط1، 2016، ص: 04-13.

² ينظر: المرجع نفسه، ص: 04. وينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة لقضية التّأثير والتّأثر)، عالم الكتب، القاهرة، ط06، 1988، ص: 352.

* وقد أكّد أحمد مختار عمر أنّ التّرّدّد في إثبات الأثر السرياني على النّحو العربي هناك ما يدلّ عليه ولا مجال لإنكار هذا الأثر على العرب، والدّليلان هما:

1- الأجدية التّبطيّة التي استعارها العرب لكتابتهم، والخطّ النبطي مشتق من الآرامي، والإملاء العربي القلم قريب من الإملاء الآرامي، ويظهر ذلك في الخطّ الكوفي.

2- نشأة الحركات الإعرابيّة في فجر الإسلام، التي ينسب وضعها إلى أبي الأسود الدؤلي، وهي في الحقيقة مأخوذة عن السريان، فقد استخدم أبو الأسود طريقة الشّكل بالنّقط وكانت إحدى طرق الشّكل عند السّريان، وهي الطريقة التي اتبعها النساطرة. ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة لقضية التّأثير والتّأثر)، ص: 354.

* من العلة؛ ومفاد هذا المبدأ: أنّه لكل معلول علّة أدت إلى حدوثه. ينظر: بيان شهابي، قانون العليّة: لكل نتيجة سبب (الجزء الأوّل)، ت م: 11:30 مساءً، 2022/02/11، <https://www.syr-res.com/article/16291.html>.

³ ينظر: المرجع السابق، ص: 351.

⁴ محمّد مرسلبي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، ص: 116.

نتائج كاذبة رغم سلامة عملية الاستدلال، والقياس يتكوّن من مقدّمتين ونتيجة، وكل واحدة من هذه الثلاث تتألّف من موضوع ومحمول بينهما رابطة، وهذه هي القضية. والقضية إمّا أن تثبت فتكون موجبة، وإمّا أن تنفي فتكون سالبة؛ ومن هذه المعطيات يعدّ القياس استدلالاً منطقيّاً¹، ويُعرّف المنطق بذلك بـ "علم الاستدلال"².

ومن بين من تأثّر بذلك أيضاً "أبو بكر السراج"³؛ من خلال "تعليله لعدم الابتداء بالنكّرة"؛ إذ أرجع امتناعه للابتداء بالمفردة المحضة إلى "أنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه، لا معنى للتكلم به"³.

قوله هذا يمكن وضعه في صورة قياسية (أي منطقيّة) على هذا النحو⁴:

كل ما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به.

والابتداء بالنكّرة المحضة لا فائدة فيه.

إذن فالابتداء بالنكّرة المحضة لا معنى للتكلم به.

وبذلك فإنّ أفكار أرسطو المنطقيّة ومن بينها القياس، قد تركت أثرها في الدرس النحوي العربي⁵.

5- العلاقة الشرطيّة:

تعدّدت العلاقات المنطقيّة تبعا للعلاقة بين طرفيّ الكلام، ومن بينها "العلاقة الشرطيّة"؛ إذ صاغ المناطقة القاعدة أو القانون المسمّى بـ "قانون الشرط العقلي"، ومفاده أنّه إذا كان لدى المرء قضية شرطيّة "متّصلة" كمقدّمة أولى، وهي القضية التي تبدأ بالأداة "إذا"، وفضلا عن ذلك مقدم هذه

¹ ينظر: عبد الرحمان بدوي، ابن رشد (تلخيص "القياس" لأرسطو)، قسيم التراث العربي، الكويت، ط1، 1988، ص: 05.

² طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوّن العقلي، ص: 89.

* وأمّثاله كثر، من بينهم: الزّجاجي، السّيرافي، أبي علي الفارسي، الرّماني... ينظر: حسام الألوسي، مدخل إلى الفلسفة، المؤسسة العربيّة للدراسات، ص: 214.

³ ينظر: محمود محمّد علي، النّحو العربي وعلاقته بالمنطق، ص: 217.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص: 218.

⁵ عادل مصطفى، مغالطات لغويّة (الطريق الثالث إلى الفصحى)، مؤسسة هندواوي سي آي سي - المملكة المتحدة، د.ط، 2017، ص: 92.

القضية "كمقدمة ثانية"، يستطيع المرء أن يعترف بتاليها "كنتيجة"¹، وليتضح المقال نورد هذا المثال²:

مقدمة أولى: إذا أمطرت السماء، فإنّ الشارع يكون مبتلاً.

مقدمة ثانية: والسماء تمطر.

نتيجة: فالشارع مبتل.

ويبقى الاستدلال أو نقل الاستلزام*، الآلية التأويلية التي يعود إليها المؤول في استنباطه النتيجة الحاصلة مما تقدم كمعارف، وهذا ما وضحه المثال؛ حيث يكون الوصول إلى النتيجة عن طريق مقدمة أولى بدورها تتضمن مقدمة ثانية (وهي: والسماء تمطر؛ أي فإذا أمطرت السماء ف...) لإفادة المرء في النهاية إلى نتيجة منطقيّة (مستلزمة منطقيًا).

وكذلك الحال مع بقيّة العلاقات؛ كعلاقة "الإجمال والتفصيل" وعلاقة "السبب والنتيجة"، وعلاقة...³.

وعلى هذا الأساس إنّ المنطق ما دام أنّه يعتمد على العقل فإنّه مطلب يحتاجه العالم والمتعلّم، بل يحتاجه كل عاقل فهو أداة يعتمدها في ممارسة نشاطاته الفكرية؛ سواء أتلّق الأمر بالنظر إلى اللغة في حدّ ذاتها - من خلال العلاقات الموجودة بها، ومن خلال القياس و... - أم إلى اللغة (الفكر) بعلاقتها بالواقع - كما هو موضّح من خلال التناقض المادّي المذكور آنفاً - وعلى الرّغم من اعترافنا بأنّ العقل لا شكّ في الرجوع إليه في تفحصنا الفكر، ولكن تبقى الحيلة في اعتماد ما يُعصّده في عملية ذلك ما دام الأمر يتعلق بالتداول في بحثنا هذا.

وانطلاقاً مما أشارنا إليه في الصفحات القريبة السابقة، أنّ بعض الدراسات أقرت بتأثر العرب بالمنطق في درسهم اللّغوي، نُخصّص دراستنا في هذا المقام للأفكار والقضايا المنطقيّة التي اعتمدها الجرجاني في فهم النصوص.

¹ ينظر: ألسي حسام محي الدين، مدخل إلى الفلسفة، ص: 74.

² ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها. وينظر: طارق المالكي، الاستدلال في المنطق وتطبيقاته في اللسانيات، دار كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2019، ص: 44.

* لا فرق بين الإثنين إلّا من حيث إنّ الأول يدلّ بمضمونه على "الافتضاء"، وهو أقوى من معنى "الطلب" الذي يدلّ عليه الثاني بصيغته؛ إذ كل افتضاء طلب وليس كل طلب افتضاء. ينظر: طه عبد الرّحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 89

³ ينظر: نادر حمد البالكلي - هشام فالج حامد، العلاقات المنطقيّة وأثرها في انسجام النصّ دراسة في قصائد عربيّة لعدد من شعراء الكورد، مجلّة لغة - كلام، غليزان، ع: 04، مج: 07، سبتمبر 2021، ص: 148 - 153.

ثانياً- الآلية المنطقية التأويلية عند عبد القاهر الجرجاني:

على الرغم من أنّ عبد القاهر الجرجاني قد نظر نظرة مخالفة للغة عمّا جاء به من سبقه¹، إلا أنّ هذا لم يمنعه من انفصاله عمّا تأثر به دارسو القرون السابقة له، والقصد هنا تأثرهم بالجانب المنطقي (الأرسطي) تحديداً؛ إذ أقرّ بعض الدارسين أنّ الشيخ قد اعتمد هذا في نظريته، وذلك باقتناعهم أنّه لا يُعقل لمفكر بلاغي عربي أن يُخرج مثل هذين الكتابين، دون الارتكاز على مقوّمات بلاغية أرسطية تُعينه على إخضاع مادّته إلى مفاهيم ومبادئ توضّح طريقه². وبناء على ذلك نحاول رصد البعض منها فقط؛ لنشير إلى أنّ هناك من أقرّ بمنطقية الجرجاني من جهة، وننظر إلى طبيعة ذلك عنده أهو ذو طبيعة تداولية نظراً لتعلّقه بالتأويل، أم هو منطق غير ذلك.

وتفسير بعض هذه القضايا التي برهنت على ما أشادت به تلك الدراسات، التي من بينها ما زعمه "سعيد عدنان" فيما يخص فكرة "اللفظ والمعنى"، التي مفادها عند الجرجاني أنّ الألفاظ تترتب تبعاً لترتيب المعاني في النفس، وقد أشرنا إلى هذا في أكثر من موضع، وهذا قوله في ذلك: «ولا أنّ تَوَخَّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظٌ ترتيباً ونظماً، وأنّك تَوَخَّى الترتيب في المعاني وتُعْمَل الفكر هناك، فإذا تمّ لك ذلك أتبعته الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنّك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنّها خدّم للمعاني، وتابعة لها، ولا حجة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»³؛ فيرى عدنان أنّ هذه القضية لها وجود فلسفي في "الفلسفة المثالية" التي أكّدت أنّ الفكر يكون قبل المادة. كما أشار أيضاً إلى أنّ الجرجاني لم يكن في ذهنه -على ما يبدو- نظرية الكلام النفسي لما تحدث عن ذلك الترتيب، وإنما هو يتبع "الملاحظ" ومن نقل عنهم⁴.

¹ ينظر: لمين جمعي، المعنى ومعنى المعنى في ضوء الانزياح الأسلوبي عند عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه "دلائل الإعجاز"، مجلة كلية الآداب واللغات، بسكرة، ع: 24، مج: 11، جانفي 2019، ص: 176.

² ينظر: رامي جميل سالم، التأثير اليوناني في النقد والبلاغة العربيين (من منظور الدراسات العربية المعاصرة)، عالم الكتب الحديث، الأردن - جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط 1، 2014، ص: 187.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 54.

⁴ ينظر: سعيد عدنان، الاتجاهات الفلسفية في النقد الأدبي (عند العرب في العصر العباسي)، دار الزائد العربي، بيروت، ط 1، 1987، ص: 86، 87.

وفي سياق الحديث عن هذه الثنائية رأى عدنان أن من بين المواقف المُنْبَثقة من أسس فلسفية انحدرت إلى فكر الجرجاني، من فلسفة أرسطو طاليس، القائلة بالهيوولي والصورة والتي ظهرت في آراء الجرجاني المتعلقة باللفظ والمعنى، وما يميّز الجرجاني عن سابقه في هذه القضية جعله الصّورة معنى يؤدّي إلى معنى آخر، أما السابقون فقد جعلوا الصورة ألفاظاً؛ إن عبد القاهر الجرجاني كان يلمح المعنى الأصل، الذي يقوم عليه المعنى الشعري، ويرى ارتباطاً بين الاثنين؛ بحيث لا يستغني المعنى الشعري الذي أبدعه الشّاعر بالاستعارة وما أشبهه، عن المعنى الأصل، بل هو يجيء ليثبت في نفس السّامع ويمكنه منها. وفي سياق حديثنا عن الشعر رأى سعيد عدنان أنّ الجرجاني يرى في الشعر جزءاً من المنطق، لكن ذوقه الرفيع عصمه من تغليب العقل عن الذوق¹.

ومن القضايا الفلسفية المنطقية التي بدت للباحث نفسه وقوف عبد القاهر على ثنائية الصدق والكذب في الشعر؛ وذلك حين تقسيمه المعاني إلى قسمين: "معان عقلية" يشهد العقل بصحتها، و"معان تخيلية"²، وهي أحد قضايا المنطق.

فَنظْمُ الجرجاني عنده مُسْتَمَد من أساس فلسفي، وبالتحديد مستمد من فلسفة أرسطو، الذي ردّ التفاوت بين الأشياء إلى علّتها الصّوريّة، ولذلك قرّن الجرجاني النّظم بالصّياعة³ في قوله: «ومعلوم أنّ سبيلَ الكلامِ سبيلُ التّصويرِ والصّياعةِ، وأنّ سبيلَ المعنى الذي يُعبّرُ عنه سبيلُ الشّيءِ الذي يقعُ التّصويرُ والصّوغُ فيه، كالفضّةِ والذهبِ يُصاغُ منهما خاتمٌ أو سوارٌ. فكما أنّ مُحالاً إذا أنت أردتَ النّظرَ في صوغِ الخاتمِ، وفي جودةِ العملِ ورياءتِهِ، أن تنظرَ إلى الفضةِ الحاملةِ تلكَ الصّورةِ، أو الذهبِ الذي وقع فيه ذلك العملُ وتلك الصّنعَةُ كذلك مُحالٌ إذا أردتَ أن تعرفَ مكانَ الفضلِ والمزيةِ في الكلامِ، أن تنظرَ في مجردِ معناه وكما أنّا لو فضّلنا خاتماً على خاتمٍ، بأن تكونَ فضّةً هذه أجودَ، أو فضّةً أنفسَ، لم يكنْ ذلك تفضيلاً له من حيثُ هو خاتمٌ كذلك ينبغي إذا فضّلنا بيتاً على بيتٍ من

¹ ينظر: المرجع السابق، ص: 88، 89.

² ينظر: المرجع نفسه، ص: 89-90.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص: 86.

أجل معناه، أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعراً وكلاماً. وهذا قاطع، فاعرفه»¹، فهو بذلك قدّم المعنى وجعل له المزية، وأراد بالمعنى في هذا النص المعنى الغفل المجرد (أصل المعنى)، وهو ما لا تكون به المزية، وإنما المزية بالصياغة، وهي عنده لا تكون في الألفاظ، وإنما في المعنى، والألفاظ علامات عليه. وبالتالي قد أشار إلى معنيين: معنى لامزية فيه، ومعنى شعري هو الذي أوجده الشاعر بالصياغة².

وإلى جانب سعيد عدنان نجد "أمين الخولي"، الذي رأى أن عبد القاهر الجرجاني ذو شخصية مزدوجة كان لها الأثر في ما خلفه من تراث، وقد قال عنه «فهو متكلم فلسفي تارة، وهو أديب صانع كلام وناقده طورا، هو متكلم أو بليغ كلامي الدرس في كتابه "دلائل الإعجاز" يعني أولاً وأخيراً بقضية الإعجاز، وينصرف إليها انصرافاً تاماً فيجادل عنها جدلاً منطقياً بارز النزعة في أسلوبه، من مثل قوله: "إن قلتم قلنا"، و"كيف لا يكون الأمر كذلك"، و"ما هو إلا كذا وكذا"..."³ فهو إذا متعدّد الأوجه في بحثه.

وفي المقابل يقف الدكتور السيد عبد الفتاح حجاب موقف المعارض والمنكر لمن يدعي تشرب الجرجاني للمنطق الأرسطي؛ حيث رأى أن الجدل الظاهر في مسائل الدلائل عند الجرجاني راجع لطبيعة المواضيع التي يتناولها لا إلى المنطق الأرسطي، وفي ذلك يقول: «فلم يكن هذا الجدل لطبيعة جدلية عند عبد القاهر، وإنما كان لطبيعة الموضوع نفسه كما بينا بل لا نكون مغالين إذا قلنا: إنّه على جفافه وصعوبة تناوله قد أضفى عليه من روحه الأدبية، وحسّه الفني؛ ما خفف كثيراً من صرامته وتجهمه»⁴، وهذا رأي عبد الفتاح الذي كان على جناح مناقض لمن أكد تأثر الشيخ بالمنطق الفلسفي.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص: 254، 255.

² ينظر: سعيد عدنان، الاتجاهات الفلسفية في النقد الأدبي (عند العرب في العصر العباسي)، ص ص: 86، 87.

³ أمين خولي، البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها-نقلا عن- فضل حسن عباس، البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، دار الفرقان، د ب، ط2، 1999، ص: 274.

⁴ السيد عبد الفتاح حجاب. الصبغة الأدبية لبلاغة عبد القاهر، نقلا عن المرجع نفسه. ص: 276.

وعليه فالآراء متضاربة*، وهذا يحتاج إلى أدلة مثبتة لذلك؛ نظرا لتمييز الشيخ بدقته وفحصة المتمعن في نظريته.

وفي هذا المقام بعدما أخذنا نظرة عامة عن بعض آراء الدارسين فيما يخص قضية تأثر الجرجاني بالمنطق، ننتقل الآن إلى عرض بعض الشواهد التي صدرت في كتابيه، ومعرفة كيف اعتمد الآلية المنطقية في تأويله النصوص، وأي منطق قصده الجرجاني في ذلك؛ هل منطق اللغة بتدخل الاستعمال في ذلك؛ ونزّمي بقولنا هنا إلى المنطق الذي يستعين بمعطيات غير لغوية في التأويل¹، أم منطق العقل الذي يتمركز مضمونه في اعتماد ما يقره العقل؛ بالصدق أو الكذب، بالقبول وعدمه، و... فقط؟ دون تدخل معطى آخر.

ومن منطلق أنّ التأويل متعدّد المشارب في إجراءاته؛ إذ تتدخل فيه مجموعة من المعطيات تجمعها علاقة تُبرّر مدى قدرة المؤول على ذلك، وهذه العلاقة القائمة بينها هي علاقة منطقيّة تعتمد على العقل؛ فالعقل هو المعيار في استنباط مدى تلاؤم النظم بالحال الوارد فيه، لنستنتج من هذا النشاط العقلي أنّ العلاقة تكمن في عملية "الانتقال"، أو كما تسمى بعملية "الاستدلال".

ومادامت الدراسة التداوليّة متعلّقة بالسياق المقامي، فإنّ الاستدلال المقصود هنا هو "استدلال تداولي" هذا النوع من الاستدلال المتعلّق باللّغة الطّبيعيّة يختلف عن ربطه باللّغة الصّوريّة؛ لأنّ اللفظ الواحد في اللّغة الطّبيعيّة قد يدلّ على معانٍ عديدة، وإنّ تبين لنا أنّه قد دلّ على معنى معيّن، فلا يكون ذلك المعنى دقيقاً إلّا بظفره بسياق الحال الذي ورد فيه، أمّا الاستدلال فيما يخصّ اللّغة الصّوريّة باعتماده صوّرنة ظواهر اللّغة الطّبيعيّة فإنّه لا يرفع عنها الغموض واللّبس اللّذين يميّزان تعابيرها²، وبالتالي فإنّ قصدنا من مصطلح المنطق هو انتهاج الطّريق الأصوب في فهم المقاصد.

وتخصيصاً بالدراسة لهذه العمليّة الاستدلاليّة أو النشاط الذهني عند عبد القاهر، نجد أنّ الشيخ اعتدّ بعملية عقلية أخرى في الكثير من المواضع في ممارسته النشاط التأويلي، بل عدّ ذلك أمراً إلزامياً

* للتفصيل في الموضوع ينظر: رامي جميل سالم، التأثير اليوناني في النقد والبلاغة العربيين (من منظور الدراسات العربية المعاصرة)، ص: 187-223.

¹ ينظر: عادل مصطفى، مغالطات لغوية (الطريق الثالث إلى فصحي جديدة)، ص: 86.

² ينظر: خديجة كلاتمة، الاستدلال وأثره في توجيه التفكير التحوي والبلاغي، مخبر اللسانيات واللغة العربية، بسكرة، ع: 1، ديسمبر 2013، ص: 196.

في أداء ذلك، وهذه العملية تسمى بوظيفيتها "التأمل" وما يقربها من مصطلحات كـ "النظر" "التدبر" ...؛ والتأمل بنشاطه العقلي يدُلُّ المؤول إلى أمرين: أمر ينفي له ما اعتقد أنه المقصود، وأمر آخر مُستزَمٌّ من الأول، وهو إثبات ذلك المقصود، ليصبح التأمل بهذا العمل وسيلة لنفي محتمل وإثبات آخر في الوقت نفسه، وهذا عن طريق مجموعة من الدلالات أو المعطيات التي يستند إليها في ذلك؛ لأننا إذا قلنا التأمل أو العقل فإننا لا نعني أن المؤول ينطلق من فراغ في تأويله، وإنما يركّز على اللغة كمنطلق للتأويل، مع ربطها بالمقام من جهة ثانية، إضافة إلى ذلك، فإن هذا الربط الذهني يُبين مدى العلاقة الرابطة بين الجانبين، -وعندما نقول الرابطة فلا نقصد دائما أن هناك انتقال من معنى إلى آخر مخالف تماما للأول، وإنما يكون أيضا في دلالة واحدة ولكن تختلف الدلالة الأولى عن الثانية في كون إحداها تحمل قوّة وتأثيرا أكثر- ليصل في الأخير إلى القصد. وعليه فإنّ العقل بنشاطه التأملي التّفكّري الاستدلالي هو معبر الدّلاتين؛ الأولى والثانية.

وهذا يعني أنّ الاستدلال يُؤسّس على مرجعية مشتركة بين المخاطب والمخاطب؛ ولا يكون استدلالا حرا؛ لأنّ هذه المعارف توجه مسار الاستدلال من مجموع الاحتمالات، وبالتالي فالمسافة التأملية قد تطول أو تقصر، تبعاً لمغاليق النص وما يجري من ظروف محيطية به.

وعلى هذا الأساس يمكن القول: إنّ المؤول يمرّ بمرحلتين في التأويل؛ المرحلة الأولى يبدو فيها متلقّ غير إيجابي (سالب) لم يُجهد نفسه في فهم الغرض المرجو؛ وبعبارة أخرى مازال لم يتجاوز المعنى اللغوي (الظاهر)، والمرحلة الثانية ينتج فيها ما حصّله عن طريق التأمل والاستدلال الرباطين بين ما قيل وما لم يُقل، ويكون إيجابيا بهذا الاستنباط والاجتهاد العقلي.

وحتى لا تُؤخذ السلبية بمفهومها العام والإيجابية أيضا، يجب أن نبين علاقتهما بالاجتهاد التأويلي في فهم المقاصد؛ حيث نرّمز بالسلبية هنا إلى عدم إجهاد فكر المؤول بقدر حاجة النص إلى التأويل؛ أي يتوقف على المعنى الظاهر للتركيب، هذا عن مفهوم السلبية. أمّا عن الإيجابية، فلا نقصد أنّه قد حصل على القصد كما أراده المتكلم، وإنما نشير بذلك إلى أنّ المخاطب قد عمّل فكره،

وَوَقَّفَ متأملًا التَّركيب و...؛ أي إنَّه اجتهد بقدر ما يحتاجه النظم؛ بحثًا عن القصد المرجو من نظمه¹.

والأعمق من هذا أنَّ التأمُّل والاستدلال هما طريقتان أو نقول طريق واحد - عقلي - في العمل التواصلي؛ يتضمن الأول منهما الثاني، فهو لا يمثِّل فقط الصِّلة بين الدِّلالة الوضعيَّة والدِّلالة الثانيَّة بصفة عامَّة، وإنَّما الأمر يتجاوز ذلك ليخصَّ صلة بين كفايتين مختلفتين؛ القدرة الإبداعية، والقدرة التأويلية، وهذا يأخذنا إلى أنَّ التأويل متوقَّف على مستوى المتكلم وكفايته النظميَّة².

وفي سياق تأويل الجرجاني لما جاء من تراكيب في كتابيه لخصَّ الدرجة الأولى والدرجة الثانيَّة لمضمون التَّركيب في عبارة «"المعنى" و"معنى المعنى"» وتعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تَعْقِل من اللفظ معنًى، ثم يُفَضِّي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر³، وفي هذا القول لفتة من عبد القاهر توحى بعدم التَّجاوز المفرط لدلالة اللُّغة؛ وذلك راجع إلى⁴ «أن يكون الأول الذي تجعله دليلًا على المعنى الثاني ووسيطًا بينك وبينه، متمكنًا في دلالاته، مستقلًا بوساطته، يسفرُ بينك وبينه أحسنَ سفارة، ويشير لك إليه أبين إشارة، حتى يخيل إليك أنك فهمته من حاقِّ اللفظ، وذلك لقلَّة الكُلفة فيه عليك، وسرعة وصوله إليك»⁵، وعليه فإنَّ دور المؤول في ذلك يكمن في إدراك الأول ثم إدراك الثاني عن طريق التأمُّل الذي عن طريقه يستدل، ويقيس، ويحكم (المحال من عدمه)، و...

¹ ينظر: عزَّ الدِّين إسماعيل، قراءة في "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 39.

² ينظر: سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم (معاني التحو) عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 38.

* انفرد الجرجاني دون سائر البلاغيين العرب، السابقين له أو اللاحقين تسميته "معنى المعنى". ينظر: عزَّ الدِّين إسماعيل، قراءة في "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 38.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 263.

⁴ ينظر: عيد بلبع، السياق وتوجيه دلالة النص، ص: 177.

⁵ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 267، 268. وينظر: عبد السلام بالعجال - ثليثة بليردوح، طبقات المعنى وحدود التأويل عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة طهبة للدراسات العلمية الأكاديمية، بركة، ع: 03، مج: 04، ماي 2021، ص: 94.

وهذه الآليات بيت القصيد من دراستنا في هذا الفصل، ومن بينها:

1- الاستدلال:

في بداية الحديث عن هذا النشاط الذهني نشير إلى أنه يُذكر تارة بمعنى الدليل، وتارة يُطلق على نوع خاص من أنواع الأدلة، وهو الدليل الذي يعتمد على الصيغة الصورية المنطقية (التي تتضمن مقدمات ونتيجة والرابط المنطقي بينهما)¹، ومن هذا المنطلق حدّدنا وجهة الدراسة من ذلك، وهي "الاستدلال الذي يُعتمدُ فيه على النشاط العقلي" وإن لم يكن هو نفسه الذي تحدّث عنه المناطق أمثال أرسطو.

أما بالنسبة لمعناه الأول والمتمثل في معنى "الدليل" فإننا لسنا بصددِه في هذا الموضع؛ ويعود ذلك إلى أننا تطرّقنا إليه في الفصلين السابقين؛ أي إن الطريقة المتبعة في الفصلين عبارة عن شواهد دلّلنا بها أو دلّل بها الجرجاني قصده المتعلّق بكتايبه "الدلائل" و"الأسرار"؛ وعليه فمادام الأمر كذلك فإنّه لا حاجة لنا به في هذه الجزئية، ولكن إضافة إلى ما قدّمنا من أدلة، إلّا أنّه من خلال تحليلنا لبعض التّماذج من المدونتين تبين لنا أنه اعتمد نوعاً آخر من أنواع الدليل وهو ما يُعرف بـ "فحوى الكلام"² والمقصود به ما نستدلُّ به من خلال ما جاء في نص الخطاب³، ومثاله قول الشاعر⁴:

تَرَنِّحَ الشَّرْبُ وَاغْتَالَتْ حُلُومُهُمْ
شَمْسٌ تَرَجَّجُلُ فِيهِمْ ثُمَّ تَرْتَحُلُ

في تأويل هذا النصّ يعتمد الجرجاني بعض مفردات البيت استدلالاً بها في الوصول إلى فهم معناه؛ فيقول: «استدللت بذكر الشرب، واغتيال الحلوم، والارتحال، أنّه أراد قينته. ولو قال: "ترجلت شمس"، ولم يذكر شيئاً غيره من أحوال الأدميين، لم يُعقل قطُّ أنه أراد امرأة إلّا بإخبارٍ مُستأنفٍ، أو شاهد آخر من الشواهد، ولذلك تجدد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة»، وعليه، إنّ الاستدلال في مثل هذه التراكيب انطلق من مؤشرات لغوية مثلتها مفردات فحوى الخطاب، وهو ما أكده الجرجاني بقوله: «... فأنت في هذا النحو من الكلام إنّما تعرف أن المتكلم لم يُرد ما الاسمُ

¹ شهرزاد بالعربي، الاستدلال البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، ع: 27، مج: 15، 2018، ص: 118.

² ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 320.

³ ينظر: ثروت مرسي، في التداوليات الاستدلالية (قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات)، دار كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2018، ص: 281.

⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

موضوعٌ له في أصل اللغة، بدليل الحال عليه، أو إفصاح المقال بعد السؤال، أو بفحو الكلام وما يتلوه من الأوصاف»¹ فالجرجاني يرمي بقوله إلى ضبط وتحديد الروافد التي يستند عليها المؤول في تحديد الأغراض، وجعل من بينها ما تُحدِّدها ملفوظات الخطاب، وهو ما أردنا توضيحه.

واعتماد عبد القاهر على فحوى الخطاب من خلال دلالات الألفاظ، التي تختلف دلالتها من جماعة إلى أخرى؛ يثبت لنا أنّ المنطق عنده لم ينحصر في بوتقه الفلسفة الصارمة، وإنما يعتمد على معطى آخر وهو "الاستعمال" الذي له مرجعية تتعلق بكل جماعة، وهذا المعطى بدوره يكشف لنا عن البعد التداولي الذي اعتدَّ به الشيخ.

ونعود في هذه الفقرات إلى المعنى الثاني لمصطلح "الاستدلال"، وهو الجهد أو النشاط العقلي الرابط بين الظاهر والباطن، عن طريق عملية ذهنية تخضع إلى معطيات العقل السليم²؛ فينتقل الذهن في ذلك من أمور حاصلة إلى أمور مستحصلة³ ناتجة عن عملية الربط والانتقال، وهو ما جاء في نصّ الجرجاني: «فإنَّكَ في جميع ذلك لا تُفيدُ غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن ليدلّ اللفظُ على معناه الذي يُوجِبُهُ ظاهره، ثم يَعْقِلُ السامعُ من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنًى ثانيًا هو غَرَضُكَ»⁴، ومعنى هذا أنّ هناك علاقة بين المعنيين، من خلالها يَعْبُرُ المؤول إلى المعنى المخفي وهو المقصود، ويسمى هذا النشاط العقلي الاستنباطي بـ "الاستدلال"؛ لإحالاته إلى "صحة العقل وضبط الفكر في تلك العملية التواصليّة التأويلية"⁵.

وفي ثنايا العملية الاستدلالية قد يكون الربط عن طريق آلية ذهنية أخرى غنيّة عن التعريف وهي آلية "القياس"؛ ففي بعض الأحيان يتلقّى المخاطبُ نصوصاً يتعدّر عليه فهمها؛ إما لسبب لغوي أو غيره، وعلى كل حالٍ فإنّه سيسلّك طريق الاستدلال في ذلك؛ كأن يقيس نصّاً على نصّ آخر كما هو الحال مع هذا المثال:

1 المصدر السابق، الصفحة نفسها.

2 ينظر: خديجة كلاتمة، الاستدلال وأثره في توجيه التفكير التحوي والبلاغي، ص: 205.

3 المرجع نفسه، ص: 192.

4 عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 262.

5 ينظر: محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط07، دت، ص: 10.

الشاهد الأول: «أنت الحبيب»¹، «أنت الشجاع»²، «زيد المنطلق»³.

فالجرجاني في تأويله التراكيب النظمية لم يتوقف على اللغة، بل تجاوز ذلك ليُعمل العقل والفكر فيه؛ حيث عدّ الرافد العقلي أحد ركائز العمل التأويلي؛ فنجده اعتمد آلية منطقية تمثلت في القياس؛ باعتماد الجامع بين المقيس والمقيس عليه.

ففي هذه الجمل يركن المؤول إلى تحريك كفاءته الذهنية وتحديد القياسية منها؛ وذلك بناء على حضور "ال" الدالة على التعريف، وبناء على أن الجملة تتركب من مبتدأ وخبر مُعرِّفين، هذه المعارف اللغوية أساسيات القياس في هذه الأبنية، وبدورها تحدّد الفروق بين التركيب والآخر.

تركيب "أنت الحبيب" ليس هو "أنت الشجاع" وليس هو أيضا "زيد المنطلق" من جهة المعنى الناتج عن تعريف كل من المبتدأ والخبر في كل بناء؛ أما "أنت الحبيب" الغرض منها أنت مخصوص بحبي. وأما "أنت الشجاع" أنت الكامل في الشجاعة. وجملة "زيد المنطلق" فالمراد منها تعيين الشخص الذي حدث منه الانطلاق؛ فالمعاني مختلفة على الرغم من التشابه في قالب اللغوي، وإقامة الفرق بين معاني هذه الأنسجة يقول الجرجاني: «وههنا شيءٌ يجب النظر فيه، وهو أن قولك: "أنت الحبيب"، كقولنا "أنت الشجاع"، تُريد أنه الذي كملت فيه الشجاعة أم كقولنا: "زيد المنطلق"، تريد أنه الذي كان منه الانطلاق الذي سمع المخاطب به؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يَحْتَمِلُ أن يكون كقولنا: "أنت الشجاع"، لأنه يقتضي أن يكون المعنى أنه لا محبة في الدنيا إلا ما هو به حبيب، كما أن المعنى في "هو الشجاع" أنه لا شجاعة في الدنيا إلا ما تجده عنده وما هو شجاع به. وذلك مُحال»⁴، فالقارئ لنص الشيخ يتبين له أنه اعتمد المنطق من خلال اعتماده المقارنة بين الألفاظ: الشجاع، الحبيب، والمنطلق؛ حيث نظر إلى دلالات هذه الكلمات باحتكامه قبول العقل ورفضه لمعنى التركيب بصفة عامة.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 191.

² المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وعن إلزامية حضور واحتكام المؤول إلى المنطق وقبول العقل للمعاني ورفضها في مثل هذه الاختلافات النظمية يقول الإمام: «وإذا كان كذلك بأن أنه لا يكون بمنزلة "أنت الشجاع"، تريد الذي يتكامل الوصف فيه، إلا أنه ينبغي من بعد أن تعلم أن بين "أنت الحبيب" وبين "زيد المنطلق" فرقاً، وهو أن لك في المحبة التي أثبتتها طرفاً من الجنسية، من حيث كان المعنى أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك، ولم تعتمد إلى محبة واحدة من محباتك. ألا ترى أنك قد أعطيت بقولك: "أنت الحبيب" أنك لا تحب غيره، وأن لا محبة لأحد سواه عندك؟ ولا يُتصور هذا في "زيد المنطلق"، لأنه لا وجه هناك للجنسية، إذ ليس ثم إطلاق واحد قد عرف المخاطب أنه كان، واحتاج أن يُعَيَّن له الذي كان منه ويُنصَّ له عليه. فإن قلت: "زيد المنطلق في حاجتك"، تريد الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك، عرض فيه معنى الجنسية حينئذ على حدّها في "أنت الحبيب"»¹، وكأنه يقول إن للدلالة المعجمية شأن في تأويل النصوص؛ فهناك دلالات معجمية تمنع تصوّر أن يُراد الجنس كاملاً؛ فقولته: "أنت الحبيب" قصر الحب عليه وحده، لكن "زيد المنطلق" لا يمكن أن يكون الغرض منه قصر الانطلاق عليه وحده؛ لأنّ الناس ينطلقون كلٌّ في آن واحد، وهذا يعني أنّ الحب من الطبائع الجبليّة المركوزة في النفس، أمّا الانطلاق فليس من الطبائع الجبليّة في النفس، وإنما هو حكاية لحركة؛ فيمكن أن يوصف المرء بأنه محبٌّ أو أنّه كاره أو... بصفات جبليّة، ولكن لا يوصف بأنه منطلق أو أنّه مستيقظ أو أنّه نائم أو...، فكلّها صفات متغيرة وليست جبليّة².

وقد نظر الجرجاني إلى الدلالة المعجمية من زاوية منطقيّة بحتة؛ حيث بدأ بالدلالة ولكن لم يتوقّف عند المدلول اللغوي لتلك الألفاظ، وإنما ربطها بالمنطق وما يتقبّله العقل كحقيقة لا يشكّ فيها عاقل، ليصل في الأخير إلى هذه الفروق الحاصلة بين هذه الأبنية، ومنه فإنّ هذا الاستناد المنطقي هو أحد صور دليل أصله الأشعري، الذي يُعدّ العقل ركيزة فيه.

¹ المصدر السابق، ص: 192.

² إبراهيم الهدهد، شرح كتاب دلائل الإعجاز (الحلقة 20)، ت ن: 09/03/2013. ت إ: 10/12/2021، 08:00 صباحاً،

<https://www.youtube.com/watch?v=r4kuVWXZ0FQ>

وعليه فالدلالة المنطقية حاضرة في تأويل الجرجاني بعدها معيارا عقليا تفترق على أساسه المعاني الجمليّة.

وإضافة إلى هذا النوع من الاستناد، عضد ذلك باستناده على الجانب الصّرفي في تحديد الاختلافات القائمة بين الأبنية؛ حيث يقول: «وأمرٌ آخرٌ وهو أنّ الحبيب "فعل" بمعنى "مفعول"، فالحبة إذن ليست هي له بالحقيقة، وإنما هي صفةٌ لغيره قد لا بسنّه وتعلّقت به تعلّق الفعل بالمفعول. والصفة إذا وُصفت بكمالٍ وُصفت به على أنّ يرجع ذلك الكمال إلى مَنْ هي صفةٌ له، دون مَنْ تُلبسُه ملابسةً المفعول. وإذا كان كذلك، بعد أن تقول: "أنت المحبوب"، على معنى أنت الكامل في كونك محبوبًا، كما أنّ بعيدًا أن يقال: "هو المضروب"، على معنى أنه الكامل في كونه مضروبًا»¹.

فعبارة: "ليست فعل بمعنى مفعول" هي قاعدة قياسية صرفية قاس عليها عبد القاهر كلمة "الحبيب"، ليبين أنه لا يمكن أن يتصوّر الكمال في مثل هذا المعنى، ولا يمكن أن نتصوّر أن حيّ وقع عليك على طريق الكمال (أي لا يتصوّر في هذا المعنى "أنت الكامل في محبتي")، على اختلاف جملة: "أنت الشجاع"، فيُتصوّر أنّ في هذا "أنت الكامل في الشجاعة؛ لأنها ليست على وزن "فعل" بمعنى "مفعول"؛ وعليه فإنّ دور ذلك ساقه لأن يستند إلى الصيغة الاشتقاقية للخبر؛ لأنّ الذي يوجد اللبس في شبيه هذا البناء هو الصيغة الصرفية للكلمة (مثلا: اسم فاعل، اسم مفعول).

فالشيخ هنا لا ينفكّ اعتماده على اللغة وقواعدها، ولكن علق ذلك بتفسير منطقي، عوّل عليه في قبول المعنى من رفضه.

وهذه الاشتباكات الحاصلة في الجمل المقدّمة، هي المعطيات التي أسهمت في فك الغموض الواقع بين هذه الجمل هي تنبيهات موجهة للمتلقّي للاستعانة بالقياس في ذلك؛ بعده معطى منطقيًا من أجل الوصول إلى صواب العملية التأويلية، الهادفة إلى الإمساك بناصية مقاصد المتكلمين؛ حيث يدعو إلى الاحتراز من الوقوع في الخطأ الناتج عن التسرّع في القياس المنطلق من تماثل صور الكلام،

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 191.

ومن ثمّ الحكم بتماثل الدلالة؛ ف"أنت الحبيب" تحمل بعداً دلالياً غير الذي تحمله "أنت الشجاع"، وهذا ما اتضح جلياً بالدليل.

وما يمكن قوله بالإجمال، هو أنّ القياس الذي اعتدّ به الجرجاني -من خلال ما وقفنا عنده- قياس متعدد الأطراف؛ حيث استحضر عديد المؤشرات المُعينة على تحقيق النتيجة المُتوخى الوصول إليها، وملخصها:

أ- الصيغة الصرفية:

ب- المادة المعجمية:

ت- مدى إخضاع الدلالة للمنطق.

لنقول في الأخير: إنّ القياس العربي -عند الجرجاني- ليس هو القياس المنطقي (مقدمتان ونتيجة) عند المناطقة، على الرغم من اعتماد العقل في كلا القياسين.

الشاهد الثاني: قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «إياكم وخضراء الدمن»¹.

انطلاقاً من قول الجرجاني: «أما "الاستعارة"، فهي ضربٌ من التشبيه، وممّطٌ من التمثيل، والتشبيه قياس، والقياس يجري فيما تعيه القلوب، وتُدركه العقول، وتُسْتَفْتَى فيه الأفهام والأذهان»² فإنّ القياس يحتاج إلى النظر الفاحص بواسطة تحريك النشاط العقلي، وهو مؤشر إجرائي يؤكد اعتماد التأويل على جوانب أخرى غير لغوية ومنها المنطق.

وفي هذا النموذج هناك شبه حاصل بين محسوسين تمثلاً في "النبتة النامية في المستنقعات"، و"المرأة سيئة المنبت"؛ فيظهر الجمال عليهما شكلاً؛ حيث يتجلى جمال النبتة في خضرتها، والمرأة في حسنها، وما دام الكلام يرمي قصداً إلى المرأة، فإنّ خضراء الدمنة أصل قيس عليه المرأة حسنة الظاهر (أخلاقاً وخلقا) سيئة الباطن؛ أي إنّ المشبه به "خضراء الدمنة" وهو أصل، والمشبه "المرأة الحسناء ذات المنبت السيء" هي فرع، قيست على ذلك النوع من النباتات.

¹ المصدر السابق، ص: 441.

² عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 20.

وفي سياق ذلك فصل الجرجاني في العملية التأويلية المعتمدة على المنطق، وبالتحديد الأداة القياسية؛ حيث جعل التمثيل في الشاهد عبارة عن عملية قياسية لِمَثَلَيْن، تمّ فيها قياس فرع على أصل؛ حيث كلاهما محسوسان طريق معرفة وجه الشبه بينهما هو "العقل"، وهذا ما صرح به الشيخ الجرجاني: «ومثال "الأصل الثاني" *، وهو أخذ الشبه من المحسوس للمحسوس، ثم الشبه عقلي، قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إياكم وخضراء الدمن"، الشبه مأخوذ للمرأة من النبات كما لا يخفى وكلاهما جسم، إلا أنه لم يُقصد بالتشبيه لون النبات وخضرتها، ولا طعمه ولا رائحته، ولا شكله وصورته ولا ما شاكل ذلك ولا ما يسمّى طبعاً كالحرارة والبرودة المنسوبتين في العادة إلى العقاقير وغيرها مما يُسَخَّن بدن الحيوان ويَبْرُدُ بحصوله فيه، ولا شيء من هذا الباب بل القصدُ شَبَهٌ عقلي بين المرأة الحسناء في المنبت السوء، وبين تلك النابتة على الدمنة، وهو حُسْنُ الظاهر في رأى العين مع فساد الباطن، وطيبُ الفرع مع خبث الأصل...»¹. ظهر الفكر المنطقي في تأويل الشيخ للشاهد من خلال العملية الاستدلالية التي حاول فيها تحليل التركيب التشبيهي؛ إذ بحث فيه عن الجامع بين المتشابهين، نظراً لاتّحادهما في الانتماء إلى جنس المحسوسات، وهذا يعني أنّ التشبيه المتعلق بما بالمحسوسات (اللون، والرائحة مثلاً) تحتاج أيضاً إلى الآلية المنطقية في فهم مغزاه.

ومّا تبين لنا من خلال هذه القضية المنطقية، أنّ الجرجاني في مثل هذه المواقف لم يكن منطقياً منطلقاً صارماً يتعلّق بدائرة القواعد المنطقية الصرفة، وإنّما منطقه يتماشى وطبيعة اللغة العربية لما فيها من قواعد وأسس تُجيز للمتكلّم البناء على أساسها، وتوجّه المخاطب أيضاً في فهمه ما تضمّنه البناء، وهذا فرق - حسب رأينا - اتّضح لنا من خلال مقارنة بين ما جاء به عبد القاهر وما جاء به المنطق الفلسفي مثلما هو حاصل عند أرسطو، الذي يبدأ بقضية وينتهي بنتيجة حتمية مبنية على تلك القضية².

* أما الأعلان الآخران فهما:

- أن يؤخذ الشبه من الأشياء المشاهدة والمدركة بالحواس على الجملة للمعاني المعقولة.

- أن يؤخذ الشبه من المعقول للمعقول. ينظر: المصدر السابق، ص: 66.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 67، 68.

² ينظر: سعيد عدنان، الاتّجاهات الفلسفية في النقد الأدبي (عند العرب في العصر العباسي)، ص: 88.

وحصيلة لما سبق فإنّ القياس ليس مقصوراً على نصوص علم البيان فقط، وإنما هو عملية في حاجة نصوص علم المعاني له، وإن اختلفت طبيعته في ذلك؛ حيث يرتبط القياس في علم البيان بما هو معنوي "يتعلق بالمجازات"، ويرتبط بعلم المعاني بما يتعلق "بمستويات اللّغة" بصورة جليّة.

2- المحال:

الشاهد الأوّل: «أنت رأيت إنساناً؟»¹.

من التراكيب اللّغويّة التي لا يمكن أن يطابق معناها الواقع جملة "أنت رأيت إنساناً؟"؛ حيث لو تمعنا في هذا القول جيّداً مستعينين بالمعرفة النّحويّة، وما تتيحه اللّغة العربيّة من إمكانيّات تعبيرية مقبولة، لوجدنا أنّ هناك خروجاً عن المألوف من التّعبيرات؛ ولا نقصد صحّة المستوى النّحوي (الإعرابي/ البنيوي)، وإنما من حيث إنّّه حاصل فيه خطأ لغوي يتعلّق بالسؤال عن الفاعل، الذي تبعه خطأ دلالي نتج عن هذا الوجه، ومن جهة ثانية، أو نقول من زاوية أعم فإنّه ليس له وجود في الواقع الخارجي، وفي هذا لم يتوقّف الأمر عند المستوى اللّغوي في العمل التأويلي، وإنما تجاوز ذلك ليتعلّق بالجانب غير اللّغوي وهو "الواقع"؛ لأنّ اللّغة تكون صادقة أو غير صادقة عن طريق المطابقة؛ فإذا وافقته فإنّها حقيقة وإن لم توافقه فإنّها غير ذلك.

وبالإجراء التأويلي على جملة: "أنت رأيت إنساناً؟" فالناظر فيها لا يصدّق أن يكون المحتوى الكلامي حقيقة وواقعاً في الوجود؛ لأنّه من المستحيل رؤية إنسان على الإطلاق، وهو أمر لا يمكن أن يشكّ فيه عاقل، والناظر إلى ذلك يتبيّن له أنّ اللّغة تحمل معنى إمّا أن يكون منطقيّاً، وإمّا أن يكون على العكس من ذلك؛ هذا المثال الذي بين أيدينا قد خرج عمّا هو منطقي؛ أي عما يقبله العقل، ونقصد من وراء هذا كليه إحالة نسبته خارجيّاً أو وجوديّاً.

وما أقرّه الجرجاني دليل على قولنا؛ حيث يقول: «ومما يُعلّم به ضرورةً أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: "أقلت شعراً قط؟"، "أرأيت اليوم إنساناً؟"، فيكون كلاماً مستقيماً. ولو قلت: "أنت قلت شعراً قط؟"، "أنت رأيت إنساناً"، أحلت، وذاك أنه لا معنى

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 112.

للسؤال عن الفاعل مَنْ هو في مثل هذا، لأنَّ ذلك إنما يُتصوَّر إذا كانت الإشارة إلى فعلٍ مخصوصٍ نَحْوُ أَنْ تقول: "مَنْ قال هذا الشعر؟"، و"من بنى هذا الدار؟" و"من أتاك اليوم؟"، و"من أذن لك من الذي فعلت؟"، وما أشبه ذلك مما يُمكن أن يُنصَّ فيه على مُعيَّنٍ. فأما قيل شعرٍ على الجملة، ورؤية إنسانٍ على الإطلاق، فمُحالٌ ذلك فيه، لأنه ليس مما يُختصُّ بهذا دون ذاك حتى يُسألَ عن عينِ فاعله» وبهذا يظلُّ استحضار المنطق ضرورةً في معرفة قضايا من قبيل الإحالة من عدمها؛ من حيث مطابقة القضية للعالم الخارجي، أو عدم مطابقتها.

وفي مضمار هذا الكلام، لو أردنا أن نبحث عن مصطلحات متقاربة مع هذه القضية في الدرس البلاغي العربي، لوجدناها مُتَّلة في فكرة "النسبة الخارجية"؛ حيث حصل علماء اللُّغة من مجموعة مفاهيم للخبر والإنشاء على مفهوم ثانٍ، قام على أساس أنَّ الخبر هو الكلام التام المفيد أو الخطاب التواصلي الذي لنسبته الكلامية نسبة خارجية، وأنَّ الإنشاء ليس له تلك النسبة¹.

وجمل القول، إنَّ الجرجاني لم يعتدَّ بما تضمَّنته اللُّغة فقط من معنى، وإنما عضدَّ ذلك بالواقع الخارجي من جهة المطابقة؛ أي هل المعنى الكلامي (النَّظمي) يطابق الواقع أم لا، وعدم مطابقتها له يعدُّ محالاً أن يكون صادقاً.

الشَّاهد الثَّاني: قول الشَّاعر²:

أخوك الذي إن رأيتَه قالَ إنما
أرَّيتَ وإن عاتبته لأنَّ جانيته.

ففي سياق حديث الجرجاني عن "الذي" في الخبر، وتأويل ذلك، أشار إلى أنَّ مجيئها لم يُقصد به أنَّ المتحدِّث عنه معلومٌ لدى المتخاطبين، وإنما على خلاف ذلك في هذا الموضع؛ حيث جاءت لتحيل على شيء غير موجود، وإنما كان وجوده وهمياً في العقول، ولذلك يجب على المؤول أن لا يعتدَّ باللغة فقط في مثل هذه التراكيب، وإنما يستند أيضاً إلى الاستدلال بالنظر إلى وجود الشيء من عدم وجوده، مقارنةً بفحوى الخطاب.

¹ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي)، ص: 63.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 185.

وعن ضرورة إعمال العقل يشير الجرجاني إلى ذلك في مواضع عدّة، وتكرّر عنده بألفاظ مختلفة، تدور في حقله، كفي قوله: «واعلم أنك لا تشفي العلة ولا تنتهي إلى ثلج اليقين، حتى تتجاوز حدّ العلم بالشيء مجملاً، إلى العلم به مفصلاً، وحتى لا يُفنعك إلا النظر في زواياه، والتغلغل في مكانه، وحتى تكون كمن تتبّع الماء حتى عرف منبّعه، وانتهى في البحث عن جوهر العود الذي يُصنع فيه إلى أن يعرف منبته، وبحرى عُروق الشجر، الذي هو منه»¹. ويقول أيضاً: «لا يعلم أن ههنا دقائق وأسرار طريق العلم بها الروية والفكر، لطائف مُستقاهها العقل، وخصائص معانٍ ينفرد بها قومٌ قد هُدوا إليها، ودُلُّوا عليها، وكُشِفَ لهم عنها، وُرفِعَت الحُجُبَ بينهم وبينها»²، وغير ذلك كثير.

فالمؤوّل في هذا الشاهد إن لم يُعمل فكره في محاولة فهمه، فإنّه سيُسلّم بأنّ ما تضمّنه النّظم من معنى له وجود أو نقول يطابق ما هو موجود في الخارج، ولكن الأمر على خلاف ذلك؛ أي إن وجوده ليس واقعاً في العالم الخارجي، وإمّا وهمياً، يُوصَلُ إليه إلاّ باعتماد الملكة الفكرية العقلية، التي تنتقل به من معنى إلى معنى آخر مقصود، وفي ذلك نصّ الجرجاني بقوله: «فهذا ونحوه على أنك قدّرت إنساناً هذه صفته وهذا شأنه، وأحلت السامع على من يعرّف في الوهم، دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة فأعلمته أن المستحقّ لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه، حتى كأنك قلت: "أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدعّه للممة يجبك".

ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيّل، جرى على ما يُوصف بالاستحالة، كقولك للرجل وقد تمّنى: "هذا هو الذي لا يكون"، و "هذا ما لا يدخل في الوجود"³ ومنه فإنّ الآلية المنطقية جليّة في تأويل النصوص؛ وتحديد فكرة مطابقة المعنى اللغوي الواقع وعدم مطابقتها له، ولذلك فهو قد مزج بين الجانبين؛ اللغوي والمنطقي.

واستخلاصاً لما تقدّم، فإنّ الشيخ في كثير من تأويلاته استند إلى الجانب المنطقي في ربط القضية التي حملتها البنية التركيبية بالواقع؛ ليستنبط الدلالة المقصودة من قبل المتكلّم، وعليه فإنّ العمل

¹ المصدر السابق، ص: 260.

² المصدر نفسه، ص: 07.

³ المصدر نفسه، ص: 185.

التأويلي مجموعة من الآليات المختلفة؛ اللغوية وغيرها، وهذا ما تبين من خلال تحليلنا بعض النماذج تحليلاً تأويلياً.

ويصبح التأويل انطلاقاً من ذلك ليس علماً باللغّة فقط، أو بالمقام فقط، أو بالفكر وعمليات ذهنية منطقيّة فقط، وإنما هو أوسع وأشمل من ذلك لتتّجمّع جميعها في ممارسته.

الشاهد الثالث: «زيد أسد»¹.

وفي مضمار البيان، وتحديدًا عند التخصص في دائرة المجاز، يدخل مفهوم الإحالة؛ حيث يتعذر في ذهن المؤول الجمع بين المعنى اللغوي / المعجمي، والمعنى الإجرائي الناتج عن عملية التأليف؛ إذ فيه استحالة مطابقة دلالية بين المعنيين؛ وذلك عن طريق النظر إليها في مطابقتها للواقع من عدمها؛ إذ في ذهن المؤول العاقل معطيات يستحيل الدمج بينها، ولهذا فسّر الإمام ذلك بقوله: «وإذا سمع السامع قولك: "زيد أسد" و"هذا الرجل سيف صارم على الأعداء"، استحال أن يظنّ وقد صرّحت له بذكر زيد أنك قصدت أسدًا وسيفًا، وأكثر ما يمكن أن يُدعى تحيُّله في هذا: أن يقع في نفسه من قولك: "زيد أسد"، حال الأسد في جرائته وإقدامه وبطشه، فأما أن يقع في وهمه أنه رجل وأسد معًا بالصورة والشخص، فمحالٌ. ولما كان كذلك، كان قصدُ التشبيه من هذا النحو بيّنًا لائحاءًا، وكائنًا من مقتضى الكلام، وواجبًا من حيث موضوعه، حتى إن لم يُحمَلْ عليه كان مُحالًا. فالشيء الواحد لا يكون رجلًا وأسدًا، وإنما يكون رجلًا وبصفة الأسد فيما يرجع إلى غرائز النفوس والأخلاق، أو خصوصًا في الهيئة كالكرهية في الوجه»² وعند تعذر كون الإنسان حيوانًا مفترسًا كما في الشاهد، يتّجه المؤول إلى دلالات مقبولة يصدقها الواقع، بل والمنطق، لذا يقوم بعمليات ربط ذهنية، تجمع الخصائص المشتركة بين المتشابهين؛ سواء أكانت داخلية متعلقة بالجوانب النفسية أم خارجية متعلقة بالشكل أو المظهر، أمّا الأولى فهي من قبيل الشجاعة، والكرم وما إلى ذلك، والثانية فهي من قبيل القبح والجمال، وكل ما هو مادي محسوس؛ ليسدّد الهدف المرغوب من ذلك التركيب.

¹ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 322.

² المصدر نفسه، ص: 322، 323.

واستحضار كل هذه المعطيات عند المؤول ومن بينها المنطق في محاولة فهم المعنى، أمرٌ له قدرة كبيرة على أن يؤدي إلى موافقة التأويل الذي يقوم به المؤول بين المضامين الخفية المقصودة، والمعاني الظاهرة، وبصفة عامّة يصل إلى الملاءمة بين النصّ ومقام وروده.

3- الترتيب والترتب:

ويقصد بلفظ "الترتيب" ترتيب الألفاظ، ويقصد بـ"الترتب" ما يترتب عن الجزء الأول من الكلام، وتسمّى بالمقدمة الأولى في التفكير المنطقي الأرسطي¹.
الشاهد الأول: «أَنْتَ بَنَيْتَ الدَّارَ الَّتِي كُنْتَ عَلَى أَنْ تَبْنِيَهَا؟»².

مما أقرّه الجرجاني في درسه هو أنّ الاسم المقدم في حال الاستفهام هو المسؤول عنه لا عن غيره، إذ يريد المتكلم من استفهامه كما هو الحال مع هذا الشاهد أن يعرف الفاعل الباني أهو المخاطب الذي وُجّه له الكلام، أم غيره، ولكن في هذا التركيب قد تجاوز المتكلم هذا النهج القواعدي، ليُحكّم على تركيبه بالسلب أو بالأحرى بالفساد*، وسبب هذا الفساد إدراج عبارة: "التي كنت على أن تبنيها" بعد أن سأل عن الفاعل؛ فمن خلال تمعن المؤول في علاقة أجزاء التركيب بعضها البعض، باستحضار فكره المنطقي، الذي يُسهم بدوره في طرح الإشكال المتعلق بمجيء المخاطب سائلاً في البداية، ثمّ مناقضا لسؤاله بعد ذلك، وهذا ما لا يقبله المنطق؛ فكيف له أن يسأل عن الفاعل وهو يعلم أنّه هو الذي نوى بناءها من قبل؟ «فهذا من الفرق لا يدفعه دافع، ولا يشك فيه شك، ولا يخفي فساداً أحدهما في موضع الآخر»³، والجرجاني في حكمه على ذلك عوّل على العقل في قبول ما

¹ فكرة مستوحاة من كتاب: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 138-140.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 112.

* تناول سيبويه موضوع الاستقامة والإحالة (المحال) مقسماً إياه إلى خمسة أصناف من الكلام، وهي:

- مستقيم حسن: (أنتيك أمس وسأتيك غداً).

- ومحال: (سوف أشرب ماء البحر).

- ومستقيم كذب: (حملت الجبل).

- ومستقيم قبيح: (قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيك).

- ومحال كذب: (سوف أشرب ماء البحر أمس). ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ص: 25، ج: 01.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 112.

أنتجه النص، من خلال تعالق معانيه؛ وفي ذلك يقول: «... لا يعلم أن ههنا دقائق وأسرار طريق العلم بما الروية والفكر، لطائف مُستقاهها العقل»¹، وانطلاقاً من هذه الفائدة، فإنه من الضروري الاحتكام إلى دليل منطقي في التواصل عموماً ومع بعض الأبنية خصوصاً؛ لأن الآليات وإن تعددت فتبقى الأولوية والأكثر فاعلية رهينة الحدث (المقام وظروفه) التخاطبي؛ وعليه فإن المؤول مُلزم بأن يُعمل فكره ويقاربه بما يقبله العقل وتستريح له النفس بناء على ذلك؛ ليكون قد وصل إلى القصد عن طريق السبيل الصحيح.

وتقدم الاسم في مثل هذا السياق يشير إلى قضية منطقية أخرى، وهي أنه كلما تقدم الفاعل في الاستفهام أثبت شيئاً آخر، وهو إثبات أن الفعل موجود - كما أشرنا إلى هذا في الفصل الأول -؛ ومن هذه العلاقة (الإثبات) المستنتجة من نص السؤال: "أأنت بنيت الدار؟" يُمتنع أن يُحكّم على هذا الترتيب بالصحة الدلالية؛ لأنه لا يُعقل أن يُسأل عن الفاعل "مَنْ"، ثم يُؤتى بجملة - "التي كنت على أن تبنيها" - تُناقض المعنى الأول منها، وهذا الفساد يتمثل في الخروج عن كلام الناس.

وعلى أساس ما تقدم، فإن للترتيب² الدور الفاعل في نظم الكلام، وهو فاعل بذلك في الحصول على مقصد المتكلم، وفاعل أيضاً في معرفة منطقية ذلك النظم من عدم منطقيته؛ وخصوصاً أمر فساده وصحته، ودليل ذلك ما جاء في المثال السابق، إذ يصح فيه أن يقال: "أأنت بنيت هذه الدار؟" ولا يصح أن يقال: "أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟"³، وهذا ما لا يخفى على عاقل.

وعموماً فاستحضار المنطق العقلي أمر إلزامي في التواصل مع بعض التراكيب خاصة، وهذا ما تجلّى في تحليلا الجرجاني للعديد من الأبنية.

¹ المصدر السابق، ص: 07.

² ينظر: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 138.

³ ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 111، 112.

الشاهد الثاني: «ما زيدًا ضربتُ ولا أحدًا من النَّاسِ»¹.

ومازلنا مع الرتبة والترتب؛ وهذا يعني أنّ ما نقصده بالدراسة هو التقديم وما يترتب عليه من معانٍ؛ فَلِفْعَلِ غرضه الخاص حين تقدّمه، وما يترتب عليه من معنى هو نتاج منطق اللّغة؛ والحال نفسه مع الاسم؛ فتقديمه يؤدّي غرضاً معيّناً مخالفاً لتقديم الفعل، ومن هذا المنطلق نقف على الشاهد "ما زيدًا ضربتُ ولا أحدًا من النَّاسِ"، الذي جاء على صيغة النّفي، و"النّفي اللّغوي" ليس هو النفي المنطقي؛ لأنّ للّغات منطقتها الخاص، والنّفي في هذه اللّغات على الرّغم من أنّه معنى عقليّ مشترك بين جميع العقول، إلّا أنّه قد عبّرت عنه اللّغات بأساليب لا تطابق دائماً الأساليب المنطقيّة، ومن ذلك فإنّ قانون "عدم التناقض" (الثالث المرفوع) لا يسري على التعبير اللغوي؛ أي إنّ اللّغة لا تمتنع المتحدّث من أن يقول: "إنّ فلانا غنيّ وغير غني"، أو "وطني وغير وطني" في آن واحد، والدليل الأقوى في ذلك ما نزل به القرآن الكريم ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ الحديد: 03، لم يجد المفسّرون صعوبة في فهم ذلك؛ فالله هو الظاهر؛ لأنّ آثاره بادية للعيان، وهو الباطن؛ لأنّه سبحانه لا تدركه الأبصار. وما يوضّح هذا الفرق الحاصل بين النوعين: "النّفي اللّغوي" و"النّفي المنطقي" هو أنّ نفي النّفي يُنتج الإثبات في المنطق، ولذلك عرّف بأنه «عملية تدخل على قضايا فتحولها من الإثبات إلى النّفي أو العكس»²، ولكن من الناحية اللّغويّة يفيد تأكيد ذلك النّفي³، وهذه أمثلة توضيحية:

النفي المنطقي: "ما ما محمد قائم" والمعنى محمد قائم؛ وكأنّ المتكلم قال: "ما محمد قائم" فردّ مخاطبته قائلاً: "ما ما محمد قائم"؛ أي ليس نفيك صحيح.

أمّا النّفي اللّغوي (التأكيد للنّفي): "لا لم أذهب"، فهو تأكيد للنّفي لا نقض له؛ ويعود ذلك إلى أنّ "لا" الأولى حرف جواب نقيض "نعم"؛ كأن تُسأل مثلاً: "هل ذهبت إلى الجامعة؟" فتردّ

¹ المصدر السابق، ص: 126.

* لمن أراد الاطلاع بصورة أعمق ينظر: طارق المالكي، الاستدلال في المنطق وتطبيقاته في اللسانيات، ص: 27، 28. وهذا المرجع تناول العديد من القضايا اللغوية من وجهة منطقية لمن أراد النظر في القضايا الأخرى.

² المرجع نفسه، ص: 27.

³ ينظر: عادل مصطفي، مغالطات لغوية (الطريق الثالث إلى فصحي جديدة)، ص: 90.

قائلا: "لا لم أذهب"، أو يقال لك "أتذهب إلى الجامعة؟" فتجيب: "لا لا أذهب" فليس هذا نقضا للنفي، وإنما هو توكيد له. وهو فرق بين¹.

والذي عرضناه بغرض إزالة الغموض عن التوعين: "النفي المنطقي" و"النفي اللغوي"؛ وبناء على ذلك فإن عبارة "ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس" جملة منفية؛ نفي فيها المتكلم عن نفسه ضرب زيد، وهذا يأخذ المؤول إلى أن هناك مضروبا غير زيد قد وقع عليه الفعل، وهذا هو الصواب من جهة اللغة، ولكن من جهة أخرى أضاف المتكلم جملة أفسدت هذه الصحة وهي: "ولا أحدا من الناس"، ومكمن الفساد هنا يعود إلى قضية الترتيب؛ إذ تقدم المفعول (زيد) هنا على الفعل (ضربت)، والإشكال لا يتعلق بهذا الترتيب، وإنما فيما ترتب على هذا الترتيب؛ من خلال إدراج العبارة التي أفسدت المعنى، والذي تحدّد جليا انطلاقا من تقديم المفعول نفيًا، ونفي الضرب عن كل الناس، وهذا لا يجري في منطق اللغة، ومن ثم لا يقبله العقل؛ إذ إنّ تقديم المفعول هو السبب في الحكم على هذا التركيب بالفساد؛ لأنّ الأمر ليس كذلك لو قدّمنا الفعل وأصبح على هيئة: "ما ضربت زيدا ولا أحدا من الناس"، فلا فساد فيه؛ لأنّ تقديم المفعول يدلّ على وقوع الضرب، وليس الأمر كذلك مع تقديم الفعل.

وفي سياق الحديث عن أمر التقديم في النفي ومدى فاعليته في محاولة فهم قصد المتكلم والحكم عليه بالصحة أو الفساد، يقدم الجرجاني حصيلة لذلك؛ فيقول: «فإذا قلت: "ما ضربت زيدا"، فقدّمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا. وإذا قلت: "ما زيدا ضربت"، فقدّمت المفعول، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان، وظن أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه.

¹ ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000، ص: 229.

فلك أن تقولَ في الوجهِ الأول: "ما ضربتُ زيدًا ولا أحدًا من النَّاسِ"، وليس لك ذلك في الوجه الثاني. فلو قلتَ: "ما زيدًا ضربتُ ولا أحدًا من النَّاسِ"، كان فاسدًا¹؛ إذ بسبب هذا النّظم يحصل التناقض؛ ولهذا فعلى النَّاسِج أن يتنبّه إلى مثل هذه المعطيات، التي قد تُجرّ بقصده بعيدا، وأيضا هو أمر في غاية الأهميّة بالنسبة للمؤول.

وجمل القول، إنّ للمنطق دوره في النشاط التأويلي، ولا يمكن إنكار ذلك، ولكن من وجهة نظرنا- مادام أنّ المؤول في حاجة إلى الاستعمال، وما يحيط به من معطيات تواصلية مُعيّنة على ضبط عمله نظرا لتداوله؛ فإنّ ذلك لا يمنع من الرّكون إلى السياق التّواصلية في الحكم على صحّة أو فساد النّص؛ ويعود ذلك إلى أنّ اللغة تختلف قوانينها من جماعة إلى أخرى؛ وعليه فالمنطق بناء على ذلك لا يعتمد على العقل وحده بعدّه السّبيل الأرشد لتحديد المقاصد، وإتّما هناك من الرّوافد المشاركة في العمليّة الاستدلالية بهدف إصابة الغرض.

4- علاقة التناقض:

الشاهد الأول: «ما أنا ضربتُ إلاّ زيدًا»².

فالمؤول لمثل هذه التراكيب ستستوقفه قضيّة دلالية خارجة عن القاعدة اللّغويّة، ولا سبيل إلى حلّ ما تلقاه أو لنقل إرجاعه إلى صوابه، إلاّ بالاحتكام إلى المنط، وهذا ما مرّ بنا من خلال ما جاء به الجرجاني في باب النّفي.

فقول "ما أنا ضربتُ إلاّ زيدًا" قول فاسد ومخالف لكلام النَّاسِ؛ حيث جاء المتكلّم بنفي أنّه الضّارب، وهذا يعني أنّ هناك ضاربا غيره قد قام بالفعل، ولكن هو قد انزاح عن هذه الصّحة وأتى بمكّملة: "إلاّ زيدًا"، وبعبارة أخرى إنّ تقديم المسند إليه هنا يقتضي نفي الضرب عن المتكلّم، ونقض النّفي ب "إلاّ" يقتضي أنّه ضرب زيدًا، وهذا نسّميه بالتناقض دلالي³.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 126.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

³ ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1995، ص: 173.

وانطلاقاً مما حملته الجملة من قضايا منطقيّة، يُلزمُ المؤوّل بأنّ يسترشد بعقله وما يؤمن به من استدلالات يقبلها الفكر السليم؛ في ربطه بين جزئي البناء؛ صحيحها وفسادها؛ ليحلّص في النهاية بإصدار حكم أنّ جملة: "ما أنا ضربت إلاّ زيداً" مخالفة للقول؛ أي قد خرجت من كلام الناس من حيث معناها، وهذا الخروج وإنّ تعلق باللغة فإنّ للعقل نشاطه ودوره الكبير في قبوله وعدمه.

أمّا صحيح ذلك أن يُقال: «ما ضربتُ إلاّ زيداً»¹؛ وهذا ما جاء في نصّ الشيخ -رحمه الله- مُبرّزاً السّقيم من الفاسد عن طريق التزامه بالجانب المنطقي في الفهم؛ إذ يقول: «ما ضربتُ إلاّ زيداً»، فيكونُ كلاماً مستقيماً، ولو قلت: "ما أنا ضربتُ إلاّ زيداً"، كان لغواً من القول، وذلك لأنّ نقض النفي بـ "إلا" يفتضي أن تكونَ ضربتَ زيداً وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرّفَ النفي، يقتضي نفي أن تكونَ ضربته، فهما يتدافعان. فاعرفه»²، وعليه فإنّ أمر التّقديم والتّأخير لا يتوقّف على أنّه وجهٌ نظمي يتعلّق بالمستوى التركيبي فقط، وإمّا الأمر يتجاوز ذلك ليشير إلى علاقة منطقيّة مُستنتجة قائمة بين تقديم عنصر، وتأخير آخر؛ وذلك لما يترتّب عن ذلك التّرتيب من صحّة وفساد؛ ففي الصحّة أن يتقدم الفعل إذا وقع معه الاستثناء، أمّا إذا لم يكن الأمر كذلك، فيكون تقديم الاسم مناسباً دلاليّاً، وهو ما تقبله الأذهان.

وعلى هذا الأساس فإنّ الجرجاني يُدرج هذه العلاقة (التّرتيب والترتب) وما شابهها ضمن دائرة أشمل وهي قضية "الصحّة والفساد"؛ وعلى درجة هذه الأهميّة المتعلّقة بالنّظم، جعل عماد نظريّته "توحي معاني النّحو"، وعن هذه العلاقة المنطقيّة وعلاقتها بالنّظم يقول: «وإذا ثبت أن سبب فساد النّظم واختلاله، وأن لا يُعمل بقوانين هذا الشأن، ثبت أنّ سبب صحّته أن يُعمل عليها ثم إذا ثبت أنّ مستنبط صحّته وفساده من هذا العلم ثبت أنّ الحكم كذلك في مزيّته والفضيلة التي تعرضُ فيه، وإذا ثبت جميع ذلك، ثبت أنّ ليس هو شيئاً غير توحي معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 126.

² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الكلم»¹، فهذا يعدُّ مرجع الفساد والصحة هو النّظم، سواء أتعلّق الأمر بالتأليف أم التّأويل. ومادام أنّ النّظم متعلّق بالمنطق، فإنّ المنطق متعلّق بهذين النّشاطين أيضا (التأليف والتأويل).
الشاهد الثاني: «زيد هو الجواد وعمرو»².

مما نصّ عليه الدرس البلاغي فيما يخصّ العلاقات المنطقية "علاقة المشابهة"، و"علاقة غير المشابهة"؛ والأولى تميّز بها التشبيه بأنواعه والاستعارات المختلفة، أمّا الثانية فتميّز بها المجاز المرسل* وهذا ما يمكن أن نقف عليه بكثرة في كتاب "أسرار البلاغة".

وكتاب "دلائل الإعجاز" هو الآخر، على الرّغم من اشتماله موضوعات "علم المعاني"، إلا أنّ المنطق بقي حاضرا في المؤلّفين وإن اختلف المحتوى (علم البيان وعلم المعاني)، والحاجة إليه مطلوبة في أداء العملية التّواصلية.

انطلاقا من أنّ العلاقات المنطقية في العمل التأويلي تتعدّد وتختلف بتعدّد دلالات الجملتين/الجزئين؛ السابقة واللاحقة من التّركيب؛ فعبارة "زيد هو الجواد وعمرو" من النّاحية النّحوية "البنوية" صحيحة، ولكن من النّاحية الدلالية غير ذلك، وهذه الدلالة بطبيعة الحال مرجعها العقل، وعندما نقول العقل هنا فإننا نشير إلى منطق اللّغة؛ يعني أنّ المنطق العقلي استند إلى اللّغة في إصدار الحكم؛ لأننا لو أردنا الوقوف على المنطقين؛ منطق أرسطو ومنطق الجرجاني، لوجدنا اختلافا بينهما، وهذا يعود إلى طبيعة اللّغة.

ولذلك يظلّ المنطق غير محصور بقواعد معينة، وإنّما يتعلّق بما تنتجه اللّغة من دلالات من خلال نظم مفرداتها، وعندما نتحدّث عن النّظم فإننا نتحدّث عن النّحو ومعانيه، وعندما نتحدّث عن هذا الأخير فإننا نشير بصورة أو بأخرى إلى العرف اللّغوي؛ الذي يختلف من لغة إلى لغة، وسياق جملة:

¹ المصدر السابق، ص: 84.

² المصدر نفسه، ص: 180.

* كالعلاقة الغائبة؛ وتكون بين السبب والمسببة، والعلاقة القائمة على الكم؛ وتكون بين الكمية والبعضية، والعلاقة المكائنية؛ وتكون بين الحالية والمحلية، أيضا العلاقة الزماتية؛ وتكون بين اعتبار ما كان وما يكون. ينظر: تمام حسّان، الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو- فقه اللّغة- البلاغة)، ص: 207، 306.

"زيد هو الجواد وعمرو" أكد ذلك؛ إذ مؤوّل هذا التّركيب ينتبه بفكره إلى أنّ هناك خروجاً عن القاعدة الصّحيحة في اللّغة؛ حيث قصر المتكلم عن طريق أداة التّعريف "ال" أنّ "زيداً هو الجواد"، ولكنه أفسد ذلك بقوله: "وعمر"، وهذا لم تألفه اللّغة في تعبيراتها وتراكيبها. -ولكن حسب رأينا- لو أوّل هذا التّركيب بخطئه في مقام ما، لعدّ صحيحاً، توافق دلالاته قصد المتكلم، ويعود هذا التوافق إلى الاستعانة بالمقام؛ لأنّ ربط الاستعمال بالحال الذي ورد فيه هو في الحقيقة تركيب مكمل للتّركيب اللّغوي، أو بالأحرى يسدّ تلك الفراغات والانزياحات الحاصلة في الأبنية؛ ودليلنا في ذلك مفردات الشيخ، من قبيل: "خروجاً" عن كلام الناس، ويقول أيضاً: «خَلْفًا من القول»¹؛ لأنّ الخروج عن كلام الناس هو خروج عن منطق اللّغة، لا المنطق الفلسفي البحت؛ ولو أراد أن يقصد المنطق الفلسفي لقال "خلفاً من المنطق"، ولكن قال "القول"، وكلمة "القول" توحى لنا بأنّه يقصد "العرف اللّغوي"²

وفي سياق تأويل شاهد هذا السّياق يقول الجرجاني: «واعلم أنّك تجد "الألف واللام" في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهاً:

أحدهما: أن تقصّر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: "زيد هو الجواد" و"عمرو هو الشجاع"، تريد أنه الكامل إلا أنك تُخرج الكلام في صورةٍ تُوهم أنّ الجواد أو الشجاع لم تُوجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتدّ بما كان من غيره، لقصوره عن أن يبلغ الكمال. فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك، فلو قلت: "زيد هو الجواد وعمرو"، كان خلفاً من القول»، من بين أغراض "ال" التّعريف* في الفروق في الخبر هو "المبالغة"؛ أي هو الكامل في الشّجاعة، ولكن إتيانه بالعطف بعد ذلك يعدّ فساداً لغويّاً؛ خالف العرف اللّغوي؛ ويبقى السّياق في هذا كلاً سيد الموقف.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 180.

² ينظر: عادل مصطفى، مغالطات لغوية (الطريق الثالث إلى الفصحى)، ص: 86، 87.

* والغرضان الآخران ممثلاً في قوله:

- «والوجه الثاني: أن تقصّر جنس المعنى الذي تُفيدُه بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة وتترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه. ولا يكون ذلك إلا إذا قيّدت المعنى بشيءٍ يُخصّصُه ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنعو أن يُقيّد بالحال والوقت كقولك: "هو الوفيّ حين لا تظنّ نفسٍ بنفسٍ خيراً". وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً»

- «والوجه الثالث: أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور، لا كما كان في "زيد هو الشجاع". تُريد أن لا تعتدّ بشجاعة غيره ولا كما ترى في قوله: "هو الواهب المنة المصطفاه". عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 80، 81.

وهذا الذي ذكره الجرجاني شبيهه بقوله «ما أنا قلتُ هذا، ولا قاله أحدٌ من الناس» و «ما أنا ضربتُ زيداً، ولا ضربتهُ أحدٌ سواي»، كان خلقاً من القول، وكان من التناقضِ بمنزلة أن تقول: «لست الضاربُ زيداً أمس»، فتثبت أنه قد ضرب ثم يقول من بعده: «وما ضربتهُ أحدٌ من الناس»، و «لست القائل ذلك»، فتثبت أنه قد قيل، ثم تجيء فتقول و«ما قاله أحدٌ من الناس»¹، فلفظ «التناقض» علّقه بالمنطق عن طريق النظر إلى الوجوه النظمية؛ ويعود ذلك إلى أنه ليس فلسفياً صرفاً، وإنما بلاغته ولغويته (النحو) جعلتا منه شخصا متعدد الوجهات.

والجرجاني في فهمه المقاصد اعتمد العرف اللغوي بعده ركيزة في أداء ذلك، والمُتفحّص نصوص عبد القاهر يجد كلمة «عُرف» تكررّت عنده في كم من موضع، وهذه بعض الصياغات الدالة على ذلك: «واعلم أنّ سبب الشُّبهة في ذلك أنّه قد جرى في العُرف أن يقال...»²

«واعلم أنّا وإن كنّا إذا أتبعنا العُرفَ والعادةَ وما يَهجسُ في الضميرِ وما عليه العامةُ، أَرانا ذلك أنّ الصوابَ معهم...»³، وغير هذا كثير.

وعليه فإنّ قضية الصّحة والفساد، النّاتجة عن الخروج عن كلام النّاس - كما بدت لنا- هي شبيهة بما أقرّه المنطق الصّوري؛ وتحديدًا فيما يخصّ قضية صورة تناقض الفكر مع ذاته المسمّى «بالتناقض الصّوري»، ولكن جملة: «زيد هو الجواد وعمرو» على سبيل المثال وغيرها من شبيهاتها، لم تكن مطابقة لها تماما في فحوى القضية وإنّ تعلق أمرها هي أيضا بتناقض الفكر؛ لأنّ التناقض الصوري يرتكز على الفكر في حدّ ذاته، أمّا التناقض اللغوي يرتكز على الفكر بناء على اللّغة، والنوع الثاني اعتدّ به الجرجاني في دراسته.

¹ المصدر السابق، ص: 125، 126.

² المصدر نفسه، ص: 257.

³ المصدر نفسه، ص: 252.

لا يشكّ عاقل في وجود تناقض كعلاقة، ولكن يبقى الحكم على نمط المنطق تحت لواء العمل التواصلي في حدّ ذاته، وطبيعة المتلقّي أيضا؛ لأنّ المنطقي تختلف نظرتة عن اللّغوي، وإن كان العمل بينهما مشتركا في احتكاهما إلى العقل.

وعليه يمكننا القول: إنّ على الرّغم من خصائص اللّغة الطّبيعيّة إلّا أنّ ذلك لا يمنعها من استحضر آليات منطقيّة في محاولة فهم ما قصده الصّانع، لنؤكّد من خلال هذا أنّ الاستدلال آليّة منطقيّة إذا أبعدها السياق المقامي في ذلك، وآليّة منطقيّة "تداوليّة" إذا اعتمد العقل بتدخّل عوامل أخرى أيضا. وبالتالي فإنّ الآليات الاستدلاليّة تنوّع تبعاً لحاجتها لمعطيات (ونخصّ العرف اللّغوي) تُسهم بدورها في أداء العمل التأويلي، وتفعيل الفكر المنطقي في ذلك؛ ممّا يؤدي اتّباع هذا المسلك إلى الصّواب -أو على الأقل الاقتراب منه-.

وعلى الرّغم من اعتداد الجرجاني بالبلاغة التي عمادها المقام، إلّا أنّه لم يهمل المنطق ليجعله آليّة مهمة في ممارسته التأويليّة؛ لأنّ هذا الأمر لا يمكن أن يُنكر؛ ولذلك لا يمكننا القول إنّ المقام نفّي للمنطق، وإنّما المنطق واجب الحضور في ذلك، ونعيد الإشارة هنا إلى أنّ الغرض من مصطلح المنطق غير الذي جاء به أرسطو ومن معه من المناطق بصورة دقيقة، وإنّما هو اعتماد العقل في الرّبط بين المعنيتين "الظاهر" والخبفي "باللّجوء إلى الاستدلال؛ سواء أكان عن طريق القياس في ذلك أم بالنظر إلى الواقع أو إلى ما يجري في اللّغة من دلالات وغير ذلك من العمليات الذهنية الاستدلاليّة، التي يجمعها "التأمّل ودقّة النّظر"، ومن نتائج هذا النّشاط التأويلي يمكن للمؤوّل أن يُصدر حكما ما على التّركيب.

ونظرا لطبيعة لغتنا -العريية- التي تمتاز باللّين وقدرة التّكيّف، فإنّه لا يمكننا أن ننظر إلى تراكيبيها داخل العمليّة التّواصلية بقيود صارمة؛ لأنّها من المحتمل جدّا أن تنزاح بقصد المتكلّم بعيدا؛ والدليل ما مرّ بنا في حديثنا عن النّفي خصوصا وعلاقته بالتّناقض والتّأكيد، ولو أردنا أن نُثبت ذلك فعلينا أن ننظر في القرآن الكريم، كما في الآية الكريمة: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ الحديد:

03 ولذلك فالمنطق في عملية الفهم يعود إلى اللّغة بعدّها ركيّة في ذلك.

ثالثاً- الآلية المنطقية التأويلية في الدرس الحديث:

إنّ التداوئية بأصولها الفلسفية تحيلنا مباشرة إلى طبيعة بحثها المنطقي في العمل التواصلي؛ حيث نجد ما جاء به أعلامها أمثال "فيتغنشتاين" و"أوستين" و"سيرل" و"بول غرايس" يقترن بما يستقيه العقل؛ ك"الاستدلال/ الاستلزام"، ومبدأ المطابقة، و... وفي هذا المقام سنورد بعضاً من تجليات حضور الفكر المنطقي الذي بدا فيما قدّمه التداوليون من أفكار وآليات:

1- التحليل اللغوي عند فريجه:

عند ذكر الأصول الفلسفية للتداولية يبرز فريجه أحد المرهصين لهذا العلم، على الرغم من اهتمامه ب"اللغة المثالية" لا اللغة العادية بعدّها موضوعاً للتداولية؛ واختياره تلك اللغة في الدراسة كان بهدف التخلّص من الغموض والقصور والنقص الذي يعتري اللغة العادية؛ فهناك كلمات لا تحمل معنى محدّداً، وكلمات أخرى معانيها متداخلة، كما أن هذه اللغة بمفرداتها المألوفة قاصرة عن التعبير، وعليه يمكن أن تُعرّف اللغة المثالية بأنّها لغة رمزية تتجنّب كلّ عيوب اللغة العادية*؛ بحيث يكون فيها كل اسم دالاً على مسمّى معيّن، وتُعنى بدراسة التّركيب الصّحيح لمفردات اللغة في جمل سليمة البناء ووضع قواعد هذا التّركيب، ونظراً لهذه الدقة بالنسبة لعدد الكلمات وما تدل عليه، وأيضاً بالنسبة لإحصاء التراكيب الصحيحة لهذه الكلمات سُمّي هذا المشروع "بالحساب المنطقي"¹؛ أي إنّ اللغة يصبح شأنها شأن الرياضيات $(2=1+1)$.

ومن مظاهر دراسته اللغة المثالية من منطلق ربطها بأسس الرياضيات وعلاقتها بالمنطق²؛ محاولته إظهار أن الرياضيات ومصطلحاتها يمكن تحليلها باستخدام مصطلحات المنطق، وما حقائق الرياضيات إلا اختصارات تعريفية لحقائق المنطق³.

* لمعرفة المزيد عن الفروق القائمة بين اللغتين ينظر: فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، ص: 18.

¹ محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص: 29، 30.

² ينظر: قادري عبد الرحمان، فيتغنشتاين والتداولية "مقاربة فلسفية لمرحلة التأسيس"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2015، كلية العلوم الاجتماعية، 2014م-2015م، ص: 15.

³ عصام زكريا جميل، المنهج التحليلي وفلسفة الرياضيات عند غوتلوب فريجه، مقدمات، ع 01، مج: 02، 2018، ص: 46.

ويعد هذا العمل الذي قدمه ثورة فلسفية أو انقلاباً فلسفياً جديداً في البحث اللغوي، ومن بين تحليلاته اللغوية في هذا التخصص¹:

- اسم العلم والمحمول: إن القضية الحملية-أو القضية الشخصية Singular Proposition هي ما يسند فيها محمول (مجتهد، متعلم...) إلى اسم علم (خالد، زيد...)، فالواضح هنا وجود فروق بين الاسمين نذكرها باختصار:

● وظيفة اسم العلم الأساسية هي إشارته إلى شيء فردي معين، أما المحمول فيدل على تصور .Concept

● اسم العلم لا يحتاج إلى لفظ يتم معناه على عكس المحمول.

● لا يرتبط اسم العلم بكلمات التسوير (كل، بعض، لا...) على عكس المحمول فيمكن أن تدخل عليه هذه الكلمات مثل: ليس متعلماً، ليسوا أذكياً...².

وإضافة إلى ما قدمه في رؤيته الدلالية هذه، تناول عديد المواضيع بالدراسة والتحليل المنطقي وذلك كربطه بين الإحالة والاقتضاء³، وأيضا تطرقه إلى قضية "المعنى" التي فرق فيها بين عالم المعاني ويقصد به معنى القضية، والعالم الواقعي ويقصد به دلالتها (أي دلالة القضية)، مُشيراً في ذلك إلى أنهما ليسا من خلق الإنسان وإنما كلاهما موضوع اكتشاف، وأن الاختلاف بينهما يكمن في أنه لا يمكننا إدراك عالم المعاني إدراكاً حسيّاً، بينما يمكن إدراك العالم الواقعي بوساطة هذا الإدراك، وعلى ذلك انتهى فريجة إلى أنّ للمعنى واقعا موضوعيا مستقلا وإن لم يكن واقعا حسيّاً⁴.

وليتضح المقال حول هذا التفريق نوراً مثلاً لذلك: "تلميذ أفلاطون" و"معلم الاسكندر"، إن هاتين الجملتين تدلان على شخص واحد وهو "أرسطو"، لكن يختلفان في المعنى؛ إذ نفهم من العبارة الأولى "ذلك الشخص الذي تتلمذ على يد أفلاطون"، ونفهم من العبارة الثانية "ذلك الشخص

¹ دلال وشن، القصديّة في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظرية والإجرائية للبلاغة العربية)، ص: 44.

² ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، ص: 13، 14.

³ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي)، ص: 20. لمعرفة الكثير عما جاء به فريجة من قضايا ينظر: عزمي إسلام، لدفيج فتغنشتين، ص: 39-45.

⁴ ينظر: رشيد الحاج صالح، والمنطق واللغة والمعنى في فلسفة اللغة، ص: 25-27.

الذي اختاره فيليب المقدوني ليكون مُرَبِّيًا لابنه الاسكندر"، ومن هذا توصل فريجة إلى أن لهاتين العبارتين دلالة واحدة، لكنهما مختلفان في المعنى، وهذا الأمر يجب أن ينتبه إليه المخاطب كي يستطيع أن يفهم ما أراد المتكلم¹.

وفي سياق البحث المنطقي لفريجة نخلص إلى أنّ ما قدمه يُعدُّ أحد ركائز العمل التواصلية؛ حيث تُسهم في توجيه المؤول صَوْبَ القصد؛ وذلك من خلال الاسترشاد بمده المعارف المنطقية، التي يعود لها الدور في التفريق بين هذه الجملة والأخرى.

2- الافتراض المسبق*:

يعد الافتراض المسبق (Presupposition) من بين المعطيات التداولية التي لها شأنها في العمل التأويلي، إذ عرّف على أنّه شيء يفترضه المتكلم يسبق التفوّه بالكلام، ليحقق فيما بعد علاقة بين افتراضين²، وعرّفته "أركيوني" (Catherine Kerbrat-Orecchioni) أيضا بقولها: «هو تلك المعلومات التي لم يفصح عنها، فإنها وطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنها أصلا بغض النظر عن خصوصيته»³، فإنّه يشير إلى عمل استدلالى أو اقتضائى يقوم به المخاطب في محاولة فهمه قصد المتكلم، وهذه أمثلة مؤّضحة ذلك:

- "كلب ميرى جميل" < < أن "ميرى لديها كلب" *، هذا بالنسبة للجملة المثبة.

- "كلب ميرى غير جميل" فإن الافتراض المسبق هنا نفسه، وإن كانت الجملة منفية

ففي كلا المثالين هناك معنى يشتركان فيه وهو أنّ "ميرى لديها كلب". وعليه فإنّ الافتراض المسبق لمقولة ما يبقى ثابتا (صحيحا) حتى عند نفي تلك المقولة⁴.

¹ ينظر: المرجع السابق، ص: 27.

* وقد أشار في دراسته غدامير إلى مبدأ "الافتراض المسبق" وفاعليته الكبيرة في العمل التأويلي. ينظر: محمد شوقي الزين، تأويلات وتفكيكات (فصول في الفكر الغربي المعاصر)، ص: 41.

² ينظر: جورج يول، التداولية، تر: قصي العتاي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص: 19.

³ ينظر: ذهبية همو الحاج، لسانيات التلقظ وتداولية الخطاب، ص: 136.

* يدلّ هذا الرمز (< <) على معنى الاستلزام.

⁴ ينظر: المرجع السابق، ص: 52، 53.

ومما سبق فإن الصيغ اللغوية هي مؤشرات لافتراضات مسبقة كامنة بداخلها، يصل إليها المؤول عن طريق عملية ذهنية استنتاجية، وهي أنواع¹:

- الافتراض المسبق الوجودي Existential Presupposition:

ومفاد هذا الافتراض أن شخصا أو شيئا معرف باستعمال عبارة اسمية، موجود، وبالمثال يتضح المقال:

- "غرفة خالد مرتبة" << "خالد لديه غرفة."

- "سيارتك" << "لديك سيارة".

فأغلب تراكيب هذا النوع دالة على التملك، إلا أنها ليست بالضرورة أن تكون كلها كذلك والمقصود من هذا المفهوم أنّ المتكلم في هذه التراكيب وغيرها يفترض به أن يلتزم بوجود الكيانات المسماة. كما هو ممثل في هذه الجمل أيضا:

- "الفتاة جارتنا" << "تسكن بجوارنا فتاة".

- "ملك السويد" << "أن للسويد ملك".

- الافتراض المسبق الواقعي Factive Presupposition :

وتمثله أمثال الأفعال: يعلم، تدرك، خبر...، وأمثلة ذلك نذكر:

- "يعلم الجميع أن جون مريض" فجون هو الافتراض المسبق؛ أي إن العبارة التالية للفعل "يعلم" تُعامل على أنها معلومة افتراضية مسبقة "حقيقية"، ولذلك سمي هذا الافتراض بالواقعي؛ أي أنه واقع حقا أن جون مريض.

- "لم أدرك أنه كان مجتهدا" << "كان مجتهدا".

- "أنا سعيد لأن الأمر انتهى" << "انتهى الأمر".

¹ ينظر: ذهبية هو الحاج، لسانيات التلقظ وتداولية الخطاب، ص: 52-58، 187، 189، 198. وينظر: خالد الخطيب، الافتراضات المسبقة،

ت. ن: 05 / 11 / 2019، ت. م: 14 / 08 / 2021، 11:15 ص_____باحا

.https://www.youtube.com/watch?v=U5EOs8Axws8

الافتراض المسبق المعجمي Lexical Presupposition:

وفي هذا النوع يفسر استعمال صيغة بمعناها المؤكد عادة بالافتراض المسبق أن معنى آخر غير مؤكد قد تم فهمه؛ أي إن كلمة ما عند لالتها ولكن نفهم منها شيئاً آخر في السياق نفسه كالفعل "تمكّن" نفهم منه أنه "نجح"، و"لم يتمكن" نفهم منها "لم ينجح"، فلو قلنا إنّ: "عبد الله تمكّن من إنجاز مشروع ما" فيصبح المعنى المؤكد "أن عبد الله نجح في إنجاز المشروع بأي طريقة كانت"، والعكس كذلك. والمفردات التي يتضمنها هذا النوع هي: بدأ، ألق، مجدداً، توقف مع افتراضاتها المسبقة.

الافتراض المسبق البنيوي (التركيبى) Structural Presupposition:

وفي هذا النوع عندما نتلفظ بعبارة ما والمتمثلة عادة في صيغ استفهامية مثل: متى، أين، كيف، هل... فإن الافتراض المسبق لهذه الصيغة هو المحتوى القضوي الذي يحمله الكلام (وهو المستفهم عنه)، وعبارة أخرى هو افتراض أن جزء من البنية (المعلومة التالية لأداة الاستفهام) تتضمن معلومة تُعامل على أنها معروفة مسبقاً، كأن نقول مثلاً:

- "متى توفي؟" فالسؤال مطروح لمعرفة زمن وفاة هذا الشخص، ولكن من خلال هذا التركيب نفترض أن هذا الشخص قد توفي؛ أي أن التركيب وتحديد المعلومة التي جاءت بعد أداة الاستفهام هي عبارة مفترضة يقبلها المستمعون على أنها صحيحة لأنه مادام أنه سأل عن زمن وفاته فإنه حقا قد مات، وبالتالي فإن عبارة: "متى توفي؟" << أنه توفي.

- "من أين اشتريت الكتاب؟" << "اشتريت كتاباً".

إذا، هذه الأنواع سابقة الذكر يفترض أن تكون الافتراضات المسبقة فيها صحيحة، إلا أن هناك من الأمثلة افتراضاتها المسبقة غير واقعية، وعليه فإن الافتراض المسبق غير الواقعي هو نوع آخر من أنواع الافتراضات.

الافتراض المسبق غير الواقعي Non-factive Presupposition:

وترتبط بهذا النوع بعض الأفعال الدالة على لواقعية المحتوى القضوي للجملة كأن تكون مثلاً: يحلم، يتصوّر، يتظاهر أو يدّعي، ويقصد بهذا من الافتراض هو أنك تفترض شيئاً غير صحيح، كما هو في الأمثلة الآتية:

- "حلمت أنني ثري" << "لست ثرياً"، ففي نص العبارة أنني ثري ولكن في الواقع ليس كذلك.
- "يتظاهر أنه بخير" << "ليس بخير"

الافتراض المسبق المناقض للواقع Counter-factual Presupposition:

ومفاده أننا نفترض أنّ معلومة معيّنة مناقضة للحقيقة، وهذا ما يوضحه التركيب الشرطي الآتي - ويسمى الشرط المناقض للواقع -:

- "لو كنت صديقي، لساعدتني" << "لست صديقي"

ونظراً لما تقدّم فإن الافتراض المسبق صحيح يبني عليه المتكلم نظمه، ولكن من جهة أخرى فإن تلك الافتراضات التي تكشف عنها اللغة في الحقيقة هي تعتمد على المنطق وقضاياها في فهمها، وهذا ما يؤكد أن التأويل من بين روافده "المنطق"¹

3- الأفعال الكلامية غير المباشرة عند سيرل:

في سياق ما جاء به سيرل في بحثه التداولي من قضايا منطقية، مُشيراً بها إلى الاستدلالات والعمل الرابط بين ما قيل وما لم يُقُل، هو موضوع "الأفعال الكلامية غير المباشرة"، ولكن في هذا المشوار استوقفنا مجموعة من التّقاط ذات البعد المنطقي والعلّقة بالأفعال الإنجازيّة، وعليه حريّ بنا أن نعرّج أولاً لبعض ما أقرّه في ذلك، وتحديدًا في نمذجته التّصنيفيّة للأفعال²، التي أشار فيها إلى "اتجاه الملاءمة"، وهو أمر جدير بالدراسة في مقامنا هذا، وهذه التصنيفات³:

¹ ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة "أفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، ص: 32.

² ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص: 66.

³ ينظر: John R. Searle, Mind, Language And Society, Library Of Kongress, U.S.A. Edition: 01,

- الإثباتيات:

وهي أن نقدم الخبر للمستمع بحقيقة الخبر ؛ كالأحكام التقريرية، والأوصاف الطيبة و...، وتنطوي الإثباتيات على "اتجاه ملاءمة" من الكلمة إلى العالم. وشرط الإخلاص (الصدق) هو دائما الاعتقاد. وأبسط اختيار لتحديد هوية الإثبات هو أن نسأل ما إذا كان المنطوق صادقا أم زائفا.

- التوجيهيات:

وهي محاولة جعل المستمع يتصرف بطريقة تجعل من تصرفه متناسبا مع المحتوى الخبري للتوجيه، ويتجلى ذلك في الأوامر والنواهي والطلبات. واتجاه الملاءمة دائما من العالم إلى الكلمة. أما شرط الصدق هو الرغبة؛ كون كل توجيه هو تعبير عن رغبة بأن يقوم المستمع بالفعل الموجه به.

- الإلزاميات:

وهو أن يتعهد المتكلم لمباشرة مساق الفعل الممثل في المحتوى الخبري. وتظهر نماذج ذلك في المواعيد والنذور والعقود و... والتهديد إلزامي أيضا، ولكنه بخلاف بقية النماذج، ضد مصلحة المستمع ولا يعود عليه بالنفع. واتجاه الملاءمة في مثل هذا النوع يكون من العالم /إلى الكلمة، وشرط الصدق المعبر عنه هو "القصد"؛ فالوعد أو التهديد مثلا هو تعبير عن قصد للقيام بشيء ما.

- التعبريات:

وهي التعبير عن شرط الصدق للفعل الكلامي، كالاعتذار والشكر والترحيب والتعزية و... والمحتوى الخبري في التعبريات من الناحية النمطية ليس له اتجاه ملاءمة؛ فإذا قلت: (أعتذر لضربك) أو (تهانينا على فوزك بالجائزة)، فأنا أسلم تسليما بأنني ضربتك، وأنت فزت بالجائزة، ولذلك فأفترض قبلها وجود اقتران بين المحتوى الخبري والواقع. وشرط الإخلاص في التعبريات يتغير مع تغير نمط التعبير.

- التصريحيات:

والمميّز لهذا الصنف هو أن أدائه الناجح يتمثل في مطابقة محتواها القضوي للعالم الخارجي؛ فإذا أديت فعل إعلان الحرب أداءً ناجحاً فالحرب معلنة، وإضافة إلى ذلك هناك ما يميز التصريحيات بميزة أخرى وهي "أنها تُحدث تغييراً في الوضع القائم فضلاً عن أنها تقتضي عرفاً غير لغوي، أما اتجاه المطابقة قد يكون من الكلمات إلى العالم ومن العالم إلى الكلمات، ولا يحتاج إلى شرط الإخلاص¹. من خلال هذا التصنيف يتبين لنا أن سيرل اعتمد أكثر من معطى في تحديده نوع التصنيف، ومن بين هذه المعطيات هو المعطى المنطقي؛ إذ جعل لجلّ الأنواع بعداً منطقياً متعلقاً به، وهو مبدأ الملاءمة كما لاحظنا ذلك.

وفي السياق نفسه وتحديدًا حول الأفعال الكلامية غير المباشرة، تناول سيرل مبحثاً مهماً في ذلك وهو "التّخيل" بصفة عامة، والاستعارات بصفة خاصة؛ فلو قيل لك: "جون خنزير" مثلاً، فإنك تفترض أن المتكلم لم يقصد ما المعنى الحرفي، ولكنه يتكلم على سبيل الاستعارة. والسؤال المطروح هنا: كيف تشتغل هذه الأقوال (الاستعارات)؟ أو كيف "يدكرنا شيء بشيء آخر؟"²، فيجيب سيرل من خلال مضمون قوله أن الاستعارات لا تشتغل بالضرورة وفق التشابه كما هو الحال عند الجرجاني؛ فلو نظرنا إلى جملة "جون دبّ لم تلحسّه أمّه جيداً" فنجدها لا تعني أن جون والدببة التي لم تلحسها أمهاتها جيداً لهما نقطة تشابه، وهي الغلظة والرّعونة، فهذا اعتقاد خاطئ، بل لا موجب له، وزيادة على ذلك فإننا لا نثبت أن الدببة حتى التي لم تلحسها أمهاتها جيداً لها سلوك شبيه بجون³، وعليه قد خلص إلى أن الاستعارة تجر المستمع على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يسنده المتكلم إلى قوله⁴.

ومن جانب آخر عرج إلى نوع آخر من الاستعارات وهي "الاستعارات المفتوحة"، هي الأخرى كان لها قسطها من الدراسة؛ حيث رأى أن جملة: "جوليت هي الشمس" تأويلها متعدد؛ فيمكن أن يكون القصد منها أن بداية اليوم يبدأ مع رؤية جوليت أو أن جوليت تُدكرني بالربيع ولكن لا

¹ ينظر: محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 70.

² ينظر: جون سورل، مبادئ التأويل الاستعاري، تر: إبراهيم فقيه، مجلة الفكر العربي، د ع، د مج، 1987، ص: 352.

³ ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص: 72، 74.

⁴ ينظر: الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحيان، ص: 29.

يمكن أن نؤولها على سبيل المثال أن جوليت كرة متكونة من الغاز أساساً، وهذا الحصر للمعنى يعود إلى فاعلية "مواضع التأويل المشتركة بين المتخاطبين"¹ على الرغم من إشارة سيرل إلى روافد تتعلق بالمقام، إلا أن المقام هو أيضاً له من المنطق باع؛ إذ يحاول المتكلم في انتقاله من معنى إلى معنى أن يعتمد الاستدلال أو نقول بصفة عامة النشاط الذهني في الوصول إلى المقاصد، ودليل اعتماده على ذلك قوله وهو يُحدِّد للمؤول طريق التأويل الاستعاري: «...لنفترض أن سامعا سمع قولاً من نوع: "صوفيا قطعة جليد" أو "ريتشارد دب لم يُحسن لحسه" أو "إيف باب سجن"، فأني مراحل عليه أن يقطعها حتى يفهم المعاني الاستعارية لهذه الأقوال؟ من البيّن أنّ الجواب على هذا السؤال لا يسعه أن يصف بدقّة مراحل عملية واعية، بل عليه أولاً إعادة بناء معقولة لترسيمات استدلال تستند إليها طاقتنا على فهم أمثال هذه الاستعارات»، فسيرل من خلال قوله لا يعتدّ بالأخذ السطحي للمعاني، وإنما يتجاوز ذلك ليعدّد بعملية الانتقال الرابطة بين الظاهر والباطن عن طريق الاستدلال².

وإلى جانب التخيل تحدّث سيرل عن "الكذب" باعتبارهما أهمّ نشاطان لغويان يتخدان غالباً شكل الإخبار أو الإثبات، وهما في الحقيقة ليسا إخباراً أو إثباتاً خالصين؛ كونهما ينتهكان شرط النزاهة الذي يقضي بأن يعتقد القائل في صدق ما يخبره أو يثبته، وفي هذا المقام فرّق بين الكذب والتخيل؛ أما الأول - وهو الكذب - فينوي قائله مغالطة مخاطبه، وأما الثاني - وهو التخيل - فلا ينوي قائله مغالطة مخاطبه، وبهذا تكون المقاصد مختلفة بين هذا وذاك³.

فمادام أن التخيل والكذب يتعلّقان بالقصد، فإنه على المؤول أن يحدّد إلى مجموع المعطيات التي تُعيّنه في الوصول إلى حقيقة ذلك؛ إن كان المتكلم صادقاً على أنه اتخذ هذا السبيل النظامي لأجل هدف قصدي صادق، أم كاذباً واتخذ هذا النظم وإن كان نفسه الذي اختاره المتكلم في تعبيره عن أمر صدق نيته فيه، فإنه في عملية التّحقّق من ذلك (الصدق والكذب) سيقوم بعملية

¹ ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، ص: 74.

² جون سورل، مبادئ التأويل الاستعاري، تر: إبراهيم فقيه، ص: 252، 256.

³ ينظر: آن روبول - جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس - محمد الشيباني، ص: 37.

استدلالية ولو ربط فيها بين مجموعة من المعطيات كالمقام وظروف التواصل؛ لأن التأويل في الحقيقة هو عمل استدلاي بامتياز وإن كان المؤول قد اعتمد معطيات غير منطقيّة بحتة؛ لأنّ التداوليّة في الكثير من المواقف لا تتناول المنطق الصّرف، وإنما تستعين بقضايا المنطق بربطها بالسياق المقامي، وهذا ما يُثبِتُ أنّ تقسيم الجوانب التي يحتاجها المؤول في العمل التاويلي هو تقسيم منهجي من أجل التوضيح فقط، والأصل في ذلك أنّ كلها معطيات تنطوي تحت لواء عملي واحد وهو الفهم أو التأويل.

ومّا تقدم من عرض بعض الأطروحات المتعلّقة بالأفعال الكلامية بصفة عامة، وغير المباشرة بصفة خاصة، نخلص إلى أن المنطق بالنسبة للتّوعين مطلب يحتاجه المؤول في النشاط التّأويلي.

4- الاستلزام الحوارية عند بول غرايس:

اشتهر الفيلسوف البريطاني "بول غرايس" عادة بـ "مبدأ التّعاون" -سبق وأن تعرضنا إليه في الفصل الثاني- المتضمّن أربعة أسس، تُسهم في الحفاظ على جودة التواصل، وقد ذكرنا في الموضوع نفسه أن المتخاطبين لا يطبقونها حرفياً على الدّوام، ولذا يلجؤون إلى الاستعانة بآلية الاستدلال التي تمنحهم الوصول إلى المقاصد عند خرق إحدى القواعد على الأقل، ومثال ذلك:

(أ) أين علبة الحلوى؟

(ب) الأولاد كانوا يلعبون في غرفتك هذا الصباح.

فالجواب من طرف (ب) يبدو مخالفا لقاعدتيّ "الكميّة" و"الصّلة" على الأقل، وعلى الرغم من ذلك فإنّ روح التعاون موجودة بين المتحاورين؛ إذ المُخاطب يؤوّل هذا النّظم على مستوى أعمق؛ ليُربط ويستنتج أنّ الأطفال قد يكونون أكلوا الحلوى، عن طريق ما يسمى "بالاستدلال" الذي يحافظ بدوره على افتراض التعاون بين الطرفين¹.

كما يمثّل الكلام عنده حالة معيّنة أو ضرباً من السلوك القصدية والمعقول، فإنّه قد تجدر الإشارة إلى أن الفرضيات ذات الصّلة على الأقل ببعض القواعد سابقة الذكر لها نظيرها في مجال

¹ ينظر: هشام عبد الله الخليفة، نظرية التلويح الحوارية، ص ص: 30، 31.

المعاملات الأخرى التي ليست من باب المحاورة؛ أي التي لم تكن باللغة كما هو الحال مع هذه الأمثلة (قاعدة الكم والكيف كمثال):

الكم: إذا احتجت إلى أربعة براغ أثناء إصلاح السيارة، وأطلب من زميلي المساعدة فيأتي أنتظر أن يمدني بأربعة براغ وليس باثنين أو ستة.

الكيف: إذا احتجت إلى السكر في إعداد الحلوى فلا أتوقع أن يُقدّم لي ملحاً¹.

وفي سياق حديثه عن هذه القواعد وعملية الاستدلال حين مخالفة ولو واحدة منها، أتى بمصطلح قد اشتهر به وهو "الاستلزام الحوارية"²؛ وذلك من خلال ما قدّمه في محاضراته بجامعة هارفارد عام 1926 في إطار بحثه "المنطق والحوار" Logic and Conversation، محاولاً فيها التفريق بين: "ما يقال" وهو المعنى الحرفي، و"ما يقصد" وهو ما يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقي بطريقة غير مباشرة ليدركه المخاطب فيما بعد عن طريق التأويل، فهناك من يقصد ما يقول، وآخر يقصد عكس ما يقول، وآخر يقصد أكثر مما يقول، وللفصل بين هذا والآخر هو السياق الوارد فيه ذلك الخطاب، وتدخل النشاط الذهني في ذلك؛ وخاصة إذا كان المتكلم لا يقصد ما يقول، ومن هذا المنطلق عدّ غرايس الاستلزام الحوارية حلقة وصل بين نوعي الكلام وهما "ما يقال وما يقصد"³.

ولقد أوضح غرايس أن فهم الملفوظات في العملية التخاطبية لا يعتمد دائماً على دلالتها الطبيعية التوضيحية، ويعود حكمه هذا إلى ملاحظة استأثرت اهتمامه، وهي أنّ دلالة الفعل To mean في اللغة الإنجليزية، التي تأتي تردّ مرة بمعنى "أشار ودلّ" وأخرى بمعنى "قصد"، مما جعله يميّز بين نوعين من الدلالة وهما: "الدلالة الطبيعية الوضعية" و"الدلالة غير الطبيعية"

¹ ينظر: بول غرايس، المنطق والحادثة، تر: محمد الشيباني - سيف الدين دغفوسس: 621. (ضمن كتاب: عز الدين مجدوب، إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين).

² ينظر: هشام عبد الله الخليفة، نظرية التلويح الحوارية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لوئحمان، مصر - مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2013. (المقدمة)

³ ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية (دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ)، ص: 86. (التهميش).

أمّا الأولى؛ فتتمثل في كون كلماتها تدل على ما وضعت له في أصل اللغة، فهي لا تحتاج إلى التأويل، ومثال ذلك: "الدخان علامة على وجود النار"؛ أي إنّ النّار لا تحتاج إلى تأويل؛ لأنّ الدّخان يدلّ عليها، وعليه ففوّتها الإنجازيّة حرفيّة.

وأما الدّلالة الثانية -غير الطبيعيّة- فهي عكس الأولى؛ أي تتجاوز المعنى الحرفي للجملة ليصل المخاطب إلى المعنى الضمني، الناتج عن حصيلة مجموعة من المعطيات¹

ومنه فإنّ الفرق بين المعنيين يتمثل في أنّ المعنى الطبيعي يعتمد على العلاقات السببيّة، وقوانين الطبيعة، أما المعنى غير الطبيعي فيعتمد على القصد².

وبناء على وجود دلالة غير طبيعيّة؛ فإنّ هذا النوع في حقيقة الأمر يحمل معنيين: معنى سطحي ومعنى ضمني قصدي، ولما أراد غرايس أنّ يقيم معبرا بين هذين المعنيين جاء بفكرة الاستلزام، المُشتملة على نوعين:

"استلزام عرفي" conventional implicature

وهو قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات لازمة لها، لا تنفك عنها مهما اختلفت التراكيب والسياقات، ومثال ذلك أداة الاستدراك (لكن) ففي أي تركيب تدل على ذلك المعنى؛ أي إنّ ما بعدها يكون مخالفاً لما يتوقّعه السّامع انطلاقاً ممّا جاء قبل الأداة.

¹ ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 99، 100.

² ينظر: دلال وشن، القصدية في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظرية والإجرائية للبلاغة العربية)، ص: 35.

و"استلزام حوارِي" **implicature conversational**:

على عكس الأوّل؛ فهو متغيّر بتغيّر السّياق المقامي¹. وقد عدّ هذا المبدأ عامّاً يشمل الخطابات من قبيل السخرية والاستعارة والمبالغة إضافة إلى الخطابات اليومية²، فكلها أوجه تركيبية تختلف باختلاف المقام ليتبعها اختلاف في ما يجري داخل العملية الاستدلالية.

وعليه وإنّ تغيّر نوع الاستلزام، فإنّ الوقوف على ما هو منطقي شريك بينهما؛ أي إن سيرل لم تكن نظرتّه للتواصل متعلّقة بالمقام فقط، وإنّما يربطها أيضا بالمنطق وأداته الاستدلالية.

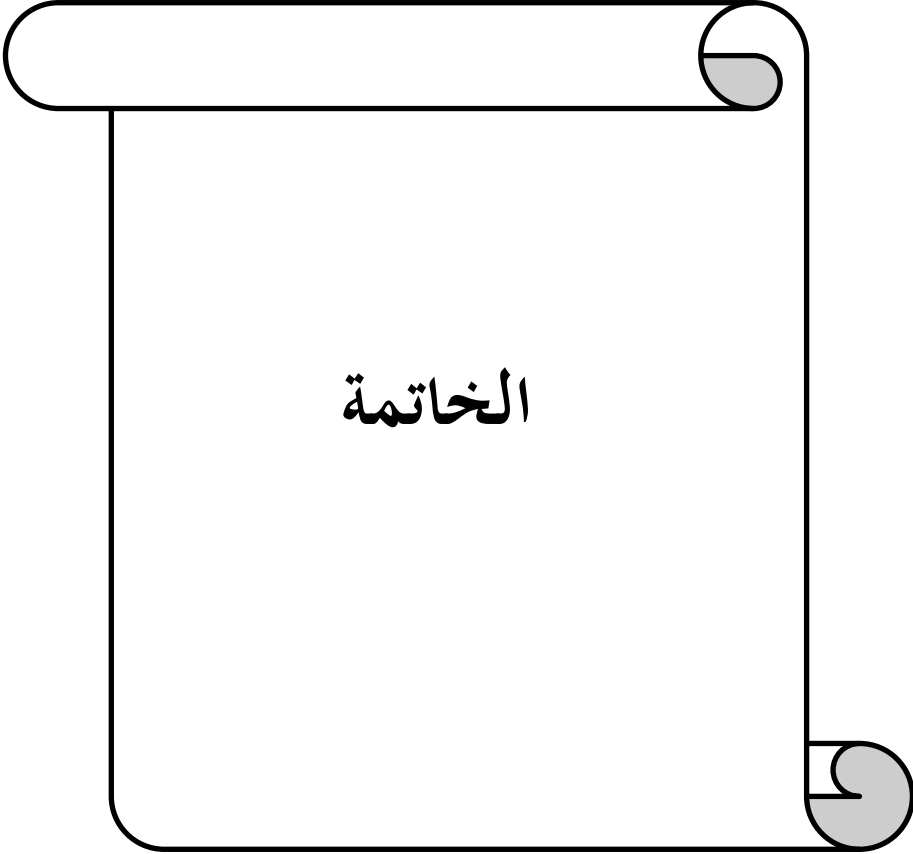
وعموما؛ من خلال ما أقرّه الدرس التداولي فيما يخصّ دور المنطق في العمل التّأويلي نخلص إلى أنّ الاستدلال آليّة عامّة يحتاجها المؤوّل في الكشف عن العديد من القضايا المنطقية؛ كالصدّق والكذب على سبيل المثال؛ لأنّ الاستدلال ليس آليّة ذهنيّة بحتة، يعتمد فيها المخاطب ما يوافق منطقته العقلي بالقبول أو العكس، وإنّما هو شريك بين هذا الأخير والمقام الوارد فيه القول.

¹ ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 33.

² ينظر: جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 103. وللتفصيل أكثر ينظر: هشام عبد الله الخليفة، نظرية التلويح الحوارِي، ص: 54، 55.

ملخص:

وبناء على ما تقدّم، فإنّ الدرس التداولي يتقارب مع ما جاء عند الجرجاني فيما يتعلق باحتياجات (كفاءات) المتلقي في توجيه العملية التأويلية؛ حيث يمثّل الاستدلال وسيلة الانتقال والارتباط بين مختلف عناصر الدلالة، والتي بدورها تُوصِل المؤوّل إلى القصد الذي يرمي إليه صاحبه. والمشترك بين الدرستين في سياق ذلك هو تناولهما قضايا من قبيل "الصدق والكذب"، وعلاقة التناقض"، وغيرهما؛ ممّا يشير ذلك إلى أنّ التأويل شائكٌ في عمله؛ مُتعدّدٌ في روافده. وعلى الرّغم من أنّ المنطقية والحقيقة التي تبدو لكل عاقل هي أمر لا يُشكُّ فيه، إلّا أنّ المقام يبقى ضرورة في العمل التأويلي؛ إذ نجد المخاطب في بعض المواضع يستندُ إلى المقام ليدلّ على هذه الحقيقة وإن شئت قلت القصد ما دمنا في التّواصل. وبصفة عامّة؛ فإنّ الشيخ الجرجاني -رحمه الله- والتداوليين لم يكن منطقتهم منطقاً أرسطو "استلزامياً حتمياً" - من هذه المقدمة نصل إلى هذه النتيجة - وإمّا يُرجعون ذلك في مواقف عدّة إلى معطيات أخرى. وبناء على هذا فإنّ المنطق لا يتحدّد فيما يوافق العقل فقط، وإمّا يتوافق أيضاً والمعطيات الأخرى على حسب ما يحيط بالعملية التّواصلية؛ لأن ذلك يُعدُّ منطقاً أيضاً نظراً لربطه بموضوع التّواصل.



من جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه:

التأويل أحد الموضوعات الشائكة والدقيقة في الدرسين العربي والغربي، ويعود سبب ذلك إلى علاقته بعدة جوانب؛ مما يحتاج فيه المؤول إلى وقفة متأنية وفكر فاحص يهتدي به إلى القصد. تجلّى العمل التأويلي في "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" من خلال الكشف عن أسرار وجوه النظم عن طريق مجموعة آليات: النحو (لغوية) والبلاغة (تداولية) والمنطق (استدلالية)، وكل آلية من هذه الآليات تستند إلى مجموعة من المعطيات الخادمة لها.

بدا لنا التأويل في نظرية الجرجاني هو بلاغة إنتاج وتأويل في الوقت نفسه.

نظرا إلى أنّ الإعجاز يمثل قمة البلاغة فإنّ آلية البلاغة هي أهم آليات التأويل، وتندرج ضمنها الآلية التحوّية والاستدلالية؛ أي أنّ الإمام بلاغيّ اعتمد ما يخدم بلاغته. يتقاطع الدرس البلاغي العربي القديم مع الدرس التداولي الحديث من حيث اهتمامهما بعناصر العملية التخاطبية.

لا يمكن أن نعتدّ بكل ما جاء به الدرس التأويلي الحديث لتطبيقه على النصّ العربي بصفة عامّة، والقرآني بصفة خاصّة؛ نظرا لتدخل الجانب الأيديولوجي في ذلك. يمثّل النظم الأساس في عملية فهم النصوص على اختلافها؛ وهذا يعني أنّ التأويل ليس حكرا على النصّ الديني فقط - بما أنّه انطلق من قضية الإعجاز القرآني - وإتّما هو عملية تخضع لها النصوص بأنواعها، وهو التطور نفسه الذي شهدته الدرس الحديث.

بنى الجرجاني نظرية النظم على أساس "توتحي معاني النحو"، ويشير به إلى آيتين: إحداهما لغوية والأخرى بلاغية، وهذا دليل على أنّه كلّما كانت هناك بلاغة في النظم كان وراءها ناظم صاحب كفاءة بلاغية نحوية، وهذا يستلزم حضور مؤول على درجة هذه الكفاءة.

بدا لنا أنّ أقرب المحدثين فكريا لعبد القاهر الجرجاني: "شلاير مخر" بالنسبة للآلية النحوية؛ حيث ركّز على هذه الآلية بصريح مصطلحها، مهتمّا فيها بالمعنى الجزئي والعام.

وفي الآلية البلاغية "لودفيد فيتغنشتاين"؛ ذلك لتصريحه بمصطلح الاستخدام ، وعده اللغة لعبة، وهو ما يشبه فكرة النظم ووجوهه عن الجرجاني.

أمّا فيما يخصّ الآلية المنطقية فأقربهم "بول غرايس" من خلال تقريره "مبدأ التعاون" وفكرة الاستدلال التي عن طريقها تُظفر العناصر اللغوية وغيرها، بعضها ببعض لاستنباط القصد. وليس بالبعيد عن مرتبة بول غرايس نجد "سيرل".

يمكن أن نربط أسس النظم وآليات التأويل في المقابلات الآتية: أساس التأليف بطرق التعلّق تقابله الآلية النحوية. وتوحي معاني النحو تقابله الآلية النحوية والبلاغية. والجانب النفسي يقابله الذوق (بلاغة). أمّا الجانب العقلي تقابله الآلية المنطقية. وهذه الآليات في الدرس الحديث تتفاوت درجة التركيز فيما بينها.

والجرجاني من خلال ممارساته التأويلية عدّ كل تركيب نظمي يحمل قصدا ما؛ ولذلك لا يصحّ للمؤوّل أن يقف على المعنى العام ولو بدا صريحا، وإتّما يجب الوقوف على المقدم مثلا والمخدوف و... إنّ التركيب النظمي إنّ لم يكن مرتبا وفقا للأصل القواعدي، فإنّه يصبح أصلا عند المتكلم حين ربطه بظروف التواصل، وهذا ما تبين لنا من خلال تحليل مجموعة من الأبنية.

الجرجاني أدقّ نظرا في العمل التأويلي، وخصوصا فيما يتعلّق بالمستوى النحوي مقارنة بالدرس التداولي؛ حيث نظر إليه الدرس التداولي نظرة عامّة دون اعتماد مرّكز على سبب اختيار هذا النظم دون سواه؛ ولعلّ ذلك يعود إلى طبيعة اللغة.

من بين ما ميّز الجرجاني في الممارسة التأويلية مقارنة بالدرس التداولي، إعطائه المؤهل الذاتي المتمثّل في القدرة على "الذوق" أهميّة كبيرة، بل عدّه أحد مرتكزات هذا العمل.

الفرق الكامن بين الدراسات التأويلية الثلاث -من وجهة نظرنا- أنّ الجرجاني عمّم قواعد التأويل على اللغة المكتوبة والمنطوقة، أمّا بالنسبة للدرس التداولي كان تركيزه على المنطوق بصورة أوّضح، أمّا بالنسبة للدرس الهرمنيوطيقي الفلسفي فجنّح إلى دراسة اللغة المكتوبة أكثر.

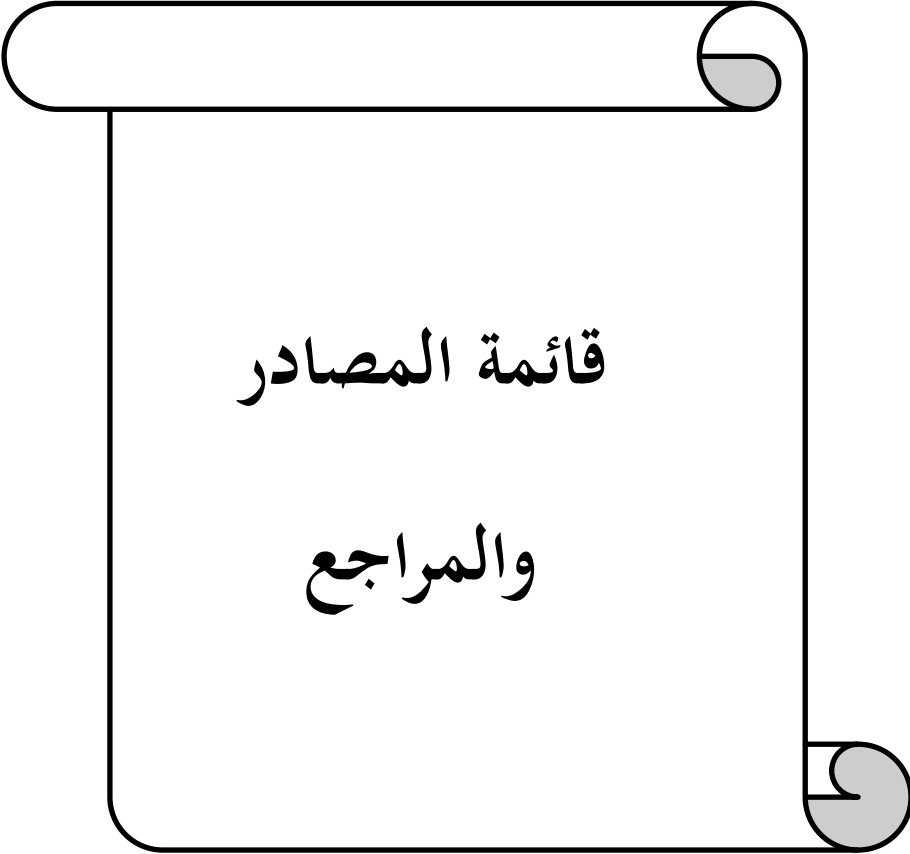
دعوة الجرجاني إلى وحدة آليات تأويل النصوص بأنواعها على الرغم من إيمانه اليقيني بأن القرآن الكريم أعلى درجات البلاغة ولا يمكن لأحد أن يأتي بسورة من مثله.

يبدو لنا أنّ التأويل عند الجرجاني لا تتحدّد علاقته بين المتلقي والنصّ فقط، وإنما تتحدّد أيضا من خلال علاقة المتكلم بمقصده، وتقديم الشّيخ عديد التراكيب المتقاربة في الدلالة والمختلفة في مقاصدها (المتكلم) هو دليل ذلك.

وعلى أساس ما تقدّم يمكننا القول إنّ ما جاء في سياق كتابي الجرجاني يمكن أن يكون نظرية تأويليّة إذا لقيّ اهتماما ببقية الجوانب المتعلّقة بالتأويل؛ وبناء على ذلك أدعو الباحثين أصحاب التّخصّص أن يواصلوا البحث في هذا الموضوع بهدف تأسيس نظري حتى يكتمل العمل وتتجسّد معالمه في شكل نظريّة.

ومّا أدعو إليه أيضا تطبيق منهج نظرية الجرجاني على طلاب المدارس، وتدريبهم على ملكة التذوّق التي تُعدّ من مفاتيح الكشف عن البلاغة؛ لتبتعد بذلك الدّراسات القرآنيّة للنصوص عن الجمود، وعن التقليد الأمعي في حفظ المصطلحات وتكريرها.

والأهمّ ممّا سبق أدعو الباحثين إلى "قراءة تراثنا العربي انطلاقا منه" لا ممّا جاء به الدّرس الحديث أولا؛ لأنّ البدء بما هو غير أصيل يحصر الفكر العربي في فكر الآخرين، وهذا لا يجعل فكرنا يرتقي إلى ما هو عليه الدّرس الحديث في هذه الآونة. وهو عينه أنصح به من واصل في هذا البحث تحديدا.



❖ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً-الكتب:

أ-العربية:

1. إبراهيم بن عبد الباقي عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 1، 1986.
2. إبراهيم عبد الفتاح رمضان، بلاغة الحذف في القرآن الكريم، الصحور، القاهرة، ط 1، 2015.
3. ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تح: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، دط، 1375هـ.
4. أحمد أحمد بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربيّة، مكتبة مصر، القاهرة، د ط، 1962.
5. أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري شهاب الدين النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط 1، 1423هـ.
6. أحمد بن مصطفى المراغي، علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، (المكتبة الشاملة).
7. أحمد عبد الحليم عطية، الفلسفة التحليلية أصولها وأعلامها، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، ط 1، -2019.
8. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب (مع دراسة لقضية التأثير والتأثر)، عالم الكتب، القاهرة، ط 06، 1988.
9. أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1، 1973.
10. الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1402، ج: 03.
11. إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في اللغويين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، دط، ج: 1.
12. بسيوني عبد الفتاح فيّود، علم البيان (دراسة تحليلية لمسائل علم البيان)، مؤسسة المختار، القاهرة- دار المعالم الثقافية، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1998.
13. بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003، ج: 1.

14. تمام حسان، الأصول (دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000.
15. —، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 2006.
16. ثروت مرسي، في التداوليات الاستدلالية (قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات)، دار كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2018.
17. عبد الجليل بن عبد الكريم سالم، التأويل عند الغزالي (نظرية وتطبيقا)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 01، 2004.
18. جمال حمود، فلسفة اللغة عند لودفيغ فيتغنشتاين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط 1، 2009.
19. جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، الألوكة، ط 1، 2015، (نشر الكتروني) ..
20. ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 4، د ت، مج: 01.
21. جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2016.
22. حافظ إسماعيلي علوي، الحجاج والاستدلال الحجاجي (دراسات في البلاغة الجديدة)، دار ورد الأردنية، الأردن، ط 1، 2011).
23. أبو حامد الغزالي، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1993.
24. حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د ط، دس، ج: 3، (مكتبة الشاملة)
25. حسام الألوسي، مدخل إلى الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2005.
26. حسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1988.
27. حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناحي، النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط 1، 1983.

28. ———، خصائص النظم في "خصائص العربية" لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط 1، 1987.
29. ———، من قضايا البلاغة والنقد عند عبد القاهر الجرجاني، مركز النخب العلمية، جامعة الأزهر، د.ط، 1981.
30. حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي العربي (تأصيل وتجديد)، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط 1، 2004.
31. حنون مبارك، دروس في السيميائيات، دار توبقال، المغرب، ط 1، 1987.
32. خليفة الميساوي، الوسائل في تحليل المحادثة (دراسة في استراتيجيات الخطاب)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2012.
33. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية - محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2009.
34. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة، الجزائر، ط 1، 2006.
35. دلخوش جار الله حسين دزه بي، الثنائيات المتغايرة (في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني)، دار دجلة، عمان، ط 1، 2008.
36. ذهبية حمو الحاج، التداولية واستراتيجية التواصل، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2015.
37. ———، لسانيات التلقظ وتداولية الخطاب، الأمل، تيزي وزو، ط 2، 2012.
38. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق - الدار الشامية، بيروت، ط 1، 1412.
39. رامي جميل سالم، التأثير اليوناني في النقد والبلاغة العربيين (من منظور الدراسات العربية المعاصرة)، عالم الكتب الحديث، الأردن - جدارا للكتاب العالمي، الأردن، ط 1، 2014.
40. عبد الرحمان بدوي، ابن رشد (تلخيص "القياس" لأرسطو)، قسيم التراث العربي، الكويت، ط 1، 1988.
41. عبد الرحمان بن حسن حنبكة الميداني الدمشقي، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق - الدار الشامية، بيروت، ط 1، 1996. ج: 1.

42. عبد الرحيم بن عبد الرحمان بن أحمد أبو الفتح العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت، ج: 1.
43. رشيد الحاج صالح، المنطق واللغة والمعنى في فلسفة اللغة، دار كيوان، دمشق، ط 1، 2005.
44. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط 1، 1957.
45. الزّخشي، المفصّل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993.
46. زهير بختي دحمور، نظريّة النّظم (قراءة في مشروع عبد القاهر الجرجاني)، منشورات زخة الشهب للنشر الالكتروني، المكان، ط 1، 2019.
47. الزواوي بغورة، الفلسفة واللّغة (نقد "المنعطف اللغوي" في الفلسفة المعاصرة)، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2005.
48. السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، د س، ج: 03.
49. سعيد حسن بحيري، القصد والتّفسير في نظريّة النّظم (معاني النّحو عند عبد القاهر الجرجاني، الأنجلو المصريّة، القاهرة، د ط، 1995.
50. _____، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2005.
51. سعيد عدنان، الاتجاهات الفلسفية في النقد الأدبي (عند العرب في العصر العباسي)، دار الرّائد العربي، بيروت، ط 1، 1987.
52. سفر بن عبد الرحمان الحوالي، شرح العقيدة الطحاوية. (المكتبة الشاملة)
53. _____، منهج الأشاعرة في العقيدة-الكبير، دار منابر الفكر، د ط، د س. (المكتبة الشاملة)
54. السكاكي، مفتاح العلوم، تع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1987.
55. عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر (مقاربة تداولية معرفية لآليات التّواصل والحجاج)، افريقيا الشرق، المغرب، ط 2، 2012.

56. سيوييه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 ج: 01.
57. السيد عبد الفتاح حجاب، الصبغة الأدبية لبلاغة عبد القاهر، نقلا عن فضل حسن عباس، البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، دار الفرقان، د ب، ط2، 1999،
58. ابن شجري، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1991.
59. شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.
60. شوقي ضيف، البلاغة تاريخ وتطور، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1965.
61. صالح بالعيد، نظرية النظم، دار هومه، الجزائر، د ط، 2002.
62. صلاح اسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند فلاسفة أكسفورد، دار التنوير، بيروت، ط1، 1993.
63. صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزبودة، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط 1، 1990.
64. صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، موقع اتحاد كتاب العرب، (المكتبة الشاملة)
65. صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي، كتاب الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000 ، ج: 19.
66. طارق المالكي، الاستدلال في المنطق وتطبيقاته في اللسانيات، دار كنوز المعرفة، عمان، ط 1، 2019.
67. طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998.
68. عادل مصطفى، فهم الفهم "مدخل إلى الهرمنيوطيقا" (نظرية التاويل من أفلاطون إلى جادامر)، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.
69. عادل مصطفى، فهم الفهم (مدخل إلى نظرية الهرمنيوطيقا)، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.

70. ———، مغالطات لغويّة (الطريق الثالث إلى الفصحى)، مؤسسة هنداوي سي آي سي- المملكة المتحدة، د.ط، 2017.
71. عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفّاجي، دار الجليل، بيروت، ط1، 1993.
72. عامر خليل الجراح، الإجراءات التّداوليّة التّأثيريّة في التّراث البلاغي العربي بين التّأويل والحجاج والإنجاز، دار سنابل، تركيا، ط1، 2019.
73. عائشة جمعي، الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النظرية الخليليّة الحديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2016.
74. عبّاس رشيد الددة، الانزياح في الخطاب التّقدي والبلاغي عند العرب، دار الشؤون الثقافيّة العاقّة، بغداد، ط1، 2009.
75. عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني، المشح في مآخذ العلماء على الشّعراء، (المكتبة الشاملة)
76. عثمان فيصل بن قزار الجاسم، الأشاعرة في ميزان أهل السنّة، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنّة، الكويت، ط1، 2007.
77. عرفات فيصل المنّاع، السياق والمعنى -دراسة في أساليب النحو العربي، مؤسسة السياب، لندن -منشورات الاختلاف، الجزائر- منشورات الضفاف، لبنان، ط1، 2013.
78. عزمي إسلام، لودفيج فتغنشتين، دار المعارف، مصر، دط، دت.
79. عبد العزيز عبد المعطي عرفة، قضيّة الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربيّة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985.
80. عبد العزيز عتيق، علم البيان، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1982.
81. علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008.
82. علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، ط5، 1981، ج: 2.
83. عماد محمّد محمود البختاوي، مناهج البحث البلاغي عند العرب (دراسة في الأسس المعرفيّة)، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2012.

84. عمارة الناصر، اللغة والتأويل (مقاربات في الهرمنيوطيقا الغربية والتأويل العربي الإسلامي)، منشورات الاختلاف - الجزائر، دار الفرائي - بيروت، الدار العربية للعلوم - ناشرون - بيروت، ط1، 2007.
85. عمر حاي بن سالم الحاي، التّمين في مذهب الأشاعرة ليس على مذهب السّلف العزيز، دار غراس، الكويت، ط 1، 2007.
86. عيد بلبع، السياق وتوجيه دلالة النص، بلنسية، الرياض، ط 1، 2008.
87. فاضل صالح السّامرائي، معاني التّحو، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، الأردن، ط1، 2000.
88. عبد الفتاح أحمد حموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، د ط، 1984.
89. عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث - دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق، دار الكتب، ط، 1991.
90. عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المرين، الرياض، د ط، 1980.
91. فضل حسن عباس، البلاغة المفترى عليها بين الأصالة والتبعية، دار الفرقان، د ب، ط2، 1999.
92. فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2010.
93. أبو القاسم زيد بن علي الفارسي، شرح كتاب الحماسة للفارسي، تح: محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط 1، د س.
94. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د ط، د س.
95. —، دُرُجُ الدُّرَرِ في تفسير القرآن العظيم، تح: طلعت صلاح الفرحان - محمد أديب شكور، دار الفكر، عمّان، ط 1، 2009، ج: 02.
96. —، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط 3، 1992.

97. القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط 3، د ت، ج: 2.
98. كامل سليمان الجكبوري، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 2003، ج: 4.
99. عبد الله خضر حمد، التفكير في الفكر العربي القديم جهود عبد القاهر الجرجاني أنموذجاً، دار القلم، لبنان، دط، 2017.
100. عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 17، 2005، ج: 3 - ج: 1.
101. مجدي حسين، التفسير التداولي للنص القرآني، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2018.
102. محمد إبراهيم شادي، شرح دلائل الإعجاز، دار اليقين، مصر، ط 2، 2013.
103. محمد البازي، التأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان - منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2010.
104. محمد العبد، العبارة والإشارة - دراسة في نظرية الاتصال، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 2، 2007.
105. محمد المبارك، استقبال النص عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، بيروت - دار الفارس، عمان، ط 1، 1999.
106. محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2000، ج: 6.
107. محمد خطابي، لسانيات النص (مدخل إلى انسجام النص)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، 1991.
108. محمد شوقي الزين، تأويلات وتفكيكات (فصول في الفكر الغربي المعاصر)، منشورات ضفاف، بيروت، ط 1، 2015.
109. محمد عبد الله جبر، الأسلوب والنحو (دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ببعض الظواهر النحوية)، دار الدعوة، الإسكندرية، ط 1، 1988.

110. محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- الشركة المصرية العالمية للنشر- لوبنان، مصر، ط1، 1994.
111. _____، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية العالمية للنشر- لوبنان، مصر، ط1، 1995.
112. محمد عيد، أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989.
113. محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط07، دت.
114. _____، دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1987.
115. محمد مرسللي، دور المنطق العربي في تطوير المنطق المعاصر، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 2004.
116. محمد مفتاح، التلقي والتأويل (مقاربة نسقية)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1994.
117. محمد مهران رشوان- محمد محمد مدين، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2012.
118. محمد مهران رشوان- عصام زكريا جميل، فلسفة اللغة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2012.
119. محمد ولد سالم الأمين، حجاجية التأويل (في البلاغة المعاصرة)، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ط01، 2004.
120. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2002.
121. محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية) "دراسة في المفاهيم والنشأة والمبادئ"، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013. الزواوي بغوره، الفلسفة واللغة (نقدُ «المنعطف اللغوي» في الفلسفة المعاصرة)، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005.
122. محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1985.
123. محمود محمد علي، النحو العربي وعلاقته بالمنطق، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2016.

124. مسعود بودوخة، السياق والدلالة، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2012.
125. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي)، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.
126. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية - لونجمان، مصر - مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1997.
127. مناهج جامعة المدينة العالمية، البيان والبدیع، ماليزيا، د ط، د س.
128. مناهج جامعة المدينة العالمية، البيان والبدیع، ماليزيا، د ط، د س.
129. منير البعلبكي. معجم أعلام المورد. دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1992.
130. منير سلطان، الفصل والوصل في القرآن الكريم، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، د س.
131. المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى -دراسة أسلوبية- أكاديمية الفكر الجماهيري ليبيا، 2011.
132. ميجان الرويلي، سعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3، 2002.
133. نبيل راغب، موسوعة النظريات الأدبية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، مصر، ط1، 2003.
134. نبيهة قارة، الفلسفة والتأويل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1998.
135. نجاح أحمد عبد الكريم الظهار، العبيكان، الرياض، ط1، 2006.
136. نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005.
137. نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي - المبادئ والإجراءات-، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009.
138. نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب (دراسة في النقد العربي الحديث)، دار هومة، الجزائر، د ط، 2010، ج: 1.
139. عبد الهادي العدل، دراسات تفصيلية شاملة لبلاغة عبد القاهر في "التشبيه والتمثيل" "التقديم والتأخير"، دار الفكر الحديث، بيروت، د ط د س.

140. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2004.
141. هشام عبد الله الخليفة، نظرية التلويح الحوارية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونغمان، مصر - مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 2013.
142. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985.
143. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د ط، 1997.
144. هلال درويش، إشكالية تأويل النص ومفهومه بين الانضباط والانفلات، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 2018.
- ب- الكتب المترجمة:**
1. آن روبول - جاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس - محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003.
2. بول كوبلي وليتساجانز، تر: جمال الجزيري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005.
3. تيري إيغلتن، نظرية الأدب، تر: ثائر ديب، وزارة الثقافة، دمشق، د.ط. 1995.
4. ج ب براون - ج يول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطني - منير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 197.
5. جان غرونديان، التأويلية، تر: جورج كتوره، دار الكتاب الجديد المتحدة، د.ط، 2017.
6. جورج يول، التداولية، تر: قصي العتاي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.
7. جوليان لونجي - جورج إيلىا سرفاتي، قاموس التداولية، تر: لطفي السيد منصور، الزافدين، لبنان، ط1، 2020.
8. جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع (الفلسفة في العالم الخارجي)، تر: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر - المركز الثقافي العربي، المغرب - الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2016.
9. _____، القصديية بحث في فلسفة العقل، تر: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت - مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، د.ط، 2009.

ثانيا: المجالات والدوريات

1. ابتسام أحمد حمدان، أسس نحوية ولغوية في التفكير البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، سوريا، ع: 03، د مج، 2010.
2. أحمد إحميدات، نظرية (فيرث) السياقية بين الأصالة والتجديد، الضاد، جامعة كوالا لومبور، د ع، د مج، 2015.
3. أحمد حيزم، النموذج التداولي (ضمن ندوة ب تقديم وتنسيق: يلقاسم مداس، المقام في الخطاب، الندوة الدولية الرابعة، د س).
4. أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب، القاهرة، د. ط، 1998.
5. باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع: 01، مج: 07، 2011.
6. —، قضايا التداولية في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، مجلة رفوف، جامعة أدرار، ع: 01، مج: 04، مارس 2016.
7. بركاوي عم ر - بوكراالدة زواوي، منطق الجدل وأسس الخطاب اللغوي عند فلاسفة اليونان السفسطائيون وأرسطو نموذجاً، مجلة لغة كلام، غليزان، ع: 01، مج: 07، مارس 2021.
8. بول غرايس، المنطق والمحادثة، تر: محمد الشيباني - سيف الدين دغفوس، (ضمن كتاب: عز الدين مجدوب، إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين)، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، تونس، د ط، 2012، ج 2).
9. جون سورل، مبادئ التأويل الاستعاري، تر: إبراهيم فقيه، مجلة الفكر العربي، د ع، د مج، 1987.
10. حمادي مصطفى، تداولية الإشارات في الخطاب القرآني (مقاربة تحليلية لكشف المقاصد والأبعاد)، مجلة الأثر، ورقة، ع: 26، مج: 15، سبتمبر 2016.
11. حميد قبائلي، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (دراسة في الأسس والمنطلقات)، مجلة الأثر، ورقة، ع: 29، ديسمبر 2017.

12. خالد ميلاد، المعنى عند البلاغيين- السكاكي نموذجاً-، (ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلية الآداب، تونس، مج:8، 1992).
13. خديجة كلاتمة، الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي، مخبر اللسانيات واللغة العربية، بسكرة، ع: 1، ديسمبر 2013.
14. خيرة حمر العين، الشعرية وانفتاح النصوص (تعددية الدلالة ولا نهائية التأويل)، الخطاب، تيزي وزو، ع 6، مج: 05، جانفي 2010.
15. دلال وشن، الملامح التداولية في الموروث العربي (دراسة في عينات تراثية)، مجلة مقاليد، ورقلة، ع: 07، مج: 04، ديسمبر 2014.
16. عبد الرحيم البار، مباحث الإسناد في الجملة العربية بين الأصول النحوية والأبعاد البلاغية والآثار الفلسفية، مجلة كلية الآداب واللغات، بسكرة، العدد 23، مج: 12، جوان 2018.
17. رياض خمات العتابي، المفهوم الجمالي للفلسفة الظاهرية في العرض الصوري، مجلة كلية التربية الأساسية، بغداد، ع: 60، مج: 13، 2009.
18. عبد السلام بالعجال- ثليثة بليردوح، طبقات المعنى وحدود التأويل عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، بريكة، ع: 03، مج: 04، ماي 2021.
19. شهرزاد بالعربي، الاستدلال البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، ع: 27، مج: 15، 2018.
20. صالح غربي، معاني النحو على ضوء نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني (من خلال كتابه "دلائل الإعجاز")، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، تبسة، ع: 01، مج: 04، جوان 2011.
21. صباح لخضاري، التلقي والأثر الجمالي عند عبد القاهر الجرجاني، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المكان، ع: 02، مج: 13، أبريل 2021.
22. طاهر هاشمي، جدل الدرس النحوي العربي القديم بين منطق القياس ومنطق النظم، الإشعاع، سعيدة، ع: 04، مج: 02، جوان 2015.
23. عبد السلام إسماعيلي علوي، تداوليات التأويل، (ضمن كتاب حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة) عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2، 2014.

24. عزّ الدّين إسماعيل، قراءة في "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني (ضمن كتاب: حافظ إسماعيلي علوي، الحجاج والاستدلال الحجاجي (دراسات في البلاغة الجديدة)، دار ورد الأردنيّة، الأردن، ط 1، 2011).
18. عزت السيد أحمد، حدود التأويل، مجلة جامعة دمشق، دمشق، ع: 01، مج: 28، 2012.
19. عبد العزيز جابا الله- محجوبة البفور، التلقي عند عبد القاهر الجرجاني: مفهومه، تجلياته وإشكالاته، مجلة الباحث، ورقلة، ع: 2، مج: 5، أوت 2003.
20. عزيز كعواش-ياسمينه شنية، البعد التداولي للتعريف والتنكير في النحو العربي (مقاربة في الافتراض المسبق)، مجلة اللغة العربية، الجزائر، ع: 3، مج: 22، 2020.
21. عصام زكريا جميل، المنهج التحليلي وفلسفة الرياضيات عند غوتلوب فريجه، مقدمات، وهران، ع: 01، مج: 02، 2018.
22. عمارة الناصر، الحجاج اللّغوي في الخطاب الفلسفي (هرمنيوطيقا ريكور). (ضمن كتاب: حافظ إسماعيلي علوي، الحجاج والاستدلال الحجاجي "دراسات في البلاغة الجديدة"، دار ورد الأردنيّة، الأردن، ط 1، 2011).
23. عيّاد أم السّعد- رزايقيّة محمود، تأصيل الأسلوبية في فكر عبد القاهر الجرجاني، الممارسات اللّغويّة، تيزي وزو، ع: 1، مج: 12، مارس 2021.
24. عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، فصول، الهيئة المصرية، ع 66، ربيع 2005.
25. فاتح حمبلي، ملامح التجديد في منهج البحث البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة الأثر، ع: 19، مج: 13، جانفي 2014.
26. فاطمة الزهراء نهمار، الأسس الجرجانية لنظرية النظم، مجلة اللّغة العربيّة وآدابها، البليدة، ع: 01، مج: 06، ماي 2018.
27. فاطمة وكال- محمد قويدر رحماني، التأويل في القرآن الكريم، مجلة الحكمة للدراسات الإسلاميّة، الجزائر، ع: 02، مج: 06، 2019.
28. فائزة بنت سالم صالح أحمد، تعميم نظريّة عبد القاهر الجرجاني -النّظم والتّدوّق الأدبي-، ندوة، الدراسات البلاغية-الواقع والمأمول، 1432هـ.

29. عبد القادر حمراني، الفكر الأسلوبي لدى عبد القاهر الجرجاني، جسور المعرفة، جامعة الشّلف، ع: 10، مج: 03، جون 2007.
30. كاظم فاخر حاجم، التأويل عند النحويين والبلاغيين والمفسرين القدماء والمحدثين، مجلة دراسات البصرة، العراق، ع: 22، 2016.
31. لمين جمعي، المعنى ومعنى المعنى في ضوء الانزياح الأسلوبي عند عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه "دلائل الإعجاز"، مجلة كلية الآداب واللغات، بسكرة، ع: 24، مج: 11، جانفي 2019.
32. محمد العبد، تعديل القوة الإنجازية -دراسة في التحليل التداولي للخطاب. (ضمن كتاب: حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2014.
33. محمود موسى إبراهيم، مسلك الإمام عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن المجاز العقلي في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع: 10، مج: 2009.
34. مساعد بن مطلق المعيلي الحربي، منهج عبد القاهر الجرجاني لتناوله فنيّ الجناس والسجع في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" (دراسة تحليلية)، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، ع: 23، أبريل 2020.
35. مصطفى ببلولة، "بتراد رسل" واللغة الكاملة منطقيا، مجلة أبعاد، وهران 2، عدد خاص، جانفي 2014.
36. منصور التركي، العدول في البنية التركيبية (قراءة في التراث البلاغي)، مجلّة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربيّة وأدابها، السعودية، ع: 40، مج: 19، ربيع الأول 1428هـ.
37. نصير زيتوني، بعض ملامح النصّ في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، القدس، ع: 33، مج 6، حزيران 2014.
38. نهاد نادر حمد البالكي - هشام فالح حامد، العلاقات المنطقيّة وأثرها في انسجام النصّ دراسة في قصائد عربيّة لعدد من شعراء الكورد، مجلّة لغة- كلام، غليزان، ع: 04، مج: 07، سبتمبر 2021.

39. نواري بحري، الآليات الإجرائية لتحليل الأسلوب في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، مجلة الآداب واللغات، جامعة خنشلة، ع: 9، مج: 04، ديسمبر 2018.
40. هواري بلقندوز، مدخل إلى السيميائيات التداولية - اسهامات بيرس وشارل موريس -، كلية الآداب والفنون، جامعة مستغانم، الملتقى الثالث: "السيمياء والنص الأدبي".
41. يحي بعبطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأسيس لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)، (ضمن كتاب حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 2، 2014).

ثالثا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. حيدر جاسم جابر الدينيناوي، القصيدة وأثرها في توجيه الأحكام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية التربية، 2010.
2. دلال وشن، القصيدة في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظرية والإجرائية للبلاغة العربية)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الآداب واللغات، 2015-2016.
3. العزوزي حرزولي، التواصل اللغوي في الخطاب القرآني (دراسة في الاستئناف البياني)، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الآداب واللغات، 2012-2013.
4. فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2006.
5. قادري عبد الرحمان، فيتغنشتاين والتداولية "مقاربة فلسفية لمرحلة التأسيس"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بن أحمد، وهران 2، وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2014-2015.
6. مختار درقاوي، من العلامة إلى المعنى (دراسة لسانية ودلالية لدى علماء الأصول) أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، وهران، كلية الآداب واللغات والفنون، 2010-2011.
7. مليكة دحماني، فصول في القراءة والتأويل (من خلال نماذج غربية معاصرة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2010-2011.

8. واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي (من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري)، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، وهران، كلية الآداب، اللغات والفنون، 2011-2012.

رابعاً: المعاجم:

أ- المعاجم العربية:

1. أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، د ط، 1989، ج: 01.

2. الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج 1.

3. ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط 3، 1414، ج 11.

ب- المعاجم الأجنبية:

1. Bénédicte Gaillard, HACHETTE Dictionnaire, le français Au Quotidien, paris, 2011
2. Jean Dubois et autres, Dictionnaire linguistique, Larousse, Paris, édition: 01,1994.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

3. إبراهيم الهدهد، شرح كتاب دلائل الإعجاز (الحلقة 24)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت.ن: 11 / 03 / 2013، ت.م: 12:43 مساءً،

<https://www.youtube.com/watch?v=8z8f1W6vYSI>

4. —، شرح كتاب دلائل الإعجاز، (الحلقة 4)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، <https://www.youtube.com/watch?v=Ga8uZuFtBQU>.

5. —، شرح كتاب دلائل الإعجاز (الحلقة 13)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت ن: 03/04/2012، ت إ: 01/01/2021، 07:10 مساءً

https://www.youtube.com/watch?v=eG_gHBC_Ew8

6. —، شرح كتاب دلائل الإعجاز، (الحلقة 12)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت. ن: 2022/01/7 06:00 مساءً، <https://www.youtube.com/watch?v=ZTQi9V5el0I>
7. —، شرح كتاب دلائل الإعجاز (الحلقة 23)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت. ن: 2013/03/09، ت. ن: 2022/01/26 07:40 مساءً، <https://www.youtube.com/watch?v=rEyhjqAUvLo>
8. —، شرح كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (حلقة 34)، قناة أزهر تي في (AzharTv)، ت. ن: 2013/03/14، ت. ن: 2021 /01/06، https://www.youtube.com/watch?v=ZkT_EljC9uA
9. أنفال ناصر، علم اللغة الحديث (الإشارات)، ت. ن: 2020 /06 /30، ت. م: 30 /07 /2021، 12:00 مساءً، https://www.youtube.com/watch?v=e9d0VCKlZ_E
10. بيان شهابي، قانون العليّة: لكل نتيجة سبب (الجزء الأول)، ت. م: 11:30 مساءً، 2022/02/11، <https://www.syr-res.com/article/16291.html>
11. خالد الخطيب، الافتراضات المسبقة، ت. ن: 2019 /11 /05، ت. م: 14 /08 /2021، 11:15 ص، <https://www.youtube.com/watch?v=U5EOs8Axws8>
12. الرفاعي عبد الحافظ حافظ، التأويل البياني عند عبد القاهر الجرجاني، ت. ن: 2015/06/09، ت. ن: 2021/12/01 10:00 صباحاً، <https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8>
13. عيد محمد شبايك، التشبيه المستطرف (رؤية نقدية) ت. ن: 2010/04/29، ت. ن: 2022/02/5، https://www.alukah.net/literature_language/0/21159/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D

14. غادة الحلابقة، المنطق الصوري، ت ن: 2016/03/03، ت إ: 2022 /02 /12،

08:58 مساءً، [_https://mawdoo3.io/article/72173](https://mawdoo3.io/article/72173)

15. عبد الله -أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، المصدر: دروس صوتية،

الجزء الخ، <http://alHazme.net>، امس.

<http://islamport.com/l/adb/5923/127.htm>

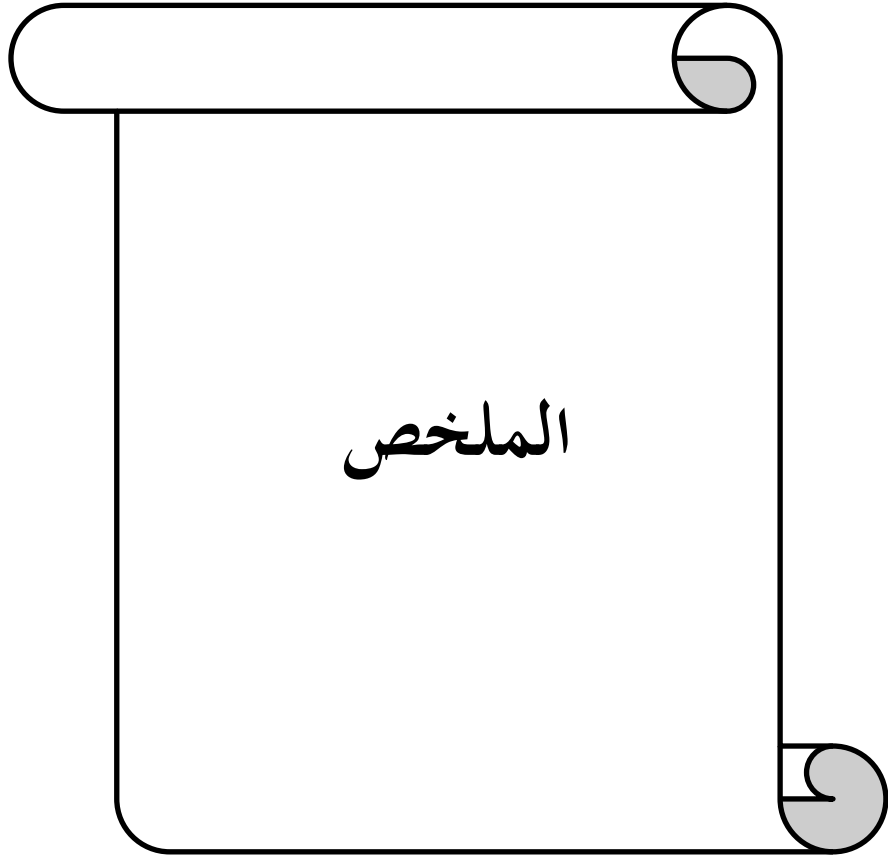
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|---|--|
| | شكر وتقدير |
| أ | مقدمة |
| فصل تمهيدي | |
| 8 | أولا- التداولية |
| 17 | ثانيا- التأويل |
| 26 | ثالثا- عبد القاهر الجرجاني وكتابه: "دلائل الإعجاز" و "أسرار البلاغة" |
| الفصل الأول: الآلية التأويلية النحوية بين عبد القاهر الجرجاني والدرس الحديث | |
| 37 | أولا- الآلية التأويلية النحوية عند عبد القاهر الجرجاني |
| 41 | 1- التقديم والتأخير |
| 58 | 2- الحذف والذكر |
| 65 | 3- الفروق في الخبر |
| 75 | 4- الفصل والوصل |
| 84 | ثانيا- الآلية التأويلية النحوية في الدرس الحديث |
| 84 | 1- التأويل النحوي عند فريدريك شلاير مخر |
| 88 | 2- الأفعال الكلامية |
| 97 | 3- الإشارات الخطابية |
| 99 | ملخص |
| الفصل الثاني: الآلية التأويلية البلاغية بين عبد القاهر الجرجاني والدرس الحديث | |
| 102 | أولا- الآلية التأويلية البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني |
| 105 | 1- الذوق الأسلوبي |

| | |
|---|---|
| 127 | 2- العرف/الطبع |
| 137 | 3- الحال / المقام |
| 155 | ثانيا- الآلية التأويلية البلاغية في الدرس الحديث |
| 155 | 1-التأويل النفسي |
| 159 | 2- الألعاب اللغوية عند لودفيك فتغنشتاين |
| 161 | 3- مبدأ التعاون عند بول غرايس |
| 164 | 4- الأقوال المضمرة |
| 165 | 5- الإشارات (الشخصية، الزمانية، المكانية، الاجتماعية) |
| 173 | ملخص |
| الفصل الثالث: الآلية التأويلية المنطقية بين عبد القاهر الجرجاني والدرس الحديث | |
| 176 | توطئة |
| 177 | أولاً- المنحى المنطقي في الفكر اللغوي |
| 182 | ثانيا- الآليات المنطقية التأويلية عند عبد القاهر الجرجاني |
| 188 | 1- الاستدلال |
| 195 | 2- المحال |
| 199 | 3- الترتيب والترتب |
| 203 | 4- علاقة التناقض |
| 110 | ثالثا- الآلية المنطقية التأويلية في الدرس الحديث |
| 110 | 1-التحليل اللغوي عند فريجه |
| 112 | 2- الافتراض المسبق |
| 114 | 3- الأفعال الكلامية غير المباشرة عند سيرل |
| 218 | 4- الاستلزام الحوارية عند بول غرايس |

| | |
|-----|------------------------|
| 222 | ملخص |
| 224 | الخاتمة |
| 228 | قائمة المصادر والمراجع |
| 249 | فهرس الموضوعات |
| | ملخص الدراسة |



الملخص:

من خلال بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

يعدّ التأويل أحد الموضوعات الشائكة في الدّرسين؛ العربي والغربي، ويعود سبب ذلك إلى علاقته بأكثر من جانب؛ مما يحتاج فيه المؤول إلى وقفة متأنية وفكر فاحص يهتدي به إلى ما هو مقصود.

تجلى العمل التأويلي في "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" من خلال الكشف عن أسرار/ طرائق وجوه النّظم والآليات التي اعتمدها عبد القاهر في ذلك: التّحو(لغويّة) والبلاغة (تداولية) والمنطق (استدلالية)، وكل آليّة من هذه الآليّات تستند إلى مجموعة من المعطيات الخادمة لها.

يعدّ التأويل منطلق نظريّة "النّظم" عند عبد القاهر الجرجاني، والنّظم يمثّل الأساس الجوهرية في عمليّة فهم النّصوص على اختلافها؛ وهذا يعني أنّ التأويل عنده ليس حكرا على النّص الديني فقط-بما أنّه انطلق من قضيّة الإعجاز القرآني- وإنّما هو عمليّة تخضع لها النّصوص بأنواعها، وهو التّطور نفسه الذي شهدته الدرس الحديث.

اعتداد الجرجاني بالمعطى غير اللّغوي الذي يمثّله المقام وما يتعلّق به متقارب مع ما جاء به الدّرس التأويلي التّداولي، وما يميّز الشيخ في ممارسته تلك، أنّه اعتدّ بإعطائه المؤهل الدّاتي المتمثّل في القدرة على "الدّوق" أهميّة كبيرة، بل عدّه أحد مرتكزات هذا العمل.

بدا لنا أنّ أقرب المحدّثين فكرا لعبد القاهر الجرجاني من خلال مقاربتنا البحثية هذه: "شلاير مخر" بالنّسبة للآليّة التّحويّة؛ كونه ركّز على هذه الآليّة بصريح مصطلحها، مهتمّا فيها بالمعنى الجزئيّ والعام.

وفي الآليّة البلاغية "لودفيد فيتغنشتاين"؛ ذلك لتصريحه بمصطلح الاستخدام، وعدّه اللّغة لعبة، وهو ما يشبه فكرة النّظم ووجوهه عن الجرجاني.

أمّا فيما يخصّ الآليّة المنطقيّة فأقربهم "بول غرايس" من خلال تقريره "مبدأ التّعاون" وفكرة الاستدلال التي عن طريقها تُظفّر العناصر اللغوية وغيرها، بعضها ببعض لاستنباط القصد. وليس بالبعيد عن مرتبة بول غرايس في ذلك نجد "سيرل".

الكلمات المفتاحية: التواصل، التأويل، التداولية، أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز.

Abstract:

through our research, we reached a set of results:

Interpretation is one of the thorny topics in the two lessons. Arab and Western, and the reason for this is due to its relationship to more than one aspect; What the interpreter needs is a careful pause and a careful thought that guides him to what is intended.

The interpretive work was manifested in "Directions of Miracles" and "Asrar Al-Balaghah" by revealing the secrets/methods of the faces of the systems and mechanisms adopted by Abdel-Qaher in that: grammar (linguistic), rhetoric (deliberative) and logic (deductive), and each of these mechanisms is based on A set of server data.

Interpretation is the starting point for the theory of "systems" according to Abdel-Qaher Al-Jurjani, and systems represent the essential basis in the process of understanding the various texts. This means that his interpretation is not limited to the religious text only - since it started from the issue of the Qur'anic miracles - but it is a process to which texts of all kinds are subject, and it is the same development that the modern lesson witnessed.

Al-Jurjani's reliance on the non-linguistic given that the maqam represents and what is related to it are close to what came in the pragmatic interpretive lesson, and what distinguishes the Sheikh in his practice of that, is that he took great importance by giving him the subjective qualification represented in the ability to "taste", rather he considered this work as one of the foundations of this work.

It seemed to us that the closest intellectuals to Abd al-Qaher al-Jurjani, through our research approach, are: "Schlear Mokher" with regard to the grammatical mechanism; Because he focused on this mechanism in its explicit term, interested in it in the partial and general meaning.

In the rhetorical mechanism "Ludvid Wittgenstein"; This is due to his declaring the term of use, and he considered the language to be a game, which is similar to the idea of the systems and its faces about Al-Jurjani.

As for the logical mechanism, the closest among them is "Paul Grace" through his report "The Principle of Cooperation" and the idea of inference through which linguistic and other elements are interwoven with each other to elicit the intent. Not far from Paul Grace's rank, we find Searle..

"

Keywords: communication, interpretation, deliberation, secrets of rhetoric and signs of miraculousness.